



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة قسنطينة 3



كلية العلوم السياسية

# أثر البعد الديني على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية  
تخصص العلاقات الدولية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم كيبش

إعداد الطالبة:

لمياء بن جامع

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة 3	مشرفا ومقررا
رياض حمدوش	أستاذ محاضر "أ"	قسنطينة 3	رئيسا
حسام الدسن بوعيسي	أستاذ محاضر "أ"	المسيلة محمد بوضياف	مناقشا
يوسف معلم	أستاذ محاضر "أ"	قسنطينة 1	مناقشا
مسعود دخالة	أستاذ محاضر "أ"	قسنطينة 3	مناقشا
عمر مرزوقي	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

## شكر وعرافان:

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل

ثم الشكر والتقدير لأبي وأستاذي المحترم : الأستاذ الدكتور/ كيبش عبد الكريم

لما قدمه لي من عون ونصح وإرشاد، فله مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

كما اشكر كل من ساعدني في إعداد هذا البحث.

لما أتوجه بأسمى عبارات الشكر، وأقدم خالص الامتنان والعرافان لأساتذتي من الطور الابتدائي إلى ما طور ما بعد التدرج.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الخالص

للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

لقبولهم وتشريفهم لي بمناقشة

هذا العمل.

الإهداء

هدي هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى زوجي العزيز.

إلى أبنائي قرة عيني، ألاء، محمد وليان

إلى الغاليين على قلبي إخوتي وأخواتي.

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة.

إلى صديقتي ورفيقات دري دون استثناء.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُوْلَهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ ۗ وَسَتُرَدُّوْنَ اِلَى

عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُوْنَ

# خطة الدراسة:

## خطة الدراسة:

### المقدمة

#### الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: السياسة الخارجية والدين مقارنة مفاهيمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

الفرع الأول: اتجاهات تعريف السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المساوقة.

المطلب الثاني: مفهوم الدين والمفاهيم المتقاربة في تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم الدين.

الفرع الثاني: المفاهيم المساوقة لمفهوم الدين في تحليل السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: أثر البعد الديني في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

المطلب الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية ما بين التهميش و التصاعد.

الفرع الأول: تهميش البعد الديني في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في القرن

العشرين.

الفرع الثاني: عودة المتغير الديني في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في القرن

الواحد و العشرين.

المطلب الثاني: أثر البعد الديني في مناهج السياسة الخارجية.

الفرع الأول: المنهج الأيديولوجي.

الفرع الثاني: المنهج الحضاري.

الفرع الثالث: المنهج الأخلاقي

المطلب الثالث: أثر البعد الديني على قضايا و آليات إدارة السياسة الخارجية.

الفرع الأول: أثر البعد الديني على قضايا السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: أثر البعد الديني على آليات إدارة السياسة الخارجية.

**المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية وموقفها من دور البعد الديني في التحليل.**

المطلب الأول: التصور الواقعي لتحليل السياسة الخارجية ورفض البعد الديني في التحليل.

الفرع الأول: تطور التصور الواقعي في تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: الرفض الواقعي للبعد الديني في تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية في تحليل السياسة الخارجية وتطور البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الأول: التصور اللبرالي في تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: تطور التصور اللبرالي لدور الدين في تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: النظرية البنائية وإضافة البعد الثقافي في تحليل السياسة الخارجية

الفرع الأول: النظرية البنائية و تحليل السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: دور البعد الدين كمتغير مستقبل في تحليل السياسة الخارجية.

## **الفصل الثاني: أثر البعد الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية**

### **الإسرائيلية.**

المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل أيديولوجية الدولة الإسرائيلية.

المطلب الأول: الأسس الدينية التي ارتكزت عليها الصهيونية كحركة سياسية.

الفرع الأول: التعريف بالصهيونية.

الفرع الثاني: عوامل ظهور الصهيونية.

الفرع الثالث: التوظيف السياسي للبعد الديني من طرف الحركة الصهيونية.

المطلب الثاني: إشكالية الدين والدولة في إسرائيل وأثرها على توجهات الدولة الخارجية.

الفرع الأول: أثر البعد الديني في تأسيس الدولة.

الفرع الثاني: سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية ودورها في توجيه القرار الخارجي.

المبحث الثاني: أثر البعد الديني على محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المطلب الأول :** أثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول : أثر البعد الديني على المحدد الجغرافي والديموغرافي.

الفرع الثاني: أثر البعد الديني على المحدد النفسي لصانع القرار الإسرائيلي.

الفرع الثالث: أثر البعد الديني على المحدد الأمني.

الفرع الرابع اثر البعد الديني على المحدد الاقتصادي.

**المطلب الثاني:** دور الفكر الديني في تشكيل هوية الوكلاء الاجتماعيين.

**المطلب الثالث:**أثر البعد الديني على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: أثر البعد الديني على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: أثر البعد الديني على وسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المبحث الثالث:** دور الأجهزة الحكومية الدستورية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

**المطلب الأول:** الكنيست (الهيئة التشريعية ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية).

الفرع الأول: التعريف بالكنيست.

الفرع الثاني: اختصاصات الكنيست.

الفرع الثالث: دور الكنيست في صنع السياسة الخارجية.

**المطلب الثاني :** دور الجهاز التنفيذي في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية .

الفرع الأول : التعريف بالجهاز التنفيذي .

الفرع الثاني : اختصاصات الجهاز التنفيذي.

الفرع الثالث: دور مؤسسات الجهاز التنفيذي في صنع و تنفيذ السياسة الخارجية

الإسرائيلي

## الفصل الثالث: دور الفواعل المجتمعية الدينية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

**المبحث الأول:** دور الحركات الدينية كفاعل إجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول: دور الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: حركة غوش أيمونيم ودورها في صنع السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: حركة كاخ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثالث: حركة ميماد ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ."



المطلب الثاني: دور الحركات الدينية المعارضة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

- الفرع الأول: دور حركة حباد الحسيديية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
- الفرع الثاني: حركة ساطمر ودورها في صنع السياسة الخارجية.
- الفرع الثالث: حركة ناطوري كارتا ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
- المبحث الثاني: المؤسسات الدينية كمؤسسات اجتماعية فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.

المطلب الأول: وزارة الشؤون الدينية.

المطلب الثاني: الحاخامية الكبرى والحاخامية العسكرية.

الفرع الأول: الحاخامية الكبرى.

الفرع الثاني: الحاخامية العسكرية.

المبحث الثالث: دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية الصهيونية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

الفرع الأول: دور و موقف حزب المزراحي من سياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: هبوعيل هبزرأحي ( العامل المزراحي).

الفرع الثالث: حزب المفدال.

الفرع الرابع: دور حزب البيت اليهودي في وضع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: دور الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: دور حزب أغودات إسرائيل الإشكنازي في وضع السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: موقف حزب هبوعيل أغودات إسرائيل من قضايا السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: حزب شاس ودوره في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الإسرائيلية ودورها في توجيه قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: خصائص النظام الحزبي والانتخابي الإسرائييين.

الفرع الثاني: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الصهيونية في الائتلافات الحكومية.

## الفصل الرابع: أثر البعد الديني على المؤسسة العسكرية كفاعل

### اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

المطلب الأول: أثر الفكر الديني في تشكيل الشخصية العدوانية.

الفرع الأول: التلمود والتوراة كمصدر وأصل للعنف في الشخصية اليهودية.

الفرع الثاني: الحرب كأمر إلهي في العقيدة اليهودية.

الفرع الثالث: الأدب اليهودي كآلية لتكريس مبدأ العنف في الشخصية اليهودية.

المطلب الثاني: الفكر الديني كمصدر للعقيدة العسكرية الإسرائيلية.

الفرع الأول: تعريف العقيدة العسكرية:

الفرع الثاني: آليات تنفيذ العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسات الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: دور أجهزة المؤسسة العسكرية في وضع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسات الخارجية.

الفرع الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي.

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية.

الفرع الثالث، الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية.

المبحث الثالث: أسباب ومظاهر تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: أسباب تنامي دور الرجال الدين في المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: مظاهر تصاعد المد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأخرى على توجهات

إسرائيل العدوانية

الخاتمة

# المقدمة:

## مقدمة:

يعتبر البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية من أهم القضايا، التي شكلت محور اهتمام منظري هذا الحقل، حيث ركزت هذه الدراسات على دور المقومات الدينية في تفسير السلوك الخارجي للدول، وهذا تزامنا مع تنامي دور الدين في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما أدى إلى ظهور أطر نظرية اتخذت من الأبعاد القيمية محور تحليلها، من أهمها النظرية البنائية التي وظفت عدة مفاهيم لتحليل السلوك الخارجي للدول أهمها التنشئة الاجتماعية، الهوية، الأفكار.

وتعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية بخصوصيتها، والمتعلقة بظروف النشأة المرتبطة بالعامل الديني أحسن نموذج لدراسة مدى تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، وتركز هذه الأطروحة على دراسة أثر البعد الديني في السياسة الخارجية.

وانطلاقا من تصور النظرية البنائية التي تولى أهمية للعوامل الداخلية في تحليل السياسة الخارجية تم التركيز على دور العوامل الداخلية في بلورة السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تنفرد السياسة الخارجية الإسرائيلية، ب بروز البعد الديني كأهم بعد داخلي ساهم في وضع أسسها، باعتباره المصدر الأساسي لمعتقدات المجتمع الإسرائيلي، والذي انعكس بصفة واضحة على توجهات مؤسسات النظام السياسي الرسمية، والغير رسمية المساهمة في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

ويعتبر بروز البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية، من أهم نتائج توظيف البعد الديني من طرف الحركة الصهيونية لتأسيس الدولة، حيث عملت الحركة على استقطاب جموع اليهود عن طريق العمل التوفيقى مع الفواعل الاجتماعية الدينية (الحركات الدينية، الأحزاب الدينية)، والتي وجدت في الحركة الصهيونية التنظيم والنفوذ السياسي الذي كان ينقصها.

فعلى الرغم من علمانية الحركة الصهيونية إلا أنها اعتمدت على الأسس الدينية المذكورة في أسفار العهد القديم، حيث اشتقت تسمية الدولة من كلمة عبرية معناها ديني، وأطلقت بعض التسميات الدينية على أهم بعض مؤسسات النظام السياسي كالكنيست والذي يعني الجمعية الدينية.

وقد انعكس توظيف البعد الديني في تأسيس الدولة على توجهات إسرائيل الخارجية من خلال مبادئها وأهدافها التي ارتبطت بمبادئ التوراة، هذه الأخيرة اعتبرت أساس تشكيل مناهج المنظومة التربوية، بهدف تشكيل مجتمع ذو هوية مشتركة، يستطيع تجاوز الاختلاف والتباين بين الأسر اليهودية المهجرة من

مجتمعات متباينة ، وهذا ما أعطى لمحدد التنشئة الاجتماعية من خلال التصور البنائي أهمية بالغة في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية .

ساهمت طبيعة النظام الانتخابي القائم على مبدأ النسبية، من تأثير الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي على قرارات السياسة الخارجية ، وتتميز السياسة الخارجية الإسرائيلية بتداخل الفواعل الاجتماعية ، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية أهم نموذج لهذا التداخل في الأدوار من خلال مساهمتها في تأسيس الدولة وحماية المجتمع ، وهذا ما مكنها من تبوء مكانة عالية كنظام اجتماعي متماسك ، من خلال نسجها لعلاقات معقدة مع كل فئات المجتمع ، وبالتالي أصبح الجيش مظهرا حقيقيا من مظاهر المجتمع الإسرائيلي ، من خلال تغلغله في كافة المجالات ( عسكرة التعليم ، إنشاء مركبات صناعية عسكرية ، تكوين وسائل إعلامية ..... ) .

وتعتبر المؤسسة العسكرية أهم فاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية باعتبارها الوريث الأساسي للترات العسكرية اليهودي، الذي حدد مبادئ التعامل مع الأعداء، وانطلاقا من هذه المبادئ عملت المؤسسة العسكرية على إعادة صياغة الخطاب الديني والسياسي ، فكانت الإطار الذي تم من خلاله تجسيد فكرة الحرب والعدوان ، وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية أمنية إسرائيلية شكلت الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، والذي نلمسه ويظهر جليا من خلال القرارات العدوانية للمؤسسة العسكرية والتي أصبحت ملازمة لتوجهات إسرائيل الخارجية .

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في دراسته لأثر البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية ، من خلال محاولة الدراسة إيجاد العلاقة القائمة بين **البعد الديني**، ومختلف الفواعل الداخلية المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث سعت الدراسة إلى الربط بين **البعد الديني**، ومختلف متغيرات البيئة الداخلية، وهذا وفقا لمنهج تصاعدي (من الأسفل إلى الأعلى).

ولإبراز دور البعد الديني على السياسة الخارجية الإسرائيلية، ركزت الدراسة على العلاقة القائمة بين البعد الديني كمتغير أساسي في تشكيل محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية (المحدد الديموغرافي ، المحدد الجغرافي ، ومحدد التنشئة الاجتماعية ،المحدد النفسي لصانع القرار )، كما تطرقت الدراسة بالتفصيل إلى أهم الفواعل المجتمعية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ممثلة في الحركات الدينية والأحزاب الدينية .

ونظرا لارتباط الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية بالعقيدة الدينية فقد تم دراسة المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية مكرسا للعقيدة الدينية.

## أسباب اختبار الموضوع:

اختيارنا لموضوع " أثر البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية " يرتبط بأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

## \*الأسباب الموضوعية :

رغم تعدد وتنوع الدراسات العلمية التي عالجت دور الدين في السياسة الإسرائيلية ، إلا أن الدراسات التي تخصصت في دراسة جزئية دور البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية تعد قليلة ، وبالتالي فهذه الدراسة حاولت أن تغطي النقص في مجال الدراسات المتخصصة في مجال تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث حاولت الدراسة أن تقدم نظرة تحليلية ،لأهم المتغيرات الداخلية المساهمة في توجيه السلوك الخارجي لإسرائيل من خلال ربطها بالبعد الديني ، وهذا وفقا للتصور البنائي في تحليل السياسة الخارجية ، حيث حاولت الدراسة تفسير السياسة الخارجية الإسرائيلية تفسيراً منطقياً وفقاً لمساهمات النظرية البنائية، والتي أعطت للأبعاد الثقافية بما فيها الدينية أهمية كبيرة في تحليلاتها .

## الأسباب الذاتية:

يرجع اهتمامنا بالموضوع لارتباطه بالقضايا العربية في منطقة الشرق الأوسط ، والتي ننتمي إليها حضاريا ، فوجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى عدة تغيرات في المنطقة ، وهذا من خلال قراراتها في مجال السياسة الخارجية، وهذا ما حدا بنا إلى التوجه لدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية بهدف الوقوف على أهم الفواعل والقوى المؤثرة على توجيهها.

أما السبب الثاني فيعزى إلى محاولة الباحثة التدريب على الربط المنطقي بين نظريات السياسة الخارجية ( النظرية البنائية ) ونموذج السياسة الخارجية الإسرائيلية ، أي محاولة استعمال الأطر النظرية التحليلية في السياسة الخارجية لتحليل مختلف نماذج السياسة الخارجية .

كما يرجع اهتمامنا بالموضوع إلى محاولة إبراز أهمية ودور العامل الديني على توجهات إسرائيل العدوانية تجاه إخواننا الفلسطينيين.

## أدبيات الدراسة:

يبرز تصفح الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ، الجزئيات التي يراها الباحث قد غيبت من تحليل الموضوع ، وهذا ما يدفع بالباحث إلى البحث وتقضي الحقائق بهدف تحسين المعرفة الموجودة من قبل ، وتوسيعها وتعديلها .

وبحثنا والمعنون " بأثر البعد الديني على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية ، والذي على الرغم من تنوع وكثرة الدراسات التي تطرقت إلى الشؤون الإسرائيلية ، إلا أن الدراسات التي حللت السياسة الخارجية الإسرائيلية انطلقا من البعد الديني تعد قليلة ، حيث جاءت هذه الدراسات لتمثل الجسر الرابط بين الدراسات التي بحثت في إشكالية الدين والدولة في إسرائيل، والدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الإسرائيلية في إطارها العام .

وقد اعتمدت الدراسة على أعمال أكاديمية سابقة نذكر منها:

-دراسة عبد الفتاح محمد ماضي، والمعنونة ب: " الدين والسياسة في إسرائيل دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية

في إسرائيل، ودورها في الحياة السياسية "

كما نجد في تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية كتاب الباحثان.

"أيمن يوسف ومهند مصطفى"، في كتابهما والمعنون بـ " سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا، الهند، الصين، وروسيا " حيث بحثا المؤلفان في تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية ومحدداتها.

إضافة إلى كتاب " محمد حسين المومني ، وسعد شاكر شبلي " والمعنون بـ"المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي " حيث قدم لنا هذا الكتاب دور المؤسسة أهم فاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

## إشكالية الموضوع:

أنشئت إسرائيل على نهج النموذج المعاصر للدولة القومية الحديثة بتنظيماتها، ومؤسساتها القيادية وقد تشكلت وفقا لتصور الحركة الصهيونية العلمانية ، والتي على الرغم من علمانيتها إلا أنها استندت إلى المضمون الديني لليهودية لضمان نجاح مشروعها الهادف إلى إنشاء دولة حديثة بالرجوع إلى الإرث الديني اليهودي ، وهذا لاقتناع رواد الحركة الصهيونية بدور الدين في تشكيل الشخصية اليهودية وتحديد أنماط سلوكها ، وقد استعانت الحركة الصهيونية بمختلف القوى الدينية لاستقطاب جموع اليهود، وهذا من خلال التبريرات الدينية ، وقد نهج صانع القرار الإسرائيلي نفس منحى الحركة الصهيونية بعد إنشاء الدولة في استعمال التبريرات الدينية لإرساء دعائم وأسس السياسة الخارجية وتبرير قراراتها الخارجية العدوانية .

في ظل هذه المعطيات حاولنا بلورة الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهم البعد الديني في بلورة السياسة الخارجية الإسرائيلية؟ وكيف ساهم في توجيه قراراتها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية هي:

1-كيف ساهم البعد الديني في تشكيل محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية ؟

2-ما هي الآليات والوسائل التي اعتمدت عليها القوى الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ؟



3- إلى أي مدى ساهم محدد التنشئة الاجتماعية الدينية في صياغة هوية الوكلاء الاجتماعيين المساهمين في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

4- هل ساهمت العقيدة التوراتية في تشكيل العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية :

1- أدى التوظيف السياسي للبعد الديني من طرف الحركة الصهيونية لإنشاء الدولة، إلى بروز البعد الديني كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية الإسرائيلية.

2- ترتبط محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية بالبعد الديني .

3- أدى النظام الانتخابي النسبي الذي يعتمده النظام السياسي الإسرائيلي إلى تأثير الأحزاب السياسية على قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية .

4- أدى تزايد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى زيادة التوجهات العدوانية في قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية .

### المقاربة المنهجية:

تعتبر مواضيع تحليل السياسة الخارجية من المواضيع التي يصعب ضبطها، بفعل تعدد الفواعل والعوامل المساهمة في تشكيلها، حيث يعتبر السلوك الخارجي للدول من السلوكيات التي يصعب تحليلها نظرا لتعدد المتغيرات التفسيرية، والتحليلية المؤثرة في تشكيل قرارات السياسة الخارجية على المستوى الدولي.

وهنا يبرز دور مناهج تحليل السياسة الخارجية في توجيه مسار البحث، وتحليله تحليلًا منطقيًا يتناسب ومسلمات النظرية التي تعتبر بمثابة الموجه الأساسي للتحليل، حيث تميزت هذه النظريات بالقبول بين جموع المنظرين والأكاديميين في حقل السياسة الخارجية.

لدراسة موضوع أثر البعد الديني على توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية، تم اختيار النظرية البنائية كإطار تحليلي لهذا الموضوع، وهذا لأن النظرية البنائية اعتمدت على المتغيرات الثقافية بما فيها البعد

الديني كأساس لتحليل السلوك الخارجي للدول ، وقد اعتمدت البنائية في تحليلها للسلوك الخارجي للدول على مفاهيم أهمها :

-التنشئة الاجتماعية : حيث ينطلق البنائيون في تفسيرهم للسياسة الخارجية من خلال دراستهم للتنشئة الاجتماعية للكلاء الممثلين للدولة (حيث ينطلق البنائيون في تحليلاتهم من منطق الرجل الاجتماعي ) الهوية : حيث يعتمد البنائيون في تفسير السلوك الخارجي للدول على الهوية التي تعتبر أساس وقاعدة المصالح.

وقد اعتمدت البنائية *انطولوجيا* (مستوى التحليل ) على الإطار الاجتماعي القائم على البنية ( الهيكل ) والوكيل ، وبالتالي تكون وحدة التحليل في ذلك التفاعل الاجتماعي القائم على تبادل الأفكار ، والقيم ، المعايير الثقافية، مع تبني منهجيا المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل حركة تفاعل الأحداث كالمعتقدات وإدراك الفاعلين وأثرهما على هوية الوكلاء.

أما *إيستومولوجيا* : فالبنائية مثلت المحاولة الجادة في الربط بين الأبعاد المادية الذاتية والذاتية في السياسة الخارجية وهذا قائم على افتراض أن " المعايير الثقافية " تؤثر على توجهات السياسة الخارجية لأن الهويات والمصالح ذات البعد المادي هي نتاج تفاعلات مؤسسات وثقافات وبالتالي فإن مسار التفاعل هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول ، وقد اعتمد البحث على النظرية البنائية في التحليل *إيستومولوجيا وانطولوجيا* ، وهذا ما انعكس على توجيه مسار البحث من خلال أدوات التحليل ، والمفاهيم المستعملة.

### حدود الدراسة :

لكل مشكلة بحثية إطارها الزمني والموضوعي الخاص بها، ولدراسة موضوع أثر **البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية** تطلب منا تحديد مجال الدراسة زمنيا وموضوعيا.

المجال الموضوعي : تهتم الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة توجهات إسرائيل الخارجية من خلال ربطها **بالبعد الديني** ، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية المرتبطة بالأبعاد القيمة دون سواها .

**المجال الزمني:** تمتد حدود الدراسة زمنيا من 1948 تاريخ تأسيس إسرائيلية\* (الكيان الصهيوني) إلى سنة 2018، حيث تطلبت الدراسة تحليل مختلف الفواعل والمتغيرات المساهمة في رسم وصنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذا من خلال ربطها بالبعد الديني. كما حاولت الدراسة الوقوف على أسباب تزايد وتراجع تأثير البعد الديني على السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال الوقوف على الأسباب الداخلية وتغيرات المجتمع الإسرائيلية والقيادات على حد سواء.

## تقسيم الدراسة :

يهدف الإجابة عن الإشكالية وبلوغ أهداف الدراسة تم الاعتماد على خطة مكونة من أربع فصول، حاولنا في كل فصل تحليل جزئية من الإشكالية.

**الفصل الأول:** خصص كإطار نظري لدراسة الدين والسياسة الخارجية، وقد قسم إلى ثلاث مباحث تطرق المبحث الأول إلى قراءة مفاهيمية لمفهوم الدين والسياسة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد حاول الوقوف على عوامل وأسباب تهميش البعد الديني في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، ثم أسباب عودته كتغير تفسيري لظواهر العلاقات الدولية والسياسة في القرن العشرين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

**أما المبحث الثالث:** فقد تناول مختلف الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية، وموقفها من البعد الديني كمتغير في تفسير السلوك الخارجي للدول.

**أما الفصل الثاني:** فقد عنون بأثر البعد الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية الإسرائيلية، فقد تم في هذا الفصل معالجة جزئية مهمة من الإشكالية، وهي دور البعد الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية الإسرائيلية بدءا بأيدولوجية الدولة ( الأفكار والمعايير حسب البنائية )، والتي ساهم الفكر الديني في صياغتها، وقد عنون هذا المبحث بدور الفكر الديني في تشكيل أيدولوجية الدولة الإسرائيلية.

**أما المبحث الثاني:** فقد حلل اثر البعد الديني في تشكيل محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وقد تم التركيز على محدد التنشئة الاجتماعية، انطلاقا من التصور البنائي في تحليل السلوك الخارجي للدول.

**أما المبحث الثالث :** فقد تناول مختلف الأجهزة المنوطة باتخاذ القرار الخارجي الإسرائيلي.

\*- إن إدراج تسمية إسرائيل في الأطروحة لا يعتبر إقرارا منا بشرعية تأسيس الدولة، وإنما هو منطق البحث الذي يعترف بما هو موجود، فهذا الكيان الذي يسمى إسرائيل استطاع أن ينسج علاقات متعددة مع مختلف دول النسق الدولي، حتى مع الدول العربية.

**أما الفصل الثالث:** فقد تناول دور القوى الدينية كفاعلات اجتماعية (وكلاء اجتماعيين) ودورهم في توجيه السلوك الخارجي لإسرائيل وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول:** تناول دور مختلف الحركات الدينية كفاعلات اجتماعية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**أما المبحث الثاني:** فعالج دور المؤسسات الدينية كمؤسسات فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.

**أما المبحث الثالث:** فقد تطرق إلى دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

واستكمالاً لمسار **البنائية** في تحليل السلوك الخارجي ونظراً لأهمية المؤسسة العسكرية في صناعة القرار الداخلي والخارجي من خلال الدور التاريخي الذي أدته المؤسسة العسكرية في تكوين الدولة، في بيئة إقليمية معارضة للوجود الإسرائيلي في المنطقة، ساهم من تغلغل المؤسسة العسكرية في الحياة الاجتماعية مما جعلها تؤدي دوراً محورياً في **السياسة الخارجية**، مستندة في تشكيل عقيدتها العسكرية إلى **الفكر الديني**.

وقد حاول **الفصل الرابع** دراسة مدى استعمال المؤسسة العسكرية **للبعد الديني** في تشكيل عقيدتها وتبرير قراراتها العدوانية في مجال **السياسة الخارجية**، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول:** دور **الفكر الديني** في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية، حيث حاولنا في هذا المبحث إبراز دور **الفكر الديني** في تشكيل العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وهذا لإبراز أهمية **البعد الديني** في بلورة توجهات أهم مؤسسة في مجال صنع **السياسة الخارجية**.

**المبحث الثاني:** الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث يبرز في هذا المبحث إسقاط التحليل البنائي الذي يركز على دور الوكلاء كفاعلات اجتماعية، حيث حاولنا في هذا المبحث إبراز سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة الاجتماعية الإسرائيلية بكل أشكالها وهذا ما جعل المؤسسة العسكرية تحتل موقع الفاعل الاجتماعي المؤثر على قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المبحث الثالث:** فقد حاول معالجة فكرة تزايد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية وأثره على توجهات إسرائيل الخارجية.



# الفصل الأول:

## الإطار النظري للدراسة.

**مقدمة:**

إن المتصفح لأدبيات العلاقات الدولية قبل نهاية الحرب الباردة، يلمس تهميش **البعد الديني** كمتغير تفسيري للعلاقات الدولية عامة، و**السياسة الخارجية** خاصة، حيث اعتبرت القوة وكيفية توزيعها المتغير الأساسي لفهم وتحليل **السياسة الخارجية**.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات، كتفكك الدول إلى دويلات على أسس **دينية** ومذهبية، وزوال الصراع الإيديولوجي، أدى إلى ظهور كتابات أكاديمية عملت على رصد أدوار **الدين** وتوظيفاته في العلاقات الدولية باعتباره مكوناً في **السياسة الخارجية** لبعض الدول، ومحمور وأداة من أدوات هذه السياسة، وهذا ما طرح جدلاً أكاديمياً في حقل العلاقات الدولية من خلال طرح تساؤل محوري: هل يمكن الاعتماد على **البعد الديني** كمتغير تفسيري لتحليل **السياسة الخارجية** في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ ومن هنا ظهرت عدة كتابات لبعض المنظرين في العلاقات لتدافع على القدرة التحليلية **للبعد الديني** في تحليل **السياسة الخارجية** حيث يقول روبين رايت:

"في نهاية القرن العشرين أصبح الدين قوة حيوية للتغيير على النطاق العالمي حيث يوفر الدين المثل، الهوية، المشروع، والبنية التحتية بدرجات متباينة: البوذيون في شرق آسيا الكاثوليك في شرق أوروبا، أمريكا اللاتينية والفيليبين، السيخ الهندوس في الهند، وحتى اليهود في إسرائيل كلهم عادوا إلى إيمانهم الديني كي يحددوا أهدافهم ويتعبؤوا"<sup>1</sup>.

وبالتالي فقد ظهر **البعد الديني** لتفسير ظواهر العلاقات الدولية بعدما رفضه باحثي العلاقات الدولية، بحجة عدم عقلانية الدين واعتباره مسلمة لا يمكن الاعتماد عليها في بناء نظرية علمية خاصة وأن نظرية العلاقات الدولية نشأت لتفسير المنافسة الأيدلوجية بين قطبين وصفا بالعلمانية.

حيث تم تحليل الأحداث بعيداً عن العوامل الغير المادية كالأخلاق، الدين، خاصة أن الدولة الحديثة، والتي اتخذت كمستوى للتحليل في كبريات نظريات العلاقات الدولية قامت من خلال صلح (وتسفاليا) الذي أنهى عصر الحروب الدينية، وهذا ما أدى إلى تحيز كبريات نظريات العلاقات الدولية

ضد الدين. Antireligious.

حيث اعتبروا أن الاعتماد على الدين كمتغير تفسيري سيحيد بعلم العلاقات الدولية عن مساره.

وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل النظري الذي حاول البحث في دور **البعد الديني**

كمتغير تفسيري للعلاقات الدولية و**السياسة الخارجية**، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الدين والسياسة الخارجية مقارنة مفاهيمية.

المبحث الثاني: أثر البعد الديني على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية ودور البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية.

### المبحث الأول: الدين والسياسة الخارجية مقارنة مفاهيمية.

إن التمكن من الفهم الدقيق للظواهر السياسية عامة، وظواهر العلاقات الدولية خاصة مرتبط بالدرجة الأولى بالتشخيص والتعريف الشامل للظواهر، وتتميز ظواهر العلاقات الدولية بالطبيعة التحويلية المرتبطة بديناميكية التفاعلات الدولية، إلى جانب تأثر هذه الظواهر بالاعتبارات والعوامل المذهبية الفكرية، التي تجعل من دراستها دراسة علمية موضوعية أمرا صعبا، وهذا ما جعل دارسي السياسة الخارجية يصطدمون بمثل هذه العقبات الإيستمولوجية أثناء تحديد تعريف شامل للسياسة الخارجية. (1)

**المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.**

رغم اختلاف العقبات استطاع الباحثين في مجال السياسة الخارجية حصر تعاريف السياسة الخارجية في ثلاث اتجاهات:

**الاتجاه الأول:** يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج.

يمكن حصر هذه التعريفات فيما يلي :

- تعريف محمد السيد سليم : " السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. (2)

- تعريف J.N. Roseneau : "النشاطات أو البرامج السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي، من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة. (3)

- **الاتجاه الثاني:** يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار : من أهم رواد هذا الاتجاه (تشارلز هيرمان) الذي عرف السياسة الخارجية بقوله : "تتألف السياسة الخارجية من مجموع السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة، أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".

كما يعرفها (مازن الرمضاني) : " السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف

(1) حسين بوقاره، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليلية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012، ص 13.

(2) عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية" في المفاهيم التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نقلا عن موقع:

<http://democratica>.

(3) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 17.



والمؤثر على سلوك صانع القرار"، كما يتفق المفكر (ريشارد سنايدر) مع هذا الطرح، من خلال تركيزه على البعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى أن سلوك الدولة يتحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات (1)، من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدول.

ويعرفها (باتريك مورجان) بأنها "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو من يمثلونهم". (2)

إذا فهذه التعاريف قامت على أساس الدمج بين السياسة الخارجية، وسلوكيات صانع القرار من خلال دراسة إدراكاته وسلوكياته، وفي هذه الحالة لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار، فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار، لأن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية، وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية. (3).

### الاتجاه الثالث : تعريف السياسة الخارجية على أنها نشاط .

حيث يعرف هذا الاتجاه السياسة الخارجية على أنها النشاط الخارجي للدول، بغض النظر عن من يصنع هذا السلوك، ويمكن تقديم مجموعة من التعريفات تدل على هذا الاتجاه:

**تعريف حامد ربيع:** « يعرف السياسة الخارجية على أنها جميع صور النشاط الخارجي، حتى لو لم تصدر عن الدولة كهيئة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية، تتطوي وتتدرج تحت الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية».

**تعريف مود يلسكي :** « السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى مع ما يتماشى والبيئة الدولية».

**تعريف مارسيل ميرل :** « السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، الذي يعالج المشاكل التي خارج الحدود» (4).

إذا لا يوجد إجماع حول تعريف شامل للسياسة الخارجية وهذا راجع لاختلاف وتباين المنطلقات الفكرية بين الباحثين.

(1) عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

(2) أحمد النعيمي : السياسة الخارجية، الأردن : دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 20.

(3) عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

(4) المرجع نفسه.

لكن يمكن تقديم تعريف إجرائي يشمل أهم المتغيرات التي تساهم في بلورة السياسة الخارجية : هي «الأفعال وردود الأفعال، والمواقف العلنية، والضمنية التي تصف، وتصيغ مجموعة الأهداف والأولويات، والإجراءات التي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض، أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به».

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المساوقة.

أ- السياسة الخارجية ومبدأ السيادة:

يعتبر مبدأ السيادة مبدأً ضروريًا لممارسة الدولة لسياستها الخارجية، وهذا لأنه من الناحية القانونية والتنظيمية، يتكون المجتمع الدولي من الدول القومية التي لها السيادة التامة في التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية، وبالتالي فالتنظيمات التي لا تتوفر على هذه الصفة لا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية. (1)

ومبدأ السيادة وممارسة الدولة للسياسة الخارجية، مرتبط بمبدأ القوة في العلاقات الدولية. فإذا كان مفهوم السيادة في السياسة الخارجية، يعني ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية وبكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أية جهة.

لكن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد المتبادل يفند هذه المقاربة القانونية لإشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فزيادة نسبة الاعتماد على الآخر قلص من سيادة وحرية التصرف للدول في شؤونها الخارجية.

فقد ساهمت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في اتساع الهوة بين السيادة والسياسة الخارجية، إذ لم تعد حتى الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول. (2) ومن هذا المنطلق، يمكن القول أنه كما ازدادت الأنساق الدولية والإقليمية تنظيمًا، وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص مجال سيادة، وحرية الدول في التصرف في شؤونها الخارجية والداخلية. لأن أية مخالفة أو اعتراض على ما يصدر عن الإرادة الدولية الجماعية، قد يعرض الدول إلى إجراءات ردية قد تتخذها هذه الإرادة الجماعية.

(1) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 19.

(2) المرجع نفسه، ص 20-21.

**ب- السيادة الخارجية والعلاقات الدولية:**

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في فترة زمنية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة هي تلك التوجهات العامة التي يتم إعدادها من قبل صناع القرار، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم الدول بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً.

فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة، وهي انعكاس لسياستها الداخلية (1) أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها (عبد المجيد العبد لي) بأنها « كل علاقة تتعدى من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول سواء كان أطرافها دولاً أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها : سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية» (2).

إذا فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية، أشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات... الخ.

**ج- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

أثارت علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية جدلاً أكاديمياً على مستوى حقل العلاقات الدولية، حيث أقرت كل من الواقعية التقليدية والبنوية بالفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية، أما الليبرالية والبنائية فقد أقرتا بحتمية الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث أكدت هذه المقاربات النظرية على أهمية ودور السياسة الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

بمعنى أن السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع وانسجامه، وهو ما يساعد على التفرغ للاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من أزمات واضطرابات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار، والتراجع في نشاط السياسة الخارجية. (3)

ويرز تأثير العوامل الداخلية على السلوك الخارجي للدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال ارتباط الدول ببعضها البعض بفعل الثورة التكنولوجية، فما يحدث من أزمات واضطرابات في

(1) أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 21.

(2) عبد المجيد العبد لي، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار أقواس للنشر، الطبعة الأولى، 1994، ص 42.

(3) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 22.

المحيط الخارجي، قد يصيب توازن المجتمعات الداخلية باضطرابات متفاوتة تختلف من دولة إلى أخرى(1)، وبالتالي أضحي الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية غير ممكن.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة (كارل فريدريك) في كتابه عن "السياسة الخارجية" حيث أقر بأن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية، ولا سيما في النظم الديمقراطية، وأن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية، وأكد (غري غوري فلاين) المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلاً : «لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن الخارجية في عالم اليوم»، وبالتالي هناك علاقة تؤثر وتأثير بين السياسة الداخلية والخارجية. (2)

### السياسة الخارجية والدبلوماسية:

عادة ما يتم الخلط ما بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، لكن هناك اختلاف بين المفهومين إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي : تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية، والتجارية، والاقتصادية، والمالية مع الدول الأخرى، بينما الدبلوماسية في أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسية هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم.

(1) المرجع نفسه، ص 23.

(2) أحمد ألنعمي، مرجع سابق، ص 48.

## المطلب الثاني: مفهوم الدين والمفاهيم المتقاربة في تحليل السياسة الخارجية.

### الفرع الأول: مفهوم الدين.

إن ضبط مفهوم الدين من خلال تحليل عناصره، وإدراك مقوماته، يساعد على دراسة الفواعل المجتمعية ذات الطابع الديني، ودورها في الحياة السياسية، وآليات تأثيرها في السياسة الخارجية، ومن ثم في العلاقات الدولية.

واستقراء التاريخ ملئ بالشواهد المؤكدة على دور المذاهب الدينية، واختلاف منطلقاتها الفكرية في تشكيل الرؤى السياسية للفواعل على مستوى البيئة الدولية، سواء كانت هذه الفواعل دويلات، حضارات، مجتمعات، بمعنى أن المتغير الديني اكتسى من الأهمية ما مكنه من أن يصبح متغير تفسيري للواقع الدولي على مر الفترات الزمنية، لكن رغم أهمية هذا المفهوم في تفسير تاريخ العلاقات الدولية، إلا أنه واجه و مازال يواجه العديد من الصعوبات يمكن حصرها في :

◀ التعددية الدينية: حيث أن المتبع والمحصي للأديان على المستوى العالمي، يلحظ وجود ديانات متباينة، وأحيانا متناقضة في مبادئها ومنطلقاتها، فضلا عن وجود طوائف مختلفة داخل الدين الواحد. إضافة إلى أن النظم الدينية شأنها شأن النظم الاجتماعية، تشهد العديد من مظاهر التطور والتشعب، وهذا التحول في الوضعية الدينية قد يبعدها عن أصلها من حيث المبادئ الأولى التي قامت عليها (1).

◀ غموض لفظ "الدين"، حيث لا يوجد تعريف واضح وثابت للدين، فاختلقت التعريفات باختلاف المنطلقات الفكرية المعرفة للدين، فهناك من عرف الدين من منطلق إيماني، والبعض الآخر عرفه من منطلق روحاني أو يقيني، أو إلحادي، وهذا ما أثر على دراسة الدين كظاهرة الاجتماعية، أو فلسفية، أو نفسية. (2)

◀ التاريخ الطويل لفظ الدين: فهذا المصطلح أستعمل على اختلاف ميادين العلوم الاجتماعية، على اختلاف الفترات الزمنية، وعلى الفواعل الممارسة للديانات من جهة أخرى، وهذا أثر على عدم ثباته في صياغة محددة، وهي مشكلة العلاقة بين المفهوم والواقع في المجال الاجتماعي.

◀ يستعمل لفظ الدين على نطاق واسع، كأحد المصطلحات الدارجة وبالتالي تختلف معانيه باختلاف

(1) عصام عبد الشافي، البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2014، ص10.

(2) الموسوعة الإسلامية، "مصطلح الدين، ما هو تعريف الدين؛ ديانات ومذاهب"، متوفرة على موقع: [www.ibtesamah.com](http://www.ibtesamah.com)

الأفراد والبيئات والثقافات (1).

على الرغم من هذه الصعوبات التي تواجه مفهوم الدين إلا أنه يمكننا تعريفه لغوياً، ومحاولة ضبطه اصطلاحاً من خلال علاقته بالمفاهيم المتقاربة في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

- تعريف الدين لغة :

تشير كلمة الدين في اللغة العربية إلى عدة معان هي :

- الانقياد والذل: فالدين يعني القهر، والسلطة، والحكم، والأمر، والإكراه على الطاعة، واستخدام القوة القاهرة فوقه، وجعله عبداً، ومطيعاً فيقولون دان الناس، أي قهرهم على الطاعة. والمدينة سميت بذلك لأنها تقام فيها طاعة نبي الأمر، والمدينة الأمة والعبد مدين لأنهما أدلهما العمل.
  - التعبد من قبل خاضع لذي سلطة: فيقولون (دنتهم فدانو) أي قهرتهم فأطاعوا.
- العادة أو الطريقة التي تتبع، فأما قولهم أن العادة يقال لها دين، فلأن النفس إذا اعتادت شيئاً انقادت له، فيقولون مازال ذلك ديني (2).

-تعريف الدين اصطلاحاً: يمكن تعريفه بأنه: "مجموعة مجردة من القيم والمثل والخبرات التي تتطور ضمن المنظومة الثقافية للجماعة البشرية".

إذا فالمعنى اللغوي يحمل في طياته معنى الطاعة، والقهر، وبالتالي يشترك مع السلطة السياسية في جانب الإلزام والامتثال.

وفي مجال العلاقات الدولية أصبح يستعمل مصطلح الدين كمتغير تفسيري في السياسة الخارجية لفترة ما " بعد الحرب الباردة، خاصة مع ظهور مصطلحات جديدة تفسيرية للواقع الدولي الجديد كمفهوم القيم الثقافية، الأيديولوجية.

إذا ما هي العلاقة القائمة ما بين مفهوم الدين وهذه المفاهيم في تفسير السلوك الخارجي للدول ؟  
هذا ما سنحاول شرحه في الفرع الثاني.

(1) هويدا شوقي أبو لعلا، دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، القاهرة: المكتب العربي في المعارف، الطبعة الأولى، 2015، ص 29.

(2) أبو الحسين أحمد فارس بن ركريا، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق و ضبط : عبد السلام محمد هارون)، الجزء الثاني ص 319-320.

الفرع الثاني: المفاهيم المساوقة لمفهوم الدين في تحليل السياسة الخارجية.

أولاً: الدين والأيدولوجية.

تعددت وتباينت تعريفات الأيدولوجية، لكن اتفقت على أنها كلمة فرنسية الأصل تعني علم الأفكار، حيث اختلف مدلولها باختلاف الفترات الزمنية من جهة، واستعمالاتها في العلوم الاجتماعية من جهة أخرى، وارتبط مفهوم الأيدولوجية في علم السياسة بظاهرة الأحزاب السياسية من جهة، وفي دراسة الصراع الأيدولوجي في العلاقات الدولية من جهة أخرى، فنقول الحزب الفلاني يحمل أيدولوجية معينة فنقصد بها، مجموع القيم والأخلاق التي ينوي تحقيقها طرف ما (1)، بمعنى أن الأيدولوجية هي مجموعة الأفكار التي تستمد من القيم والأخلاق التي يحاول أصحابها ممارستها واقعياً.

وفي خضم هذه الفكرة يمكن تعريف الأيدولوجية على أنها: «مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو بأخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة سواء أكان هدفها المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله أو الإطاحة به. وبالتالي فإن الأيدولوجية تقدم تصوراً للنظام القائم في صورة رؤية للعالم، وتقدم نموذجاً لمجتمع أفضل مع تصور آليات التغيير» (2).

وتتخذ العلاقة بين الدين والأيدولوجية عدة مستويات أهمها :

1- ظهرت الأيدولوجية في القرن العشرين كبديل عن الدين في شرح وتفسير ظواهر العلاقات الدولية خاصة، وأنها تطرح رؤية شمولية كالطرح الديني، لكن تختلف مع الدين في الطبيعة المدنية لهذه الرؤية المبنية على نوع من التأسيس النظري الموجه لاستقطاب أكبر عدد من القادة السياسيين، اللذين يعملون على نشر هذه الأيدولوجية في أوساط الجماهير. (3)

2- الدين هو أحد المفاهيم التي وظفت من طرف الأيدولوجية السياسية، فالاستعمالات المختلفة للفظه الدين، تكشف عن التوظيف المختلف لهذا المصطلح وفقاً للمصالح، والاتجاهات المختلفة للقوى السياسية، هذه الأخيرة تتعمد استخدام الألفاظ ذات المدلول الدعائي بهدف تحقيق مصالح معينة (4).

3- التطابق بين مفهوم الدين والأيدولوجية، واعتبار الدين ظاهرة أيدولوجية، حيث يرى الباحث "عزيز العظمة" أن الدين يستعمل في الأدبيات الغربية باعتباره "ظاهرة أيدولوجية"، خاصة مع انفصال الممارسة

www.saiid.net

(1) عبد الله العروي، "مفهوم الأيدولوجية" مقالة متوفرة على موقع :

(2) محمد محمود ربيع، *مناهج البحث في العلوم السياسية*، الكويت: مكتبة الفلاح، 1987، ص 237.

www.alitihad.ae

(3) عبد الجواد ياسين، "الدين والأيدولوجية: علاقة متأزمة"، مقالة متوفرة على موقع:

(4) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 17.

الدينية عن الممارسات المجتمعية والسياسية بعد منتصف القرن 19، وهذا الانفصال أتاح للمفاهيم الدينية فرصة استجماع مضامينها المجردة عن الممارسة، وصياغتها صياغة متكاملة بمنأى عن الواقع الذي تجرد من الفكر الديني في عملية تحديث الدولة. (1)

4- الربط بين الأيديولوجية والدين في تفسير النزاعات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك باعتبارهما أسباب معقدة وليست أسباب مساهمة في خلق النزاعات، واعتبار العامل الأيديولوجي عامل مهم في تصعيد النزاعات باعتباره يشكل منظومة القيم، والدين أحد أهم الأسس المشكلة لهذه القيم. (2).

إذا هناك علاقة تداخل وترابط بين مفهوم الأيديولوجية والدين في تفسير العلاقات الدولية، بصفة عامة والسلوك الخارجي للدول بصفة خاصة. فبعدما سيطر التفسير الأيديولوجي للصراع أثناء الحرب الباردة، تصاعد المتغير الديني كمتغير تفسيري، لكن باعتباره جزء من لايديولوجية أحيانا واعتباره ظاهرة أيديولوجية أحيانا أخرى.

### ثانيا: الدين والقيم.

قبل محاولة إيجاد العلاقة القائمة بين المفهومين في تحليل العلاقات الدولية، سنحاول أولا تعريف القيم لغة واصطلاحا:

القيم لغة: مفردا قيمة، وترتبط لغويا بالفعل قَوْمَ، والذي يمتلك عدة دلالات منها قيمة الشيء وثمنه والثبات، والدوام، والاستقامة، والاعتدال، ونظام الأمر، وعماده، وأقربها لمعنى القيمة، هو الثبات والدوام والاستمرار على الشيء.

أما اصطلاحا: فتعرف على أنها مجموعة القواعد، والمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الحياة الإنسانية، وتختلف باختلاف الحضارات، وتختلف مصادر القيم بين مصادر دينية، وأخرى مجتمعية، أو عقلية (3).

ومن خلال تصفح أدبيات العلاقات الدولية الحديثة، واستعمالها لمفهوم القيم نجد مفهومين: القيم العالمية والقيم المعلومة، فيقصد بالقيم العالمية تلك القيم المفتوحة، والمستوعبة للتطلعات الإنسانية، متجاوزة للأطر العرقية، والأيديولوجية، واللغوية، وكل المحليات والنماذج الجزئية، ونجد هذا النوع من القيم مصدره

(1) عزيز العظمة، دنيا الدين في حاضر العرب، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، 2002، ص 87.

(2) جمال رشدي، الصراع الدولي: موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص 20.

(3) طلال مشعل، "ما هي القيم"، مقالة متوفرة على موقع: <http://mawdove.Com>



الأساسي الأديان السماوية.

أما القيم المعولمة فهي تلك القيم التي تحاول الحضارة الغربية نشرها، من خلال آليات العولمة الثقافية (1).

يظهر جليا ارتباط القيم بمصدرها الديني والمجتمعي في تحليل العلاقات الدولية، بالمدرسة المثالية التي ظهرت في تحليل العلاقات الدولية مع بداية العشرينات من القرن الماضي، والتي حاولت تصور وبناء العلاقات الدولية من منطلق أخلاقي، وقد حاول مساندوا هذا الاتجاه تجسيد هذه المبادئ، من خلال عصبه الأمم، التي كان من المفترض أن تقوم بدور السلطة المركزية الرادعة، والمسئولة عن إدارة العلاقات الدولية، من خلال المبادئ الأخلاقية. (2)

أفرزت نهاية الحرب الباردة عودة الاتجاه المثالي للتنظير في العلاقات الدولية بعدما، أزيح عن أجندة العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، واستند هذا الاتجاه في تحليل العلاقات الدولية إلى الأوضاع الدولية الجديدة الملائمة لتوظيف مسلمة هذا الفكر في إرساء أسس نظام دولي جديد، وقد تجلت مظاهر إعادة إحياء هذا التيار النظري في العلاقات الدولية، في الدعوة إلى إقامة نظام دولي جديد يضمن تحقيق العدالة، والحرية، والأمن الجماعي، من خلال إنشاء سلطة دولية تقوم بضبط سلوكيات أعضائها كما تفعل الأنظمة السياسية في إدارة شؤونها. (3)

يستمد هذا المنظور أسسه من الأديان السماوية والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط، والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة الجانب الخير من الإنسان، وهذا بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني. (4) في مستوى أول وتجسيد قيم العدالة والسلام والتعاون بين الدول في مستوى ثاني، وهذا لا يعني تجاهل الواقع الدولي وعدم التفكير في حل مشكلته، بل وضع إطار يستطيع من خلاله صناع القرار اتخاذ قراراتهم بعيدا عن المنطلقات البرغماتية، وتكون نشر القيم عن طريق النظريات والقيم المرتبطة بالأديان السماوية. (5)

(1) دران مسعود بن الحسن، "القيم بين العالمية الإنسانية و الخصوصية الثقافية"، مقالة متوفرة على موقع :

<http://blogs.aljazeera.net/blogs>

(2) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 218.

(3) المرجع نفسه، ص 219.

(4) هانز كينج، "الحوار بين الأديان والأمم"، مجلة التسامح، العدد 17، شتاء 2007، ص 204.

(5) Robert R. Alford, *The Graft of Inquiry Theories, Methods and Evidence*, New York: Oxford University Press, 1998, p. 35.

برزت مسألة القيم وصلتها بالدين والعقيدة كموضوع عالمي له من الأهمية والتأثير على النظم السياسية من خلال الأعمال الأكاديمية من جهة، ومن خلال قرارات الأمم المتحدة من جهة أخرى، حيث أقرت الأمم المتحدة عددا من القرارات التي عالجت دور الدين في الترويج للسلام، والدعوة إلى إزالة التعصب الديني، ومحاولة إعادة بناء نظام عالمي يقوم على المعايير الأخلاقية القائمة على قيمة الفضيلة، وقيم التعاون بدلا من الصراع .

خاصة مع تزايد معتققي الديانات في العالم، الذين يؤمنون بأنه على الرغم من اختلاف العقائد والمعتقدات، إلا أنها تشترك في العديد من القيم والمثل العالمية، أي محاولة البحث عن إيجاد دور فعال وإيجابي للدين في خلق ثقافة السلام. (1)

### ثالثا: الدين والثقافة.

شهدت أدبيات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، اهتماما مزايما بالمتغير الثقافي في تفسير ظواهر العلاقات الدولية بعدما همش هذا المتغير في إطار نظريات الوضعية، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهرت عدة أدبيات لعلم العلاقات الدولية في التعامل مع قضية الثقافة كمتغير تفسيري للأحداث الدولية. (2)

يرتبط بروز المتغير الثقافي في دراسة أدبيات العلاقات الدولية بآثار اختلاف الثقافات، والحضارات على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم، والمعايير والقيم، ودوافع السلوك وأسس الهوية، ويمتد هذا التأثير على عدة مستويات، من حيث كون البعد الثقافي مؤثرا في وضع أسس جديدة لتقسيم العالم، وتقديم محركات للتفاعلات الدولية، ومحددا لمنطقتها، وحالة النظام الدولي وأدوات السياسة الخارجية، وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب وعنصر تفسيري، أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة. (3)

وقبل إيجاد العلاقة القائمة بين مفهومي الثقافة والدين في حقل العلاقات الدولية، سنحاول تعريف الثقافة التي اختلفت وتباينت تعريفاتها من خلال تباين المؤشرات، والجوانب المعتمد عليها في تعريف الثقافة.

1 ) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), **the contribution of Religions the Culture of Peace**, Barcelona, 1995, p. 181.

2) أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسات في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007، ص 54.

3) نادية مصطفى، تحديات للعولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية : رؤية إسلامية، مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر، 2004، ص 420.

ويمكن تعريف الثقافة على أنها كلمة مترجمة من المصطلح اللاتيني Culture، و هي مأخوذة من أصل ألماني Kulture وتعني فلاحه الأرض وإخصابها، هذه الكلمة أصلها Culte ومعناها، عبادة ودين ومن مصادرها cultivation، ومعناها حراثة الأرض، تعهد، تهذيب، رعاية، و cultural ومعناها ثقافي في كل من علم الاجتماع، والعلوم الأثرية، وباقي العلوم الاجتماعية. (1)

والجذر اللغوي لكلمة ثقافي هو الفعل الثلاثي تَقَفَ أو تَقَّفَ بمعنى حَذَقَ أو مَهَرَ أو فَطِنَ، أي صار حذقا، ماهرا فطنا، فهو تَقِفٌ وقد تَقَّفَ تَقَفًا، وثقافةً، وتقف الشيء أقام الشيء، أقام المعوج منه وسواه، وثقف الإنسان، أدبه، وهذب علمه. (2)

هذا فيما يخص التعريف اللغوي.

**أما اصطلاحاً:** فقد اختلفت التعريفات، سنحاول تقديم أهمها وخاصة التي تربط بين الثقافة والدين.

- تعريف مالك بن نبي: « الثقافة بما تتضمنه من فكرة دينية كجزء من الأفكار الإنسانية في جميع مراحلها، وأدوارها من آدم. لا يسوغ أن تعتبر علما يتعلمه الإنسان، بل هي محيط يحيط به، وإطار يتحرك داخله، يغذى الحضارة، فهي الوسط الذي تتكون فيه جميع خصائص المجتمع المتحضر، وتتشكل فيه كل جزئية من جزئياته تبعا للغاية العليا التي رسمها المجتمع نفسه. (3)

فهذا التعريف يركز على العامل الديني في تكوين الثقافة، وهذا ما يوضح أهمية العقيدة ودور الدين في صنع الثقافة، وتوجيه سلوك الفرد من جهة، وأهمية هذا المغير (الدين)، في تكوين الثقافة من جهة أخرى. (4)

ومن هنا يمكن اعتباره أحد أهم مكونات الثقافة اتصافا بالاستمرارية والاستقرار، وأكثرها تأثيرا، كما أنه يعتبر أحد الرموز الثقافية تعزيز للهوية وتمييزا لها، ويستشهد على ذلك بعض باحثي العلاقات الدولية، من خلال أحداث التسعينيات التي أكدت على دور الدين باعتباره أهم مكون للثقافة تأثيرا على السياسات الدولية، ويعتبرون أن التفسير الثقافي للأحداث الدولية مرتبط بالبعد الديني فمثلا الصراع الذي حدث بعد نهاية الحرب الباردة في أوروبا العلمانية بين الكروات والصرب، كان في الواقع صراعا دينيا،

(1) باسم علي فريسان، العولمة والتحدي الثقافي، بيروت: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2001، ص 30.

(2) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، دمشق: دار الفكر، الطبعة الرابعة، 2000، ص 19.

(3) فضل الله محمد إسماعيل، خليفة عبد الرحمان، في الأيديولوجية والحضارة والعولمة، القاهرة: مكتبة المعرفة للطبع ونشر وتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، 2001، ص 246.

(4) زكي ميلاد، المسألة الثقافية من اجل بناء نظرية في الثقافة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2005، ص 78.

عرّف أطراف الصراع أنفسهم بناء على أسس ثقافية ودينية أكثر منها أيديولوجية. (1)

وتطورت أدبيات العلاقات الدولية التي عالجت العامل الثقافي بركيزته الدينية من خلال ربط مفهوم الدين بمفهوم العولمة، الذي يشكل إحدى أهم الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة. هذا الارتباط الذي يقوم على عدة مستويات، أولها مستوى العمليات الجارية على الصعيد الدولي، فالعولمة لا تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما تخلق مجالاً ثقافياً "عبر قومي"، تلعب فيه أدوات العولمة دوراً مهماً في القضاء على الاختلافات الثقافية بين القوميات، من خلال خلق مجال ثقافي عبر قومي موحد، (2) والعولمة ببعدها الثقافي تتميز بأهمية لا تقل أهمية عن الأبعاد الاقتصادية، والتكنولوجية، وهذا لأن معيار التمييز بين الهويات المختلفة هو البعد الثقافي.

من خلال دراسة علاقة الدين بالثقافة في تفسير العلاقات الدولية، ظهر مصطلح الحضارة كمفهوم لا يقل أهمية عن مفهوم الثقافة والدين في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا تزامناً مع ظهور التصور الهنتغوني الذي جعل من البعد الديني كأحد الدعائم الأساسية للتقارب، أو الصدام الحضاري، فهنتغتون في سلسلة كتاباته التي بدأها بمقاله الشهير صدام الحضارات، والتي أكدها في عدة مقالات منها مقالة "عصر حروب المسلمين، والذي يقول فيها " إن السياسة الكونية المعاصرة تتمثل اليوم في عصر حروب المسلمين، فالمسلمون يحاربون بعضهم البعض، كما أنهم يحاربون غير المسلمين، وذلك بمعدل أكثر بكثير مما اقترفه شعوب الحضارات الأخرى... إن حروب المسلمين قد احتلت مكانة "الحرب الباردة" كشكل أساسي للصراع الدولي...، إن هذه الأمثلة الشاهدة على عنف المسلمين قد تصل إلى نقطة الانعقاد وتعقد الأمور و وصولها إلى مرحلة صراع رئيسي واحد بين الإسلام و الغرب، أو بين الإسلام وباقي العالم" (3)

وبالتالي هذا التصور يؤكد عن دور البعد الديني كمعيار للحضارة، واعتباره بعداً ثقافياً هاماً وذلك في خطاب، وأدبيات فترة ما بعد الحرب الباردة (4).

من خلال ضبطنا لمفهوم الدين والثقافة، والكشف عن العلاقة القائمة بين هذا المفهوم، ومجموعة

(1) أماني محمود غانم، مرجع سابق ذكره، ص 104.

(2) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism? In confronting the Political in International Relation, edited by Michal Ebata and Beverley Neufeld, New York: Macmillan Press, 2000, p. 50-53.

(3) صموئيل هنتغتون، "عصر حروب المسلمين"، مجلة فورينغ بولسي، نسخة مترجمة، العدد السنوي الخاص، ديسمبر 2001، 2002.

(4) أماني محمود غانم، مرجع سابق ذكره، ص 106.

المفاهيم ذات الصلة في تفسير ظواهر العلاقات الدولية عامة، والسلوك الخارجي للدول بصفة خاصة توصلنا إلى ما يلي:

أن هناك تداخل وتشابك بين هذه المفاهيم، فالحديث عن الدين يستدعي مفهوم الهوية باعتبار الدين من أهم رموز الهوية والذي توفره الثقافة مع رموز أخرى كاللغة، والحديث عن الدين كبعد في السلوك الخارجي، مرتبط بالقيم باعتبار الدين هو منبع هذه القيم التي تشكل المكون الأساسي، والمميز للثقافة، والمتحكم كذلك في قيام الحضارة ومنتجوها المرتبط بالثقافة، والذي ساعد على انتشار هذه المفاهيم في فترة ما بعد الحرب الباردة، هي الأدبيات التي حلت وناقشت ظاهرة العولمة بأبعادها الثقافية، بعدما سيطر التحليل الاقتصادي، والتكنولوجي، والعلمي في تفسير هذه الظاهرة.

### المبحث الثاني: أثر البعد الديني على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

تعد إشكالية مدى تأثير البعد الديني من عدمه على فواعل العلاقات الدولية من أهم الإشكاليات التي طرحت على المستوى الأكاديمي للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا من خلال تحليل الخطابات السياسية، ومراجعة مختلف الكتابات والأدبيات التي عالجت الموضوع. اعتبر المتغير الديني من أهم المتغيرات التي فسرت سلوك فواعل العلاقات الدولية، على مر الفترات التاريخية، لكن سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة أثر البعد الديني في العلاقات الدولية في القرن العشرين، والواحد والعشرين (1).

### المطلب 1: البعد الديني والعلاقات الدولية ما بين التهميش والتصاعد.

#### الفرع الأول: تهميش البعد الديني في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في القرن العشرين.

تزامنت بدايات القرن العشرين بظهور عدة مؤسسات دولية، حاولت تأسيس علاقات دولية يحكمها منطق القانون الوضعي، أي تقليل تأثير الدين على ديناميكية العلاقات الدولية، فمواثيق المنظمات الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، وضع مجموعة من المبادئ القانونية التي لا علاقة لها بالدين، فيشير الفصل الأول: المادة 1 فقرة 3 إلى: «تحقيق التعاون بين الدول على حل المسائل الدولية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، وعلى احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، تفريق بين

(1) صدفة محمد محمود، التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص 2.

الرجال والنساء». وهي تؤكد على أن السمة الأساسية للعلاقات الدولية هي سمة مدنية. (1) وقد تأكد هذا الفصل بين المتغير الديني وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، أو ما يطلق عليه التراجع السياسي للدين من خلال التفسير لعدة أعمال من بينها كتابات (كارل ماركس، فريدريك انجلز)، والتي اعتبرت فيما بعد الأيديولوجية التي تبناها الاتحاد السوفيتي، والتي تقوم على مبدأ الإلحاد أي المعارضة التامة للدين. (2)

وهذا ما جعل بعض المفكرين يطلقون على هذا القرن بـ"عصر العلمانية"، أو عصر "ما بعد الدين" (3) وعصر "دين العقل"، وهذا انطلاقاً من معطيات تاريخية ارتبطت بالنظرة السلبية لدور الدين في القرون الوسطى، ومن خلال الاستخدام السياسي السلبي للدين من قبل الكنيسة، وتحويله إلى أداة لتحقيق أهداف سياسية، وهذا ما جعل بعض الباحثين يطلقون مصطلح معاقبة الدين، حيث لم تتم التفرقة بين الدين كعقيدة، وبين الممارسين الدين أساؤو استخدامه.

ويمكن استخلاص أسباب تهميش البعد الديني في تفسير ظواهر العلاقات الدولية إلى :

1/ **النشأة الغربية لعلم العلاقات الدولية** : فإبعاد المتغير الديني من تفسير علم العلاقات الدولية يرجع إلى نشأة هذا العلم الذي اهتم بدراسة العلاقات القائمة بين الدول القومية، والأسباب التي قامت عليها، والتي بدأت مع صلح وستفاليا .

وقد بدأ يترسخ هذا النظام مع نهاية مؤتمر فرساي، وتسويات الحرب العالمية الأولى. حيث تزايدت الدعوات حول الحق في تقرير المصير، وأصبح متغير المصلحة القومية هو محور بناء الدول، ومن ثم المتغير الأصح لتقييم هذه العلاقات ،على حساب القيم والمثل والمعتقدات الدينية. (4)

2- **سيطرة تيارات الحداثة**: يقوم هذا الاتجاه على الدراسات العلمية والمناهج العلمية عوض الدين لفهم وتحليل العلاقات الدولية، وبالتالي شكلت العلمانية أساس الشرعية والرقابة، حيث أن دخول العالم مرحلة الثورة الصناعية، والتي تتطلب البحث عن المزيد من الوسائل القانونية ، والعلمية والمنطقية، لتفسير العالم وما يشهده من تفاعلات، وفهمها بشكل أوضح، يدفع باتجاه لأن يصبح الدين عاملاً أقل أهمية في تفسير

(1) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/documents/charter/index.shtml>

(2) Douglas Johnston, "Looking Ahead: Toward a new Paradigm", in : Douglas Johnston and Cynthia Sampson, new York: oxford university press;1994.p3-7.

(3) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 30.

(4) المرجع نفسه ، ص 31.

وفهم هذه العلاقات (1).

3- هيمنت المنظور التفسيري على تفسير ظواهر العلاقات الدولية: حيث أدت هيمنت المنظور الواقعي إلى جانب المنظور الليبرالي على تفسير ظواهر العلاقات الدولية لمدة طويلة، إلى إبعاد المتغير الديني في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، ويقوم هذا المنظور على استبعاد المتغير الديني في تحليل سلوكيات الدول الخارجية. (2) (سنتطرق إلى هذا العنصر في التفصيل في المبحث الثالث تصور مختلف الأطر النظرية لدور البعد الديني في العلاقات الدولية).

4- الخبرة السلبية لدور الدين في العالم الغربي: حيث تم الربط بين الدين وبين نشوب الصراعات سواء بين الدول الأوروبية فيما بينها، أو بين أوروبا والعالم الإسلامي، حيث كانت هذه الصراعات دافعا لإعلاء مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية على أية اعتبارات أخرى، خاصة القيمية والأخلاقية، وفند وأكد هذه الأفكار نشوء الحرب العالمية الثانية، وعدم قدرة المنظور المثالي على تفسير هذه الحرب انطلاقا من القيم والأخلاق (3).

الفرع الثاني: عودة المتغير الديني في تفسير ظواهر العلاقات الدولية في القرن الواحد العشرين.

بعدما تميز القرن العشرين بالعلمانية، وإبعاد المتغير الديني في شرح وتفسير العلاقات الدولية، أخذ القرن الواحد العشرين منحى آخر، من خلال التأكيد على أهمية البعد الديني في العلاقات الدولية وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى التعبير بأن الدين قاد من المنفى (Return from exile). (4) كما تؤكد مونيك دافي توفر بأن الدين قد عاد إلى الظهور كمتغير تفسيري للسياسات الداخلية والخارجية على حد سواء، بمساندة ومساعدة القوى التي كانت ترفض هذه الفواعل الدينية\*.

حيث أصبح تأثير الدين من أهم قضايا العلاقات الدولية، وأصبح التوظيف السياسي للدين ظاهرة عالمية، خاصة مع ظهور بعض الدول والمجتمعات، كان البعد الديني هو العامل المحدد في

1) Jonathan Fox and Samuel Sandler, **Bringing religion into International Relations: Culture and Religion in International Relation** ،New York: Pal grove Macmillan, 2000, pp.9-12.

2) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 32.

3) المرجع نفسه، ص 34.

4) صدفة محمود، مرجع سابق، ص 18

\* فالنظام الديمقراطي بألية الانتخابات والتداول على السلطة سمح لبعض الأحزاب الدينية الوصول إلى السلطة (بعدما رفض الليبراليون الدين كعامل مفسر للسياسات الداخلية و الدولية، ساهمت الليبرالية في وصول هذه التيارات الدينية إلى السلطة)

نشأتها، وأصبح هذا المتغير عاملا مهما في تشكيل الهوية. (1)

وأضافت ظاهرة العولمة وتقنيات الاتصال فرصا وتحديات جديدة، من خلال انتشار الثقافات المختلفة ذات البعد الديني، ومن هنا أصبح البعد الديني يوظف لتحقيق التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وكمبرر للخطاب السياسي والاجتماعي وأداة للتقييم السياسي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية لبعض الدول وإطار مرجعي لسياسات البعض الآخر منها. (2)

ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تنامي دور الدين في العلاقات الدولية إلى :

#### 1- طبيعة التحولات الدولية :

1- سقوط الاتحاد السوفيتي وما خلفه من فراغ على المستوى الثقافي للدول، التي كانت تشكل هذا الاتحاد، حيث وجدت هذه الدول نفسها في اضطراب فكري على المستويين الفردي والاجتماعي، حيث اعتبرت المتغير الديني بمثابة الإطار البديل المشكل للثقافة الموحدة. (3)

2- ظهور ظاهرة الإرهاب الدولي وربطها بالمتغير الديني (الإسلام)، وتزايد هذا الربط بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث ظهر عدة بحوث أكاديمية أنجلوساكسونية تبحث في العلاقة الموجودة بين البعد الديني والعلاقات الدولية.

3- تحول الصراع الأيديولوجي الشرقي الغربي إلى صراع هويات وثقافات، وتجسد هذا من خلال أفكار هنتنغتون (صراع الحضارات) ، حيث أصبح للبعد الديني مكانة في تحليل وتفسير واقع العلاقات الدولية.

4- قيام بعض الدول على أسس دينية (باكستان، وإسرائيل)، وكذلك تعدد الجماعات والتيارات العابرة للقوميات، والتي لم تقتصر على ديانة بذاتها بل شملت كل الديانات السماوية. (4)

5- ظهور عدة حروب أهلية ذات طابع ديني، البوسنة والهرسك، الكروات والصرب، كوسوفو وصربيا.

6- بروز دور الكنائس سياسيا مثل الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، والكنيسة الكاثوليكية في بولندا،

1 ) Abdi, O., Snuriye, "The failed Assumptions of some Social Scientists on the role of religion in International relation", International Journal of Humanities and Social Science, vol. 1 N° 3, march 2011, p. 11.

(2) نبيل عبد الفتاح، سياسة الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص 21-23.

(3) نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص: الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، بيروت: دار النهار، 1998 ص268

4 ) James F. Rinehart, "Religion in world politics, why the resurgence?," International studies review, vol. 6, N° 2 (jun, 2004), p. 272.



حيث ظهرت عدة أعمال أكاديمية أمريكية، عالجت دور الفواعل المجتمعية الدينية في تفسير مسار العلاقات الدولية، من خلال دعم الكنيسة للمحافظين الجدد وعلى رأسهم جورج بوش الابن للوصول إلى الحكم، والذي كانت توجهاته العسكرية من اعتبارات دينية.

وبالتالي تزايد الاهتمام بدور البعد الديني في تحليل السياسات الخارجية للدول، لأن الدولة الأعظم

في العالم أصبح المتغير الديني عاملا مهما في التأثير على سياستها. (1)

II- التغيير على مستوى طبيعة الفواعل :

1- ظهور المنظمات الدينية:

تميز القرن الواحد العشرين بتعدد المنظمات الدينية التي تساهم في النشاط السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، حيث عملت هذه المنظمات على تطوير قدراتها في مجالات الإعلام والاتصال، والاقتصاد، أما على المستوى المحلي فقد اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة هيئات اجتماعية يسمح للأفراد بتطوير مهاراتهم الدينية والقيادية في إطارها، والتي غالبا ما تكون موظفة سياسيا، حيث تتجه هذه المنظمات إلى التعبئة الجماهيرية والسياسية، وهو الذي يؤدي إلى إبراز دورها، كمتغير تفسيري للسياسات الداخلية والخارجية. (2)

2- ظهور رجال الدين كفواعل في العلاقات الدولية:

مع نهاية الحرب الباردة حدث تغيير في محتوى الصراع، حيث أصبح محتوى الصراع مرتبط بعامل الهوية الجماعية، وهذا على أساس عرقي أو ديني، أو اثني، ومع تغير مصادر النزاعات وعجز الوسائل التقليدية عن التعامل مع هذه النزاعات، أضحت العامل الديني يشكل عاملا محددًا في مسار تصعيد أو تخفيض النزاعات.

من هذا المنطلق ظهرت فواعل جديدة أهمها رجال الدين، المتصفين بالقدرة على التأثير على المجتمعات أكثر من القادة السياسيين، كما أنهم أكثر قدرة على التعامل مع القضايا ذات الطابع الإنساني، ويمكن تقديم مثال على ذلك من خلال دعم الفاتيكان السابق (يوحنا بولس الثاني) حملة الإصلاح في بولندا، كما نجد أن سفير الفاتيكان، هو عميد السلك الدبلوماسي (السفير العميد) أي أنه

1 ) Jeffrey Haynes , "Religion and International relations after 9/11", *Democratization* vol., Issue, June 2005, pp. 1398-413.

2 ) Fox and Sandler, Bringing Religion into International Relation, op. cit. pp. 12-14.

أصبح له دور حقيقي و فعال على مستوى الدبلوماسية والوساطة. (1)

### III- تحول اهتمام نظريات العلاقات الدولية بالمتغير الثقافي/ الديني:

مع نهاية الحرب الباردة والتي أفرزت تغيرا على مستوى نمط وطبيعة التفاعلات الدولية من جهة، وتغير الفواعل من جهة أخرى ، هذه التغيرات أدت إلى عدم قدرة المنظور السائد في العلاقات الدولية على تفسير، وشرح قمة التغيرات الدولية.

وكنتيجة لهذه التحولات ظهرت الحاجة إلى أطر تحليلية جديدة قادرة على التعامل مع مختلف المستجدات، خاصة مع ظهور نظام دولي ظاهري التكامل فيه والنزاعات، أصبحت مرتبطة بالهوية، التقاليد، الجذور، إضافة إلى البعد الديني والثقافي. (2)

وفي هذا الإطار برزت إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي، والتي كانت من بين أهم المحاورات النظرية بين التيار الواقعي والبرالي\*، لكن هذه المرحلة شهدت تزايدا في درجة تأثير العوامل الخارجية على الداخلية، وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته برز تأثير العوامل الخارجية على السياسة الداخلية، تآكلت معه الحدود ما بين الداخلي والخارجي، ولم يعد هذا الاختراق مقتصرًا على النطاقات السياسية أو الاقتصادية، ولكنه امتد ليشمل النطاقات الاجتماعية والثقافية، ولتحليل هذه المتغيرات والتحولات في إطار علم العلاقات الدولية برز اتجاهان :

#### الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الداعي إلى مراجعة نظريات العلاقات الدولية.

ينطلق هذا الاتجاه من أن اهتمام منظري العلاقات الدولية بموضوعات مثل القيم، الأخلاق، الرموز، المعارف وتأثيرها على العلاقات الدولية، جاء من اعتبارها موضوعات فرض الواقع التعامل معها، ومن ثم كان على نظريات العلاقات الدولية المختلفة، إيجاد سبل التعامل معها كسبيل لاستمرارية هذه النظريات، وتجديد قدراتها الوصفية والتفسيرية لهذا الواقع (3).

وقامت جهود هذا التيار على تحديد أوجه القصور في التنظير السائد، أو في اقتراحات إصلاح

هذا التنظير من خلال:

1 ) Jeffrey Haynes, "Religion and International relations after 9/11 s", *Democratization* vol. 12

2 ) Fred Halliday, "Culture and International Relations : A New Reductionism ? in confronting the Political in International Relations", edited by Michi Ebata and Beverley Neufeld, New York : Mac mill Press, 2000, pp. 47-49.

\* سيتم شرح هذه الفكرة في المبحث الثالث: الواقعية تركز على العوامل الخارجية في تحليل السياسة الخارجية، أما الليبرالية فقد اعتمدت على المتغيرات الداخلية في تفسير السياسة الخارجية (عدم الفصل التام ما بين البيئة الداخلية و الخارجية).

(3) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 39.

• **التوليف بين النظريات القائمة:** وهذا التوليف لا يعني تجاهل الاقتراب العلمي لدراسات العلاقات الدولية وإنما العمل على تطويره، ويرتكز هذا الرأي على أن فشل نظريات العلاقات الدولية لا يعني أنها عديمة الجدوى، ولكنها بحاجة إلى تعديلات ضرورية، من خلال التوفيق بين أهم الأطر النظرية المفسرة للعلاقات الدولية.

• **الاهتمام بأبعاد جديدة فرضها الواقع:** مثل العلاقة بين الداخل والخارج، ودور الأفكار والرموز والقيم، وجاءت الدعوة للاهتمام بهذه الأبعاد بوسائل مختلفة، منها: استكمال النظريات القائمة بمقتربات تؤكد على دور هذه الأبعاد، حيث تنطلق هذه المقتربات من تحليل تفاعل التأثيرات الداخلية والدولية على سلوك الدول، والاهتمام بدور الأفكار والقيم والمعارف في تأثيرها على العلاقات الدولية، والاستعانة بمقترحات من حقول أخرى أقرت على دراسة هذه الأبعاد، مثل إسهامات العلماء السوسولوجيين ، وعلماء الأنثروبولوجيا ، حول الثقافة والقيم، واللغة وتأثيرها في الأوضاع السياسية (1).

#### **الاتجاه الثاني: إعادة بناء منظورة جديدة في العلاقات الدولية.**

يتجاوز هذا الاتجاه التعديل إلى مستوى إعادة النظر في الرؤية الوضعية التي هيمنت على تحليل حقل العلاقات الدولية لأزيد من خمس عقود، خاصة على مستوى الموضوعات التي يُناقشها حقل العلاقات الدولية. (2)

فهذا الاتجاه يؤكد على إعادة الاعتبار للتظير المعياري، والنظرية المعيارية للعلاقات الدولية (Normativ Theory)، ومن ثم فإنه يخلق المناخ الملائم للاهتمام بقضايا ومفاهيم معينة كالثقافة، الحضارة، الدين والأخلاق، الهوية، القيم التي غيّبت عن تحليل ظواهر العلاقات الدولية، وهذا بسبب الافتراض الوضعي بتحرر علم العلاقات الدولية من القيم، على الرغم من أن بعض الأكاديميين يشيرون إلى أن التحليلات الوضعية مليئة بالأحكام القيمية سواء الصريحة أو الضمنية، وكذلك ببعض المنطلقات الأيديولوجية، ويرى رواد هذا الاتجاه أن طبيعة المضمون القيمي الخفي للوضعية يتجلى فيما يلي:

- تبنيتها التحليلي لأيديولوجي، من خلال احترام النظرية المعيارية، وهذا تصريح ضمني بأهمية الاعتبارات القيمية في التحليل. (3)

1 عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 40.

2 ) Mark A. Neufeld; **The Restructuring of International Relations Theory**, Cambridge University press, 1995, p. 96.

3) نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 78.

فالمطلوب الآن في هذه المرحلة، ليس مجرد الاهتمام بالموضوعات ذات الطابع القيمي، وإنما الاعتراف بأن دراسة العلاقات الدولية المتكاملة لا يمكن أن تتجاهل المتغير القيمي في تحليلها، وتفسيرها، و لم لا التنبؤ بما يحدث مستقبلاً. (1)

#### IV- التوظيف السياسي للدين من قبل الفواعل الدولية لتحقيق المصالح الإستراتيجية.

يرجع بروز المتغير الديني في تحليل العلاقات الدولية في القرن الواحد العشرين، إلى الدوافع السياسية المرتبطة بمصالح القوى الدولية، وخاصة العظمى منها، فالتحول نحو استخدام البعد الثقافي الحضاري لتبرير سياستها، بعدما أصبحت المتغيرات العسكرية والاقتصادية غير كافية لتفسير سلوكيات هذه القوى الكبرى، (2) فمثلاً غزو العراق هناك من فسره انطلاقاً من عوامل حضارية خاصة مع وصول جورج بوش إلى السلطة، ففسرت كل سلوكياته انطلاقاً من متغيرات دينية، وأصبح هذا التوظيف جلياً مع ظاهرة العولمة بأبعادها الثقافية والاجتماعية، إلى جانب الأبعاد التقليدية، بحيث أصبحت عولمة الثقافة والمجتمعات من أهم المستجدات التي ميزت المرحلة الراهنة، مما تطلب تقديم رؤية شاملة حول هذه الظاهرة، خاصة وأن الكثير من الباحثين يجعلون من العولمة بأبعادها الثقافية الإطار الذي تتفاعل فيه القوى الدولية، الموجهة لسلوكيات الدول النزاعية التي لم يعد تفسيرها مقترباً فقط بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية. (3)

إذا فتنهيمش وتصاعد دور الدين كمتغير مفسر للعلاقات الدولية ارتبط بعدة عوامل هي هيكلية النظام الدولي، طبيعة الفواعل، ونمط التفاعل بين الوحدات في إطار التحولات الدولية.

#### المطلب الثاني: أثر البعد الديني على مناهج السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه، ومناهجه، وقوانينه المتمثلة في الأطر النظرية التي تحكمه، عرف عدة تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياته المعرفية، وكذلك المنهجية، فبعدما هيمن المنظور التقليدي على تحليل السياسة الخارجية من خلال مجموعة من الفروض أهمها:

- عدم إمكانية التحليل العلمي للسياسة الخارجية.

1 ) Neufeld, *The Restructuring of International Relation Theory*, op. cit. p. 67.

2) نادية مصطفى، "إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل العلاقات الدولية"، مراجعات نظرية و منهجيه، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ص 433.

3) نادية مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، محاضرات في حوار الحضارات: أعمال ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات ؟ دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، 2001، ص 172.

- الدولة الوحدة الرئيسية للتحليل.
  - الاعتماد على العوامل الداخلية في تفسير سلوكيات الدول الخارجية.
  - الاقتصار على وصف السياسة الخارجية للدول الكبرى من خلال التتابع التاريخي للأهداف.
- إلا أنه مع أواخر الخمسينات، وبداية الستينات بدأ الأكاديميون في مجال السياسة الخارجية ينتقدون هذا الطرح التقليدي، (1) من خلال التأكيد على إمكانية دراسة ظواهر السياسة الخارجية دراسة علمية، وذلك انطلاقاً من أن المنهج العلمي يكيف وفقاً لموضوع البحث.
- وقد أدت الأنماط المتغيرة من العلاقات الدولية، إلى صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية، والخارجية، ومن هنا ظهرت ضرورة معالجة جدلية التأثير بين السياسة الداخلية والخارجية، من خلال مناهج تمكن الباحث من دراسة تأثير متغيرات البيئة الداخلية على السلوك الخارجي، حيث لم تعد السياسة الخارجية تعبر عن رغبات قيادة منعزلة أو طبقة مميزة بل أصبحت تعبر عن الطابع المحلي، وتغيرات البيئة المحلية. (2) وهذا ما أدى إلى ظهور مناهج جديدة لدراسة السياسة الخارجية تستوعب كل المتغيرات الداخلية.

#### الفرع الأول: المنهج الأيديولوجي.

يقوم هذا المنهج على اعتبار أن السياسات التي تتبعها الدول اتجاه العالم الخارجي تعبر عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، ويمكن أن تتصف تلك السياسات بالديمقراطية، التحريرية، الاشتراكية، محبة للسلام، عدوانية واستبدادية (3)، وارتبط تحليل البعد الديني/القيمي في السياسة الخارجية بمفهوم الأيديولوجية، حيث جعل بعض منظري السياسة الخارجية من الأيديولوجية الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية والقيمية، والعقائدية، والثقافية، والحضارية في تأثيراتها على السياسة الخارجية، وخير مثال على ذلك الشعور القومي الذي يؤثر على تحديد مصالح الدولة، وعلى اختيار وسائل الدفاع عنها، والشعور بالانتماء إلى دين ما، أو إلى تصور ما عن العالم.

ويتوقف دور الأيديولوجية على مجموعة من الاعتبارات المتداخلة منها: مدى قدرة التيارات الداخلية، وقادة الفكر على التأثير والضغط على صانعي قرار السياسة الخارجية، ومدى قدرة الأفكار

(1) أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 86-87.

(2) عصام عبد الشافي، البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية و التأثير، مرجع سابق، ص 56.

(3) محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية (النظريات والمؤشرات)، القاهرة: المركز العربي للمعارف،

والقيم الأيديولوجية على التلاحم مع الأحوال السياسية. (1)

ورغم وجود اتفاق حول أهمية الأيديولوجية في تحليل السياسة الخارجية، إلا أن هناك اختلافاً حول الكيفية التي تتم بها ممارسة هذه التأثيرات، والكيفية التي تضغط بها الأيديولوجيات على أنماط السلوك الخارجي للدول.

كما أن صعوبة تفسير المضامين الأيديولوجية بالنسبة لمواقف السياسة الخارجية المتغيرة، باعتبار أن الأيديولوجية هي متغير من بين العديد من المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة، كما أنها تكتسب مضامين دولية تختلف بحسب النظر إليها سواء من جانب الدين يدافعون عنها، أو من جانب أعمدائها. (2)

ووفقاً لهذا المنهج، يتوقف تأثير الأيديولوجيات على السياسات الخارجية للدول، على عدة عوامل منها:

- طبيعة قوة الفواعل المتشعبة بالأيديولوجية.

- طبيعة أهداف هذه الفواعل.

- عدد الدول المتبنية لهذه الأيديولوجية.

- مدى نفوذ وتغلغل الفواعل ذات المرجعية الأيديولوجية داخل الدول. (3)

واعتبر المنهج الأيديولوجي منهجاً استطاع أن يفسر عدة سلوكيات للدول في فترات زمنية مختلفة مثل الفاشية، الاشتراكية، كما أضاف المنهج الأيديولوجي، المتغيرات القيمية، ومن بينها الدينية إلى جانب المتغيرات المادية في شرح وتفسير سلوكيات الدول الخارجية. (4)

#### الفرع الثاني: المدخل الأخلاقي.

يرتبط المدخل الأخلاقي في تحليل السياسة الخارجية، بالنقاش الدائر بين الأكاديميين وصناع القرار على حد سواء حول دور ومكانة الأخلاق، في تفسير سلوكيات الدول الخارجية، ويندرج الاهتمام بهذا الطرح بإعادة إحياء دور المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، والتي تركز على ضرورة التقيد بالمبادئ الأخلاقية والقانونية في السياسة الخارجية.

فقد ساعد على إعادة إحياء هذا الاتجاه زوال الصراع الأيديولوجي وانهيال المعسكر

(1) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 60.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 51.

(4) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 60.

الشيوعي، مما ساهم في هيمنة مبادئ وقيم النموذج الليبرالي الغربي على تفسير التفاعلات الدولية، وهذا ما أدى إلى ظهور مسألة الأخلاق بقوة في تحليل السياسة الخارجية، وأصبحت حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، الحريات الفردية، الممارسة الديمقراطية وغيرها من القيم بمثابة الحدود التي لا يجب تجاوزها في سلوكيات الدول الداخلية والخارجية. (1)

وفي هذا الإطار يرى "كارل سميث" و"مارجوت لايت" أن أجندة السياسة الخارجية ستبقى خاضعة للأبعاد الأخلاقية والمعنوية، فالقضية تكمن في مدى رغبة الدول وقدرتها على إضفاء البعد الأخلاقي على سياستها الخارجية، وصياغة موقف يقوم على إتباع سياسة أخلاقية أفضل لتأمين الخدمات التي يمكن تقديمها للمصلحة الوطنية. (2)

الفرع الثالث: المدخل الحضاري.

يربط هذا المدخل دراسة السلوك الخارجي للدول بالمقومات الحضارية الداخلية، ويعتبر أن قرارات السياسة الخارجية تعبر عن الانسجام في التفكير، ووحدة التصور الداخلي العاكس لأهداف الدولة ضمن الإستراتيجية الكلية المرتبطة بهوية الشعب، فالصورة التي يكونها الشعب عن ماضيه هي مرجعيته الرئيسية في مواجهة المستقبل، وهي التي توجه قراراته. (3)

كما يرى أنصار هذا المدخل أن السلوك السياسي هو تعبير عن حضارة المجتمع من حيث رابطة الأنساق، ووحدة الانفعال، وطريقة الاستجابة التي يتميز بها أفراد شعب عن آخر، فحضارة كل شعب تبرز ملامحها في تركيبية ذلك الشعب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تنعكس في السلوك السياسي عند دراسة البنية الذهنية لمجتمع ما، كالعناصر العقلية المشتركة والتقاليد، والخصائص الخلقية والفكرية، ومشاعر الجماعة الاجتماعية، وهو ما يفيد في تحديد اتجاهات المعتقدات، والقيم والسلوك، وبيان إدراك وتصور ذلك المجتمع.

وفي ظل هذا التأثير فإن الاتجاهات السياسية للدولة، إنما تنبثق من مجموع تصوراتها وإدراكاتها أو قيمها، فإذا كان للقوة والدوافع المادية دور لا يستهان به في تحليل السياسات الخارجية للدول، فإنه لا

(1) حسين بوقاره، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 218-219.

(2) كارن اي- سميث، مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة، (ترجمة فاضل جتكر، تقدم إبراهيم غرابيه)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 26.

(3) هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، (ترجمة: علي مقلد)، بيروت: الدار العلمية، 1981، ص 55.

يمكن تجاهل المحركات والدوافع المعنوية كموجهات لقرارات السياسة الخارجية. (1)

فالقرار السياسي الخارجي هو سلوك سياسي ينطلق من تصور وإدراك وتقييم ينبعث من نظرة الدولة لنفسها وفي نظرتها للعالم الخارجي، كما يصدر من خلال المفاهيم الأساسية في الداخل، وهي مفاهيم تتصل بحضارة الشعب وتمتد بجذورها في ذاكرته ووجدانه، مع ضرورة الموازنة مع متغيرات الأحداث ومنطلقاتها.

فالقرار الخارجي هو في جانب منه، مردود حضاري تنبعث جذوره من خبرات الأمة، ومجموع مدركاتها التي تتفاعل مع تدفق المعلومات الجديدة، والتي يمكن أن تجسدها أهداف كل دولة، التي تتباين مفاهيمها وتختلف بتباين واختلاف تصور وإدراك كل دولة لتلك المفاهيم (2).

فمن خلال هذا المدخل، المقومات الحضارية تعتبر أهم متغير لفهم وتحليل السياسة الخارجية، انطلاقاً من تحليل رؤية صانعي القرار الذين ينتمون إلى بيئتهم الحضارية عن طريق التنشئة المجتمعية، والتي تبرز في قرارات السياسة الخارجية المعبرة عن مصالح الدولة في إطارها الحضاري القيمي. (3)

وتعتبر أطروحة صدام الحضارات "لصامويل هنتجتون" الفكرة التي دعمت المدخل الحضاري في تحليل السياسة الخارجية، خاصة مع الجدل الفكري الذي ساد بين منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حول مدى مصداقية اعتبار الحضارة وحدة التحليل الأساسية في هذه العلاقة، وهذا ما قاد بتصاعد الاهتمام بالأبعاد الدينية، والقيمية في سياسات الدول الخارجية، من خلال العديد من المفاهيم والأطروحات الفكرية مثل: "حوار الحضارات والثقافات"، "تعايش الحضارات"، و"الشراكة الحضارية". (4)

المطلب الثالث: أثر البعد الديني على قضايا وآليات إدارة السياسة الخارجية.

ارتبط البعد الديني في السياسة الخارجية بمفهوم السياسة الخارجية الإيثارية، التي تقوم على قضايا إنسانية محرّكة لسلوكياتها الخارجية، فبعدما كانت القوة العسكرية، الحروب النووية، السباق نحو التسلح، أهم قضايا السياسة الخارجية أثناء الحرب الباردة، أضحت القضايا الإنسانية أو القضايا ذات

(1) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 64.

(2) المرجع نفسه، ص 65.

(3) حسن علي إبراهيم، الدولة الصغرى و النظام الدولي، بيروت: مكتبة الأبحاث العربية، 1982، ص 68.

(4) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 65.



البعد الديني أهم القضايا التي تحرك السياسة الخارجية، سواء على المستوى الأكاديمي، أو على المستوى العملي الإمبريقي. (1)

ويمكن شرح هذه الفكرة عن طريق هذا المطلب والذي تضمن مجموعة من:

الفرع الأول: أثر البعد الديني على قضايا السياسة الخارجية.

1- بروز القضايا الدينية كمعيار مفسر للسياسة الخارجية.

اعتبرت الأبعاد القيمية والدينية، في تحليل السياسة الخارجية من أهم القضايا التي شكلت اهتماما لمنظري هذا الحقل، حيث تمحورت هذه الدراسات في البحث حول المقومات الدينية (حوار الأديان، التعايش بين الأديان)، الثقافة ومدى تأثيرها على محددات وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية للدول المختلفة. (2)

\* حوار الأديان:

بعد نهاية الحرب الباردة شكلت فكرة حوار الأديان إحدى قضايا السياسة الخارجية لبعض الدول، من خلال سعي هذه الأخيرة إلى نشر قيمها و معتقداتها الدينية والقيمية، أو احتواء بعض المنظمات ذات التوجهات الدينية التي تشكل تهديدا لمنظومتها القيمية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية أهم الدول التي سعت إلى تفعيل قضية حوار الأديان.

واعتبرت الأمم المتحدة الوصي والراعي لعدة مؤتمرات جاءت لتنفذ وتكرس هذه الفكرة، فمثلا

أصدرت تقريرا بعنوان "تجاوز الانقسام حوار بين الحضارات" سنة 2001.

إذا أصبحت فكرة حوار الأديان تحظى باهتمام أكاديمي علمي واهتمام عملي إمبريقي.

\* حقوق الإنسان من أولويات السياسة الخارجية:

شكلت قضايا حقوق الإنسان من أهم أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لتصوراتها ومبادئها، حيث وضحت الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجية أمنها القومي سنة 2002، أن من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الدفاع عن الحرية والعدل، وجعلت من المؤسسات والمنظمات الدولية، والمعونات الاقتصادية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية أهم الآليات للمحافظة على

1 ) Madeline M. Hoffer, A Sanctuary for Discussion liberal religion and foreign policy Attitudes, University of Nebraska – Lincoln. <http://digitalscommons.unl.edu/poliscitheses>

2 ) Robert Satloff, **The Battle of Ideas in the war on terror: Essays on U.S?Public Diplomacy in the Middle East**, Washington : Washington for Near East Policy, 2004, pp. 3.9.

الحرية والعدل في البيئة الدولية. (1)

## 2- إرتباط البعد الديني بالقضايا التقليدية لتحليل السياسة الخارجية:

مع نهاية الحرب الباردة وصعود البعد الديني في تحليل قضايا السياسة الخارجية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة عدم إبعاد المتغيرات السابقة في التحليل، كالصراع، استخدام القوة في تسوية النزاعات المسلحة وإنما إضفاء البعد الديني على المتغيرات التقليدية، حيث أن تغير طبيعة النظرة للصراع بمفهومه العام، خاصة فيما يتعلق بأطراف الصراع، التي تتعدى الأطراف السياسية والعسكرية لتشمل البنى التحتية في المجتمع التي يشكل فيها البعد الديني أحد الدعائم الرئيسية في الصراع، وبالتالي فإن دراسة تسوية الصراعات ذات الطبيعة الممتدة يجب أن تشمل على كافة المتغيرات وبشكل متزامن. (2)

(1) شيرين حامد فهمي، ملخص الوثيقة الخاصة باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي البيت الأبيض"، نقلا، عن موقع : <http://www.islam-online.net/arabic/politis/2002/10/article05>:

(2) خالد حنفي، الدبلوماسية الرسمية. دور المسار الثاني في تسوية الصراعات الإقليمية الممتدة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 10.

الفرع الثاني: التحول في قضايا السياسة الخارجية وتأثيرها على آليات إدارة السياسة الخارجية.

أثر التحول في قضايا السياسة الخارجية إلى التأثير على آليات إدارة السياسة الخارجية، حيث أصبحت إدارة السياسة الخارجية مرتبطة بالآليات ذات الطابع الثقافي، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

### 1- القوة الناعمة:

أعتبر مفهوم القوة الناعمة وتوظيفه كآلية من آليات السياسة الخارجية، كأهم نتيجة للتحولات التي عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة، هذا لا يعني أن القوة بأبعادها الاقتصادية\* والثقافية لم تكن موجهة للسلوك الخارجي، ولكن عزوف الدراسات الأكاديمية على تحليل السياسة الخارجية من منطلقات اقتصادية ثقافية أدى إلى تهميش هذين البعدين.

لكن مع نهاية الحرب الباردة عرفت هذه الفترة انتشارا واسعا للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية (1)، إلى جانب الآليات ذات الطابع الثقافي في توجيه سياسات الدول الكبرى، وفي هذا الإطار يعرف جوزيف ناي (Joseph S. Nye) القوة الناعمة على أنها «القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة، من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء، وهذه القوة تعتمد على الثقافة، المبادئ السياسية، والسياسات المتبعة» (2).

تعتبر القوة المرنة الشكل الثالث من أشكال القوة، وهذا حسب تصور جوزيف ناي، حيث يرى أن منظومة قوة الدولة هي ثلاثية الأبعاد وهي القوة الاقتصادية، العسكرية، والثقافية، ويرى الباحث أن البعد الأخير لم يعطى أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، رغم قوتها الثقافية وانفرادها بالسيطرة المطلقة على العالم. (3)

إذا القوة الناعمة هي التجسيد الواقعي للأبعاد الثقافية والدينية في السياسات الخارجية، حيث أصبح ينظر إليها على أنها بعد لا يقل أهمية عن البعد العسكري، والاقتصادي في السياسة الخارجية،

\* القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي عبارة عن ظاهرة معقدة، لا تتوقف فقط على حجم الموارد التي تمتلكها الدولة، أو درجة التقدم الاقتصادي التكنولوجي الذي بلغته، بل تتوقف على قيمة واهمية المنتجات التي تسيطر عليها على مستوى السلم العالمي لتوزيع القوى و تطبيق وتنفيذ الإستراتيجيات».

(1) حسين بوقاره، مرجع سابق، ص 107.

(2) جوزيف ناي: " القوة الناعمة و الكفاح ضد الإرهاب"، ترجمة إبراهيم محمد علي، على موقع:

<http://www.project-syndicate.org/commentary/softpower-andthestruggle-against-terrorism/arabic>

(3) Joseph S. Nye, **Soft power: The Means to success in world Politics**, New York: Public Affairs, 2004.

وجاء هذا الاهتمام ترسيخا لتزايد الاهتمام بالبعد الثقافي والديني في السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكرا وممارسة. (1)

## 2- الدبلوماسية العامة:

يعد مفهوم الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) من المفاهيم القديمة التي اتخذت مدلولات حديثة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتقوم الدبلوماسية العامة وفقا لتعريف مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية الشعبية، على الطرق التي تستخدمها الدول، أو المنظمات الدولية، للاتصال بالمواطنين في المجتمعات الأخرى، والنظر للحوار على أنه الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. وطبقا لتقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية الشعبية 1991، فإن الدبلوماسية العامة هي: "التبادل المفتوح والحر للأفكار، والمعلومات والذي يعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطية"، كما تعرف أيضا على أنها: "الترويج للمصالح الوطنية عن طريق إعلام وإخبار المواطنين عن طريق جذبهم والتأثير عليهم".

وقد تعددت التحولات التي أدت إلى تطور الدبلوماسية العامة، حتى أصبحت من أهم آليات السياسة الخارجية، ومن هذه المتغيرات: ثورة الاتصالات، والمعلومات التي سهلت نقل المعلومات والأفكار، القيم، مما أدى إلى زيادة المعلومات على المستوى الكمي والنوعي، إلى جانب ارتفاع وعي الجماهير.

كما أصبح الرأي العام يمثل قوة يعتد بها في الشؤون الدولية، وأصبح يؤثر بصورة كبيرة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها، وكذلك ظهور فاعلين سياسيين إلى جانب الدولة القومية، مثل المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير الحكومية، والتي اعتمدت على التواصل مع الشعوب والمجتمعات المحلية كأهم أدوات لتحقيق أهدافها.

وقد كان لهذه المتغيرات تأثيرها في الاهتمام بالدبلوماسية العامة، والعمل على تفعيلها، بحيث تكون أداة للحوار، والتفاهم وبناء علاقات صديقة بين الدول، إلى جانب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، فالدبلوماسية العامة في جوهرها هي العمل على نقل القيم والثقافات والحضارات، وترسيخها في الدول المستهدفة، لخلق قيم وتوجهات مؤيدة لسياسات ومواقف الدولة التي تقود هذه الدبلوماسية، وذلك بهدف

(1) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 71.

تعزير وترسيخ الأبعاد القيمية، والدينية، والحضارية في السياسات الخارجية لهذه الدول. (1)

### التدخل الإنساني:

مع تغير طبيعة الصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة ، والانتقال من مستوى الصراع الكلاسيكي إلى مستوى الصراعات الداخلية، وانسجاما مع هذه التحولات، وظفت الدول الكبرى آليات جديدة في إدارة صراع هذه الفترة، من بينها أداة التدخل الإنساني لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، بحيث أصبح مفهوم الديمقراطية، وحقوق الإنسان وكيفية تجسيدهما أمرا ليس داخليا بل شأنا دوليا، وقد استعملت المنظمات الدولية كغطاء لكسب الشرعية في التدخل. (2)

يعرف التدخل الإنساني على أنه "عملية ضغط وإكراه تمارسه منظمة دولية أو إقليمية، حيث يأخذ شكل تحالف يجمع عدد من الدول، أو حتى من جانب دولة واحدة فقط، بقصد إجبار الدولة المتدخل فيها على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به، أو العدول عن إجراءات معينة، تعدها الدولة أو الدول المتدخلة إجراءات تعسفية ضد رعاياها المقيمين في أراضيها، أو الأقليات الإثنية من مواطنيها". وارتبطت آليات التدخل الإنساني بالسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة

وظهرت هذه الآليات بثلاثة نماذج لتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول في هذه الفترة:

1- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، أو أن الوضع الإنساني في هذه الدولة يهدد السلم والأمن الدوليين.

2- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن حلف شمال الأطلسي بقرار من الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان، فحسب المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي يتم التدخل حسب تقدير دول الحلف، أي أنه لكل دولة من دول الحلف الحق في تقدير الأوضاع التي تراها تستوجب من الناحية الإنسانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول أخرى، دون أن يستند هذا التدخل إلى شرعية الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن الدولي.

3- إشراف الأمم المتحدة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في قضايا كانت من صميم

(1) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 71-72.

(2) خالد المعيني، "نزيرة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، مقالة متوفرة على الانترنت على موقع:

[www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/212.4.9](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/212.4.9)

## الاختصاص الداخلي للدول (1).

وبالتالي أصبح التدخل الدولي الإنساني، من أهم آليات السياسة الخارجية، والتي يبرز فيها تأثير الأبعاد الثقافية والدينية، لأن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتدخل بنفس الطريقة في كل حالات التدخل الإنساني، وهذا راجع لتقارب أو تنافر المنطلقات القيمية الثقافية بينها وبين الدول المتدخل فيها.

**المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة لدور الدين في السياسة الخارجية.**

**المطلب الأول: الرؤية الواقعية لدور البعد الديني في السياسة الخارجية.**

**الفرع الأول: تطور التصور الواقعي في تحليل السياسة الخارجية.**

هيمنت المدرسة الواقعية لأكثر من أربع عقود على تفسير وتحليل العلاقات الدولية، وهذا راجع إلى قوة مسلماتها وترابط أفكارها، فقد استطاعت الواقعية أن تقدم لنا إطارا تحليليا مكنها من فهم واستيعاب الواقع الدولي المتغير، والمتفق عليه في الوسط الأكاديمي لمنظري العلاقات الدولية، أن الواقعية حاولت أن تكيف أفكارها بما يتناسب وتغيرات الواقع الدولي المؤثرة على توجهات الدول الخارجية. (2) وقد تطرقت الواقعية بكل اتجاهاتها إلى تفسير وتحليل السلوك الخارجي للدول، ومن هنا نطرح السؤال التالي:

كيف فسرت الواقعية بكل اتجاهاتها السلوك الخارجي للدول (السياسة الخارجية)؟

يمكن تقسيم التصور الواقعي لتفسير السلوك الخارجي إلى قسمين :

أ- الواقعية البنيوية والفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية .

ب- تطور التصور الواقعي بإضافة العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول. (3)

أ- الواقعية البنيوية والفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية:

تعد الواقعية الجديدة والتي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، بمثابة الامتداد الفكري للواقعية التقليدية، ومن أهم مؤيديها (كينيث وولترز)، و(ستيفن كريسزير)، و(روبرت جيلين)، و(روبرت تاكر) ، و(جورج موسكي)، حيث ركز (4) هؤلاء المنظرين جهودهم نحو إيجاد نظرية علمية

(1) خالد المعيني، مرجع سابق، ص 29.

(2) أحمد نوري أنعمي، "البنيوية الاقتصادية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، دمشق، العدد 46، ص 1.

(3) جهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 30.

(4) أحمد نوري أنعمي، مرجع سابق، ص 8.

موضوعية للسياسة الخارجية.

يعتبر المنظر (ولترز Waltz) من أوائل المنظرين الواقعيين الذين حاولوا تحليل السلوك الخارجي للدول من خلال مفهومين هما :

- مفهوم النظام الدولي ومفهوم القوة.

- مفهوم القوة :والذي وسعه وولترز ليتضمن عناصر أخرى غير المقومات العسكرية، حيث حاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر أخرى مثل المساحة، الموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، السكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، الكفاءة. ولتدعيم هذه الفكرة نستشهد بقول وولترز حول أهمية مفهوم القوة كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية.

حيث يقول كينيث وولترز: "إن تأثير القوة هو أكثر من أن يتناقص أمام متغير آخر فأي عامل يتضاءل بالمقارنة معها ،وبالتالي التركيز على القوة لوحدها كافي لتحليل العلاقات الدولية بدلا من القيم، والثقافة" حيث يؤكد Waltz "أن القوة تتفوق على كل شيء بما في ذلك القيم".

عموما ينظر الواقعيون للعوامل القيمية بما فيها البعد الديني ،على أنها مجالات غير ملائمة للدراسة من قبل الباحثين في العلاقات الدولية، فهي مجالات يختص بدراستها مختصين السياسات الداخلية، ويعتبرون أن البعد الديني كجزء من البعد الثقافي، هو أداة توظف سياسيا من قبل الدولة باعتبارها فاعل موحد واحتكاري لتحقيق المصالح القومية (1).

كما اعتمد كينيث وولترز على مفهوم النظام الدولي كأداة تحليلية للسياسة الخارجية، وهذا ما جعلها تصنف من المقاربات الفوقية "Top-down approaches" أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول.

وفقا لهذه الرؤية الوولترية فإن سلوك الدولة الخارجي يتحدد وفقا لمعطيات نسقية خارجة عن البيئة الداخلية للدولة. (2)

وتبرهن الواقعية البنوية على صحة تحليلها النسقي من خلال الاستمرارية في السياسة الخارجية للدول رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية.

1 ) Xintian (Yu), **Cultural impact on International relation**, in JIEMIN (Guo), Chapter III, Cultur power and cultur conflict, op. cit.

2 ) Volker Rittberger, "**Approaches to the Study of foreign Policy derives from International relations theories**", op. cit. Volker Rittberger.

وبالتالي التأكيد على فكرة الفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية، وهي امتداد للفكر الواقعي

التقليدي. (1)

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية، والقيم والعوامل الثقافية. وبالتالي رفض البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية . ( سنتطرق إلي هذه الفكرة في الفرع الثاني).

فهي تحاول إعطاءنا تفسيراً لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية، وليس اعتماداً على سلوكياتها كوحدة منفردة» (2).

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية، ونمط التفاعل وشكل العلاقات القائمة بينها، فهي تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي، رغم الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، وهذا ما لا يترك مجالاً أمام التغيرات الجزئية والداخلية (3)، وهذا ما أكد H. Kissinger حينما قال «تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية». (4)

ومن هنا يؤكد وولترز أن وضع الدولة في بيئتها السياسية الدولية، ومكانتها في النظام الدولي أهم من تفسير سلوكها الخارجي انطلاقاً من خصائصها الداخلية، وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فالبيئة السياسية الدولية، وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة.

لذلك يرفض والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول، دون

التركيز على محددات النظام البنويوية، التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول. (5)

(1) ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع و زيدان زياني نقلا عن موقع:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/ir>

(2) جون بيليس وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى، 2004، ص 245.

(3) James D. Fearon, Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International relations, in site Internet : <http://www.people.fas-harvard>.

(4) James N. Roenau, International politics and foreign policy ; New York: the Free press, 1969 p. 261.

(5) روبرت يغلين، الحرب والتغير في السياسة العالمية، (ترجمة سعيد الأيوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009، ص 112.



ويضيف (كينث وولترز) في الدفاع عن نظريته الواقعية لتحليل السلوك الخارجي «نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي». وقد عزز فكرة (Waltz)، المفكر (Charles Kupchne). الذي أكد على هذه الفكرة من خلال قوله "إنه واضح جدا بأن أية إضافة لعامل داخلي هو إخراج الواقعية الجديدة من حظيرتها". (1)

إذا يمكن استنتاج أهم المبادئ والمرتكزات التي تعتمد عليها الواقعية البنوية في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي في العناصر التالية :

- الدولة كفاعل أساسي ووحدي وعقلاني، حيث يقول ولترز : "لم يكن لدي شك في محورية الدولة في العالم المعاصر في الماضي". (2)

- الدول كيانات أنانية عقلانية تعمل في ظروف من الفوضى.

- الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم.

- الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية (3).

كما تعتبر الواقعية الدول مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي في تحديد أهداف الدولة العقلانية.

وبالتالي فالواقعية تعتبر أن السياسة الخارجية عقلانية، سياسة جيدة ومنكافئة.

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل.

تتطلب الواقعية الجديدة في تفسيرها للسلوك الخارجي انطلاقا من فوضوية النظام الدولي الذي يفرض نمط سلوك معين في بيئة المساعدة الذاتية وعدم توفر الأمن، وبالتالي فالنسق الدولي الفوضوي يؤثر على السياسات الخارجية، لكل الدول الكائنة في النسق الدولي بصرف النظر عن أنظمتها الداخلية (4).

- العوامل الداخلية ليست عوامل مهمة في تفسير السياسة الخارجية، حيث يتمسك الواقعيون بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية والخارجية، ونفي أية علاقة بينهما.

(1) جهاد عودة، مرجع سابق، ص 45.

(2) James N. Rosenau, op. cit. p. 261.

(3) جهاد عودة، مرجع سابق، ص 27.

(4) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة: محمد مفتي والسيد سليم)، المملكة العربية السعودية: عمار شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، 1989، ص 309.

إلا أن هذا الطرح الصلب داخل الواقعية البنوية، لم يلق قبولا من الواقعيين النيوكلاسيكيين في جزئها المتعلق بتصورات الواقعية الدفاعية، حول مدى صحة تراجع تفسير السلوكيات الخارجية للدولة في حدود معطيات البيئة الدولية وبنيتها الفوضوية ، وهذا ما أدى إلى انقسام المدرسة الواقعية إلى موقفين وفقا لمعيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية على الخارجية .(1)

## 2/ التصور الواقعي الجديد وإبراز دور المتغيرات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

بعد النفي التام لتدخل العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول، حاولت الواقعية التقليدية الجديدة "Néo-classical Réalisme" تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة بإضافتها للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية في تفسير السلوك الخارجي للدول، وتنقسم الواقعية النيوكلاسيكية إلى قسمين :

### - الواقعية الدفاعية والهجومية:

شهدت النظرية الواقعية جدلا وحوارا أكاديميا حادا في بداية التسعينات، وهذا ما أدى إلى ظهور إضافة تنقيحية مهمة تمثلت في ظهور التوجيهين الدفاعي والهجومى، حيث ركزا على الطرق التي يؤثر بها النظام الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة، إلا أنهما اختلفتا بشأن طبيعة القيود والفروق النظامية، خاصة فيما يتعلق بقضية الأمن هل هو متوفر أو منعدم في بيئة دولية سمتها الأساسية الفوضى. (2)

أ- الواقعية الدفاعية: أهم روادها روبرت جيرفيس (Robert Jervis)، جورج كويستر (George Quester)، ستيفن والت (Stephen Walt) و ستيفن فان ايڤيرا (Stephen Van Evera)، جاك سنايدر (Jack Snyder)، بحيث اجمع هؤلاء الباحثين، على أن تزايد احتمالات الحرب بين الدول مرتبط بقدرة الدول على غزو بعضها البعض بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن، وتزول حوافز النزعة التوسعية وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية، أي تتمكن الدول من امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين (3)، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

(1) جهاد عودة، مرجع سابق، ص 85.

(2) أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 381.

(3) Stephan , M. Walt M، International Relations one world, op. cit.

كما يعتبر إضافة عنصر الإدراك (إدراك صانع القرار للبيئة الدولية )، أهم إضافة للتيار الواقعي الدفاعي، وهذا يؤكد على بداية إقرار واعتراف الواقعية بوجود سياسات خارجية متميزة، عوض السياسات الخارجية المتكافئة أو المتشابهة، وبالتالي اعتراف الدفاعيين بتأثير العوامل الداخلية على السلوك الخارجي (إضافة متغير إدراك صانع القرار لتحليل السياسة الخارجية). (1)

حيث أشار كل روبرت (جرفس Robert Jervis) و(جاك سنايدر) إلى بداية إدراك القادة السياسيين بأن استقرار التاريخ وضح أن تكاليف الحرب أكبر من فوائدها، وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية أصبح يرفضها الكثير من القادة، إضافة إلى تزايد الوعي على المستوى الجماهيري بالنتائج السلبية للنزعة العدوانية في السياسة الخارجية.

كما أن نتائج الحروب المكلفة أصبح ينظر إليها على أنها تعبر عن القوى اللاعقلانية، وعن الاختلال الوظيفي للمجتمع، مثل طغيان النزعة العسكرية والقومية (2).

وأهم إضافة للتيار الدفاعي، أعمال (كينيث وولترز) في التسعينات حيث تراجع عن أفكاره في تحليل السياسة الخارجية، والقائمة على حدة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية، حيث قال: «من أمنياتي الرئيسية هي إبراز السياسة الداخلية الأمريكية، وإقحامها في تفسير الشؤون الدولية، وهذا يعني إقرارنا بسياسة لا تقوم على مبدأ الانعزال، حيث أصبحت هذه الأخيرة متعذرة التطبيق» (3).

ويبرهن Charles على هذه الفكرة من خلال تقديمه لمثال تحرك السيناتور "Robert Dolé"، وجعله الخطر البوسني موضوعا من موضوعات الانتخابات الرئيسية، وربطه بعملية البحث عن وضع قيادي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، وليس البحث عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا نابع من ضغوطات السياسة الداخلية وليس من الطموح القومي» (4).

إذا أصبح يعترف بتأثير العوامل الداخلية في تحليل السلوك الخارجي للدول، وتخفيف تأثير البنية الفوضوية على سلوكيات الفواعل.

#### ب - الواقعية الهجومية:

- 1 ) Giden Rose, **Neoclassical and theories of Foreign policy, World politics**, 1998, pp. 146,149.
- 2 ) Steven L. Lamy : **Contemporary Mainstream Approaches : Neo-Realism and Néo-liberalism**, in John Baylis, Steve Smith ;**the Globalization**, op. cit. p. 187.
- 3 ) Kenneth Waltz, "**Structural Realism after the cold war, in understanding International Relations the value of Alternative lenses**, By Daniel J. Kaufman Jay M. Parker Kim Blerly C. Ferld, fourth edition, the MC Graw hill Companies, Inc, New York, 1999, p. 312.
- 4 ) Kenneth Waltz, **Structural Realism after the cold war.....**, op. cit. p. 313.

قدمت الواقعية في شقها الهجومي عدة بدائل تحليلية للسلوك الخارجي، من خلال نقدها للواقعية الدفاعية في النقاط التالية:

أ- إن فرضية الواقعية الدفاعية القائمة على اعتبار أن الدول تسعى فقط للبقاء هي فرضية بعيدة عن الصواب، لأنها تجعل من الدول تهمل تهديدات الدول التي تسعى لتصحيح الوضع القائم، وهذا ما أكدته (راندل شويلير) (Randall Schweller) (1).

ب- أكد جون ميرشايمر (J. Mearsheimer): أن الدول في حالة الفوضى تسعى إلى اكتساب أكبر قوة ممكنة تساعد في الحفاظ على مركزها الريادي، أو تغيير الوضع القائم، وركز ميرشايمر على مفهوم القوة النسبية عوض القوة المطلقة.

ج- يرى بيتر ليرمان أن فوائد الغزو العسكري غالباً ما تفوق تكاليفه عكس رواد الاتجاه الدفاعي (2).

د- أكد ميرشايمر أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها وتحاول في الوقت نفسه، على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي، والسيطرة في النهاية على العالم، وأكد أن كل دولة عظمى لها نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض، وأفضل طريقة لتأمين الحماية هو أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة (3).

**الفرع الثاني: الواقعية ورفضها للمتغير الديني في تفسير السياسات الخارجية للدول.**

ترفض الواقعية رفضاً تاماً لأي تأثير للمتغير الديني في تحليل، وتفسير السياسة الخارجية للدول، وهذا انطلاقاً من أن السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية تحددان وفقاً للمصالح وتوازنات القوى. وتؤكد الواقعية من خلال تفسيرها للسلوك الخارجي للدول، على أن الاعتبارات الدينية أو الأخلاقية لا يمكن الاعتماد عليها في تحليل سلوكيات الدول (4) وتعتبر أن تمسك الدولة بالقيم والأخلاق النابعة من الدين، يعني تنازلها لصالح الطرف الثاني الذي لا يعتمد على نفس قواعد السلوك

(1) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 335

(2) المرجع نفسه، ص 336

(3) جون ميرشايمر، "صدام الجبابرة: من الأفضل أن تكون وحشاً، لا أن تكون وديعاً"، فورينغ بوليسي، عدد 146، جانفي-فيفري 2005، نسخة مترجمة، ص 39

(4) هويدا شوقي أبو العلا أحمد، مرجع سابق، ص 40.

المستمدة من الدين، والذي يهدد مصلحتها الوطنية، وهذا انطلاقاً من تعدد الأديان.

وفي هذا الإطار يعتقد مورغنتو أن تمسك الدول بالأخلاق النابعة من القيم الدينية، يجعل هذه الدول في خطر، كما يرفض مورغنتو المبرر الأخلاقي للسياسة الدولية والخارجية للدول، بمعنى أن هذه المبادئ الأخلاقية تخفي وراءها المصالح الخاصة، كما يُدين مورغنتو، الاعتماد المطلق على القيم النابعة من الدين، أو ما يطلق عليه بالنزعة العاطفية لأنها يمكن أن توجه سلوك الدول في اتجاه يعيق المصلحة الوطنية. (1)

ويشير الواقعيون إلى ميثاق الأمم المتحدة للبرهنة على أفكارهم و مسلماتهم، حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الفصل الأول من الميثاق على: «تحقيق تعاون دولي لتسوية المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وتشجيع وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة» ويعود الميثاق إلى تأكيد هذه المسألة في -البند الأول من الفرع ب من المادة 13 في الفصل الرابع-، وفي -الفقرة الثالثة من المادة 55 من الفصل 9 والفقرة 3 من المادة 76 من الفصل 12-، هذه الأخيرة تنص على أن: "قبول أية دولة بهذا الميثاق يعني من الناحية النظرية، قبولها مبدئياً بفصل الدين عن العلاقات الدولية".

في إطار تطور الفكر الواقعي لتحليل السياسة الخارجية، قدمت الواقعية الجديدة بديلاً للمتغير الديني\* في تحليل السلوك الخارجي، وأكدت على ضرورة استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية كون هذا العصر، هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية (2).

وتؤكد الواقعية على أن البعد الديني بوصفه أهم مكونات الثقافة اتصافاً بالاستمرارية، والاستقرار وأكثرها تأثيراً في تشكيل هوية الدولة القومية، هو مجال غير ملائم للدراسة من قبل دراسي السياسة

(1) محمد عز الدين مصطفى حمدان، "المنظور الحضاري في تحليل العلاقات الدولية"، المركز الديمقراطي العربي، نقلاً عن موقع:

<http://Democratiaac.de/?p=29171>

\* بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الخارجية اعتمدت على المتغير الديني و القيمي مثل الاتجاه البنائي، فكرة صراع الحضارات لصمويل هنتنغتون.

(2) أحمد نوري النعيمي، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، 34.

الخارجية، فهي من اختصاص دراسي السياسة الداخلية، (1) وهذا تقنيًا للفصل التام بين ما هو داخلي وخارجي.

كما يتطرق الواقعيون للبعد الديني كأداة توظف سياسيًا من قبل الدولة، باعتبارها لاعب موحد احتكاري، يتمتع بإرادة واحدة لتحقيق المصالح القومية، فالدول ترى الروابط الدينية والعقائدية عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك. (2)

وتفترض الواقعية على أن العوامل الثقافية بما فيها البعد الديني هي عوامل هامة، ولكن دلالاتها وتأثيراتها تكون داخليًا، وهذا من خلال مفهوم القومية الذي تعمل الدولة على تعزيزه، وتوجيهه لخدمة أهدافها، إذ يؤكد الواقعيون على استمرار الثقافة القومية كأساس ثابت للهوية الجماعية، فلا تزال المشاعر والقيم القومية تسيطر على العديد من الجماعات ذات الخبرة، والتاريخ المشترك، بالرغم من التغيرات العالمية، إلا أنه من غير المحتمل أن تنشأ ثقافة تتحاور عالم الأمم، حتى وإن حدث هذا الاحتمال ستظل الدولة هي الوسيط الوحيد (3).

1 ) Sujata Chakrabarti Pasix, "Culturing International Relations Theory : A call for Extention", in : Yosef Lapid (éd.), the Return of culture an Identity in International Relations theory, op. cit. p. 85.

2) فواد عجمي، الاستدعاء في الغرب ويقين العالم، بيت صدام الحضارات وحوارها، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، الطبعة الأولى، 2000، ص 46.

3 ) Anthony D. Smith, "Towards a Global Culture ", in David Held and Anthony Mc Grew (eds), The Global transformation Reader : An introduction to the Globalization Debate Cambridge : Polity Press, 2000 pp. 192-196.

### المطلب الثاني: النظرية الليبرالية ورؤيتها لدور الدين في تحليل السلوك الخارجي للدول.

ظهرت النظرية الليبرالية كبديل عن الطرح الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، والذي سيطر على تفسير أحداث العلاقات الدولية وظواهرها عامة، والسياسة الخارجية خاصة.

تشير الليبرالية إلى جملة واسعة من الأفكار، والنظريات التي تتمحور حول الحرية الفردية، والليبرالية إلى جانب كونها نظرية فهي فلسفة سياسية عريقة، تشمل عدة جوانب (الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الفكرية)، ومن الناحية السياسية الليبرالية تقوم على الاعتقاد أن الأفراد هم محور المجتمع، وأن المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، وتقوم الليبرالية على مجموعة من الافتراضات في تحليل السلوك الخارجي للدول، يمكن تلخيصها في العناصر التالية :

1- الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الخارجية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محرّكة للمصالح التي يركز عليها سلوك الدولة الخارجي.(1)

2- اعتبار الدولة أو أي مؤسسة سياسية أخرى جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، حيث أن خيارات المجتمع هي التي تشكل الأهداف المؤكّد عليها (خيارات الدولة)، والتي يلتزم بها الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسة الخارجية للدولة.

3- سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها، والدولة في حاجة إلى هدف رهان معين (2).

من خلال تحليل هذه الافتراضات يمكن استنتاج النظرة الليبرالية حول تفسير السلوك الخارجي للدول، والتي تقوم على تحليل السياسة الخارجية من منطلقات داخلية ، أي من الأسفل إلى الأعلى عكس ما ساد لدى الواقعية البنوية، التي اعتمدت على منهج تحليل تنازلي **Top-down approaches**، حيث الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي، (3) بحيث تسلم الليبرالية بأن السياق

1 ) Andrew Moravcsik, **Liberal International Relations theory, A scientific Assessment**, in Colin Elman & Miriam Genius Elman, **Progress in International relations Theory, Appraising the Field**, Cambridge : MIT Press, 2003, p. 161.

2 ) Ibid. p. 165.

Miriam Gendius Elman, **Progress in International relations Theory, Appraising the Field**, Cambridge : MIT Press, 2003, p. 161.

3 ) Ibid. p. 165.

(3) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص68.

الذي تصنع فيه قرارات **السياسة الخارجية**، هو الذي يضبط سلوك الفواعل، ويتمثل هذا السياق حسب الليبرالية في البيئة الداخلية، وبما أن النظرية الليبرالية تركز على العوامل الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدول، والتي تتميز بالتنوع، هذا ما أفضى بالضرورة إلى تنوع وتباين اتجاهات النظرية الليبرالية المفسرة للسلوك الخارجي للدول: (الليبرالية الجمهورية، الليبرالية المؤسسية، التجارية، النفعية، السلام الديمقراطي).

لكن رغم تباين وتنوع اتجاهات النظرية الليبرالية، إلا أنها تشترك في مسلمة مركزية، وهي أن **السياسة الخارجية** لا يمكن فهمها وتحليلها، إلا من الداخل أي كنتاج للشروط والعوامل الداخلية (1). واعتبرت الليبرالية النفعية والسلام الديمقراطي، أهم المقاربات الليبرالية شرحاً وتفسيراً للسلوك الخارجي من خلال جمعها لأكثر عدد ممكن من المتغيرات الداخلية.

### 1- الليبرالية النفعية وأثر مصالح الفواعل المجتمعية على توجيه السلوك الخارجي للدول.

سميت هذه المقاربة بالليبرالية النفعية لأنها تعاملت مع **السياسة الخارجية**، باعتبارها سياسة الريح الصافي (net-gains-seeking foreign Policy). كما تحدده مصالح الفواعل المجتمعية الفواعل من أفراد، جماعات، ومختلف الفئات الاجتماعية سلوكياتهم تفهم كفواعل موجهة الأهداف ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد، وتقوم هذه الفواعل بإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف، لذلك فالمنطق المعتمد هو منطق نتائجي (2).

وتعتبر الليبرالية النفعية أن أهم فواعل **السياسة الخارجية** هم الأفراد العقلانيون إلى جانب جماعات المصالح الخاصة، والذين ينتظمون في إطار جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم، وهذه الفواعل المجتمعية (Social Groups)، هي التي تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياستها الخارجية، وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة، لحماية مصالحها المتميزة، في ظل قيود تفرضا ندرة الموارد، تضارب القيم، وتفاوت القدرة على التأثير (3).

كما تفترض الليبرالية أن خيارات **السياسة الخارجية**، لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس

1 ) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences seriously: A liberal Theory of International organization, 4.51 autumn 1997, pp. 513-514.

2 ) Anderea Ribeiro Hoffmann, A synthetic approach to Foreign policy, in site : <http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>

3 ) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences seriously : A liberal Theory of International organization", op. cit. p. 516.



مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية المهيمنة، والتي تتواجد في وضع يسمح لها بفرض أهدافها على ممثلي الدولة الرسميين، وعلى المستوى الدولي.

فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي، يحدد بشكل حاسم نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة، وتستخدم الليبرالية مفهوم الشبكة السياسية للدلالة على جملة العلاقات التي تنسج مع الحكومة والتي تظهر في مسار العملية السياسية، كنتاج لتفاعل الفواعل الممارسين في شكل "اتصال، تنسيق، تعاون..."، ومن وجهة نظر الليبرالية، فإن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية تتضمن الممارسين الآتي ذكرهم:

#### ◀ فواعل النسق السياسي-الإداري:

-السياسيون: وهم ممارسي العمل السياسي ضمن بيئة صنع القرار في الرئاسة، الحكومة، البرلمان.

ب- الإداريون: موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي.

#### ◀ الفواعل المجتمعية الخاصة وتشمل:

ح- جماعات الضغط الاقتصادي: من الأفراد والشركات الاقتصادية والاستثمارية خاصة التي تملك مصالح واسعة خارج الدولة الأم.

د- جماعات الضغط السياسي: من أحزاب سياسية، وجماعات الضغط، والمجتمع المدني المهتم

بمسائل السياسة الخارجية. (1)

#### \* نموذج الرجل الاقتصادي كمتغير محدد للسلوك الخارجي:

تعتمد الليبرالية على نموذج الرجل الاقتصادي في تحليل السلوك الخارجي للدول، وهذا لأن الفواعل المجتمعية تهتم أساساً بمصالحها الخاصة، ساعية لتحقيق أهدافها، بمعنى أن سلوكها مرتبط بحساب دقيق وعقلاني للتكاليف والفوائد المرجوة، هذا النموذج المفترض لسلوك الفاعل الاجتماعي (الرجل الاقتصادي)، يرجع إلى الأدبيات البرغماتية الكلاسيكية المجسدة في أفكار كل من جيرمن بتنام (G. Betnam) و ستيوارت ميل (J.S. Mill).

وفقاً لهذا النموذج فإن الأفراد يشتركون في خاصيتين هما:

1) Derk Bienen and others, " liberal Societal Interests, Policy Networks and foreign policy : An outline of utilitarian Foreign policy Theory, Tubingen Arbeits paper Zur International Politic und Friendsforschungs, Tubinge;; Germany, Working paper, N° 33, p. 8.

- أن الفرد يبحث دوماً عن تعظيم فوائده.

- سلوك الأفراد موجه لتحقيق هذه الفوائد بأقل جهد و تكلفة.

وهو منطق العقلانية الذي تسلكه الفواعل المجتمعية في مسار صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية، وبالتالي فالمنطق المعتمد هو منطق نتائج مرتبط بنموذج الرجل الاقتصادي، الذي عندما يواجه عدة خيارات في السياسة الخارجية يسأل نفسه الأسئلة التالية:

1- ما هي خياراتي؟ ما هي أهدافي؟ ما هي النتائج المحتملة لكل خيار من خياراتي؟ وما هو الخيار الأفضل بالنسبة لي في ضوء أهدافي؟ بمعنى ما هو الخيار الذي يضاعف منفعتي الصافية؟ (1) من خلال اعتماد هذه الفواعل المجتمعية على مبدأ العقلانية والمنطق الناتج في سلوكها الخارجي، حدث تحور في مفهوم المصلحة المرتبط بالبقاء (ضمان الوجود المادي) عند الواقعية، ليصبح أمر البقاء متعلق أساساً بالحفاظ على أو تحسين وضعية هذه الفواعل المجتمعية، سواء عن طريق الموارد المادية أو المعنوية أو كلاهما معاً، فمن ناحية كيف يمكن أن تتصرف بالطريقة، التي تمكنها من المحافظة على مداخلها ولم لا زيادتها، وتؤكد الليبرالية النفعية على أهمية القدرة على التأثير بالنسبة للفواعل المجتمعية، التي تكافح من أجل تأمين بقائها، من أجل الوفرة (Plenty) أو القوة "Power" أو كلاهما معاً. (2)

\* دور البيئة الخارجية على السلوك الخارجي للفواعل من منظور الليبرالية النفعية:

على الرغم من اعتماد الليبرالية النفعية على منهج تحليل تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، واعتمادها على المتغيرات الداخلية في تحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول، إلا أن هذا لا يعني تهميش دور الدولة في نسقها الدولي، فالدولة تدرك أولوياتها بناء على القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى، أي أنها لا تنفي القيود البنوية على السياسة الخارجية، ولكنها ترفض التفسير الواقعي البنوي، الذي يعتمد على بنية النظام الدولي لوحده في تقييم السلوك الخارجي للدول. (3)

ولتوضيح هذه الفكرة طرحت الليبرالية النفعية فكرة توزيع الأفضليات كمحدد نسقي لسلوك الدول، وقدم مورافسيك مثالا توضيحيا لهذه الفكرة كالآتي: إذا ما فرض التفاعل الدولي على الدول انتهاج سياسة

1 ) Andera Ribeiro ،Hoffmann, op. cit.

2 ) Volker Rittberger, op. cit. p. 16.

3 ) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences seriously: A liberal Theory of International organization, op. cit. p. 516.

حماية التجارة، فسيفسر الواقعيون ذلك على أنه رغبة من الدول في حماية أمنها الاقتصادي في بيئة تنافسية، أما التفسير الليبرالي النفعي، فيرجع هذا السلوك إلى تدخل العوامل المجتمعية لخدمة حماية مصالحها المحلية، حيث توظف هذا القرار الخارجي لخدمة مصالحها وتحقيق منافعها الخاصة. (1)

## 2/ مقارنة السلام الديمقراطي و تحليلها للسلوك الخارجي للدول:

اعتبرت مقارنة السلام الديمقراطي من المقاربات المفسرة للسلوك الخارجي للدول انطلاقاً من تنبؤها بسلوكها هل هو سلوك مسالم أو سلوك عدواني، من خلال تبني القيم الديمقراطية من عدمها، وفكرة السلام الديمقراطي ترجع أصولها إلى الفيلسوف الألماني (إيمان ويل كانط).

أيدت هذه الفكرة اقتصادياً من قبل المفكر الاقتصادي (جوزيف شوم بيتر)، ومحتوى هذه النظرية أن السياسة الخارجية للدول الديمقراطية مبنية على السلام، وأن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب مع بعضها البعض، لذلك فالديمقراطية تؤدي إلى السلام والأمن. (2)

وقد تزايدت النقاشات الأكاديمية حول مدى صحة نظرية السلام الديمقراطي، حتى قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع تزايد عدد الدول المتبنية للنهج الديمقراطي أصبح للبرالية حججاً قوية للدفاع عن هذا الطرح. (3)

تفترض نظرية السلام الديمقراطي إمكانية حل الصراعات سلمياً، من خلال الاعتماد على الحجة والإقناع، وعدم اللجوء إلى العنف والإرهاب والقوة، وتفترض المقاربة الليبرالية في شقها الديمقراطي أن الفرد هو الفاعل الأساسي الموجه للسياسة الخارجية، فالفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق واحتياجات الأفراد والموازنة بينها. (4)

تؤكد مقارنة السلام الديمقراطي أن الاختلاف في السياسات الخارجية، يرجع إلى الاختلافات الموجودة بين السياسات الداخلية، وهذا ما دافع عنه Ray سنة 1998 من خلال تمييزه بين السياسات الخارجية للفواعل الديمقراطية، والسياسات الخارجية للفواعل الغير الديمقراطية (5).

1 ) Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory: A scientific Assessment, op. cit. p. 164.

2) معتصم صديق عبد الله، "نظريات العلاقات الدولية: السلام الديمقراطي" على موقع:

[www.civicegypt.org](http://www.civicegypt.org)

3) ستيفن وولت، مرجع سابق.

4) معتصم صديق عبد الله، مرجع سابق.

5) James D. Fearon, op. cit. p. 303.

يؤكد الليبراليون أن متغيرات السياسة المحلية تستطيع أن تعمل وأن تتفاعل عالمياً، ولكن ذلك لا بد أن يتم عن طريق إضافة آليات تساعد على ذلك، على الصعيد الدولي، لذا فإنه يمكن استخدام السلام الليبرالي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف لبراليا بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاضد فرص المواجهات العسكرية. (1)

**الفرع الثاني: تطور التصور الليبرالي لأثر البعد الديني في السياسة الخارجية.**

تطور التصور الليبرالي لأثر البعد الديني في تحليل السلوك الخارجي للدول مع تطور قضايا ومجالات السياسة الخارجية من جهة، وتغير ديناميكية التفاعل الدولي بسبب التغير في الهيكل والفواعل من جهة أخرى، وتعتبر أحداث 11 من سبتمبر 2001 من أهم الأحداث التي أثارت نقاشاً على مستوى الدوائر الأكاديمية فيما يخص تأثير المتغير الديني على السياسة الخارجية.

ويمكن تقسيم الرؤية الليبرالية المتعلقة بأثر البعد الديني على السياسة الخارجية إلى مرحلتين :

1/ مرحلة ما قبل 11 من سبتمبر 2001:

يمكن استنتاج الرؤية الليبرالية لدور الدين في السياسة الخارجية من خلال أهم مبدأ تقوم عليه الليبرالية، وهو العلمانية والتي تقوم على:

- فصل الدين والمعتقدات الدينية عن السياسة (بما فيها القضايا الداخلية والخارجية).
  - عدم قيام صناعات القرار بإجبار أي أحد على اعتناق أو تبني لأي أفكار سواء كانت دينية أو عقائدية معينة لأي أسباب ذاتية غير موضوعية.
  - التعامل مع الديمقراطية والعلمانية كحركات تحديثية تهدف إلى تشجيع الديمقراطية. (2)
- وبالتالي فالرؤية الليبرالية لدور الدين في توجيه سلوكيات الدولة سواء كانت الداخلية أو الخارجية تقوم على المبدأ الحيادي، لأن النظرية الليبرالية كنظرية سياسية تقوم على مبدأ اختيار الأفراد بحرية لقيمهم، دون تدخل الدولة (3).

وهذا ما أدى إلى إبعاد القيم الدينية من أجندة السياسة العامة للدولة ، وبالتالي استبعادها لتحليل السلوك الخارجي، وهذا نظراً لتخوف هذه الدول المتشعبة بالقيم الليبرالية من التطرف الديني، والنزاعات ذات

(1) جهاد عودة، مرجع سابق، ص 63.

(2) عامر عبد زيد: "تمثل الدين الليبرالي"، نقلاً عن موقع :

[www.mahwar.org](http://www.mahwar.org)

3 ) Robert N. van Wick, **Liberalism , religion and Politics**. Source : **Public Affairs Quarterly**, Vol. 1, N° 3 (jul. 1987), published by: University of Illinois press, p. 59.

<http://www.jstor.org/stable/40435651>.

الطابع الديني، وتؤكد الكتابات الحديثة لأهم منظري المدرسة الليبرالية أن التفاعلات الاقتصادية، تخلق فرصاً متنوعة للتعاون، والتكامل الدوليين عن طريق تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تجعل من القيم الثقافية بما فيها الأبعاد الدينية مستبعدة، وأهم هذه الأفكار نجدها مجسدة في أفكار كل من (Joseph Ney، James Roseneau)، ويمكن تلخيص عناصر التصور الليبرالي للدور الذي تؤديه المتغيرات الثقافية بما فيها البعد الديني في توجيه السياسة الخارجية (1) إلى:

1- عادة ما يتم توظيف القيم الثقافية بما فيها البعد الديني من قبل النخب لتحقيق مصالحهم حينما تظهر الحاجة إلى ذلك، وأن السلوك العدواني للدول بمختلف صورته: الديني، العرقي هي ظواهر قديمة تقوم على توظيف الاعتبارات الدينية لتحفيز شعورهم ولتبرير سياستهم أمام العامة. إلا أن هذه السلوكيات لا ترجع إلى المتغيرات الدينية. (2)

وترجع الليبرالية أسباب التوجه إلى المتغير الديني في تفسير السلوك الخارجي إلى:

\* تعتبر المدرسة الليبرالية أن تزايد الاهتمام بالمتغيرات الثقافية بما فيها البعد الديني، راجع إلى انتشار عمليات العولمة على كافة الأصعدة: السياسة، الاقتصادية، الثقافية وبالتالي تزايد الاهتمام بالمتغير الديني ما هو إلا جزء من الآثار التحويلية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ومن ثم فإن الاعتماد على البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية هو اعتماد مؤقت حتى تكتمل عمليات العولمة بوصولها إلى الاعتماد العالمي الكلي.

\* تؤكد الليبرالية على أن الاختلافات الثقافية والدينية ستؤول إلى الزوال وهذا راجع إلى الإجراءات التي ستأخذها الدولة لتغيير بعض العادات الثقافية الراضية لقيم هذا السوق، ومن ثم فإنها ستدفع نحو المزيد من التجانس حتى تختفي هذه الاختلافات الثقافية تدريجياً. (3)

- مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001:

بعد أحداث 11 سبتمبر ظهرت عدة بحوث أكاديمية عالجت أهمية دور البعد الديني في توجيه السياسات الخارجية للدول، واعتبرت أن للبعد الديني أهمية كبرى في تحليل وتفسير السياسات الخارجية

(1) أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية (دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، 2007، ص 127.

(2) المرجع نفسه، ص 128.

(3) أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص 128.

للدول، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Madeline M. Hoffer) في أطروحتها التي عالجت العلاقة القائمة بين الدين ومواقف السياسة الخارجية: **Attitudes liberal religion and Foreign Policy**. وكذلك كتابات (Baumgartner) وآخرون في مقالته "حول تأثير العامل الديني في الرأي العام الأمريكي حول قضايا الشرق الأوسط" سنة 2008:

(The influence of religion on public opinion of US Foreign policy in the Middle East)

حيث ظهرت عدة دراسات أكاديمية حاولت أن توضح وتنفذ العلاقة الموجودة بين البعد الديني والسياسة الخارجية، في حين اقتصرت الدراسات الليبرالية السابقة على دراسة المتغير الديني، وربطه بقضايا السياسة الثقافية المحلية، حيث أعتبر المتغير الديني أحسن مفسر للقضايا الداخلية ذات البعد الثقافي. (1)

لكن مع أحداث 11 من سبتمبر ظهرت عدة دراسات أكاديمية حاولت أن توضح هذه العلاقة المغيبة عن تفسير السياسة الخارجية.

وبدأت هذه الدراسات بطرح التساؤل الآتي: لماذا تدعم بعض الفواعل المجتمعية السياسات الحكومية في مجال السياسة الخارجية، في حين أن بعض الفواعل المجتمعية لا تساندها؟ فحاولت مادلين هوفر الإجابة عن هذا السؤال من خلال توجيه مسار الدراسة إلى المعتقدات الدينية، وتأثير المؤسسات الدينية على قرارات السياسة الخارجية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير الانتماء الديني على السلوك الخارجي يتم من خلال آليتين: (2)

أ- التجمعات وخطب رجال الدين: حيث تؤدي مناقشة بعض قضايا السياسة الخارجية في بعض المؤسسات الدينية (الكنائس) بشكل دوري إلى بلورة رأي واضح بخصوص هذه القضايا، وأكدت هذه الفكرة هوفر من خلال استطلاعها للرأي في ثلاث مؤسسات دينية مختلفة، وهذا لا يعني عدم وجود اختلاف وتفاوت في الآراء بين هذه المؤسسات، والذي يعزى إلى:

- تباين المعتقدات بين المجموعات الدينية.

- الاختلاف يخص معالجة قضايا السياسة الخارجية بشكل دوري.

1 ) Madeline M. Hoffer, "A Sanctuary for Discussion : liberal religion and Foreign Policy Attitudes", University of Nebraska, Political science, 2012, in site :

<http://digitalcommons.unl.edu/poliscitheses>, pp. 4-5

2 ) Ibid, p,13.

وتؤكد بأن هذه التجمعات تقوم بدور إعلامي قوي فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية. (1)

ب- قادة الرأي الممثلين في رجال الدين: قادة الرأي المتشبعين بالقيم الدينية، وهم الأفراد الذين ينقلون آراءهم من وسطهم المتدين إلى بيئة صنع القرار، وينبع تأثير رجال الدين في صنع القرار الخارجي، من خلال نشر آرائهم في الوسط المتدين ونقل آرائهم خاصة في القضايا المبهمة، فالرأي العام يعتمد على آراء القادة بدلا من جمع المعلومات ومعالجتها، وبالتالي فالفواعل المجتمعية ذات الطابع الديني تكون بمثابة مصادر لجمع المعلومات، وتقدم الباحثة مثال عن ذلك عن مساندة المسيحيين الانجليين لسياسة الهيمنة الأمريكية العسكرية، وتدخل الولايات المتحدة في العراق، وثباتها على موقفها رغم تغير مواقف بعض الفواعل المجتمعية.

وفرق الباحثان دفين وكونستاتيلو بين اثر البعد الديني على سلوكيات الدول الأوروبية والسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، فاعتبر أن المجتمعات الأوروبية أكثر تشبعا بالقيم الدينية، وميلهم لدعم السياسات الخارجية الإيثارية (السلوكيات المتجهة لدعم الدول الأخرى في مجالات حقوق الإنسان، الكوارث الطبيعية...)، فالدول الأوروبية تميل لأن تكون أكثر دعما للإعانات الخارجية من الأمريكيين، لأنها على دراية أفضل بالمساعدات، وأكثر ثقة في المؤسسات الحكومية، بينما المجتمع الأمريكي يبالغ في تكلفة هذه المعونات ومن التقليل في فعاليتها. (2)

إذا دور البعد الديني في توجيه السياسة الخارجية من رؤية لبرالية أخذ منحى آخر بعد 11 سبتمبر، حيث بدأ يعترف به كأحد الأبعاد المهمة في دراسة السلوك الخارجي للدول.

1 ) Madeline M. Hoffer, "A Sanctuary for Discussion: liberal religion and Foreign Policy Attitudes", op. cit. p. 15.

2 ) Diven, Polly J., and John Constantelos, "Explaining Generosity a comparison of US and European Public opinion on Foreign Aid", *Journal of Transatlantic Studies*, 2009, pp. 118-132.

### المطلب الثالث: التصور البنائي لدور البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية .

مع نهاية الحرب الباردة وعجز النظريتين المهيمنتين، في تفسير وتحليل ظواهر العلاقات الدولية (البرالية باتجاهاتها، الواقعية بفروعها) ،ظهرت أفكار حاولت أن تقدم بديلا للأطر النظرية السابقة وهذا على المستوى المفاهيمي، وعلى مستوى مستويات التحليل، وهذا من خلال تقديم الانتقادات وإعطاء البديل لهذه الانتقادات.

حيث ظهر جموع من المفكرين أمثال (J. Burton) ،والذي أقر بأن التفاعل بين الدول ما هو إلا واحد من مستويات التفاعل في نطاق المجتمع العالمي. وقد أورد ( F. Kratochwil ) انتقادا وجهه لافتراضات الواقعية الجديدة حيث يقول في هذا الصدد: «خلافًا لتوقعات الواقعية البنوية المعاصرة، لم تطرأ نهاية الحرب الباردة بسبب أي تحول جذري في توزيع القوى ضمن إطار النظام الدولي، إضافة إلى ذلك حدث هذا التحول من دون نشوب حروب كبرى» (1).

فيتفق منظري العلاقات الدولية على أن ظهور الطرح البنائي لتحليل العلاقات الدولية مرتبط بعاملين:

1- **العامل الأول:** الانتقادات التي جاءت ردًا على أعمال الواقعيين الجدد والبراليين الجدد، أو كما يسميهم البعض (بالنيونفعية)، حيث تركزت هذه الانتقادات خصوصا على إهمال المنهج العقلاني لجوانب كثيرة في العلاقات الدولية، (فروبرت كيوهن) "اعترف بأن هناك جوانب كثيرة للعلاقات الدولية يضيق بها أفق التحليل العقلاني"، والاعتراف بضيق المنهج العقلاني عن استيعاب العديد من جوانب السياسة الدولية، جعل العديد من المنظرين يتجهون إلى البحث عن إيجاد مناهج جديدة تستطيع أن تستوعب كل متغيرات البيئة الدولية. (2)

2- **العامل الثاني:** النهاية التي تمت عليها الحرب الباردة، فاجأت العديد من المنظرين بهذه النهاية التي لم تكن متوقعة، إضافة إلى إيجاد صعوبة في تفسير ما حدث، إذ أن نهاية الحرب الباردة كانت اختبرا حساسا لقوة الواقعية الجديدة على شرح هذه التغيرات الدولية ، وقد فشلت في الاختبار على حد تعبير رواد

(1) ألكسندر ووندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: حبر صالح المقيبي)، الرياض: النشر العلمي ومطابع للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 253.

2 ) Richard Price and Reus-Smith Christian, Dangerous liaisons? Critical International theory and constructivism (European journal of International relation, volume 4, number 3 September), 1998, p. 264, Sage publications, London thousand oaks'.



## الاتجاه البنائي. (1)

فظهرت الحاجة إلى إيجاد أطر نظرية بديلة تمكننا من شرح وتفسير واقع العلاقات الدولية، ولم لا بناء واقع جديد من خلال مفاهيم ومتغيرات جديدة، فبرزت عدة مفاهيم كمفهوم الأفكار الهويات، القيم، الوكلاء، حاولت أن تثبت نفسها على الساحة الأكاديمية.

وقد ظهر الاتجاه البنائي جليا مع أعمال (Alexander Wendt) الذي لقب بأب البنائية الاجتماعية، أو المذهب التفسيري الاجتماعي مع كتاب (Bridging the gap : Social constructivisme) (2) حيث أكد (ووندت) أن دراسة الظواهر الدولية تستلزم وضعها في إطارها الاجتماعي والثقافي، فهذا الاتجاه (التحليل البنائي)، ينطلق من أن تحليل الواقع الدولي مرتبط بأسس اجتماعية لأن طبيعة بنية النظام الداخلي والدولي هي بنى اجتماعية بالدرجة الأولى. (3)

حاولت البنائية مراعاة الربط بين البيئة الاجتماعية الداخلية والخارجية (Intra-society Extra-societal)، وبهذا تمثل البنائية تصورا وسيطا في تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول (الوسطية بين الواقعية والليبرالية)

اعتمدت الواقعية على مقارنة تحليلية فوقية لسلوك الدول (Top-down approches)، كما اعتمدت الليبرالية النفعية على مقارنة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل إلى الأعلى (Botton-up approches). (4)

وتتعلق النظرية البنائية في تفسيرها للعلاقات الدولية من أربعة افتراضات هي :

1- تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من خلال المفاهيم المعتمدة في تحليلها للسلوك الخارجي للدول (المصلحة الهوية الأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة حيث يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات الغير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

2- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد

1 ) Richard Price and Reus-Smite Christian, Dangerous liaisons? op. cit. p. 265.

(2) ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 351.

3 ) Giden Rose, op. cit. p. 152.

(4) مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة حسن ناعفة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 146.

والقوانين، هذه البنية هي التي تحدد هوية الفاعلين وتؤثر في مصالحهم.

3- البنائية كما يدل عليها اسمها، تنظر إلى النظام الدولي على أنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل في التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه (الدولة هي الفاعل والنظام الدولي هو البناء) (1)، والنظام الدولي هو مجموعة من الأفكار، نظام من المعايير التي تم ترتيبها من قبل بعض الأشخاص الذين يسمون بالوكلاء، الذين يبنون الواقع الاجتماعي، ويعيدون بناءه من خلال الممارسة اليومية، كما أن هذا النظام هو مبنى اجتماعي، وليس معطى مسبق. (2)

4- قدم البنائيون إسهامات جادة في الحوار، والجدل الاستمولوجي و الأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية القائمة على وجود قوانين، وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل، وقدرته في التأثير في محيطه.

تتعلق البنائية في تحليلها من افتراضها الأساسي بأن النظام الدولي هو من صنع الدول وهذا ما يوضحه نكولاس أونوف (Nicholas Onuf) (3). في كتابه (World of Our making) الذي يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية، فالنظام الدولي بالنسبة إليه ما هو إلا من صنع الدول من خلال تفاعلاتها البيئية (4).

هذا عن التصور البنائي العام لتحليل العلاقات الدولية، أما النظرية البنائية حسب (Alexander Wendt) في تحليلها للسلوك الخارجي للدول، فهي تطرح مجموعة من الاقتراحات يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

### 1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفاعِل:

- أ- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
- ب- دور الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.
- 2- دور الرجل الاجتماعي في توجيه السياسة الخارجية.
- 3- دور الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها كمحدد للسياسة الخارجية.

1 ) Paul R. Viotti, **International Relations Theory**, London: Pearson, 2012, p. 278.

2 ) Karacasulu B. Nilufer – Uzcoren Elif, **Explaining social constructivist construction** to Security Studies, op. cit. p. 32.

3 ) Paul R. Viotti, op. cit. p. 278.

4 ) Nicholas Onuf, "Constructivism : "User's Manual" in Nicholas Onuf, Vandalia Kabalkuva, **International Relations in a constructed world**, London :Sharp, 1999, pp. 38-39.

## 1 - العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

### أ- دور التنشئة الاجتماعية للوكلاء في تشكيل السلوك الخارجي للدول:

ينطلق البنائيون في تبرير هذا الطرح حول علاقة التنشئة الاجتماعية للوكلاء الممثلين للدولة بالسلوك الخارجي، من خلال طرح تساؤل حول مدى صحة التفسيرات العقلانية التي تنطلق من نموذج الرجل الاقتصادي، الذي يحدد طبيعة أهداف السلوك الخارجي.

حيث يظهر الاختلاف الأكثر أهمية عند البنائيين في فهم محددات السلوك الخارجي، والذي يفرقهم عن المقاربات العقلانية (البرالية، الواقعية)، هو طبيعة المعايير الدولية والعوامل المجتمعية المحددة للسلوك الخارجي للدول.

ويقوم الطرح البنائي في تحليله لسلوك الدول على أساس التوقعات القيمية المشتركة للسلوك (المعايير)، التي تواجهها الدول في بيئتها الاجتماعية الدولية والداخلية\*، فمدى تأثر الدول بهذه المعايير يحدد التوجهات الخارجية للدولة، وبهذا فالبنائية تقدم طرعا مغايرا للنظريات العقلانية (توزيع القوى عند النيواقعية، وشبكة المصالح بالنسبة للبرالية)، القائمة على نموذج الرجل الاقتصادي(1)، فقدمت البنائية بديلا لهذا النموذج المتمثل في نموذج الرجل الاجتماعي، كبديل لبناء وتحليل السلوك الخارجي للدولة.

وقد استعملت البنائية مفهوم التنشئة الاجتماعية لشرح وتبرير سلوك الرجل الاجتماعي.

### أ- مفهوم التنشئة الاجتماعية:

إن مفهوم التنشئة الاجتماعية يحمل في الأصل مضمونا اجتماعيا، فهي العملية التي من خلالها ينمو الفرد محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلمه للمعايير والأدوات الاجتماعية يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا (2).

ومن خلال هذه العملية المستمرة، بسبب الفعل ورد الفعل، يضيف الفرد صفة الذاتية على مضامين السلوك المستقاة من بيئته الاجتماعية، وتنطبق نفس العملية على الدولة في بيئتها الاجتماعية، ولكنها مقارنة بالأفراد، فإن طبيعة صناعة سياستها الخارجية معرضة لعملية من التنشئة الاجتماعية في الوقت

\* الربط الصريح ما بين البيئة الداخلية و الخارجية و تأثير التفاعل على السلوك الخارجي للدول.

1) Kaori Nakajima Lindeman, « What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation », Paper prepared for presentation at the 43rd Annual **International Studies Association**

Convention, New Orleans, 23-27, March 2000, P. 8.

2 ) Ibid, P. 9.

ذاته، هي التنشئة فوق القومية (Transnational socialisation)، والتنشئة المجتمعية (Societal socialisation).

### \* التنشئة الاجتماعية فوق القومية:

تستعمل البنائية مصطلح التنشئة الاجتماعية فوق القومية، للدلالة على تلك القيم المشتركة التي تتقاسمها بعض الدول، والتي تنبع من الدول أو المؤسسات الحكومية الدولية أو حتى المنظمات الغير حكومية، والتي تصبح لها تأثير على هوية الوكلاء المتشعبة بهذه الأفكار، والثقافات الموجهة لسلوكياتهم الخارجية (1).

وتتطوي عملية التنشئة على فواعل متعددة، ولا شك أن الدول باعتبارها الوحدات المنشئة للمجتمع الدولي، هي أحد فواعل هذه العملية المساهمة في ترسيخ المعايير الدولية، بمعنى آخر فإن المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي من الأولى أن يُنظر إليها من طرف منشئها، (الدول) كمقياس للسلوك الملائم، لأن هويتها كدول متوقف على عضويتها في المجتمع الدولي، فالدول تصبح سيادة (Sovereign)، حين يعترف بها من طرف الدول الأخرى، بل إن الاعتراف بها متوقف على إعلانها والاعتقاد، ثم الالتزام بالأهداف الجماعية للمجتمع الدولي كالأمن والسلم الدوليين مثلاً. (2)

كما تقوم المنظمات الدولية والإقليمية بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، لكونها وحدات اجتماعية تمثل مجموعة من الدول، وتعكس قيمهم الجماعية المشتركة، فكأعضاء متحدين تباشر الدول مهام الأهداف التي ترسمها المنظمات التي تجمعها، كما تستجيب للمعايير التي تفرضها موثيقها وقوانينها.

وتفترض البنائية أن معايير هذه المنظمات ترسخ أكثر كلما شعرت الدولة بأنها جزء من القيمة الجماعية لجماعة الدول، و اعترف بها كعضو كامل ومساو لجميع الأعضاء.

كما تؤكد البنائية أن للمنظمات الغير حكومية أو كما تسميها هذه المقاربة النظرية بانتلافات الدفاع الجماعية دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية الدولية، وهي فضلا عن مساهمتها في نشر المعايير الدولية القائمة، تساهم في تأسيس معايير جديدة ساعية من وراء ذلك إلى تحصيل قبول أوسع لهذه المعايير بين الدول، كما تكمن أهمية هذه الانتلافات في كونها مراقب دائم لمدى إذعان الدول للمعايير الدولية القائمة (3).

1 ) Volker Ruttberger, op. cit.

2 ) Henning Boekle and others, op. cit. pp. 9-10.

3 ) Ibid.

**\* التنشئة الاجتماعية المجتمعية:**

ترتبط البنائية بين المجموعات الاجتماعية ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تقرر توقعات قيمية حول السلوك الملائم للسياسة الخارجية، وأفكار مثل من نحن؟ كيف نعرف أنفسنا؟ كيف ينظر إلينا الآخرون؟ كيف يعاملوننا؟ وما هو الدور المتوقع منا؟ وما الذي نتوقعه لأنفسنا؟ (1) هي بمثابة مرجعية رؤية الدولة لنفسها في السياق الدولي، ومن ثم لسلوكها الخارجي.

يضع البنائيون ثلاثة أسباب وراء تأثير صناع القرار بالمعايير الاجتماعية وهي :

أ- يتبنى صناع القرار معايير السلوك الناشئة عن عملية التنشئة السياسية التي تعكس هوية جميع أفراد المجتمع.

ب- غالبا ما يمر صناع القرار قبل أن يصبحوا مثليين لدولهم في المجتمع الدولي بتجارب سياسية وطنية يتبنون ضمنها عددا من المعايير المجتمعية التي تعكس هوية الأمة.

ج- يتصرف صناع القرار باستمرار باسم الهوية الوطنية، لأنها الطريقة الوحيدة التي يجدون فيها أنفسهم ممثلين شرعيين معترف بهم من طرف مجتمعهم في تعاملهم مع البيئة الدولية. (2)  
وتعتمد البنائية في شرحها للسياسات الخارجية الملائمة والغير ملائمة إلى قوة المعايير المعتمدة المرتبطة بمصطلحين هما : الخصوصية والعمومية.

فالعمومية "Commonality" تشير إلى عدد الفواعل الموجودين في النسق الاجتماعي الداخلي والدولي، الذين يتقاسمون نفس المعايير. فمثلا إذا كان كل الأعضاء في منظمة دولية يتقاسمون معايير مشتركة فإنه يتوقع أن يكون لها تأثير حاسم على سلوك سياستها الخارجية، فيما تكون المعايير أكثر خصوصية حين تمكنا من التمييز بدقة بين السلوك الملائم والغير الملائم، لأن المعايير غير المعرفة بدقة تفتح المجال أمام عدة خيارات للسلوك قد تبرر كلها بأنها ملائمة، لذا فهي ليست مقياسا للسلوك المناسب، وبالتالي لا يؤخذ بها كمتغير مستقل في تحليل السياسة الخارجية. (3)

**\* نموذج الرجل الاجتماعي عوض الرجل الاقتصادي كفاعل موجه للسياسة الخارجية:**

يظهر جليا الاختلاف البنائي عن المقاربات العقلانية في اعتماد نموذج الفاعل، والمنطق المفسر

1 ) Marysiak Zalkawi and Cynthia Encole, "Questions about Identity in Intentional Relations", in Ken Booth & Steve Smith (eds), op. cit. p. 282.

2 ) Hennig Boekle and others, op. cit. pp. 9-10

3 ) Hennig Boekle and others, op. cit. p. 07.

للسلوك الخارجي للدول، حيث صنفت كل من الليبرالية والواقعية ضمن المنظور العقلاني، من خلال اعتمادها على نموذج الرجل الاقتصادي، لكن في المقابل نجد أن البنائيين يبنون إطارهم التحليلي من خلال فكرة الرجل الاجتماعي (the notion Of homo sociologicus).

فحسب البنائيين دراسة السلوك الخارجي من خلال التركيز على أقصى المنافع المادية فقط، هو اختزال للحقائق، لأن السلوك الخارجي للدول هو محصلة تفاعل بين العوامل المادية المتفاعلة في إطارها الاجتماعي. حيث يرفض البنائيون وصف الفواعل الاجتماعية كوحدات حسابية، وتفاوتية تستند في سلوكها لحسابات المنفعة وتحقيق الأرباح، إذ يؤكدون على أن الفواعل دائما منضمون ومتواجدون في السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشدة في سلوكهم (1)، لذا من الأفضل الإشارة إلى نموذج الفاعل كرجل اجتماعي.

و تؤكد البنائية أن صانع القرار أو الوكلاء الاجتماعيين يتخذون قراراتهم وفقا لمنطق الملاءمة logic of appropriateness و ليس منطق نتائجي consequentiality (2).

وتعرف البنائية الرجل الاجتماعي بأنه الفرد الذي يحاول من البداية فهم البيئة التي يتواجد فيها بالاعتماد على أحاسيسه الإدراكية، وليس فقط بالاعتماد على حساباته العقلانية، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة، وحتى يتخذ القرار المناسب، فإن الرجل الاجتماعي يشكل توقعاته بالنظر إلى درجة الشعور بالطمأنينة والعادة "welfare"، وليس المنفعة التي يمكن أن تجنيها خياراته، وهو يختار البديل الذي يعتقد بأنه سيحقق هذا الشعور بشكل أفضل. (3) أي أنه حتى يختار بديلا ما، فهو يقارن نتائج اعتماد هذا الخيار على حساب آخر، بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته، التي يعتبر الحفاظ عليها وترقيتها هدفا في حد ذاته.

والرجل الاجتماعي من منظور بنائي ليس شخصا مبرمجا programmed بمجموعة من الأهداف الأنانية يختار على أساسها بعقلانية الوسائل التي تخدم أهدافه، بل هو شخص متكيف وفقا لدوره الاجتماعي الذي يكتسبه عبر التنشئة الاجتماعية، وهو الدور الذي يتصرف وفقا له في جميع الحالات التي يواجهها.

1 ) Volker Ruttberger, op. cit.

2 ) Ibid.

3 ) Norman Froehlich (and others), "A Cognitive Model of Political and Economic choice Bering on the underpinnings of Prospect Theory", in ;

<http://www.puchoicesoc.org/papers2005/frohlichoppenheimersagib.pdf>

وعليه فليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي، (منطق النتائجية) بل الأخذ في الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور هذا الفاعل، وهذا ما يصطلح على تسميته **المقاربة البنائية بمنطق الملائمة** كما سبق شرحه فعندما يواجه الفاعل الاجتماعي عدة خيارات ممكنة لسلوك معين، فإنه يمضى بسؤال نفسه (1):

1- ما طبيعة الموقف الذي أوجد فيه ؟

2- أي من أدوار المتعددة التي ستوجه هذا الموقف ؟

3- إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة متوافقة مع هذا الدور ؟

4- ما هو السلوك الأكثر ملائمة قياسا بالموقف، الأدوار و الخبرات ؟

ويتضمن منطق الملائمة أن سلوكيات الفاعل هي دوما نابعة عن إرادته، غير المرتبطة بالضرورة بعامل العقلانية، وهي تعبير عن التزامه بالدور الذي يمثله، وكذا محاولة تحديد الواجبات التي يفرضها عليه موقعه، ويستلزم ذلك أن الشخص العقلاني هو ذلك الشخص الذي يبقى متعلقا بهويته، أي يحافظ على انسجام دائم بين ذاته وسلوكه من خلال قيامه بدوره الاجتماعي. (2)

وهذا لا يعني رفض البنائية للحوافز العقلانية، فأغلبية البنائيين ينظروا للعقلانية كألية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة والقيود المادية، ومع ذلك فهم يرفضون أخذ هذه المصالح المادية كمعطى مسبق، ثابت، ومستقل عن البيئة الاجتماعية للفاعل "exogenous" بل يدركونها كمعطى ذاتاني مرتبط بتفاعل الفاعل الاجتماعي ببيئته الاجتماعية الداخلية. (3)

فالفاعل الاجتماعي (الدولة) - من وجهة نظر البنائية - هو فاعل كفؤ مدرك لحقيقة البيئة المعقدة التي يتحرك فيها.

إذا كل من البنائيين والعقلانيين يتمسكون بفرضية العقلانية كألية حاسمة في الربط بين المصلحة والسياسة الخارجية، حيث يذهب العقلانيون إلى المصالح والقيود المادية كشرط أولية، بينما ينصرف اهتمام البنائيين إلى الهوية، المعايير كشرط أولية لتحديد المصلحة.

إذا «لا تفرض الثقافة خريطة إدراكية على الأشخاص لكنها تزودهم بمجموعة من المبادئ التي تضع لهم

1 ) Volker Ruttberger, op. cit. p. 26.

2 ) Hennig Boekle and others , op. cit. pp. 4-5.

3 ) Thoms Banchoff, "Germany European policy : A constructivist Perspective", in

<http://www.ciaonet.org/wps/bato1/>

## خريطة الأهداف والمصالح» (1).

## 3/ دور الهوية في تحديد المصلحة الموجهة للسلوك الخارجي للدول:

يرى A. Wendt أن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح (2)، فالمصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول (3)، فمفهوم الهوية أعطى بعدا تفسيريا جديدا للسلوك الخارجي انطلاقا من التصور البنائي، فأصبح يمثل بديلا لمفهوم "سياسة القوة" عند الواقعية ومفهوم تعظيم المكاسب عند الليبراليين، هذا البديل يقدم لنا جوهر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على المعايير، أو بشكل أدق الثبات على الهوية (Identity consistent Policy) (4).

وللهوية عند البنائيين بعدين أحدهما داخلي والآخر خارجي، ففي سياق البعد الداخلي للدولة يشار إليها غالبا بالهوية الوطنية، والتي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تشكله الدولة لأعضائها والعالم الخارجي، الأدوار التي يفترض أن تتطلع إليها في قضايا السياسة العالمية التي تعتقد أنها تعنيها. (5)

غالبا ما يتبع صانع القرار نهج سياسة خارجية منسجمة، وتلك المعايير التي تتوافق وهوية المجتمع الداخلي، وتنسجم مع الدور الذي تراه الدولة ملائما لمكانتها في المجتمع الدولي.

• يؤثر مفهوم هوية الدولة **State Identity** للبعد الخارجي للهوية الوطنية، أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتقتنع بها وتتبنها إلى الحد الذي تصبح فيه تعبيراً عن هويتها الدولية، وعاملا معرفا بأهدافها الجماعية مثل (حقوق الإنسان، الديمقراطية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...).

فتجعل الدول باستمرار هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية، وتأكيدا لهويتها الدولية، والتي تعرف في هذه الحالة بالسمعة الوطنية **National Reputation** ، ومفهوم السمعة الوطنية كما توظفه البنائية

1 ) Lisbeth Aggestam, op. cit.

2 ) Toru Oga , op. cit. p.

3) ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، مرجع سابق.

4 ) Volker Ruttberger, op. cit. p. 25.

5 ) Ibid.



يختلف جوهرها عن الطريقة التي يفهم بها في النظريات العقلانية، فالدول لا تهتم دائما وأساسا بسمعتها كشريك أو حليف موثوق به، ولكنها تبحث عن الحفاظ عن سمعتها كعضو شرعي في المجتمع الدولي (1).

يشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بدور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين، بل هي نتاج تفاعلات، مؤسسات، معايير وثقافات، وبالتالي فإن المسار وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.

وهذا لا يعني أن النظرية البنائية تختزل مصلحة الدولة في الهوية، بل تقر بأن هذه المصلحة هي محل قيود داخلية وخارجية، وتؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتوقع ويحدد بها صناع القرار أنفسهم بالنظر لهذه القيود. (2)

وأهم ما يميز النظرية البنائية كمقرب للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغيري الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل "الخطاب" "Discourse Analysis" والتي تتضمن مجموعة من الوظائف التحليلية المترابطة كما يلي :

أ- يجب تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية محل الدراسة، لأن الدولة تتفاعل مع العديد من الدول وتشارك في أكثر من مؤسسة دولية.

ب- اختيار الشواهد التي توضح محتوى هوية الدولة في سياق معين، وهذا المحتوى غالبا ما يظهر بوضوح أكثر في خطابات النخب، النقاشات بين الحكومة والمعارضة، ممثلي الدولة في الداخل والخارج معطيات الرأي العام.

ج- اهتمام خاص بأنواع الخطابات السياسية التي تتضمن محتوى هوية الدولة:

ويعتمد ذلك أساسا على الاختيار الصائب والتفسير الدقيق لهذه الخطابات، والتي تتراوح بين الخطابات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، ومواقف السياسة الخارجية، وأنواع النصوص والخطابات الأكثر ملائمة للتحليل.

د- الاهتمام بكيفية إدراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية، فخطاباتهم تحد من تعقيد السياسة العالمية فهي تبرز الأعداء والمنافسين، والأصدقاء، وتحدد طبيعة العلاقة مع مختلف الدول. (3)

1 ) Hennig Boekle and others, op. cit. p. 10.

2 ) Alex Macleod, op. cit.

3 ) Thomas Banchoff, op. cit.

### الفرع الثاني: التصور البنائي لدور الدين في تحليل السياسة الخارجية:

بعد ما تطرقنا في المطلب الأول إلى الرفض الواقعي للبعد الديني في تحليل السلوك الخارجي، وإلى التحليل البرغماتي النفعي للسياسة الخارجية لدى الليبراليين، برز التحليل البنائي ليركز على متغيرات جديدة لتحليل عالم ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا الصدد يقول وونت «إننا بحاجة إلى نظريات تعرف المجال السياسي تعريفاً أوسع بحيث يشمل الهوية، الاقتصاد، الثقافة». (1)

بحيث برزت ضرورة إدخال متغيرات جديدة لتحليل ما يحدث في هذه السياسة العالمية الجديدة، ومن هذه المتغيرات التي خصتها البنائية بالاهتمام البعد الديني، فقد أكد ألكسندر وندت أن العامل الديني كان له الدور الحاسم في تشكيل بعض الدول، وعقب على ذلك بأن هذا المتغير ساهم في تحديد الوحدات التأسيسية للدول وتحديد مصالحها.

كما تركز البنائية على دور الخطاب الديني في تشكيل الهويات، في هذا الإطار أي علاقة الدين بالهوية يؤكد البنائيون أنه من خلال استقرار التاريخ، لا يوجد عامل استطاع أن يقدم لنا هويات موحدة مثل العامل الديني فأصبح يؤثر على سياسات الدول وشؤونها الخارجية، ويسهب البنائيون في تبرير هذه الفكرة من خلال دور الدين في تشكيل الثقافة، التي تصبح العامل الأهم الموجه لسلوك ومواقف الأفراد وبالتالي الدول (2).

كما تعتبر البنائية أن البعد الديني أصبح يشكل دوراً محورياً من خلال شرحه للأفكار الدينية ودورها في التوظيف السياسي لصانع القرار، سواء في عملية الاستقطاب الداخلي أو لتبرير سلوكيات الدول الخارجية، وفي نفس الفكرة تؤكد (مونیکا دافي) سنة 2011: "على الرغم من إدعاءات بعض الليبراليين في قضية الفصل بين الدين والسلطة في إطار ما يسمى العلمانية، واعتبار المتغير الديني في تحليل سياسة الخارجية غير عقلاني، هو ليس منطقي، لأن الأفكار الدينية تعزز من النفوذ السياسي، لبعض الأنظمة، كما تؤكد مونیکا أن العامل الديني هو أداة تغيير على كافة المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، حيث تسعى الطبقة الاجتماعية المتقدمة دينياً إلى مختلف الوسائل للوصول إلى السلطة (3)، والتي تؤثر بدورها في السلوك الخارجي للدول. كما استطاعت البنائية أن تربط بين البعد

1 ) Abdi O, Shuriye, "The Failed Assumptions of some Social-Scientists of the role of religions in International Relations", USA: **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol. 1, N° 3: March 2011, pp. 11-12.

2 ) Ibid, p. 16.

3 ) Abdi O., Dhuriye, op. cit. p. 14.

الديني وتحليل السياسات الخارجية، وظاهرة العولمة، حيث حرصت البنائية على تناول أبعادها الثقافية الاجتماعية.

حيث أصبحت العولمة الثقافية وتأثيرها على المجتمعات، من أهم المستجدات التي تميز المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الدولية، من هنا تطلب تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة، حيث حاولت البنائية تحليل الإطار القيمي الذي يؤطر هذا الواقع الدولي. وهذا ما فرض توطين البعد الديني في دراسة منظومة الأبعاد المتفاعلة بما فيها المادية والقيمية (ديني، حضاري، ثقافي). (1) وتؤكد البنائية أنه يمكن تفسير ظاهرة العولمة بالرجوع إلى البعد الديني، وهذا من خلال تصور الأديان العالمية الكبرى. (2)

إذا التحليل البنائي من خلال البعد أقيمي بما فيه البعد الديني ، استطاع أن يخرج التنتظير في السياسة الخارجية من الأبعاد المادية، إلى الربط ما بين المتغيرات المادية والقيمية في تحليل السلوك الخارجي للدول، وبذلك اعتبرت البنائية بمثابة الجسر الرابط ما بين الوضعية ، وتيار ما بعد الحداثة.

(1) نادية محمود مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة، في محاضرات حوار الحضارات": أعمال ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات؟ دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية 2001 ص 72.

2 ) Abdi O., Shuriye, op. cit. p. 15.

خلاصة الفصل الأول:

- 1- يوجد ارتباط وثيق بين مفهوم الدين، الثقافة، والهوية في تفسير السلوك الخارجي للدول، حيث تتداخل وتتشارك هذه المفاهيم في تحليل السياسة الخارجية، فلا يمكن تحليل السلوك الخارجي للدول من خلال البعد الديني دون الاعتماد على مفهوم الهوية، وهذا من منطلق أن الدين هو أحد رموز الهوية، الذي توفره الثقافة مع رموز أخرى كاللغة، كما أن تغير السلوك الخارجي مرتبط بالقيم باعتبار الدين هو منبع هذه القيم التي تشكل المكون الأساسي والمميز للثقافة.
- 2- اجتمعت عدة عوامل لتهميش البعد الديني في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، وتحليل السياسة الخارجية، والتي تمكن تلخيصها في العناصر التالية:
- ظهور عدة كتابات أكاديمية في حقل العلاقات الدولية، أدت إلى التراجع السياسي للدين مثل كتابات (كارل ماركس)، (فريدريك أنجلز)، والقائمة على مبدأ الإلحاد أي المعارضة التامة للدين.
  - الاستخدام السلبي السياسي للدين من قبل الكنيسة.
  - النشأة الغربية لعلم العلاقات الدولية: يقوم علم العلاقات الدولية على تحليل أسباب هذه العلاقات ونتائجها، والمتمحورة حول مفهوم الدولة الحديثة، والتي قامت على أساس الفصل بين الدين والدولة.
  - سيطرة تيارات الحداثة على نظريات العلاقات الدولية: يعتمد هذا الإتجاه على المناهج العلمية عوض الدين في تحليل ظواهر العلاقات الدولية.
  - هيمنت المنظور التفسيري على تفسير ظواهر العلاقات الدولية: حيث يستبعد كل من المنظور الواقعي، والبرالي المتغير الديني في تفسير السلوك الخارجي للدول.
- 3- عودة المتغير الديني في تحليل السلوك الخارجي للدول مرتبطة بعدة عوامل يمكن حصرها في:
- تنامي التوظيف السياسي للدين كظاهرة عالمية، خاصة مع ظهور بعض الدول اعتبار البعد الديني العامل المحدد في نشأتها.
  - سقوط الاتحاد السوفيتي حوّل تفسير الصراع الأيديولوجي، إلى الصراع الثقافي المستند إلى المتغير الديني كإطار مشكّل للثقافة.
  - تفسير ظاهرة الإرهاب الدولي من منطلقات دينية، (ربط الإرهاب بالإسلام)، وقد تزايد هذا الطرح بعد أحداث 11 سبتمبر.

- تفسير الأحداث الدولية من منطلقات دينية، فمثلا فسّر غزو العراق من أسس دينية.
- ظهور عدة قضايا في السياسة الخارجية مرتبطة بالبعد الديني ، فمثلا السلوك الخارجي للدول تجاه القضايا الإنسانية ربط بالدافع الديني، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح السياسة الخارجية الإيثارية، وهو مصطلح أكاديمي أوروبي يطلق على توجهات الدول الأوربية لمساعدة الدول الأخرى ، وهذا انطلاقا من الاعتبارات الدينية .

4- اختلفت الأسس التي اعتمدت عليها الأطر النظرية المفسرة للسلوك الخارجي للدول، ما بين اعتمادها على العوامل الداخلية، والخارجية لتفسير السلوك الخارجي، حيث اعتمدت الواقعية على المتغيرات الخارجية (بنية النظام الدولي)، وهذا ما جعلها تصنف من المقاربات الفوقية ، أي أنها تحلل سلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول الخارجي "top dow approaches" وبالتالي فالنظرية الواقعية تستبعد العوامل القيمية، بما فيها البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية، وتعتبر أن البعد الديني كمتغير تفسيري، هو من اختصاص دراسي السياسات الداخلية ، واعتبرت الواقعية أن البعد الديني هو أداة توظيف سياسيا من قبل الدولة باعتبارها فاعل موحد، واحتكاري لتحقيق المصالح القومية .

- الرؤية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية، وموقفها من البعد الديني

الواقعية الدفاعية

إدراك صانع القرار بتحليل السلوك الخارجي.

الواقعية البنوية

الفصل التام بين السياسة الداخلية والخارجية، واستبعاد المتغيرات الداخلية في تحليل السلوك الخارجي للدول .

- ترفض الواقعية بكل تياراتها المتغير الديني في تفسير السلوك الخارجي، حيث تفترض الواقعية بأن تمسك الدولة بالقيم، والأخلاق النابعة من الدين يعني تنازلها لصالح الطرف الثاني الذي لا يعتمد على نفس المبادئ المستمدة من دين مختلف ، وهذا ما يجعل مصلحتها في خطر.
- أما الليبرالية فقد أعطت أولوية للمتغيرات الداخلية ، على النسقية في تفسيرها للسلوك الخارجي للدولة ، وهذا وفقا لمنهج تصاعدي (من الأسفل إلى الأعلى) ، وفقا لسياسة الربح الصافي ، الذي يقوم على منطق نتائجي، تقوم به الفواعل المجتمعية انطلاقا من تصور الرجل الاقتصادي ، لأن

الفاعول المجتمعية تهتم أساسا بمصالحها الخاصة ساعية لتحقيق أهدافها ،وعلى الرغم من اعتماد النظرية الليبرالية على المتغيرات الداخلية في تحليل السلوك الخارجي، إلا أنها لم تهتمش دور الدولة في نسقها الدولي.

➤ أما فيما يخص التصور الليبرالي لدور البعد الديني في السياسة الخارجية فقد تطور مع أحداث 11 سبتمبر 2001.

➤ -التصور الليبرالي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001:

يقوم الموقف الليبرالي لدور الدين في تحليل السياسة الخارجية ،على إبعاد المتغير الديني في تحليل السياسة الخارجية، والنابع من تخوف الدول المتشعبة بالقيم الليبرالية من التطرف الديني، وتبرهن الليبرالية على استبعاد البعد الديني من تحليل السلوك الخارجي، بقدرة التفاعلات الاقتصادية ،على خلق فرص التعاون، والتكامل الدوليين وهذا عن طريق تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل ،التي تجعل من القيم الثقافية بما فيها الأبعاد الدينية مستبعدة.

➤ التصور الليبرالي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

بعد هذه الأحداث ظهرت كتابات أكاديمية حاولت تفسير وتحليل السلوكيات الخارجية للدول انطلاقا من البعد الديني، وأهمها دراسة (مدلين هوفر) ،التي أكدت على ضرورة إدراج البعد الديني كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية على سواء .

**الرؤية الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية و موقفها من البعد الديني:**

تعتمد الليبرالية على المتغيرات الداخلية في تحليل السياسة الخارجية، وفقا لمنهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى.

تعتمد الليبرالية على الفواعل المجتمعية في تحليل السياسة الخارجية وفقا لتصور الرجل الاقتصادي (سياسة الربح الصافي )

• قبل أحداث 11 سبتمبر: استبعاد البعد الديني كمتغير تحليلي للسياسة الخارجية.

• بعد أحداث 11 سبتمبر = إدراج البعد الديني كمتغير تفسيري للسياسة

الخارجية .



موقف الليبرالية من البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية

➤ اعتبرت النظرية البنائية بمثابة المحاولة التتظيرية الجادة، التي حاولت تحليل السياسة الخارجية انطلاقاً من الأبعاد الثقافية، من خلال ثلاث متغيرات جعلتها تختلف إبستمولوجياً، وانطولوجياً مع التصور الليبرالي والواقعي، والتي يمكن حصرها في :

- أ- الاعتماد على العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل، حيث يتم تحليل السلوك الخارجي للدول انطلاقاً من دراسة مختلف الفواعل المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، كما اعتمدت البنائية على دور الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات.
- ب- اعتمدت البنائية في تحليل السياسة الخارجية على منطق الرجل الاجتماعي، حيث ترفض البنائية تحليل السياسة الخارجية من خلال الاعتماد على العوامل المادية فقط، لأن السلوك الخارجي للدول هو محصلة تفاعل بين العوامل المادية المتفاعلة في إطارها الاجتماعي، حيث تربط البنائية المنفعة، وتحقيق الأرباح بسياقها الاجتماعي.
- ج- قدمت البنائية بعداً تفسيرياً جديداً للسلوك الخارجي من خلال مفهوم الهوية، الذي قدم كمفهوم بديل لمفهوم القوة عند الواقعيين، حيث تؤكد البنائية على أن صانع القرار يتخذ القرارات في السياسة الخارجية وفقاً لهوية المجتمع الداخلي.

## الفصل الثاني:

أثر البعد الديني في تشكيل

مقومات السياسة الخارجية

الإسرائيلية.



**مقدمة.**

**المبحث الأول:** دور الفكر الديني في تشكيل أيديولوجية الدولة الإسرائيلية.

**المطلب الأول:** الأسس الدينية التي ارتكزت عليها الصهيونية كحركة سياسية.

الفرع الأول: التعريف بالصهيونية.

الفرع الثاني عوامل ظهور الصهيونية.

الفرع الثالث التوظيف السياسي للبعد الديني من طرف الحركة الصهيونية .

**المطلب الثاني:** إشكالية الدين والدولة في إسرائيل وأثرها على توجهات الدولة الخارجية

الفرع الأول: أثر البعد الديني في تأسيس الدولة.

الفرع الثاني: سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية ودورها في توجيه القرار الخارجي.

**المبحث الثاني:** أثر البعد الديني على محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المطلب الأول:** أثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول : أثر البعد الديني على المحدد الجغرافي والديموغرافي.

الفرع الثاني: أثر البعد الديني على المحدد النفسي لصانع القرار الإسرائيلي.

الفرع الثالث: أثر البعد الديني على المحدد الأمني.

**الفرع الرابع:** اثر البعد الديني على المحدد الاقتصادي.

**المطلب الثاني:** اثر البعد الديني على محدد التنشئة الاجتماعية.

**المطلب الثالث:**أثر البعد الديني على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: أثر البعد الديني على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: أثر البعد الديني على وسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المبحث الثالث:** دور الأجهزة الحكومية الدستورية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المطلب الأول:** الكنيست (الهيئة التشريعية ودورها في صنع السياسة الخارجية

الإسرائيلية).

الفرع الأول: التعريف بالكنيست.

الفرع الثاني: اختصاصات الكنيست.

الفرع الثالث: دور الكنيست في صنع السياسة الخارجية.

**المطلب الثاني :** دور الجهاز التنفيذي في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية .

الفرع الأول: التعريف بالجهاز التنفيذي.

الفرع الثاني: اختصاصات الجهاز التنفيذي.

الفرع الثالث: دور مؤسسات الجهاز التنفيذي في صنع و تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية.

مقدمة:

إن الدراسة العلمية للسياسة الخارجية، تتطلب من الباحث الإلمام بكل المتغيرات المؤثرة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، بدءاً بالأيدولوجية التي تتبناها الدولة، والتي تعتبر بمثابة النسق العقدي الموجه لتوجهات السياسة الخارجية، والعامل المحدد في بلورة محدداتها، وصولاً إلى ضرورة إدراك آليات صنع القرار السياسي الخارجي في مختلف الأجهزة المنوطة بصنعه.

في هذا الفصل والمعنون بدور الفكر الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية الإسرائيلية. سنحاول كشف مدى تأثير البعد الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية الإسرائيلية وهذا انطلاقاً من التصور البنائي في تحليل السياسة الخارجية، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

1- دور الفكر الديني في تشكيل أيدولوجية الدولة الإسرائيلية.

2- أثر البعد الديني على محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

3- الأجهزة الرسمية المساهمة في صنع القرار الخارجي.

المبحث الأول والذي خصصته لدراسة أثر البعد الديني في تشكيل أيدولوجية الدولة، التي ساهمت الظروف التاريخية إلى جانب العامل الديني في تشكيل المنظومة القيمية، التي جعلت من العامل الديني محور صياغتها، من خلال تبني قادة الحركة الصهيونية مبدأ التوظيف السياسي للدين لاستقطاب يهود العالم، في المرحلة التي سبقت إنشاء الدولة لتجعل فيما بعد من الأيدولوجية المرتكزة على القيم الدينية، بمثابة المحرك الأساسي لقرارات السياسة الخارجية. (إسقاط الطرح البنائي حول دور الأفكار وأهميتها في صياغة توجهات الدولة في مجال السياسة الخارجية.)

أما المبحث الثاني : فهو يدرس أثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي حصرتها في (المحدد الجغرافي، الديموغرافي، الأمني، التنشئة الاجتماعية، محدد شخصية صانع القرار، المحدد الاقتصادي ) إضافة إلى إيجاد العلاقة القائمة بين البعد الديني وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية. -وقد تم التركيز على دور البعد الديني على محدد التنشئة الاجتماعية للوكلاء الاجتماعيين-

أما المبحث الثالث فهو يبين مختلف الأجهزة الرسمية المساهمة في صنع القرار الإسرائيلي الخارجي، وهي السلطة التشريعية ممثلة بالكنيست والهيئة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء و الحكومة إلى جانب وزارة الخارجية.

**المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل إيديولوجية الدولة.**

إن العلاقة القائمة بين الدين والسياسة في إسرائيل علاقة شديدة التعقيد، حيث تتداخل وتتعايش مظاهر الدولة العلمانية كما أرادها الرواد الصهيونيين، بالمظهر الانعزالي العنصري المنغلق على نفسه الذي تتسم به تقاليد وقواعد الشريعة اليهودية، وقد رافق هذا التداخل ظهور الحركة الصهيونية بمنطلقها الفكري العلماني، حيث استعانت بالفكر اليهودي المستقى من العقيدة الدينية لبناء منطلقاتها الفكرية.

ثم سار هذا التداخل بقدر من الثبات والاستقرار مع قيام الدولة حتى نهاية الستينات حيث أخذ النفوذ الديني بالازدياد، مستفيدا من عدة عوامل تتعلق بطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي والنتائج الميدانية لحرب 1967، وحملات الاستيطان التي أقيمت تحت لواء التبرير الديني.

إذا ما مدى مساهمة القيم الدينية اليهودية في تشكيل إيديولوجية الدولة؟ التي اعتبرت الحركة الصهيونية بزعمائها المؤسس الرسمي لدولة إسرائيل؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب دراسة الحركة الصهيونية وكيفية توظيفها للبعد الديني، وهذا ما سنوضحه من خلال المطلب التالي.

**المطلب الأول: الأسس الدينية التي ارتكزت عليها الحركة الصهيونية.****الفرع الأول: تعريف الصهيونية.**

مصطلح الصهيونية: zionism هو مصطلح مشتق من كلمة zion أي صهيون، وهو الجبل الواقع جنوب مدينة القدس، والذي يمثل مركزا روحيا هاما ومكانا مقدسا لدى اليهود، وهو المكان حسب الروايات الإسرائيلية الذي استولى عليه داوود عليه السلام، وجعله مقرا للعبادة، وقد اكتسب هذا المكان على مر العصور قداسة عند المنتمين للدين اليهودي<sup>1</sup>، وهذا ما تؤكد عدة مقولات في العهد القديم بشأن صهيون فمثلا ذكر في سفر صمويل الثاني:

"أخذ داود حصن صهيون في مدينة داود" أما سفر المزمير فقد ربط صهيون بالرب "الله"، "معروف في يهودا اسمه عظيم في إسرائيل كانت سالميم مظلمته ومسكنه في صهيون"، ومن هنا فإن اختيار مصطلح صهيونية، هو اختيار متعمد دقيق من قبل مؤسسي الحركة الصهيونية، تم بموجبه استغلال المشاعر الدينية لدى اليهود من أجل تحقيق عدد من الأهداف والغايات السياسية، وهذا ما نوضحه في الفرع الثالث من هذا المطلب.

<sup>1</sup> محمد عمارة تقي الدين، الحركات الدينية الراضية للصهيونية داخل إسرائيل، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، 2017، ص

ويعتبر الكاتب الألماني اليهودي ( أناثان برنباوم ) " nathan birnbaum " \*أول من أستخدم مصطلح الصهيونية في مقاله، ليصف الاتجاه السياسي الذي ظهر في القرن 19 بين يهود أوروبا وهذا بقصد توحيد يهود العالم في أرض فلسطين<sup>1</sup>.

وتوالى استخدام مصطلح الصهيونية من خلال كتابات اليهود الأوروبيين، فمثلا تأسست جمعية الإنعتاق الذاتي self stem an في أبريل 1890، من طرف المفكر اليهودي ليوبينسك \*leo Pinski والذي أطلق عليها اسم جمعية عشاق صهيون (hebbetzion)، والتي اعتبرت بمثابة اللبنة الأولى لتشكل الحركة الصهيونية الحديثة<sup>2</sup>، التي اتضحت معالمها عام 1896 من خلال صدور كتاب تيودر هرتزل (Theodore Herzl) والذي تضمن مبادئه وآراءه، والتي تدور في مجملها حول ضرورة عودة اليهود إلى أرض فلسطين<sup>3</sup>.

وقد أكد هرتزل في كتاباته أن اليهود يشكلون امة واحدة، وشعبا واحدا لكنهم يواجهون مشكلة عدم وجود وطن قومي يوحدهم، وقد طرح هرتزل حلا لهذه المشكلة من خلال عودة هذا الشعب إلى " أرضه المقدسة"، وهي أرض الميعاد فلسطين<sup>4</sup>.

واعتمد هرتزل على عدة وسائل واليات لكسب تأييد أفكاره، منها استمالة رجال الأعمال اليهود في جميع مناطق العالم لتمويل شراء أراضي في فلسطين، ومحاولة إرساء قومية يهودية تعتمد بالدرجة الأولى على اليهودية في إطارها الديني، وهو ما تبلور في شكل واقع عملي بعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 في بازل بسويسرا، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من القرارات والتوصيات أبرزها:

1- ضرورة شراء أكبر عدد ممكن من الأراضي الفلسطينية عن طريق الزراعيين والصناعيين من اليهود.

2- ربط يهود العالم في وحدة واحدة من خلال منظمات محلية أو دولية.

\* هو شخصية يهودية توطن في ألمانيا وهو رئيس جمعية "كاديناج" كبرى الجمعيات اليهودية التي نشأت في النمسا لتشجيع هجرة الجماعات اليهودية إلى فلسطين .

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999، ص93.

\* (ليو بنسك \*leo pinsk) هو طبيب روسي صهيوني وزعيم جماعة أعباء صهيون، اقترح إعادة توطين اليهود في وطن واحد وقد قام بالتجوال في عواصم أوروبا للدعوة لفكرته بشأن الدولة الصهيونية .

<sup>2</sup> محمد عمارة تقي الدين، مرجع سابق، ص10.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص15.

<sup>4</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 93.

3-تقوية الوعي القومي اليهودي و إحياء المشاعر القومية بين اليهود .  
 4-اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على الموافقة بين أهداف الحركة الصهيونية.<sup>1</sup>  
 اذا يمكن تعريف الصهيونية<sup>2</sup> على أنها: " منظمة يهودية تنفيذية تأسست لتنفيذ المخططات المرسومة، وفي مقدمتها إعادة مجد بني إسرائيل " اليهود" وإعادة بناء هيكل سليمان ، ثم إقامة مملكة إسرائيل المتقدمة للسيطرة على العالم بقيادة ملك يهود منتظر ".  
 واعتمدت المنظمة الصهيونية على عدة آليات ووسائل جعل منها هرتز عوامل مساعدة على انتشار نطاق عمل منظّمته من خلال:

1- تحويل الأموال المتمركزة في أيدي رجال الأعمال اليهود إلى خدمة المسألة اليهودية .  
 2- توجيه الصحافة ودور النشر لخدمة المسألة اليهودية .  
 3- تبرير العداء للآخرين بمبدأ السامية<sup>3</sup>.  
 كما وضعت المنظمة أهدافا واضحة من خلال الوسائل التي جندتها والتي يمكن حصرها في:

1- العمل من أجل استيطان اليهود في أرض الميعاد.  
 2- تشجيع الهجرة اليهودية للإقامة في فلسطين .  
 3- شراء أكبر عدد ممكن من الأراضي لتشجيع ونجاح الهجرة.  
 4- إحياء اللغة العبرية وجعلها اللغة الرسمية لجمعيات حركة أحباب صهيون ،ودعوة اليهود لتعلمها.

### الفرع الثاني:عوامل ظهور الحركة الصهيونية.

تداخلت وترابطت العوامل التي أدت إلى ظهور الصهيونية كحركة سياسية في أوروبا في القرن 19، ما بين البيئة الأوروبية المتحررة لقبول الفكر الآخر خاصة بعد الثورة الفرنسية، وما بين أوضاع اليهود وأحوالهم في تلك الفترة، ويمكن تقسيم العوامل التي أدت إلى ظهور الحركة فيما يلي :

#### أولا : ظهور بيئة جديدة ميزتها الحركات التحررية.

مع سقوط النظام الإقطاعي الذي كان يتميز بفعالية الفرد اليهودي، من خلال قيامه بدور الوسيط التجاري، ما بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات الإسلامية، تحور دور هذه الجماعات اليهودية من دور الوسيط في التجارة الخارجية، إلى الاشتغال بالتجارة الداخلية من خلال عمليات الإقراض بالربا.

<sup>1</sup> محمد عمارة تقي الدين ،مرجع سابق، ص 17

<sup>2</sup> محمد عوض الهزايمة، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في الجانب التنظيمي، عمان: دار الحامد، 2007، ص 20 .

<sup>3</sup> أحمد محمد الأصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، بيروت: دار بيروت للنشر، الجزء الثالث، 2000.

لكن مع ظهور النظام المصرفي الأوروبي وظهور التجار المحليين، بدأت الجماعات اليهودية تفقد أعمالها ، فقد حل التاجر والمرابي الأوروبي محل التاجر، والمرابي اليهودي الأمر الذي حول الجماعات اليهودية إلى عبئ حقيقي على المجتمعات الأوروبية، ومن هنا ظهرت المسألة اليهودية، وهي ظاهرة اجتماعية نتجت عن تطور المجتمعات الأوروبية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي<sup>1</sup>. وهذا ما يفسر لنا عمليات الهجرة التي قام بها اليهود من فرنسا وانجلترا إلى الدول التي مازالت تحتفظ بالطابع الإقطاعي خاصة وسط وشرق أوروبا<sup>2</sup>.

وتعتبر مرحلة عصر النهضة في أوروبا مرحلة انثقالية تميزت بإرساء دعائم الإيديولوجية الليبرالية التي سمحت بإعادة تغلغ اليهود داخل الحياة السياسية، والاجتماعية، والفكرية الأوروبية، خاصة مع تنفيذ هذه المرحلة فكرة الحرية الفردية المطلقة ، وسيادة العقل وتسفيه الأسس الدينية، وقد تجسدت الفكرة واقعا عن طريق نشوء عدة حركات يهودية خاصة مع إصدار الجمعية الوطنية الفرنسية في 27 سبتمبر 1791، قرار اعتبر اليهود المقيمين في فرنسا مواطنين لهم كل حقوق المواطن الفرنسي، ومع انتشار نفوذ اليهود في فرنسا انتشرت الحركات اليهودية إلى مختلف أرجاء القارة الأوروبية.<sup>3</sup>

واتضح تأثر الفكر اليهودي بالفكر التنويري الأوروبي من خلال ظهور عدة كتابات لمفكرين يهود آنذاك أهمهم : اليهودي الألماني "موسى مندلسون" الذي درس التلمود، واللغات الأوروبية وجمع بين المعرفتين الدينية والدنيوية ، وخلص إلى أن حرية الفرد عامة وحرية الفرد اليهودي خاصة مرتبطة بتتحية الدين عن المجالات العملية والنظرية.<sup>4</sup>

إذا فالفكر اليهودي المتحرر وُلد بيئة أوروبية جديدة أضحت فيه الحرية الفردية المتغير الأساسي في الكتابات الفكرية آنذاك، سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي.

- ثانيا: التركيبة السيكولوجية للجماعات اليهودية .

انفردت الأقليات اليهودية في المجتمعات الأوروبية دون سواها من الأقليات، والطبقات ببعض السمات والخصائص التي أدت إلى انفجار " المسألة اليهودية" ومن أهم هذه السمات:

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص94.

<sup>2</sup> عبد الوهاب الميسرى، الإيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، الكويت: عالم المعرفة، الطبعة الثانية، 1988، ص13.

<sup>3</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 95 .

<sup>4</sup> عبد الوهاب الميسرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1975 ص

- الوضع الاجتماعي للأقليات اليهودية في أوروبا .
- الوضع الاقتصادي لهذه الأقليات .

في ما يخص السمة الأولى فقد اتسم وضع اليهود الاجتماعي، في المجتمعات الأوروبية بالانعزالية المتوقع، وتجنب الاختلاط بباقي الشعوب.

وفكرة الانعزالية لدى المجتمع اليهودي فكرة قديمة قدم التواجد اليهودي، حيث أصبح مصطلح **(الجيتو)** المصطلح الأعم ولأشمل الذي يعبر عن العزلة.<sup>1</sup> وقد عمق الدين اليهودي الذي يحكم حياة اليهود من انعزالية الجماعات اليهودية أينما وجدت، فقوانين الدين الخاصة بقواعد الطعام ( الكوشير )، وتحريم الزواج المختلط والختان، وصلاة الجماعة ( المنيان)، وعادات الدفن الخاصة والتي فرضها الحاخامات بتشدد واضح، أدت إلى عزلة اليهود، ومن هنا فالعزلة اليهودية كانت من منطلقات دينية، وبالتالي كان على اليهود انطلاقاً من معتقداتهم أن يعزلوا عن بقية الشعوب، " ليحموا أنفسهم ويصونوا جنسهم النقي من الاختلاط مع باقي الشعوب " .

وقد نجم عن حياة اليهود في **(الجيتو)** العديد من الآثار السلبية في حياتهم، فقد عمقت من انعزال اليهود الذين لم يصبوا يشعرون بالأمان إلا داخل أسوار **(الجيتو)**، هذا لا يعني أن حياة **(الجيتو)** لم تقدم شيئاً لليهود، فقد استطاع هذا النمط من الحياة أن يحمي الكيان اليهودي بعبادته، وتقاليده وأسسها الدينية. على الرغم من كل هذا الانعزال داخل **(الجيتو)**، ظهرت أقلية من اليهود ذهبت إلى رفض كل ما له صلة **(بالجيتو)**، واتخذت من فكرتي تفوق الجنس اليهودي، ورفض صور التمييز والاضطهاد، وتجميع الشتات في وطن واحد هو الهدف الذي يجب تحقيقه. وهي الفكرة التي تبنتها الحركة الصهيونية<sup>2</sup> التي تضافرت عوامل ظهورها ما بين التحولات التي طرأت على البيئة الأوروبية من جهة، وخصوصية الجماعات اليهودية من جهة أخرى .

### الفرع الثالث: التوظيف السياسي للبعد الديني من طرف الحركة الصهيونية.

إن وصف وتحليل العلاقة بين البعد الديني المسجد في الحركات الدينية، والحركة الصهيونية السياسية في بداياتها، تحليل صعب ومعقد نابع من الاختلاف في المنطلقات الفكرية التي اعتمد عليها

<sup>1</sup> \*تابينت عزلة اليهود من مجتمع إلى آخر و من مرحلة زمنية إلى أخرى حيث ظهرت حارة اليهود في مصر، القاع في اليمن،" الملاح" في المغرب، والقاهال والجيتو في أوروبا الشرقية.

3 عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 100، 101.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 101، 102، 103.



كل من الاتجاهين، فالتكامل أو إن صح التعبير التعايش الذي حدث بين الحركات الدينية اليهودية والحركة الصهيونية<sup>1</sup> مثير للجدل، وهذا ما أدى بنا إلى طرح للتساؤل الآتي:

**ما هي أسباب هذا التعايش على الرغم من التناقض في المنطلقات الفكرية ؟**

إن المتصفح للدراسات الأكاديمية الغربية أو العربية، يلحظ اتفاقاً على أن نجاح مشروع الصهيونية، نابع من الطريقة التي تعامل معها قادة الحركة الصهيونية المتشبعون بالقيم الليبرالية مع الحركات الدينية.

وترجع هذه الكتابات نجاح هذا المشروع إلى عدة عوامل هي:

- الهيكل المؤسسي للمنظمة .

- تبني الإيديولوجية الليبرالية .

- طبيعة تعامل هذه الحركة مع الفصائل الدينية<sup>2</sup>.

وهناك من المفكرين من يعتبر أن أساس ظهور الحركة الصهيونية، يرجع أساساً إلى القومية اليهودية، لأن هذه القومية متجذرة في التاريخ الذي يعود إلى آلاف السنين، حيث أن الهوية الجماعية اليهودية ، هي من أقدم الهويات الموجودة في العالم ، والذي يمكن تتبع أصولها في خلال العودة إلى العهد التوراتي، والتي ينسبها المؤرخون، وطلاب القومية اليهودية إلى الكتاب المقدس الذي يعتبرونه أساس هذه الهوية.<sup>3</sup>

بمعنى أن أساس قيام الحركة في حد ذاته مرتبط بأسس دينية، وهذا ما أكدته مقولات عدة زعماء في الحركة أهمهم (أشر جينسبرغ) حيث صرح: " اليهودية هي وطني وجميع الجهود الإصلاحية الرامية إلى فصل الدين عن عنصره الوطني أو القومي، لم يكن ولن يكن له إلا نتيجة واحدة، وهي تدمير كل من القومية والدين، وإذا أردت بناء دولة يهودية يجب التركيز على الدين كمتغير أساسي لبناء هذه القومية.<sup>4</sup>

أما الحركات الدينية فيرجع الباحثون انضمامها للحركة الصهيونية، لافتقار هذه الحركات للنفوذ السياسي، حيث اعتبرت مختلف الحركات على أنها فواعل اجتماعية، هدفها تنظيم الحياة الاجتماعية

<sup>1</sup> Halpem Ben and Jehuda Reinharz, **Zionism and the creation of a new Society**, jerusalzm : the Zelman sharar center jewish History,2000,p 130

<sup>2</sup> Jone clive, **Ideo theology and the Jewish state : from conflicts to reconciliation** british journal of middle eastern studies, pp 9-26.

<sup>3</sup> Livmi Tzipi, « Herut Movement and Jewish Democratic State », in : **langent Nahum ans Sguki Freidman**, 2002, p 64-124.

<sup>4</sup> Arthur Hertzberg, **the Zionist Idea**, New York: theunum, 1969, p262.

لليهود. لكن على الرغم من فعاليتها الاجتماعية، إلا أنها لم تمتلك التنظيم السياسي لتحقيق أهدافها، وهذا ما جعلها تتجه إلى الحركة الصهيونية، باعتبارها حركة سياسية تمتلك العمل السياسي المنظم، حيث اعتبرت هذه الحركات الدينية أن العمل السياسي المنظم هو الذي سوف يعيد اليهودي إلى أرض الميعاد. وأدى انضمام القوى الدينية إلى الحركة الصهيونية إلى بروز **البعد الديني** في برامج وأهداف الحركة الصهيونية، والتي تمحورت حول أفكار التيارات الدينية آنذاك، والتي يمكن حصرها في ثلاث أفكار هي:

1- فكرة الوعد الإلهي الذي قطعه اله بني إسرائيل لليهود.

2- شعب الله المختار.

3- الأرض المقدسة التي يسكنها الشعب المختار.

وقد وردت هذه الأفكار في العديد من أسفار العهد القديم<sup>1</sup>، واعتبرت الحركة الصهيونية فلسطين هي الأرض المقدسة، وبرهنت الصهيونية على ادعاءاتها من خلال اعتبار أن فلسطين هي العهد الأول للعبرانيين، والموطن الأصلي لليهود، وأن الصلة بين الشعب اليهودي، وفلسطين لم تنقطع عبر العصور، وأن اليهود لم يغادروها إلا عنوة وقهراً، وتدعم الحركة الصهيونية أسانيداً دينية، وادعاءاتها التاريخية بأسطورة أن فلسطين قبل مجيء اليهود إليها كانت صحراء بلا شعب<sup>2</sup>.

وهذا لا يعني أن المنظمة الصهيونية استطاعت أن تستقطب كل التيارات الدينية، فقد ظهرت عدة حركات معادية للصهيونية، اعتبرت أن هذه الحركة هي حركة معادية للقيم اليهودية، وقد تجلى هذا الصراع بين المتدينين والعلمانيين، الذي ظهر في أول مرحلة من خلال صياغة وثيقة الوضع الراهن، ثم في الحياة السياسية الإسرائيلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، خاصة مع المقولات التي تضمنها كتاب هرتزل المعنون "بالدولة اليهودية"، التي حذر من خلالها تدخل رجال الدين في شؤون الدولة نذكر منها:

**سوف يلقي المتسلطون المتدينون، إذا حاولوا التدخل في إدارة شؤون الدولة، مقاومة عنيدة**

**وشديدة من جانبنا".**

" لن نسمح بظهور أية نزاعات ثيوقراطية تتصدر قيادتنا من جانب الكهنوت، وسوف نعمل على إبقاء كهنتنا داخل حدود المعابد، كما سنحصر بالمثل جيشنا داخل معسكراته، وسوف يتلقى جيشنا،

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 105.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 106.

وكهنتنا منا كل الاحترام، وهذا من خلال من تستحقه وظيفتهما القيمتان، ولكنهما لا يجب أن يتدخلوا في إدارة شؤون الدولة التي تكن لهما مكانة سامية ، وإلا سيجلبان علينا صعوبات في الداخل والخارج " <sup>1</sup> وبالتالي هرتزل لم يقم باستبعاد الدين من حركته، بل كان يتخوف من سيطرة الحركات الدينية، والمؤسسة العسكرية على الحركة آنذاك على الدولة المستقبلية ، حيث نوه وأكد على أن دور الدين ينحصر في استقطاب يهود العالم من خلال العمل التوعوي للخامات، الذين اعتبرتهم الحركة على أنهم ضباط اتصال، بينها وبين جموع اليهود.

حيث صرح في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 قائلا: " إن الصهيونية هي عودة إلى أحضان اليهودية قبل الرجوع إلى أرض صهيون ". وهذه دعوة صريحة لرجال الدين اليهود لمساعدة الحركة الصهيونية لبلوغ أهدافها .

إذا الحركة الصهيونية هي حركة سياسية بأهدافها ووسائلها، استخدمت ووظفت البعد الديني بذكاء من أجل استقطاب جموع اليهود، عن طريق العمل التوفيقي مع الفواعل الاجتماعية الدينية التي وجدت في الحركة الصهيونية النفوذ السياسي المنظم الذي كان ينقصها .

وبالتالي اندمج البعد الديني في خطط واستراتيجيات الحركة الصهيونية ، حيث أصبح من الصعب الفصل بين الدين والسياسة ، وهذا ما انعكس على إشكالية العلاقة بين الدين والدولة أثناء قيام وبعد إرساء معالم الدولة الإسرائيلية. وهذا ما سنقوم بتوضيحه في المطلب الثاني.

**المطلب الثاني: إشكالية الدين والدولة في إسرائيل وأثرها على توجهات الدولة الخارجية.**

تعتبر إشكالية أو جدلية الدين والدولة من أهم الإشكالات التي واجهت علم السياسة، والتي يمكن

ملاحظتها جليا في النموذج الإسرائيلي.

حيث إذا ما افترضنا من الناحية النظرية البحثية وجود فاصل مطلق بين الدولة كعالم سياسي والدين كمنطق للعقيدة، لوجدنا نوعا من الصراع والتوتر، فعالم الدين لا يعدو عن كونه عالما اجتماعيا روحانيا طبقا للمفاهيم التي حددها ذلك الدين ، وعزل الدين بأفكاره وممارساته يجعل من التحامه بعالم السياسة أو وحدته بالدولة أمرا صعبا ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الحركات الدينية المتشددة <sup>2</sup> ، بالمقابل قد تلتحم الأقلية الدينية بالأكثرية السياسية فيما يسمى بالدين الشعبي ، بمعنى تصبح المعتقدات الدينية

<sup>1</sup> تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، (ترجمة: محمد يوسف عدس)، القاهرة، دار الزهراء للنشر، 1994، ص 104.

<sup>2</sup> عبد العزيز محمد علي عامر، إسرائيل دولة الخرز المتهددة في فلسطين شعبها ليس من بني إسرائيل التوراتيين، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2011، ص 346.

ومعتقدتها المسيطر على السلطة السياسية ، وأما إذا سيطرت الأفكار العلمانية البعيدة التأثير بالقيم الدينية على السلطة السياسية<sup>1</sup>، يتولد صراع ما بين المقدس المسجد في الأفكار الدينية، وهذه الحركات العلمانية التي حاولت إيجاد بدائل عن الدين ، وفي هذا الإطار يقول (جون لافين) في كتابه "العقلية الإسرائيلية" لدى تعرضه لقضية " الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، توجد في العالم الحديث أربعة اتجاهات أساسية واضحة عند تحديد العلاقة بين الدين والدولة .

إن الدولة يمكن أن تكون معارضة للدين، أو أن تقوم باتخاذ موقف محايد إزاءه أو تشجعه أو تفرضه.<sup>2</sup>

ويسود في إسرائيل حاليا الاتجاه الأخير ،وهذا منذ قيام دولة إسرائيل، من خلال اعتراف النظام السياسي بالدين عن طريق المؤسسات الدينية، والقوى الدينية المستقلة، وتخصيص الموارد المالية للفواعل الدينية لتحقيق أهدافها الدينية على مستوى المجتمع المدني، إضافة إلى سن القوانين واللوائح ذات المحتوى الديني، إضافة إلى السماح للفواعل المجتمعية الدينية للمساهمة في الحياة السياسية<sup>3</sup>، والاجتماعية، وقانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة اليهودية ، وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة مقولات تعبر عن آراء باحثين إسرائيليين.

- رأي (موشيه سميث) :هناك من يزعم أن الدين والدولة في إسرائيل هما شيء واحد ، بينما هناك آخرون يعتقدون أن الدولة علمانية في جوهرها".

رأي البروفيسور (يشعيا هولبي فوفيتش) : " إن الدولة ليست دينية وليست لا دينية ، ولكنها معروفة بين الجمهور على أنها لا دينية ، ومن الناحية الوظيفية ، فإن الدولة ومؤسساتها وخدماتها تدار بشكل عام بما لا يتوافق مع شرائع الدين اليهودي، والجدير بالذكر أنه ليس في الشريعة، ولا لدى أصحاب الشريعة - حتى الآن- طريقة لإدارة خدمات الدولة المعاصرة بأسلوب فعال وصحيح، مثل الجيش، الشرطة،

<sup>1</sup> عزمي بشارة، مرجع سابق، ص330.

<sup>2</sup> رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 39.

<sup>3</sup> نافذ أبو حسنة، أثر الدين في السياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص138.

الخدمات الخارجية، المواصلات والبريد الدولي وغيره، كما أنه ليس لديه قطاع كبير من علماء الدين أي اهتمام بهذه الأمور.<sup>1</sup>

وهذه الآراء تدل على أن هناك جدل في الوسط الإسرائيلي حول علمانية أو دينية إسرائيل ، ومن خلال استقراء التاريخ والرجوع إلى بؤرة الجدل السياسي، ودور البعد الديني في رسم السياسة العامة الداخلية من جهة ،والتأثير على قرارات السياسة الخارجية من جهة أخرى نجد أن هذا الجدل واضح المعالم في القضايا التالية:

### 1- قيام دولة إسرائيل ومحاولة الفواعل الدينية فرض الطابع اليهودي في الإطار الرسمي للدولة:

تدل عدة وقائع على قيام نقاش وجدال قبيل قيام دولة إسرائيل بين المتدينين والعلمانيين ، حيث كتب (حاييم وايزمن) "هناك جماعات دينية قوية في فلسطين، وهي جماعات يمكن أن تطالب في ظل نظام ديمقراطي بإثبات وجودها ،...أعتقد أنه من واجبنا أن نوضح لهم من البداية المبكرة، أن الدولة تحرص على احترام المشاعر الدينية الصادقة على نحو كبير، لكنها لا تستطيع أن تضع عقارب الساعة إلى الوراء من خلال جعل الدين المبدأ الرئيسي في سلوك الدولة، وينبغي أن يقتصر الدين على المعابد، وبيوت تلك العائلات التي تريده، وينبغي أن يحتل مكانة خاصة في المدارس ولكن لا ينبغي أن يراقب وزارات الدولة".<sup>2</sup>

ورغم محاولة زعماء القادة الصهيونيين إبعاد الفواعل المجتمعية الدينية ، إلا أنه تم إشراك أربعة أحزاب دينية في الاجتماعات المهمة قبل إنشاء إسرائيل في اجتماع هيئة إدارة الشعب ،والذي عقده (بن غوريون) قبل ثلاثة أيام من إعلان دولة إسرائيل وهي: (المزراحي، أغودات يسرائيل، وعمال أغودات يسرائيل ، العامل المزراحي) ، وقد حاولت الأحزاب الدينية الأربعة من خلال مندوبيها أن تضمن نص الإعلان فقرة تقول : "إننا حصلنا على الاستقلال بمساعدة الرب وقوته الكبرى ، كما طلبت تضمينه التصريح والتأكيد على أن أرض إسرائيل خاصة بالشعب اليهودي بمقتضى الدين اليهودي، ووعد الرب لأبناء إبراهيم ، وهذا إشارة إلى الطابع الديني للدولة .

وهذا ما أدى إلى ظهور نقاش حاد من طرف مندوبو المقام، الذين طلبوا ألا يذكر اسم الرب صراحة، لأنهم لا يمكن أن يوقعوا على تصريح يناقض ضميرهم وعقيدتهم<sup>3</sup>، ولكن تم التوصل إلى حل

<sup>1</sup> رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص40.

<sup>2</sup> نافذ أبو حسنة، أثر الدين في السياسة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص138.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 139

وسط باقتراح من (بن غور يون) حيث صيغ نص التسوية على النحو التالي: "بثقتنا في رب إسرائيل، نوقع بأيدينا كشهود على إعلاننا هذا في دورة أعضاء مجلس الدولة المؤقت ، بمن فيهم أعضاء الحكومة المؤقتة هنا في المدينة العبرية تل أبيب، في هذا اليوم مساء سبت 14 ماي 1948"

وقد صرح (بن غور يون) بعد أن توصل إلى حل وسط بين الاتجاهين قائلا " يبدو لي أن كل واحد ، ونحن جميعا ، نؤمن كل حسب طريقته، وكل حسب فهمه ،إن اليهودية فيها افعال هذا، ولا تفعل هذا ، أما كيف نؤمن فهذا لسنا مأمورين به".<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار أي الخلاف بين التيار العلماني والديني أثارت مسألة اسم الدولة خلافا آخر، حيث كانت هناك اقتراحات مختلفة، "صهيون" ، ويهودا، الدولة اليهودية " " وإسرائيل" ، والملاحظ أن جل هذه التسميات تحمل في طياتها بعدا دينيا، ولكن اتفق على تسمية الدولة الجديدة باسم إسرائيل وهذا لسببين.

- المعنى الديني للاسم .

- الترجمة غير المستقرة للعرب حسب المشرع الإسرائيلي.

حيث أدرك (بن غور يون) الذي كان علمانيا إلى أهمية البعد الديني في تأسيس الدولة من خلال الاعتماد على " المقر"، أي العهد القديم والصهيونية، وهذا اعترافا منه بأهمية البعد الديني في تدعيم الفكر الصهيوني، واستقطاب المهاجرين إلى فلسطين، وهذا ما نلتمسه في تصريحاته، إذ أعلن ذات مرة : " إن خلود إسرائيل يتوقف على عاملين هما: دولة إسرائيل والتوراة " ، وفي مناسبة أخرى صرح : " على دولة إسرائيل أن تعتمد على نفسها وعلى إلهنا الذي في السماوات " .

وهذه العبارة تعبر عن دبلوماسية سياسية أكثر من تعبيرها عن اعتقاد ديني شخصي، حيث كان (بن غور يون) يتطلع إلى الربط بين الدولة ككيان سياسي منظم ذو سيادة ، وبين القومية العبرية التوراتية، ولذلك فان (بن غور يون)، رغم علمانيته اخذ في الحسبان دور التعامل الديني في إرساء معالم الدولة، وتكوين الهوية الإسرائيلية .

إذا كان (بن غور يون) يرى أن للدين وظيفة عليه القيام بتأديتها، وهو ما عبر عنه بوضوح عندما قال: إن الدين هو وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت، لا كل الوقت.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 45

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 49.

وقد حاول (بن غور يون) تنظيم الشؤون الدينية من خلال المؤسسات الرسمية، بمعنى إشراف سلطة الدولة على المؤسسات الدينية، من خلال إعطاء صلاحيات قانونية للتنظيمات الدينية، حيث سعت الدولة لتكوين مؤسسات دينية تشرف على تنظيم الحياة الاجتماعية من خال المؤسسات التالية:

1- إنشاء المحاكم الدينية: حيث تعترف الدولة بالقضاء الديني في قضايا الزواج، والطلاق الخاص باليهود من مواطني الدولة. حيث تلتزم هذه المحاكم بأحكام " التناخ " .

2- منحت الدولة الحاخامية الرئيسية صلاحيات للمجالس الدينية لتحديد تنظيمها، وتكون مسئولة عن ميزانياتها.

3- إعطاء تراخيص بالنشاء المدارس الرسمية الدينية ، حيث تقوم الدولة بتمويلها والإشراف على برامجها التعليمية .

4- أنشأت إسرائيل وزارة حكومية للأديان، لها ميزانية للخدمات الدينية .

5- تشريع قوانين تستمد من الشريعة الدينية فيما يتصل بالسبت والأعياد .

6- التأكيد على ضرورة التنشئة الدينية للجيش ، وذلك من خلال إنشاء الحاخامية العسكرية ، والتي تقوم على تقوية الحافز الروحي لدى الجنود الإسرائيليين.<sup>1</sup>

وبهذا أصبحت العلاقة القائمة بين الدين والدولة في إسرائيل واضحة، في ثلاث مجالات يمكن حصرها في: (مجال الرموز، مجال الخدمات، مجال التشريع).

#### • مجال الرموز الدينية ويتجلى فيما يلي:

##### أ - رموز الدولة الرسمية:

يتضح جليا إضفاء الصبغة الدينية على الدولة، من خلال حرص صانع القرار على اتخاذ الرموز الدينية كرموز رسمية للدولة ، فمثلا نجمة داوود السداسية، والشمعدان اللتان اتخذتا كأهم الرموز المستعملة للعديد من مؤسسات الدولة ،إضافة إلى أن ألوان العلم الأبيض والأزرق السماوي هما ألوان الطاليت (شال الصلاة) ، والعديد من الطوابع الرسمية التي تصدرها الدولة ، كما أن تسمية الأجهزة الرسمية للدولة كالبرلمان الإسرائيلي الذي أطلق عليه اسم الكنيسة، والذي يعني الجمعية الدينية خير دليل على محاولة جعل الرموز الدينية كمعبر رسمي عن هوية الدولة الإسرائيلية .

<sup>1</sup> رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 56

ولا يمكن إغفال احد الرموز التي ترتبط بالوعي الديني التاريخي عند اليهود، وهي اللغة العبرية، فقد جعلت الحركة الصهيونية من إحيائها أحد أهم الأهداف، حيث اعتبرت أن إحياء اللغة حتمية لنجاحها، حيث اعتمدت على كلمات "العهد القديم" كمنطلق أساسي ، لبعث وإحياء اللغة العبرية كأحد رموز الهوية الإسرائيلية.<sup>1</sup>

#### ب- المناسبات الدينية العائلية:

أصبح الاحتفال بالمناسبات العائلية ذات الطابع الديني منتشرا بين جموع الأسر الإسرائيلية ، ولم يعد مقتصرًا فقط على العائلات الدينية المحافظة، فمثلا احتفال "برمت سفا" أي الاحتفال الذي يتم بمناسبة بلوغ الفتى سن الثالثة عشر، والذي يصبح بموجبه مسئولًا عن إقامة الشرائع الدينية ، كما أن تلاوة صلاة "القاديش" ( صلاة تتلى على الموتى) ، أصبحت سمة مميزة للجناز في إسرائيل على اختلاف مذاهبهم.<sup>2</sup>

#### المبحث الثاني: أثر البعد الديني على محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إيجاد العلاقة القائمة بين البعد الديني ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي حددتها في المحددات التالية:

( المحدد الجغرافي، المحدد الديمغرافي، المحدد الاقتصادي، محدد التنشئة الاجتماعية وأثره في بلورة الهوية الإسرائيلية ). حيث لاحظنا من خلال دراستنا للمبحث الأول محورية البعد الديني في نشأة إسرائيل من جهة، واستعماله وتوظيفه كمبرر لبعض القرارات الخارجية خاصة في المجال العسكري التي اعتبرت من أولويات أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

#### المطلب الأول: اثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

##### الفرع الأول : أثر البعد الديني على المحدد الجغرافي والديموغرافي.

##### أولاً: اثر البعد الديني على المحدد الجغرافي.

تعتبر فكرة " الوعد الإلهي"، الذي قطعه " اله بني إسرائيل" لشعبه المختار بتملك " الأرض المقدسة"، هي الفكرة التي أقام اليهود عليها دولتهم على أرض فلسطين<sup>3</sup>، الحيز الجغرافي الذي اعتبره

<sup>1</sup> رشاد عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 58.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 57.

<sup>3</sup> أحمد شلبي، مقارنة الأديان : اليهودية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة، 1992، ص 238.



اليهود من حقهم لاعتبارات تاريخية دينية، وانطلاقاً من هذا التصور سعت إسرائيل قبل إعلان الدولة لزيادة مساحتها إدراكاً منها لأهمية العامل الجغرافي في رسم وصنع السياسة الخارجية.

وقد أدركت إسرائيل بعد نشأتها أن صغر مساحتها وسط إقليم عربي ممتد يمثل تحدياً لأمنها وسيادتها، إذ أن اتساع رقعة الدولة الجغرافية يجعلها أكثر قوة، ولكون إسرائيل من الدول التي تمتاز بضآلة مساحتها الجغرافية، الأمر الذي يعني فقدان الكثير من الموارد الطبيعية، مع إحاطتها بمجموعة من الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات اقتصادية أو سياسية.

هذا ما ترتب عنه تحملها لأعباء أمنية دفعتها للدفاع عن حدود الدولة، لذا فقد شهد التاريخ الحديث، عدم تواني إسرائيل عن القيام بشن الهجمات العسكرية على أي دولة عربية تتوافر حولها الشكوك بامتلاكها أسلحة قادرة على إيذاء إسرائيل، أو توفر مستلزمات حصولها على قدرات عسكرية قادرة على التأثير على الأمن القومي الإسرائيلي<sup>1</sup>.

إضافة إلى أن موقعها الفريد من نوعه، الجامع بين ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا، أوروبا، كما أن امتلاكها لسواحل على امتداد البحرين المتوسط والأحمر مكنها من التوجه إلى دول أفريقية وأسيوية متجنبة بذلك العداء الإسرائيلي الإسلامي القائم على أسس دينية حضارية<sup>2</sup>.

حيث اعتبر العامل الجغرافي أحد الأبعاد الأساسية الإستراتيجية الإسرائيلية في الفترة التي سبقت حرب 1967، وهذا لأن تمركز السكان ينحصر في المنطقة الساحلية، في ثلاث مدن تضم ثلث سكان إسرائيل، كما أن حدود إسرائيل الشرقية تتداخل بشكل معقد مع الحدود الأردنية، مما يفقد هذه الحدود الأهمية الإستراتيجية<sup>3</sup>. كما أن سيطرة مصر على الحدود الصحراوية مع إسرائيل يعني شل حركة ميناء (إيلات) مما يعني التأثير السلبي للموقع الجغرافي على ممارسة النشاطات الحياتية اليومية.

ولا يمكن الحديث عن المحدد الجغرافي بدون التطرق إلى مشكلة المياه التي اعتبرت من العوامل المحركة لقرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية، نظراً للفقير المائي الذي تعاني منه إسرائيل، وهذا ما دفع بإسرائيل لانتهاج ما يسمى عسكرية المياه، والتي بدأت إسرائيل بانتهاجه لعدة أسباب أهمها العجز المائي الإسرائيلي، انطلاقاً من مؤشر الاحتياجات المائية وكمية المياه المعروضة.

<sup>1</sup> مالك الخيال، مفهوم السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية، الطبعة الأولى، 1992، ص 22.

<sup>2</sup> أيمن يوسف، مهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية اتجاه القوى الصاعدة: (الهند، تركيا، روسيا، الصين)، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011، ص 20.

<sup>3</sup> Henry Christ man, *the stat papers of level Eshkol*, New York: Funk and Wagnall's, 1969, p42.

وهذا ما خلق عدة مشاكل أهمها التلوث، جفاف بعض المناطق الزراعية، زيادة النمو الصناعي المرتبط بزيادة الحاجة إلى المياه، وهذا ما أدى إلى تبني إستراتيجية عسكرية خاصة بالمياه من جهة والاتجاه إلى تبني قرارات في السياسة الخارجية تقلص من هذه المشكلة.

وهذا ما أكدته تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي (شارون) الذي صرح: " إن البعض يعتقد أن أسباب حرب 1967 هي أسباب سياسية فقط لكن نؤكد أن أحد أسبابها الرئيسية هي البعد المائي " ، و ذلك لمنع المشروع العربي الذي بموجبه يتم تحويل مجرى نهر الأردن بموجب القمة العربية لسنة 1964 للاستفادة من هذا النهر ، ومنع إسرائيل من الاستفادة منه،  
و بالتالي تدخلت إسرائيل لعرقلة هذا المشروع عسكرياً<sup>1</sup>.  
ثانياً: أثر البعد الديني على المحدد الديموغرافي.

يرتبط البعد الديني بالمحدد الديموغرافي في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية ، بترسيخ فكرة الهجرة إلى أرض الميعاد، التي روجت لها المنظمة الصهيونية ، والتي اعتبرت تهجير اليهود من الأولويات المطلقة، وقد تبنت إسرائيل هذا المنحى ،من خلال محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود وتغيير مكان إقامتهم من مختلف الدول إلى أرض صهيون<sup>2</sup>.

فقد شكلت الهجرة اللبنة الأولى لتشكيل إسرائيل، وهذا ما عبر عنه (بن غور يون) إشارة منه لأهمية الهجرة بقوله: " إن إسرائيل لا يمكن أن تضمن أمنها بدون هجرة ".

ويتأكد ارتباط البعد الديني بالمحدد الديموغرافي من خلال التبرير الإسرائيلي لظاهرتي الهجرة والاستيطان من منطلقات دينية، فوجود الدولة لا يعتمد فقط على المؤسسة العسكرية فقط، بل يعتمد على إيمان اليهود بأنهم يشكلون قومية " شعب الله المختار "، وأنهم بهذه الهجرة قد ساهموا في إعادة بناء دولتهم.

وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية عدة قوانين بهدف تعزيز الهجرة وتوطين المهاجرين إليها أهمها: (قانون العودة سنة 1950، قانون الجنسية سنة 1952، الذي منح هذا الأخير المهاجر اليهودي الجنسية اليهودية).

<sup>1</sup> ياسمين السيد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية" المركز الديمقراطي العربي مقال متوفر على موقع: <https://democratica.de>

<sup>2</sup> Arian Asher. **politics in Israel ‘ the veneration)**, new jersey : Charlton house publishers, 1985, p 204.

كما سن حزب العمل عندما كان في سدة الحكم عام 1970، قانون التخفيف من فرض الضرائب على الأسر الإسرائيلية الكبيرة شريطة أن لا يكون أحد أفراد العائلة يعمل في الجيش الإسرائيلي، كما شجع تجمع الليكود زيادة النسب، وقاموا بمنح المخصصات للعائلات الإسرائيلية الكبيرة، وفي المقابل قامت إسرائيل بعمليات تهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه، وتقديم منازلهم لليهود المهاجرين<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: أثر البعد الديني على المحدد النفسي لصانع القرار الإسرائيلي.

إن عملية وضع الأسس العامة للسياسة الخارجية، واتخاذ القرارات تتأثر بعدة عوامل، ترجع في كثير منها إلى العوامل النفسية لصانع القرار، وتعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية نموذجاً لأثر القيم والأفكار والمعتقدات الدينية على تصور صانع القرار، ومما لا شك فيه أن الأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية، وما تحتويه من عقد العظمة، والتفوق، والشعور بالاضطهاد، والخوف من خطر الإبادة وعدم الثقة بالآخرين، قد أثر على رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية .

وقد عبر (ناحوم غولدمان) رئيس المنظمة الصهيونية السابق عن هذه الأبعاد حينما قال: "كنا نميل دائماً إلى المبالغة في ردود أفعالنا، وفي الإيمان بقيم مطلقة فهذه نفسية شعب يؤمن بأنه شعب الله المختار. هذه النفسية هي التي ولدت الأفكار الأساسية لتاريخ فلسفتنا..... إن هذا التشاؤم والقلق السائد لدى معظم الإسرائيليين، ويهود العالم جاء نتيجة تحطيم نماذج ومفاهيم وأوهام، واستبدالها بالتفوق المستمر على العرب."<sup>2</sup>

ويمكن التماس فكرة التفوق والعنف ضد الآخر في النصوص الدينية لدى اليهود، حيث نص سفر التثنية 20-14 على (لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض).

كما تضمنت بعض النصوص الدينية اليهودية على ضرورة وجود قوة عسكرية تعبر عن العنف القادر على قهر الآخر<sup>3</sup>، وطبقاً للتفسير التلمودية، فإنه لا يحق للإنسان والمقصود به الشخص اليهودي أن يأكل أو يشرب أو يتعامل مع الأغيار، لأنهم حيوانات على هيئة بشر.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص 205.

<sup>2</sup> سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1989، ص 181.

\* لمزيد من التفاصيل ارجع إلى ساهر رافع جذور العنف عن اليهود، ص 246، 247.

<sup>3</sup> ساهر رافع، جذور العنف عند اليهود، القاهرة: دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، 2008، ص 246.

مما سبق نستنتج أن البعد الديني مجسدا في النصوص الدينية، كان له الأثر في بلورة الشخصية الإسرائيلية عامة وصانع القرار خاصة، وهذا من خلال التنشئة الاجتماعية المجسدة في المناهج التعليمية الإسرائيلية. ( سنتطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في المطلب الثاني).

فالتاريخ اليهودي القديم، يقدم نماذجا لحياة الاضطهاد، والعنف والشعور بالتفوق، والعظمة، وهذه المتغيرات، كان لها بالغ التأثير على سياسة إسرائيل الخارجية، فمثلا اعتمد (بن غور يون) في المراحل الأولى لقيام دولة إسرائيل، على بناء السياسة الخارجية على أسس أمنية محافظة على الاعتبارات التاريخية والدينية.

### الفرع الثالث اثر البعد الديني على المحدد الأمني:

يظهر جليا ارتباط البعد الديني بالمحدد الأمني من خلال مؤسسة الحاخامية العسكرية، والتي تعرف على أنها: " الهيئة المسؤولة عن رعاية وتنفيذ النشاط الديني داخل الجيش".

وتهدف هذه المؤسسة إلى تكوين أفراد الجيش تكوينا دينيا، وخلق وازع ديني مشترك لدى أفراد الجيش، كما تؤدي هذه المؤسسة دورا يتمثل في تقديم المبرر الديني لارتكاب الجرائم، والمجازر ضد الفلسطينيين خاصة، والعرب والمسلمين عامة<sup>1</sup>، إضافة إلى ذلك فان الحاخامية العسكرية تشرف على توزيع الكتب الدينية، والنشرات الدورية وحل جميع المشاكل لدى الجنود المتدينين، والإفتاء في القضايا والمعضلات كافة<sup>2</sup>، ومن بين هذه الفتاوى:

➤ استثناء الجنود المرابطين قرب خطوط العدو من المشاركة في سماع صوت البوق خلال الاحتفال برأس السنة العبرية.

➤ السماح للجنود أيام الصوم بتناول الطعام إذا اشعروا أن الجوع يؤثر على قدرتهم القتالية<sup>3</sup>.

وبالتالي يتضح لنا ارتباط وثيق بين المؤسسة العسكرية المنفذة للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، وبين البعد الديني، وتوظيفه داخل المؤسسة العسكرية، التي لطالما اعتبرت من الفواعل الأساسية في رسم وتوجيه قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذا نظرا للمشكلات الأمنية التي صاحبت نشأة إسرائيل. ويعتبر ديفيد (بن غور يون)، هو واضع اللبنة الأولى لنظرية الأمن الإسرائيلي التي استندت إلى النوع المتفوق، تعويضاً عن النقص الكمي، والديمغرافي، والحدود الجغرافية الضعيفة، وقد سعى (بن

<sup>1</sup> موسوعة مقاتل: نقلا عن موقع <http://www.moquatel.com/openshare/Behoth/saisia21/isra-patrs/sec36.dox-cvt.htm>

<sup>2</sup> أحمد البهنسي، " الحاخامية العسكرية.... الأب الروحي لجرائم إسرائيل، نقلا عن موقع <https://www.islamonline.net> : Encyclopedia Judaica, op,cit; p93. <sup>3</sup>

غور يون) لإنشاء قوة عسكرية تساهم في الدفاع عن السكان اليهود في البلاد والأراضي التي يسيطرون عليها، ثم الاستيلاء على الأراضي التي حددت لدولة إسرائيل من قرار الأمم المتحدة.

وقد سعى صانعو السياسة الخارجية في إسرائيل من ذوي الخلفيات العسكرية التأكيد على أهمية العامل الديني في رفع معنويات الجيش، إضافة إلى عامل التفوق العسكري ودوره المهم في صنع السياسة الخارجية، وعامل التفوق العسكري يرتبط بعدة عوامل لها تأثير على السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومنها ضرورة توفر مؤسسة عسكرية ضخمة، وإشراف المؤسسة العسكرية على كافة النشاطات الأخرى في المجتمع، وضرورة توفر صناعات عسكرية، ومستوطنات دفاعية لضمان القدرة الذاتية لإسرائيل، إضافة نسج علاقات خارجية وطيدة مع الدول الكبرى لتأمين التمويل بالسلاح .

وهذا ما يتضح من خلال تصريحات (شمعون بريز)، (اريل شارون) حيث صرح هذا الأخير :

"إن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح".<sup>1</sup>

إذا يمكن استنتاج أن للبعد الديني، اثر واضح وبالغ الأهمية على المحدد الأمني من خلال:

- ❖ وجود مؤسسة دينية داخل المؤسسة العسكرية.
- ❖ التبرير الديني لقرارات السياسة الخارجية العدوانية .
- ❖ محاولة توسيع رقعة إسرائيل عن طريق المؤسسة العسكرية من خلال التبريرات الدينية.

**المطلب الثاني: أثر البعد الديني على محدد التنشئة الاجتماعية الإسرائيلية .**

**الفرع الأول: أثر البعد الديني على المنظومة التربوية ودورها في التنشئة الاجتماعية الإسرائيلية.**

انطلاقاً من تصور النظرية البنائية التي تركز على دور المؤسسات الاجتماعية، ومن بينها المؤسسات التربوية ، ودورها في التنشئة الاجتماعية، والتي تعتبر حسب الطرح البنائي المتغير الرئيس في تشكيل هوية الفواعل الاجتماعية المسئولة عن صنع وتوجيه قرارات السياسية الخارجية.

من خلال هذه المسلمة البنائية سنحاول كشف اثر البعد الديني على محدد التنشئة الاجتماعية، وهذا من خلال توظيفه من طرف المؤسسات التعليمية الإسرائيلية كآلية لتشكيل هوية إسرائيلية موحدة .

<sup>1</sup> سعيد تيم، مرجع سابق، ص 178، 179.

وانطلاقاً من أن التربية في أي مجتمع تستمد أصولها، وأهدافها من الفلسفة السائدة في ذلك المجتمع ومن أهدافه ومقاصده، وقد استمرت الحكومة الإسرائيلية على نفس نهج الحركة الصهيونية من خلال التأكيد على توظيف البعد الديني في قطاع التربية والتعليم، وذلك بهدف تكوين هوية إسرائيلية مشتركة. وفلسفة التعليم في إسرائيل تتضمن المقولة المعروفة (اليهود هم شعب الله المختار)، أي تحويل العقيدة الدينية إلى برنامج سياسي يطالب بحق تاريخي يستند إلى وعد الهي<sup>1</sup>، فكان الدين هو الأساس الذي ارتكزت عليه النظرية السياسية الصهيونية، التي تزعم انه مثلما حفظ الدين اليهودي، اليهود من الاندثار والضياع عبر قرون طويلة فانه كفيل بصياغة شخصية يهودية مشتركة.

على هذا الأساس، ولما كان الدين اليهودي هو المحرك الرئيس للتنشئة في الكيان الصهيوني، فقد حرصت الأجهزة التربوية على تدريس التوراة، والتلمود، ومواد من الكتب المقدسة الأخرى لطلبة المدارس الدينية والعلمانية.

وتعتبر المدارس بنوعها أن دراسة العهد القديم، أو ما يعرف بالأسفار الخمسة الأولى<sup>2</sup> اللبنة الأولى لتكوين الهوية الإسرائيلية، وتمثل الأسفار الخمسة الأولى القسم الأول من التوراة<sup>3</sup> وتشمل:

أ- سفر التكوين: يتضمن التاريخ العالم وبدء الخليقة، وشعب الله المختار ويقصد بهم اليهود أنفسهم.

ب- سفر الخروج: يتناول خروج اليهود من مصر إلى سيناء تحت قيادة (موسى).

ج- سفر اللاويين: نسل لأوي بن يعقوب، ويتضمن النظم الطقسية التي تنظم العبادة في الديانة اليهودية.

د- سفر العدد: و هو يعنى بحصر وتعداد فروع الشعب المختار.

هـ- سفر التثنية: وهو بمثابة التتمة لشريعة موسى.

وقد حدد المنهاج التعليمي في إسرائيل أهداف تدريس التوراة في المدارس بأنواعها على النحو التالي:

1- التعرف على (أرض إسرائيل) طبيعتها، وآثارها الرابطة بين (الشعب والأرض).

2- التعرف على الأسس التي تقوم عليها التوراة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> غازي رابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، عمان: منشورات دار الكرمل، 1986، ص31

\* إن ما يشتمل عليه النظام التربوي من قواعد ومبادئ ومعايير وأهداف يختلف باختلاف البنى الاجتماعية، لكنه يرتبط بغيره من الأنظمة الاجتماعية، حيث يسعى النظام التربوي إلى تكوين المواطنين طبقاً للمثل السائدة في المجتمع نفسه، وبذلك تكون التربية وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص33.

<sup>3</sup> جعفر الخليل، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، بغداد: وزارة الإعلام، 1989، ص67.

أما أهداف التعليم الابتدائي فقد جاءت بموجب القانون رقم (5713) الصادر، عام 1953 كما يلي: " هدف التعليم الحكومي هو إرساء الأسس التربوية على قيم الثقافة اليهودية ، ومنجزات العلم ، ومحبة الوطن، والولاء للدولة والشعب اليهودي، وعلى ممارسة الأعمال الزراعية والحرفية، وعلى التهيئة لوجود عمل رائد، والعمل على تشييد مجتمع تسوده مبادئ الحرية والمساواة والتسامح والمحبة".<sup>2</sup>

فالمتمعن في هذه الأهداف يجدها تتمحور حول العناصر التالية:

أ- ترسيخ قيم الثقافة اليهودية.

ب- بناء دولة عصرية تملك أسباب القوة المادية والروحية.

ج- المحافظة على التراث اليهودي، ونشره وتعميمه بين الناشئة اليهود في إسرائيل، وتحويل إسرائيل لتصبح مركز اتصال بين يهود العالم أينما وجدوا.

ولأجل تطبيق هذه الأهداف، يفترض المنطق أن يستمد واضع المناهج التربوية الإسرائيلية المادة التربوية

من ثلاثة مصادر:

1- امتلاك أسباب القوة المادية والروحية، يستند إلى (التراث اليهودي)، من خلال ما تناولته كتبهم المقدسة بصورة عامة.

2- بناء دولة عصرية، على منوال الحضارة الغربية بهدف ديمومة خاصية الاستعلاء ،وجعلها حقيقة بالتفوق الحضاري على الشعوب المجاورة لهذا التجمع اليهودي.

3- المحافظة على التراث اليهودي، وتأتي من خلال مشاريع الحركة الصهيونية وأهدافها الواضحة منذ المؤتمر الأول في بازل 1896.

وقد بدأت الحكومة الإسرائيلية من خلال برامجها الوزارية التي بدأت سنة 1959 ،إلى غاية تعديلات سنة 2015 في تدعيم التربية اليهودية، إذ جاء في هذا البرنامج ما يلي: " ستسعى الحكومة في المدرسة الابتدائية، كما في المدرسة الثانوية والدراسات العليا إلى تعميق الوعي اليهودي بين شباب إسرائيل، وعلى ترسيخ جذورهم في ماضي الشعب اليهودي وفي تراثهم التاريخي، وعلى تقوية العلاقات الأخلاقية بين هؤلاء الشباب وبين يهود العالم، هذه العلاقة التي تنمو في وعي المصير المشترك، وفي الاستمرار التاريخي الذي يوحد بين يهود العالم جميعا عبر الحدود الآمنة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عادل توفيق لعطاري، التربية اليهودية في فلسطين المحتلة، عمان: مؤسسة الرسالة، 1977، ص 75.

<sup>2</sup> غازي ربابعة، مرجع سابق، ص 18.

<sup>3</sup> نجلاء نصري، تسوية التعليم العربي في فلسطين المحتلة، بيروت: مركز الأبحاث، 1971، ص 17.

وبالتالي فان النصوص التعليمية التي يتلقاها الطالب في المدارس الإسرائيلية وكافة مستوياتها بالغة الأهمية، كونها تتعلق وتتصل اتصالا مباشرا مع (شخصيته المطلوبة)، بل هي من أهم عوامل بناء هذه الشخصية بسماتها الأساسية.

حيث تغرس المدرسة مفاهيم وقيم معينة ذات دلالات روحية غير قابلة للنقاش في مختلف نواحي الحياة ومجالاتها ،وبذلك فان عملية تنشئة أجيال ( إسرائيلية) مستعدة لحمل الرسالة الصهيونية، تتوقف على المؤسسات التربوية التي توازي في أهميتها لدى صانع القرار الإسرائيلي أهمية توفر السلاح،<sup>1</sup> لأن المدرسة هي القيم والمسئول الاجتماعي على عملية التنشئة، ومهمتها التأثير في سلوك الفئة الناشئة تأثيرا منظما لتحقيق أهداف معينة، من خلال مراحل التعليم والمناهج الدراسية التي تحتويها أنظمتها. ولا تقتصر المناهج على المواد الدراسية، وإنما تتعداها إلى طرق التنشئة التربوية تبعا للأهداف العليا حتى يتم إحداث التغيير في السلوك بما يتفق وأهداف السلطة الموجهة<sup>2</sup>.

ويورد الباحث (غازي رابعة) في بحثه عن اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني ،أن هناك اهتمام واضح بتدريس مادة الدين اليهودي للطلاب، حيث أنهم يدرسون مواد (التوراة ،والتلمود، والتناخ التراث العبري) ، وقد خصص لدروس الدين في المدارس المدنية اليهودية \* أربع حصص في الصفوف الابتدائية والمتوسطة، و 20 حصة في الصفوف الثانوية الأدبية، و 16 حصة في الصفوف الثانوية العلمية.

وعليه يتضح مما تقدم، ومن خلال الإحصاءات التي سنقدمها لاحقا من خلال بحثنا، والتي تبين ثقل المواد الدينية في البرامج التعليمية الإسرائيلية، التي اعتبرت بمثابة المكون والضابط الأساسي للهوية الإسرائيلية المناط تشكيلها ،في ظل اختلاف شخصية الفرد اليهودي تبعا للبيئة المهجر منها. حيث حاولت المناهج التربوية الإسرائيلية إكساب الفرد الإسرائيلي خبرات مستندة إلى ما تحويه الديانة اليهودية من قيم ضابطة، هذه الخبرات لو اكتسبت بدورها صفة الثبوت، والاستمرار لأصبحت عادات، وهذه العادات هي لب عملية التربية، ويمكن تصنيفها على ضوء التفرقة بين العادات الشخصية والعادات الاجتماعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أسعد رزوق، في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى ، 1971 ، ص 90.

<sup>2</sup> أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة 13، 1973، ص 297-299.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ص 296.



إن ترسيخ الفكرة القائلة بأن اليهود هم شعب الله وترويج أفكار العظمة، وتفوق الجنس اليهودي هو الهدف الفعلي الذي تهدف إليه جميع البرامج التعليمية الإسرائيلية، من خلال تكوين شخصية يهودية إسرائيلية موحدة.

وتبرهن دراسة عن ( نظام التعليم في الكيان الإسرائيلي)، أن حصص مواد العهد القديم، قانون بني إسرائيل، اللغة والأدب العبري، تمثل أعلى نسبة من المواد المقررة لمرحلتَي الابتدائية والثانوية.<sup>1</sup> ويوضح الجدول التالي توزيع المواد المذكورة:

المادة	رابعة ابتدائي	خامسة ابتدائي	أولى متوسط	ثاني متوسط
العهد القديم.	5	5	4	5
قانون بني إسرائيل.			1	7
لغة و أدعبري.	5	5	3	1
المجموع	10	10	8	15

الجدول من استنتاج الباحثة استنادا إلى دراسة "سمير هوانه" نظام التعليم في الكيان الصهيوني. إن مادة العهد القديم وقانون بني إسرائيل تدرس في المرحلة الابتدائية كمادة واحدة. أما في المدارس المتوسطة فتدرس بصورة منفصلة كما يوضح الجدول. - إن عدد الحصص الأسبوعية للصف الرابع الابتدائي 29 حصة ل 11 مادة، أما الصف الخاص الابتدائي ف 28 حصة ل 11 مادة دراسية. - إن عدد الحصص الأسبوعية للسنة الأولى متوسط 30 حصة ل 12 مادة، والسنة ثانية متوسط 28 حصة ل 12 مادة.

إن التمعن في الجدول أعلاه يمكننا من استخلاص النتائج التالية:

- إن مواد **التناخ** وقانون بني إسرائيل، واللغة، والأدب العبريين تشكل 10 حصص من أصل 29 حصة أسبوعيا، و 11 مادة مقررة أي أن هذه المواد تشكل حوالي **ثلث ساعات** الدراسة للمواد المقررة أسبوعيا. - كما تشغل نفس المواد ( العهد القديم، وقانون بني إسرائيل، واللغة والأدب العبريين) **ثمان** حصص من أصل 30 حصة ل 12 مادة مقررة للصف الأول والمتوسط، و 15 حصة من أصل 12 مادة للسنوات الثانية متوسط.

مما يؤكد ثقل هذه المواد في مناهج الدراسة لتنفيذ أهداف التربية التي ذكرناها سابقا.

<sup>1</sup> سمير هوانه، نظام التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 260-265.

ويوضح ويؤكد الجدول التالي ثقل وأهمية المواد الدينية في برنامج التعليم الإسرائيلية.

التسلسل	الموضوع.	المدارس التي يدرس فيها	الصفوف المقصودة
1	أسفار العهد القديم (التوراة).	المدارس العامة	12-1
2	أسفار العهد القديم (التوراة)	المدارس فوق الابتدائية / فرع التكنولوجيا	12-7
	أسفار العهد القديم (التوراة).	المدارس الدينية.	حضانة و 12-1
4	التوراة الشفهية.	المدارس الحكومية.	6-2
5	التوراة الشفهية.	المدارس الحكومية.	8-7
6	التوراة الشفهية.	المدارس العامة.	12-10
7	التوراة الشفهية.	المدارس الحكومية .	9-7
8	أحكام.	المدارس الدينية .	12-1
9	تاريخ إسرائيل	المدارس الحكومية الدينية .	7-6
10	تاريخ.	المدارس العامة .	12-10
11	تاريخ.	المدارس العامة.	12-10
12	تاريخ.	المدارس العامة / تكنولوجية.	12-10
13	لغة عبرية	الروضات الحكومية والدينية .	روضة
14	لغة وأدب عبري.	المدارس الحكومية والدينية.	6-2
15	عبرية.	المدارس العامة و الدينية	12-7
16	عبرية للإعدادية.	المدارس الحكومية والدينية.	9-7
17	أدب عبري.	المدارس الحكومية والدينية .	9-7
18	أدب عبري.	المدارس العامة.	12-10
19	أدب عبري.	المدارس الدينية.	12-10
20	أدب عبري.	فرع التكنولوجيا / المرحلة النهائية .	12-10
21	لغة عبرية.	المدارس الحكومية .	9-7
22	أدب عبري/.	المدارس العربية .	9-7

23	أدب عبري.	المدارس العربية.	12-10
24	مدنيات إسرائيل ( الوطنية ) .	المدارس العامة والدينية .	12-10
25	تعليم الوطن والمجتمع.	المدارس العامة والدينية .	4-2
26	تعليم المجتمع.	المدارس العامة والدينية .	12-10
27	التوجيه الفكري الإسرائيلي.	المدارس العامة.	12-10
28	جغرافية البلاد.	المدارس الحكومية ،والحكومية الدينية	7-5
29	جغرافية.	المدارس العامة والدينية.	12-10
30	تعليم البيئة و الزراعة.	المدارس العامة والدينية.	6-1
31	تعليم البيئة و الزراعة.	المدارس العامة والدينية.	8-7
32	زراعة و علم البيئة .	المدارس العامة والدينية.	8-7
33	علم الأحياء و الزراعة.	المدارس الاستيطانية (كيبوتس)	12-10
34	تربية بدنية/ و عسكرية .	المدارس العامة و لدينية.	للروضات و 2-1 6-1 الإعدادية بنين الإعدادية بنات 12-3
34	تربية بدنية/ و عسكرية .	المدارس العامة والدينية.	للروضات و 2-1 6-1 الإعدادية بنين الإعدادية بنات 12-3
35	عبرية.	المدارس العربية	6-3
	عبرية.	المدارس العربية	9-7
	عبرية.	المدارس العربية	12-10

36	علوم الطبيعة .	المدارس العامة والدينية .	6-1
37	علم الحيوان .	المدارس العامة والدينية .	12-7
38	فيزياء .	المدارس العامة والدينية .	9-7
39	كيمياء .	المدارس العامة والدينية .	9-7
40	فيزياء .	المدارس العامة والدينية .	12-10
41	كيمياء .	المدارس العامة و الدينية	12-10
42	رياضيات .	المدارس العامة و الدينية	6-1
43	رياضيات .	المدارس العامة و الدينية	9-7
44	رياضيات .	المدارس العامة و الدينية	12-10
45	رياضيات .	نهائي فرع التكنولوجيا .	
46	لغة انكليزية .	المدارس العامة والدينية .	12-5
47	لغة فرنسية .	المدارس العامة والدينية .	12-7
48	لغة عربية دارجة .	المدارس العامة والدينية .	6-4
49	لغة عربية .	المدارس العامة والدينية .	8-7
50	مهن يدوية .	المدارس العامة والدينية .	6-1
51	الفنون الأخرى .	المدارس الحكومية والدينية .	8-7
52	بلورة الانتاج .	-	12-10
53	تربية غذائية .	المدارس العامة والدينية .	12-5
54	اقتصاد منزلي .	المدارس العامة والدينية .	8-7
55	رسم وتربية فنية .	المدارس العامة والدينية .	6-1
56	رسم وتربية غنية .	المدارس العامة والدينية .	8-7
57	موسيقى .	المدارس العامة والدينية .	6-1
58	موسيقى .	المدارس العامة والدينية .	8-7
59	فلسفة .	المدارس العامة .	12-10

نستنتج من الجدول رقم 2 ما يلي:

1- أن مجموع المواد المقررة في المناهج التربوية لكافة المراحل التعليمية من الصف الأول إلى الصف 12 (الثالثة ثانوي) 59 مادة مختلفة.

2-35 مادة من المواد المقررة تتفق مع أهداف، وفلسفة التعليم الإسرائيلي فيما يتعلق بما ورد في التوراة والعلاقة مع الأرض المقدسة، وهذا يشكل حوالي 55% من مجموع المواد.

3- المواد التعليمية الأخرى الخاصة بالثقافة العامة، والمواد العلمية لم يخصص لها سوى 24 مادة أي حوالي 100/45 من مجموع المواد.

إذا الدين اليهودي هو المحرك الرئيس لتشكيل الهوية اليهودية، من خلال الأجهزة التربوية، حيث أن جميع التقاليد اليهودية على اختلافها واتساع نطاقها، تجعل من العلم، والمعرفة والحكمة، ومحبة الرب معان مترادفة<sup>1</sup>.

لا يمكن الحديث عن التعليم في إسرائيل بدون الحديث عن عسكرة التعليم، فصانع القرار الإسرائيلي، يؤمن بحقيقة مفادها أن الدولة الإسرائيلية تعيش مشكلة وجود سترافقها إلى الأبد، لوجودها في وسط عربي لا يقبل بوجود هذا الكيان ضمن ربوعه، مما ولد صراعا بين العرب ودولة إسرائيل .

ومن هذا المنطلق يرى صانع القرار ضرورة سيادة الطابع العسكري للمجتمع الإسرائيلي برمته لمواجهة هذا الصراع، الذي لن تكون الغلبة فيه إلا للأقوى، ويتضح ذلك من خلال فلسفة (مناحيم بيغن) حينما قال: "نحن نحارب فنحن نكون"<sup>2</sup>.

وفي إطار عسكرة المجتمع الإسرائيلي فقد تمت عسكرة التعليم أيضا، فهي حقيقة يؤكدتها ويدركها صانع القرار من جهة، والباحثون الأكاديميون من جهة أخرى، فقد صرحت الباحثة ("يرنا كازليت") على سبيل المثال ما يلي: إن المطلع على مناهج التعليم في المدارس الإسرائيلية في جميع المراحل، لا بد أن يلفت انتباهه التوجه العام للتنشئة التربوية القائمة على الروح العسكرية والتطوع للجيش، وإعداد الطفل حتى يكبر ويصبح مقاتلا، لتكريس الروح الإسبارطية<sup>3</sup>.

وقد قامت الباحثة بهذا التصريح في مؤتمر عقد في الفترة الممتدة من 29 إلى 31 ماي 2001 بالجامعة العبرية، ومعهد الكيبوتسات بعنوان (العسكرة والتربية - نظرة نقدية)، وقد خلص الباحثون المشاركون في المؤتمر إلى أن جهاز التعليم الإسرائيلي يهدف إلى تكوين جيل سمته العسكرة .

<sup>1</sup> بناء عبد اللطيف، هكذا يرى اليهود أطفالهم، القاهرة: جامعة عين شمس، 1997، ص 89.

<sup>2</sup> رشاد عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، الكويت: عالم المعرفة، 1986، ص 159.

<sup>3</sup> صالح النعامي، "عسكرة التعليم في إسرائيل" نقلا عن موقع: [www.maamy.com](http://www.maamy.com)

وتصرح الباحثة (حاجيت غورزئيف) من مركز التربية النقدية بمعهد الكيبوتسات "أن التربية العسكرية تمت بأساليب مختلفة، فيوم الاحتفال بتأسيس إسرائيل يتسلق أطفال الروضات على الدبابات، يزينون روضاتهم بأعلام وحدات الجيش الإسرائيلي، بدلا من الاحتفال بقيم الديمقراطية والمساواة والسلم"، وتضيف (غورزئيف): "إن كل معاني الديمقراطية تغيب عن برامج التعليم بسبب التأكيد على تطبيق قاعدة نحن وهم الأغيار، والمتصفون بصفة الشر"<sup>1</sup>.

فالتعليم الإسرائيلي لا يتجه إلى تربية الناشئة وتعليمهم، أو تثقيفهم، بل يغذي الأجيال اليهودية بالعنف والكراهية تجاه كل من هو ليس يهودي، فالتربية العسكرية أو ما يطلق عليه عسكري التعليم استطاعت أن تكون أجيالا تؤمن بضرورة استمرارية دولة إسرائيل، وتوسيعها عن طريق منطق القوة العسكرية، فالنصوص الدينية في المناهج التربوية تجعل من عملية القتل عبادة محاولة تطبيق هذه العبادة على أرض الواقع، وهذا ما تمخض عنه جيل عسكري لا يؤمن إلا باليهودية، وخصوصيتها النابعة من فرضية "شعب الله المختار"<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق يصرح الباحث (تسيبورا اروني): "إن جميع الجنود ممن يؤدون الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة يزعمون أن أجزاء من إسرائيل محتلة من طرف الفلسطينيين، أولئك الشبان الذين يسكنون (أوري هودا) ،حيث عليهم إحراق العمال العرب .... إن ذلك كله نتاج مدرستا، نتاج البرامج التعليمية، نتاج التربية الرسمية وغير الرسمية، ولكن للتربية الرسمية نصيب الأسد، إذ لم ترد كلمة واحدة في البرنامج التعليمي لليهود حول التطلع للسلام بين إسرائيل وجاراتها"<sup>3</sup>.

كما أكدت عدة دراسات من الباحثين الإسرائيليين أنفسهم، إرهابية المناهج الإسرائيلية وعسكرتها أهمها:

دراسة للبروفيسور (أدير كوهين) بعنوان "وجه قبيح في المرأة" نشرت عام 1988م، تحدث فيها عن تحليل 1700 كتاب للأطفال، وجد من بينها 520 كتاب يتضمن إشارات للعرب والقتل، ودراسة "(الدان ياهف)" تحت عنوان "ما أروع هذه الحرب"، حيث تناول فيها مئات النصوص الأدبية التي تنمي روح العسكر العنيفة في وعي الإسرائيليين.

<sup>1</sup> خليل السواحري، سمير كنعان، التوجهات العنصرية. مرجع سابق، ص20.

<sup>2</sup> صلاح الدين هاني، "كيف تبني إسرائيل آلة الحرب في عقول التلاميذ في مناهج التعليم الإسرائيلية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004 ص

53.

<sup>3</sup> نجم السيد، "أدب الطفل العبري" نقلا عن موقع: [www.arabiancreativity.com](http://www.arabiancreativity.com).

وفي دراسات أخرى تتفق مع الدراساتين السابقتين في امتلاء النصوص الأدبية بالقيم التي تحث على العنف وكراهية الآخر يعقب الكاتب (دان ياهف) في كتابه : " الأدب كمؤسسة للتربية والتنشئة الاجتماعية"، أن المنظومة التربوية تخدم غالبا الوطنية الإسرائيلية ، وتسهم في ذلك في تقوية فيروس التعصب والعمل الإنساني تجاه معاناة الآخر".

وعسكرة النصوص الموجهة للقراءة، تربي قراءة الصغار على الروح الوطنية المفرطة التي تفضي إلى التعصب القومي، وحب الوطن والولاء المطلق للدولة بدون ضوابط، من خلال تكريس النزعة العسكرية.<sup>1</sup>

ولا تقتصر مظاهر عسكرة التعليم على المواد الدينية، أو النصوص الأدبية بل تتعداها إلى المواد العلمية كالرياضيات، حيث نص كتاب الصف الخامس من تأليف (مردخاي فاسوشتوم) السؤال التالي: " من بين 6340 جنديا متديرا، طلب 2070 جندي للانضمام إلى وحدة المظليين ، و1745 انضموا إلى سلاح المشاة، كم بقي من الجنود؟"<sup>2</sup>

ومن مظاهر عسكرة التعليم في إسرائيل عقد رحلات للطلبة إلى قواعد الجيش الإسرائيلي ، وأخذ صور تذكارية معهم والاعتزاز برايات الجيش، وثبيتها على المؤسسات التربوية، وتقديم الهدايا للجنود والتقدم لهم بالشكر، والامتنان لما قدموه ويقدموه للوطن، وتقديم من يقتل في أرض المعركة على أنهم أبطال يستحقون كل الاحترام و التقدير، وحضور معارك فنية تخلد ذكرى الجنود الذين قتلوا في حروب إسرائيل " لاسيما متحف " (ياد لابينيم)".

كما يحرص مدرء المدارس على توجيه الأطفال لكتابة الرسائل إلى الجنود، مع الحرص على اخذ توقيعاتهم ، واخذ صور تذكارية لهم مع الدبابات التي تقوم بإرسال القذائف على الأحياء الفلسطينية، وقد بثت هذه الصور على شاشات التلفزة في حرب لبنان 2006، وفي إطار هذا الموضوع يعلق (عكيبا ارنست سيمون) قائلا: " إن الإسرائيليين يبذلون كل ما بوسعهم لإعداد الطلاب اليهود ،وتهيئتهم ليوم غد الذي تشب فيه الحرب ،بينما لا يبذلون أي جهد لتهيئة الطلاب ليوم غد الذي قد يجلب السلام في منطقتنا".

<sup>1</sup> دان ياهف، ما أروع هذه الحرب،(ترجمة : سلمان الناظور)، رام الله: مؤسسة الأيام ،2004، ص25.

<sup>2</sup> السواحري، مرجع سابق، ص54.

كما يعتبر تولي كبار ضباط الجيش في الاحتياط مناصب إدارية هامة في جهاز التعليم وإدارة المؤسسات التعليمية، دليلاً هاماً على عسكرة التعليم، حيث تقوم وزارة التربية والتعليم بتأهيل الضباط المتقاعدين من الجيش، والمخابرات للانخراط في المؤسسات التعليمية، وذلك عبر تمويل مشروع (تسافتا)، ويتم فيه تدريب الضباط لعام واحد حتى يتخرجوا مؤهلين لممارسة مهنة التعليم، وفيما يلي نورد بعض أسماء الضباط الذين تولوا وظائف مرموقة في جهاز التعليم، وفقاً لما ذكره (النعامي) في دراسته:

- العقيد رون فلوداني ← رئيس لبلدية تل أبيب ومدير مدرسة.

- العقيد ايلان باتمان ← كان حاكماً عسكرياً لرام الله وحنين.

حيث صرح القائمين على جهاز التعليم في إسرائيل بأن استعانتهم بخدمات الضباط، ليس لخدمات تربية وإنما لتكريس العسكرة لدى الطلاب.

لابد من الإشارة إلى أن عسكرة التعليم الذي تم التطرق إليه، مرتبط بالتعليم الرسمي العلماني وليس الديني. فالمدارس الدينية أكثر تشبعا بالقيم الدينية اليهودية، من خلال تأكيد الحاخامات على ضرورة تكوين جيل متشبع بالقيم اليهودية المشكل والمكون الأساسي للهوية الإسرائيلية.

وإثراء لفكرة عسكرة التعليم الإسرائيلية نذكر قرار وزيرة التربية الإسرائيلية (ليمور ليفنات) في حكومة (ارئيل شارون)، المتضمن إلغاء كتاب لتدريس التاريخ في المدارس المتوسطة بعنوان "عالم من التبديلات"، بدعوى أنه يشمل نواقص خطيرة فيما يتعلق بشعب إسرائيل. ولا توجد صور كافية للزعماء اليهود الضباط الإسرائيليين، وهذا التصريح فهو إن دل فهو يدل على حرص الحكومة الإسرائيلية على عسكرة التعليم من خلال توظيف البعد الديني لإضفاء طابع الشرعية على هذه العسكرة.<sup>1</sup>

إلى جانب حرص الحكومة على عسكرة التعليم، فهي تحرص أيضاً على الاستمرارية في تنقيح وتقييم المناهج التعليمية من خلال إضافة المواد الدينية، وتعتبر الخطة التعليمية لسنة 2015 بمثابة المؤشر الدال على ذلك، حيث أعلن وزير التعليم (نفتالي بينت) في 29 أوت 2015 أي قبيل الدخول المدرسي لنفس السنة، أنه تم تقرير إضافة حوالي 4 إلى 5 ساعات أسبوعية لتعليم "الكتب المقدسة" تراث الآباء، والتاريخ اليهودي"، ويتراوح عدد الساعات المخصصة أسبوعياً لدراسة لتناخ (يضم التوراة، أسفار الأنبياء، والكتب المدونة). في المراحل التعليمية المختلفة بحسب الخطة، ما بين خمس وتسع

<sup>1</sup> أنطوان شلحت، "مناهج التعليم الإسرائيلي مازال السلام خارج حدود مدرسته"، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، عدد 3،



ساعات أسبوعيا بالمقابل، فان الحد الأقصى للساعات التي أضيفت لتدريس الرياضيات هي ثلاث ساعات فقط.

وتكرس هذه الخطة الاتجاه الذي رسمه وزير التعليم السابق الحاخام (شاي بيرون) ، والذي يمنح أفضلية للمدارس التي تنتمي للتيار الديني الرسمي، بحيث تحصل المدارس ذات الانتماء الديني على ميزانيات أكبر، وبشكل واضح من الميزانيات التي يحصل عليها التيار العام ، وقد نصت الخطة التعليمية الجديدة على إجراءات تمثلت في تقديم منح لمدراء المدارس، الذين يقومون بإضافة ساعات لتدريس المواد الدينية، وهذا لأن النظام التعليمي الإسرائيلي يقوم على مبدأ إعطاء الحرية للمدراء في إضافة مواد أو حذفها حسب تصوراتهم وخططهم<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الأسرة اليهودية ودورها في التنشئة الدينية للمجتمع.

تعتبر الأسرة من المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في بناء شخصية الفرد، في أي مجتمع فدور الأسرة لا يقف عند حد تلبية احتياجات الطفل للمحافظة على حياته، بل يتعداه إلى تكوين شخصيته، من خلال ما تزرعه في نفسه منذ الطفولة المبكرة من قيم، ومعتقدات التي تحدد عاداته، وميولاته الاجتماعية.<sup>2</sup>

#### إذا يمكن طرح التساؤل التالي:

هل الأسرة في إسرائيل تقدم تنشئة أسرية على درجة قريبة من التماثل، الذي يؤدي إلى خلق نمط متشابه من السلوك بين أفراد المجتمع الإسرائيلي، المكون من جاليات متعددة ذات ديانة يهودية واحدة ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدأ من خلال الوقوف على خصوصية المجمع اليهودي في إسرائيل إذ أن هذا التجمع لم ينشأ من خلال حركة تطور تاريخي ، وإنما اعتمد على الهجرات اليهودية، وهذه الهجرات وفدت من مجتمعات عديدة تختلف فيها الأصول الحضارية ولثقافية والمعرفية، وغيرها...، تبعا للمحيط الذي نشأت فيه كل جماعة من هؤلاء المهاجرين .

أي أن الجماعات المهاجرة إلى إسرائيل هي متعددة ومختلفة لغويا، واجتماعيا، وسياسيا، واقتصاديا وحضاريا، وأن الانصهار الكامل لهذه التجمعات في مجتمع متجانس لم يحدث بعد، نظرا لحدائثة الكيان السياسي الذي ضم هؤلاء المهاجرين الذين مازال تدفقهم متواصلا إلى يومنا هذا ، أي أن تجمعا بهذه المواصفات المتناقضة لا يمكن أن تنتج عنه تنشئة أسرية متشابهة ، نظرا لاختلاف أساليب الحياة وما

<sup>1</sup> صالح النعامي، " لنشئ أكثر تدبيرا و عنصرية"، نقلا عن موقع <https://www.alaraby.co.uk.politics>

<sup>2</sup> David G .Mandelbaum, **Man ,culture and society**, Oxford university,1990;p25.

بحويه مضمون الحياة ذاتها، بالنسبة لكل جماعة من الجماعات المهاجرة، طالما لم يتحقق لحد الآن جيل متمائل في المواصفات التي تؤهله لتنشئة جيل جديد متمائل في القيم، والعادات، والتقاليد أساليب التفكير. إذا التنشئة الأسرية في إسرائيل، ينتفي دورها في عملية تحديد شخصية وطنية، ويبقى تأثيرها منحصرًا ضمن نطاق صياغة شخصية الفرد (كفرد) ينتمي إلى مختلف العائلات المهجرة، حيث تحمل مواصفات خاصة بالمجتمع الذي قدمت منه، فالعائلة التي قدمت من دول أوروبا الشرقية تختلف في أسلوب حياتها، وقيمها، وتقاليدها، وعاداتها عن القادمة من أمريكا أو كندا أو أوروبا الغربية، (لأن التكوين العائلي، والتنشئة الأسرية يختلفان من مجتمع لآخر، حتى الطقوس الدينية أصبحت سمتها الاختلاف أكثر من الاتفاق)<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: دور الأحزاب السياسية في التنشئة الاجتماعية:

يؤكد المفكرون الإسرائيليون ذاتهم على أهمية دور الأحزاب والحركات السياسية في بناء شخصية الفرد اليهودي في إسرائيل، حيث صرحت الدكتورة (مينا تسماح)، خبيرة في النفس الاجتماعي بالجامعة العبرية. "إن الإسرائيلي هو نتاج سياسي صرف، إذ أن حوالي 90% من اليهود يحق لهم الانتخاب ويمارسون هذا الحق".

وتوضح (مينا تسماح) أن تعدد الأحزاب لا يمثل اختلافاً إيديولوجياً جوهرياً، وذلك من خلال

قولها "التاريخ السياسي والدراسات تظهر أن الجانب الأكبر من الاعتبارات لدى الناخب يكمن

### في الناحية الاقتصادية.<sup>2</sup>

وحسب الباحثة فان الفرد اليهودي تحركه المعطيات والبرامج الاقتصادية، وهذا لأن الأحزاب السياسية في إسرائيل لها نفس الأهداف العامة على الرغم من اختلافاتهم الظاهرية في إسرائيل، بحيث مهما اختلفت تسمياتها فهي أحزاب صهيونية، لأن المنتمين إليها هم من المهاجرين الصهاينة، أو من أبنائهم المولودين في إسرائيل، ولا شك بأن هؤلاء جميعاً تربطهم أهداف واحدة رغم وسائل أو أساليب العمل السياسي المختلفة التي ينتهجونها في نطاق تنظيماتهم الحزبية، ووحدة الأهداف تعني بالضرورة أن حصيلة التنشئة التي تتجم عن نشاطات الأحزاب متمائلة في القيم التي تغرسها في نفوس المنتمين إليها، ويمكن حصر أهم ما تسعى إليه نشاطات تلك الأحزاب ما يلي:

<sup>1</sup> Arian Asher, *Politics in Israel: The Second Republic* Washington D.C.: CQ Press, 2005, P35.

<sup>2</sup> مينا تسماح وموسى لسبيك "الشخصية الإسرائيلية"، مجلة سكيرا جود شيت، (ترجمة: مركز الدراسات الفلسطينية)، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جوان، 1982، ص 21.

- 1- التوظيف السياسي للدين .
  - 2- التأكيد على ضرورة بناء هوية مشتركة .
  - 3- التعصب للعقيدة الصهيونية والعمل وفق توجهاتها .
  - 4- الولاء المطلق لإسرائيل باعتبارها الوطن القومي لليهود بموجب دعوى الصهيونية العالمية .
  - 5- الإيمان بفكرة التمايز والتفوق العنصري اليهودي عن الآخرين .
  - 6- الانقياد لهاجس إبادة الغير .
  - 7- الاستعداد الدائم للحرب .
  - 8- تنمية روح التماسك الاجتماعي بين المهاجرين .
  - 9- التأكيد على ضرورة تقبل العمل الجماعي اليهودي.<sup>1</sup>
- وتبرز أهمية الأحزاب السياسية في إسرائيل بكونها المؤسسات الأولى في خلق وإعداد القيادات السياسية، كما أنها تشكل أهم مراكز صنع القرار السياسي، إلى جانب أن نشاطها يمتد إلى جميع أوجه الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كما يمتد نشاطها إلى كافة الطبقات الشعبية، والمؤسسات المسؤولة، عن تأطير هذه الطبقات بما فيها المؤسسة العسكرية، مما يعطي لها أهمية كبيرة في تربية الأفراد في المجتمع من الجانبين المدني والعسكري.<sup>2</sup>
- وبالتالي تصبح الأحزاب هي المسئول الأكبر عن نشر وترسيخ القيم في المجتمع، وان حالات الرفض لأوامر الحركة أو الحزب الذي ينتمي إليه السياسي اليهودي في إسرائيل هي حالات نادرة تماما.<sup>3</sup>
- لأن الانتماء الحزبي يعتبر بمثابة الدخول إلى الحياة العامة، والاستفادة من الخدمات والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقدمها المؤسسات الخاضعة والمالية لسيطرة هذه الأحزاب، فيصبح الفرد بذلك خاضعا لعملية إعداد، تتمثل في غرس قيم جديدة بما يتناسب مع الموقف الاجتماعي، واكتساب الاتجاهات والدوافع التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة .
- ولابد من التأكيد في هذا المجال على نقطة جوهرية تعمل باتجاهها جميع الأحزاب مهما اختلفت أيديولوجيتها، وهي محاولة إلغاء القيم والتأثيرات التي حملها المهاجرون الجدد من أوطانهم الأصلية،

<sup>1</sup> نظام محمود بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1989، ص 468-472.

<sup>2</sup> عمر الخطيب، أثر المؤسسات السياسية في تربية الفرد في الكيان الصهيوني، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1989، ص 23

<sup>3</sup> موشي بيسكو، عمانوئيل، البناء الحزبي في إسرائيل، (ترجمة مركز البحوث والمعلومات)، بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1983، ص 267

يهدف صهرهم في مجتمع صهيوني جديد له قيمه، وله أسسه وعاداته تتناسب والأهداف المسطرة من طرف صانع القرار الإسرائيلي، وذلك من خلال ترسيخ الاعتقاد لدى الأفراد، أن هجرتهم إلى إسرائيل هي استجابة للوعد الإلهي.<sup>1</sup>

كما تعمل الأحزاب على امتصاص الإحساس بالاضطهاد نتيجة التواجد في مجتمع جديد، يعاني شتى المشاكل الاجتماعية والفوارق الطبيعية.<sup>2</sup>

ومن ثم إشعار الأفراد بأن وجودهم في إسرائيل يحقق لهم الهوية القومية المشتركة<sup>3</sup>، ويؤكد أسعد رزوق على هذه الفكرة من خلال قوله " إن تنفيذ المصلحة العليا للصهيونية ، هو القاسم المشترك والطابع المميز للأحزاب في الكيان الصهيوني، فالصهيونية تستغل تنوع العقائد، والأفكار ،وتوجهها نحو الهدف الأبعد"<sup>4</sup>.

وقد درج الكتاب والباحثون على تصنيف الأحزاب السياسية الإسرائيلية إلى عمالية ، ويمينية، ودينية ،واشترابية ،ورأسمالية ،ويمينية متطرفة، إلا أن تأثيراتها في عملية إعداد الفرد متقاربة، فالأحزاب العمالية تعمل باتجاه التعبئة النفسية للطفل منذ الصف الأول وحتى نهاية الدراسة، بما يخلق لديه روح التعصب والتوتر الدائم ،المصحوب بعقدة الذعر واليأس، وبالتالي يرفض سياسة التعايش السلمي مع غير اليهود، ويؤمن بالتفوق العرقي والحضاري. كما تعمل باتجاه التعبئة العسكرية. وعلى التفوق العلمي والارتباط بالعمل والأرض من خلال المؤسسات التربوية.<sup>5</sup>

أما الأحزاب اليمينية فإنها تتجه نحو خلق روح التمسك بالأرض والإيمان بامتلاكها وتنمية الروح العسكرية والدفاع المستميت عن الدولة، ومن أن الانتصار ليس هو القيمة العليا، كما تعمل باتجاه ترسيخ القوة بالذات ،والتوجه الرأسمالي في حين أن توجهات الأحزاب الدينية تتمحور، حول " زرع الفكر التوسعي وترسيخ النظرة الفوقية، والاعتزاز بالنفس وتعميق الوعي اليهودي وتأكيد هوية الدولة والمجتمع والإيمان المطلق بإرادة الرب .... " .

إذا أهداف مختلف الأحزاب هي أهداف متداخلة يكمل بعضها البعض، الأمر الذي يعني أن هذه التقسيمات هي تقسيمات صورية لا غير، وأن أهدافها واحدة في تنشئة الفرد وتشكيل هوية مشتركة.

<sup>1</sup> جورج كنعان، مرجع سابق، ص164.

<sup>2</sup> حامد عبد الله ربيع، آثار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978، ص290.

<sup>3</sup> أسعد رزوق، مرجع سابق، ص101.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص87.

<sup>5</sup> فالج عباس الطائي، أثر الأحزاب اليمينية والدينية في شخصية الفرد الإسرائيلي، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1983.

مما سبق نستنتج أن أثر البعد الديني على عملية **التنشئة الاجتماعية** يظهر جليا من خلال المناهج التربوية للمدارس العلمانية والدينية على حد سواء، حيث حاول صانع القرار من خلال وزراء التربية في الحكومات المتتالية، وضع خطط تعليمية متجانسة أساسها القيم المستوحاة من **الديانة اليهودية** وهذا بهدف تكوين هوية مشتركة في ظل اختلاف القيم والعادات التي حملتها الأسر اليهودية من بلدانهم المهجرين منها. كما جعل النظام السياسي من الأحزاب السياسية أداة فعالة في **تنشئة الفرد الإسرائيلي** في ظل تقارب، وتداخل البرامج الحزبية التي تتفق جميعها على تكوين شخصية يهودية مشتركة في وطنهم المقدس إسرائيل.

### الفرع السادس: أثر البعد الديني على المحدد الاقتصادي.

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما أنه يعد أحد المقومات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلي، بحيث تضع إسرائيل مبدأ التفوق الاقتصادي في المنطقة كأحد أولوياتها، ضمن سلم سياساتها الخارجية.

ويرتبط البعد الديني بالمحدد الاقتصادي، من خلال اعتبار أن العامل الاقتصادي يساهم في تحقيق أمن اليهود، شعب الله المختار على أرضهم المقدسة، واعتبار العامل الاقتصادي ضروري لتحقيق التوسع سواء على مستوى النطاق الجغرافي، أو من خلال أكبر عدد ممكن من المستوطنات، كما يعتبر استخدام القوة العسكرية للنهوض بالاقتصاد أنجع الوسائل المعتمدة.

فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى شن الحروب التوسعية في مسعى لزيادة مصادرها الاقتصادية وفتح أسواق جديدة، حتى أن كثيرا من المحللين كان يرى أن الأغراض الاقتصادية هي سبب شن حرب 1967، كونها قامت بالتوسع، وفي مستوى أهم من ذلك فقد قامت بتأمين مصادر المياه عن طريق المياه الموجودة في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان<sup>1</sup>، وهذا ما يخدم أهدافها الاقتصادية من خلال التبريرات الدينية، ولتأكيد هذه الفكرة نذكر جواب وزير الشؤون الدينية في الكنيسة عندما تساءل النواب عن سبب انتصار الدفاع الإسرائيلي على العرب عام 1967؟ فأجاب: "أنا أريد أن أخص الاقتصاد وأفسره في كلمتين اثنتين هما: أننا آمننا بعقيدة التوراة ثم خدمنا هذه العقيدة"، ثم صفق له معظم أعضاء الكنيسة موافقين ومؤيدين

وبالتالي فإن المحدد الاقتصادي عامل وجه السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال التبريرات

الدينية.

<sup>1</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 206، 207.

وانطلاقاً من حرص إسرائيل على أهمية التفوق الاقتصادي، إلا أنها أدركت بأن ازدياد نسبة الإنفاق على الأغراض التسليحية، قد أنهك الاقتصاد الإسرائيلي في ظل تنامي القرارات الاقتصادية العربية التي تتجه إلى خفض الإنفاق العسكري، لذا أخذت إسرائيل تبحث عن الحلول اللازمة للتخلص من تلك الأعباء الاقتصادية الثقيلة فبدأت تبحث عن الحلول السلمية لقضية الصراع.<sup>1</sup>

ثم أخذت التوجهات الإسرائيلية تتجه نحو السعي لمواكبة التطورات العالمية جراء ازدياد أهمية العامل الاقتصادي، والذي برز من خلال متطلبات السياسة العالمية خاصة مع انقضاء فترة السبعينات، فظهرت حاجة ملحة إلى ضرورة إنشاء مشاريع جديدة، ومشاريع تشترك فيها أطراف دولية عديدة، فجاءت فكرة (شمعون بيريز) عام 1986، التي شكلت نقطة انطلاق مهمة لإنعاش منطقة الشرق الأوسط، والنهوض باقتصادياتها، حيث توصل (بيريز) إلى عدد من المؤشرات في منطقة الشرق الأوسط، تستدعي القيام بمشروع نهوضي للواقع الاجتماعي، والاقتصادي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط عبر مشاريع سياسية واقتصادية.

وتمثلت تلك المؤشرات حسب (بيريز) في ازدياد البطالة في أقطار المنطقة، مع ارتفاع نسبة الكساد الاقتصادي، وتراجع الإيرادات النفطية، الأمر الذي عرّض اقتصاديات الدول العربية وإسرائيل على حد سواء إلى مشاكل عديدة، فكانت فكرة مشروع الشرق أوسطية التي تتطلب تبني مشاريع اقتصادية مشتركة، تتعاون فيها دول المنطقة لتخصيص مبلغ يتراوح بين (20 إلى 30) مليار دولار كمساعدة لهذه الدول، وإنشاء صندوق يتولى الإشراف على التطور الاقتصادي الذي يواكب خطوات السلام، هذا السلام الذي سيؤمن الاستقرار السياسي والأمن الضروري لبناء اقتصاد مشترك.<sup>2</sup>

لذا عمدت إسرائيل لتطوير سياستها الاقتصادية خاصة الفترة من (1985-1987) حيث شهدت الحياة الاقتصادية فيها انطلاقة رئيسة في توجه سياساتها وفلسفتها الاقتصادية، الذي كان له أثر حاسم في تمكين الاقتصاد الإسرائيلي من تعزيز قدراته بشكل عام، مع شيء من التميز في مجال الصناعات العسكرية، وهذا ما أدى إلى حدوث قفزة إنتاجية سجلها الناتج القومي من 286.7 مليون عام 1984 إلى 956 مليون شيكل عام 1996.

وهذا يدل على التغيير في النهج الاقتصادي المتبع والتشكيك في نجاعته، وهذا من خلال إتباع سياسة خارجية تتلاءم مع التوجهات الاقتصادية الجديدة، فتغير مسار السياسة الخارجية، وأصبح البعد

<sup>1</sup> سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980، ص 37.

<sup>2</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 208.

الديني تابعا للمحدد الاقتصادي، حتى تستطيع إسرائيل التعايش مع ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، فقد جرى عقد مؤتمر مدريد للسلام في أعقاب حرب الخليج الأولى، فكانت خطوات تلك السياسة الخارجية ثابتة المعالم عبر عقدها لاتفاقيات أوسلو، ومن ثم معاهدة السلام في وادي عربة "مع الأردن حيث ضمت تلك الاتفاقيات والمعاهدات إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المجدية للطرفين" مثل إقامة السدود وخزانات المياه الكبيرة على طول نهر الأردن، فيما جرى تفعيل عدد من الاجتماعات المتعددة التي انبثقت جراء عقد المفاوضات المتعددة الأطراف بين إسرائيل والعرب، إذ انبثقت عنها لجان مختلفة ومؤسسات إقليمية ودولية وآليات واسعة النطاق لإعادة بناء المنطقة من أهمها:

أ- **المؤتمر الاقتصادي العالمي:** وهو المؤتمر الذي عقد على مستوى القمة، لأغراض اقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث نجح في عقد ثلاث دورات متتالية في كل من الدار البيضاء بالمغرب عام 1991، ثم عمان 1995، في القاهرة عام 1996.<sup>1</sup>

حيث جرى الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، مقره في القاهرة يسمى البنك الإقليمي، والتعاون للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك تأسيس مجموعة عمل تطوير الاقتصاد الإقليمي ومقرها عمان، ومجلس السياحة والسفر للشرق الأوسط والبحر المتوسط ومقره في تونس، حيث نجحت تلك الاجتماعات والمؤتمرات بتحقيق انفتاح ملحوظ لرجال الأعمال العرب على الاقتصاد الإسرائيلي.

ب- **مؤتمر التنمية والسكان العالمي:** عقد هذا المؤتمر في القاهرة عام 1994، لبحث مشكلة الانفجار السكاني وأثره على التنمية في العالم، كما عالج المؤتمر حرية المرأة.

ج- مؤتمر الأمن والتسلح الذي أسفر عن تشكل مجلس لمراقبة الأمن والتسلح الإقليمي في المنطقة ومقره عمان.<sup>2</sup>

إذا ارتبط المحدد الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الإسرائيلية، بالبعد الديني في بدايات تشكل إسرائيل، وهذا خلال تعبئة كل الموارد الاقتصادية لتحقيق أمن الدولة في مستوى أول، وتحقيق التوسع في مستوى ثان، لكن بدأ يحدث نوع من الشرح بين المحدد الاقتصادي والبعد الديني، نظرا لمتغيرات البيئة الدولية من جهة، وانتقال ميزانية المؤسسة العسكرية للخزينة من جهة أخرى، هذا ما دفع

<sup>1</sup> حسين المومني، سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص 208، 209.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 209.

بعمليات السلام قداما، أهمها اتفاقيات أوسلو التي مهدت لظهور عدة مؤتمرات اقتصادية هدفها الأساسي إرساء معالم السلام.

### المبحث الثالث: دور الأجهزة الحكومية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

سننتظر في هذا المبحث إلى دور الأجهزة الحكومية فقط في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذا نظرا لمتطلبات البحث، فدراسة دور الفواعل المجتمعية الغير رسمية تتطلب منا إسهابا في الدراسة سنحاول معالجتها في الفصل الثالث، من خلال دراسة مختلف الفواعل المجتمعية الدينية ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية، هي عملية ناتجة عن اتخاذ القرارات الخارجية، ويعرف القرار بصفة عامة هو: "عملية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة والتي تتسم بعدم اليقين في نتائجها"، وعادة ما تكون البدائل المعروضة في مجال السياسة الخارجية أقل من نظيرتها في مجال السياسة الداخلية، حيث تظهر بعض المعطيات المرتبطة بالواقع الذي يفرز بدوره آثارا تدفع بصانع القرار التوجه نحو اتخاذ قراره وفقا لتلك المعطيات، وتعتبر عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية الإسرائيلية من أهم أدوات تنفيذها.

إذا ما هي مختلف الأجهزة الرسمية المسؤولة عن اتخاذ القرار في المجال الخارجي؟ وما هي طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المؤسسات في مجال السياسة الخارجية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة خصصنا ثلاث مطالب كل مطلب يدرس مؤسسة رسمية ودورها في مجال السياسة الخارجية الإسرائيلية.

### المطلب الأول: الكنيست (الهيئة التشريعية ودورها في منح السياسة الخارجية).

#### الفرع الأول: التعريف بالكنيست.

يعود تاريخ تسمية الكنيست إلى عهد (عزرا ونحميا) في القرنين الرابع والخامس عشر قبل الميلاد ولقد أطلقت الكنيست على الجمعية الكبرى التي كانت عبارة عن السلطة التشريعية، في عهد عزرا الذي أعاد بناء معبد بيت المقدس حيث كانت تقوم هذه الجمعية بأعمال التشريع وتفسير الدين اليهودي، وهذا ما يؤكد توظيف التراث التاريخي، والديني في بناء الدولة الإسرائيلية.

ووفقا للقانون الأساسي الإسرائيلي، فإن الكنيست هو المجلس النيابي (البرلمان)، ويتكون الكنيست من مجلس واحد يضم 120 عضواً، وقد اختير هذا العدد وفقا لأسس دينية، وهذا الاقتراح تقدم به زيرخ فيريها فتك من حزب (هبوعيل همزراحي) الديني القاضي بأن يكون بهذا العدد تماشيا والحقيقة التاريخية



واقتراداً بالتقليد اليهودي القديم، استناداً إلى ما جاء في التلمود من أن المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم هذا العدد<sup>1</sup>.

أما من الناحية التنظيمية يتكون الكنيست من أربع لجان أساسية وهي:

أ- **اللجان الدائمة:** ويبلغ عددها 12 لجنة وهي (لجنة الكنيست، اللجنة المالية، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة الخارجية والأمن، لجنة الداخلية وشؤون البيئة، لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة الهجرة والاستيعاب، لجنة المعارف والثقافة، لجنة العمل والرفاه، لجنة مراقبة الدولة، لجنة مكانة المرأة، لجنة تطوير الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي)

ب- **اللجان الخاصة:** وهي التي تشكل لأغراض محددة ولمدة مؤقتة، ويقرر الكنيست أن يتم تحويلها للجنة دائمة.

ت- **لجان التقييم:** وتتمثل في لجنة آداب المهنة (أتيكا)، والتي تقوم بفحص الشكاوي ضد أعضاء الكنيست فيما يتعلق بسلوكياتهم، ولجنة النفاسير التي تتولى النظر في الاعتراضات على قرارات ومواقف رئيس الكنيست.

ث- **لجان التحقيق:** وهي لجان سياسية ذات طبيعة خاصة ومن أهم لجان التحقيق لجنة التحقيق في أملاك ضحايا النازية واستعادتها، وتختص بفحص حسابات البنوك والأملاك والأراضي التي تمتلكها مختلف المسؤولين في إسرائيل<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: اختصاصات ونظام الكنيست.

في الأنظمة السياسية ذات النظم البرلمانية لا تقتصر وظيفة البرلمان على تشريع القوانين والموافقة على الميزانية العامة وإقرار القروض، وإنما تشمل أيضاً مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها، حيث يعتبر الكنيست أقوى المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي الإسرائيلي وتنقسم وظائف الكنيست إلى:

أ- **الوظيفة التشريعية:** تمتلك الكنيست حق التصديق على البرنامج الحكومي السياسي، وتتولى أيضاً وضع القوانين المنظمة لمكانة ونشاطات المؤسسة العسكرية، وتراقب إقامتها وتمويلها وسير عملها، كما يملك الكنيست الموافقة أو التعديل على الموازنة المقدمة من الحكومة. وللبرلمان الإسرائيلي حق الموافقة على المعاهدات الخارجية، وهو يملك قرار الموافقة أو الرفض على

<sup>1</sup> سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، القاهرة: دارية الجليل، 1997، ص36.

<sup>2</sup> سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية اتجاه منطقة القرن الإفريقي، القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص24-25.

الإعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الخارجية، وهي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في أمور السياسة الخارجية، حيث تعقد جلسات استماع وتصدر توصيات وتتحفظ على سياسات خارجية معينة.<sup>1</sup>

ب-وبممارسة الكنيست الوظيفة التشريعية عن طريق إجراءين متعاقبين هما:

- **الإجراء الأول:** ويتضمن حق الاقتراح بالإدراج في جدول الأعمال، وهو مرهون بموافقة رئيس الكنيست، وهو حق لكل عضو من أعضاء الكنيست إضافة إلى أعضاء الحكومة.<sup>2</sup>
- **الإجراء الثاني:** وهو مناقشة القوانين والتصويت عليها، بحيث يكون لكل عضو الحق في الاشتراك في مناقشة الاقتراح والتصويت عليه، وتمر مشاريع القوانين في الكنيست بثلاث مراحل قبل أن تقر وتصبح قانونا نافذا، وإذا مرر مشروع القانون بالتصويت عليه بالأغلبية يوقع من قبل رئيس الكنيست، ورئيس الدولة (فيما عدا القوانين التي تخصه)، ورئيس الوزراء، والوزير المسئول عن تطبيق القانون، ويختص من قبل وزير العدل ليصبح نافدا لينشر في الجريدة الرسمية.<sup>3</sup>

ت-**الوظيفة الرقابية:** تتم هذه الوظيفة من خلال مراقبة أداء الحكومة وسياساتها الداخلية والخارجية ومن أشكالها:

✓ **الاستجواب:** يحق لعضو الكنيست توجيه الاستجواب إلى احد الوزراء حول الحقيبة الوزارية الخاصة به. ويمكن للوزير المستجوب أن يرفض الإجابة إذا كان الجواب العلني بحسب رأيه يمس بمصلحة الدولة، وهناك عدة استجابات:

❖ **الاستجواب العادي:** لا يزيد عن 50 كلمة، يقدم الاستجواب إلى رئيس الكنيست الذي بإمكانه أن يلغيه، أو أن يقوم بتعديله أو أن يحيله إلى الوزير الذي له علاقة بالموضوع، ويحق لكل عضو كنيست تقديم 18 استجوابا عاديا خلال دورة الانعقاد الشتوية للكنيست و12 استجوابا خلال دورة انعقاده الصيفية.<sup>4</sup>

❖ **الاستجواب الشفهي:** لا يتجاوز الأربعين كلمة، وهو عكس الاستجواب العادي يقرأ أمام الكنيست بكامل هيئتها، وعلى الوزير الذي له علاقة بالموضوع أو نائبه أن يرد عليه خلال

يومين.

<sup>1</sup> صبري مقلد، مرجع سابق، ص 377.

<sup>2</sup> محمد متولي، إسرائيل الحقيقة والمستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1979، ص 212.

<sup>3</sup> تيم سعيد، مرجع سابق، ص 93.

<sup>4</sup> <https://knesset.gov.il>

❖ **الاستجواب المباشر:** تتم صياغته بإيجاز ويوجه إلى الوزير الذي له علاقة بالموضوع

بواسطة سكرتارية الكنيست ،ويرد الوزير خطيا وذلك خلال **21 يوما** من استلام

الاستجواب، ويحدد عدد الاستجابات المباشرة التي يسمح لكل عضو كنيست بتوجيهها نحو

**60** استجواب لدورة الانعقاد، و **30** استجواب خلال الدورة.<sup>1</sup>

✓ **الرقابة:** تتم من خلال تشكيل لجان الكنيست.

✓ وهي اللجان التي تم ذكرها في الفرع الأول، حيث تقوم هذه اللجان بدور رقابة أعضاء

الحكومة، ويتم اختيار المرشحين لرئاسة هذه اللجان، وعضويتها من قبل لجنة التنظيم التي

تتكون من ممثلي الأحزاب، على أن تمثل الأحزاب في هذه اللجان بنسبة عدد أعضائها في

الكنيست، ويعاد تشكيل هذه اللجان عند بداية كل كنيست، ولا يحق للوزراء الانضمام لهذه

اللجان، إتباعا لمبدأ الفصل ما بين السلطات.

**الفرع الثالث: دور الكنيست في صناعة السياسة الخارجية.**

يظهر جليا دور الكنيست في صنع السياسة الخارجية من خلال:

- الموافقة على البرنامج السياسي للحكومة.

- مساءلة الوزراء.

- الرقابة على الميزانية العامة .

- للكنيست سلطات واسعة بحسب قانون عام **1968** الخاصة بتنظيم السلطات، حيث حصر هذا

القانون مهام الكنيست في الإشراف على الحكومة، إصدار القوانين والإشراف على تنظيم علاقات

إسرائيل الخارجية، والتصديق على المعاهدات ( تصديقه عليها شرطا لنفاذها).

إذا فالمتصفح لبنود هذا القانون يلحظ أن المهام المنوطة بالبرلمان في صنع السياسة

**الخارجية** مهمة، لكن واقع الممارسة في النظام البرلماني الإسرائيلي يتجه إلى إعطاء مجلس

الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسات، وخاصة منها الأمنية **والخارجية**، وهذا بحكم هيمنت

مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، والتي تمرر ما تشاء من قوانين عبر نوابها في البرلمان

<sup>1</sup> تيم سعيد، مرجع سابق، ص 96.

وعليه فإن الحكومة هي من تملك الصلاحيات الواسعة، في مجال صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

ويمكن التعقيب على أن هذه الصلاحيات شكلية أكثر منها واقعية وهو ما أكده الدكتور (بنحاس شفيغر)، في جريدة (هارتس)، أن الكنيست هو أداة في يد الحكومة. ويرجع هذا إلى:

1- طريقة وصول جزء كبير من أعضاء الكنيست، عن طريق العلاقات مع قيادة الأحزاب، لذا يحاول العضو إرضاء قيادة الحزب أكثر من تمثيل الفئات المجتمعية، مما يؤثر سلباً على فعالية أعضاء الكنيست.

2- حساسية الحالة الأمنية لإسرائيل قلصت دور الكنيست في مجال صناعة ومراقبة السياسة الخارجية، كما أن الدور القيادي لرؤساء الوزراء الإسرائيليين، وتمتعهم بالتأثير على صناعة القرار جعل من الدور الذي يقوم به الكنيست منحصر في مجال مراقبة الحكومة فقط.<sup>2</sup> وهذا لا يعني أن الكنيست لا يتدخل في القرارات الحاسمة في مجال السياسة الخارجية، حيث يتدخل الكنيست في بعض قرارات السياسة الخارجية، وذلك من خلال وظيفة إصدار التشريعات حيث حرص الكنيست على إصدار تشريعات في بعض قضايا السياسة الخارجية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

- قرار الكنيست عام 1980 بشأن اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.
  - تشريع و تطبيق قانون الإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان في ديسمبر عام 1980.
- إضافة إلى أن توافق إرادة أغلبية أعضاء الائتلاف الوزاري مع رغبة الأحزاب المطالبة بإصدار الكنيست، لتشريع معين في مسائل السياسة الخارجية، تعد عاملاً رئيسياً في عملية نجاح الكنيست في إصدار هذا التشريع.<sup>3</sup>

**المطلب الثاني: دور الجهاز التنفيذي في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

**الفرع الأول: التعريف بالجهاز التنفيذي.**

<sup>1</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسات الخارجية، عمان: دار الجليل، 2001، ص458.

<sup>2</sup> نظام حركات، مرجع سابق، ص86.

<sup>3</sup> سمر إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص27.

يرتكز نظام الحكم في إسرائيل من الناحية الشكلية على قاعدة النظام البرلماني في تقاليده الانجلوساكسونية، والتي تتمثل بصفة رئيسية في مبدأ التوازن بين السلطات العامة، إلا أنه من الملاحظ غلبة السلطة التنفيذية الإسرائيلية في صنع القرار السياسي بشكليه الداخلي، والخارجي بشكل جعل نظامها السياسي يبدو في بعض الأحيان نظاماً أوتوقراطي.<sup>1</sup>

وتمثل السلطة التنفيذية في إسرائيل برئيس الدولة ورئيس الوزراء، وطاقمه الوزاري، ومن الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء هو صاحب السلطة الحقيقية وهو مسئول أمام الكنيست.

## 1- الحكومة:

تحددت صلاحيات الحكومة وواجباتها في إسرائيل باعتبارها السلطة التنفيذية العليا في إسرائيل، وذلك استناداً إلى القانون الذي أقرته الكنيست في 14 فيفري 1949، ولقد عدل عدة مرات إلى أن صدر القانون الأساسي للحكومة والذي أقر في 13/07/1968، ثم استبدل بالقانون الأساسي للحكومة عام 1990، حيث نص على الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، والذي طبق في انتخابات 1996، وقد اعتبره المحللون الإسرائيليون تجربة فاشلة ليستبدل بقانون 2001.<sup>2</sup> ويتم تشكيل الحكومة من قبل رئيس الدولة عن طريق الأحزاب التي تحصلت على أعلى الأصوات في الكنيست.<sup>3</sup>

ويراعي في تشكيل الحكومة على ألا يقل عدد الوزراء في الحكومة من بين أعضاء الكنيست عن النصف، وأن يكون الوزراء كافة مؤهلين لعضوية الكنيست،<sup>4</sup> وفي حالة فشل زعيم الحزب الذي حصل على الأغلبية في الكنيست، على تشكيل الحكومة وقد استنفذ المهلة الممنوحة، يكلف رئيس الدولة شخص آخر عادة ما يكون الزعيم التالي من الناحية العددية في البرلمان، فإذا فشل في الحصول على ثقة الكنيست فإن البرلمان يحل نفسه ويدعو إلى انتخابات مبكرة. ويمكن القول: أنه ليس دائماً يكلف الحائز على الأغلبية بتشكيل الحكومة، ففي الكنيست الثامن عشر 2009، تقدم حزب (كاد يما) ب28 معقداً على حزب الليكود بفارق صوت واحد، إلا أن الرئيس كلف الليكود بتشكيل الحكومة لأن قدرته على تشكيل حكومة ائتلافية أكبر من (كاد يما).

<sup>1</sup> حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص118.

<sup>2</sup> <https://knesset.gov.il>

<sup>3</sup> الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس، دمشق: دار حمزة للدراسات والنشر، 2002، ص36

<sup>4</sup> تيم سعيد، مرجع سابق، ص 403.

وفي حالة نجاح الحزب في تشكيل الحكومة، يعرض برنامجها السياسي وحكومته، ويوزع الحقائق الوزارية على الكنيست، فإن نالت الثقة أقسمت اليمين الدستورية وأصبحت شرعية. تنتهي ولاية الحكومة في حالة انتهاء ولاية الكنيست، سواء بانتهاء مدته القانونية، أو في حالة حل نفسه، وأيضا في حالي وفاة رئيس الوزراء، ويعتبر تقديم رئيس الوزراء استقالته بمثابة إنهاء ولاية الحكومة.

## -2- اختصاصات الحكومة:

الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية وضع القرارات الرسمية والقانونية، كما أنها مصدر التشريع الرئيسي، تتمتع الحكومة في إسرائيل بسلطات واسعة فيما يتعلق برسم السياسة العامة، وإعلان الحرب وإقرار السلام، وعقد المعاهدات ولقد زاد من نفوذ الحكومة في إسرائيل، تطور مشكلات الهجرة، وعمليات الإدماج داخل المجتمع، وتعدد مشكلات الأمن، وهي<sup>1</sup> من الأمور الإستراتيجية التي تستدعي اتخاذ القرارات الهامة.<sup>2</sup>

ويمكن تلخيص مهام الحكومة فيما يلي:

- تعتبر الحكومة القوة التنفيذية للدولة، ويكون الجيش خاضعا لها حسب قانون الجيش لعام

### 1976.

- تمتلك صلاحيات تشريعية ومنها التشريع الفرعي والإداري، بالإضافة إلى طرح مشروع قانون من قبل الحكومة، كما أنها مسئولة عن كل ما يجري في الدولة من تعديل القوانين وإقرار الموازنة العامة.

- الحكومة مسئولة أمام الكنيست مسؤولية مشتركة.<sup>3</sup>
- تقوم بتحديد صلاحيات كل وزير وتقرر توزيع السلطة بينهم.
- تمنح لرئيس الوزراء سلطات جديدة بحيث لا يتعارض ذلك مع قانون الدولة.
- إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

## الفرع الثاني: أجهزة صنع السياسة الإسرائيلية الخارجية.

### أولا: رئيس الحكومة.

<sup>1</sup> غازي السعدي، مرجع سابق، ص 205.

<sup>2</sup> نظام بركات، مرجع سابق، ص 81

<sup>3</sup> غازي السعدي، مرجع سابق، ص 198-204.

تخضع السياسة الخارجية الإسرائيلية لإشراف مباشر من رئيس الحكومة منذ الإعلان عن تأسيس الدولة، وتم تشكيل الحكومة الأولى عام 1948، إذ احتفظ رئيس الوزراء (ديفيد بن غور يون) لنفسه بمنصب وزير الدفاع إضافة لمهمة وزير الخارجية، حيث صرح (بن غور يون) "أود أن أقول بصراحة إن الشؤون الخارجية شأنها في ذلك شأن الشؤون العسكرية، التي تعتبر من المجالات الهامة والحساسة، إن العلاقات مع الدول الأخرى تتأثر برسالة حكيمة، أو حمقاء، تتأتى ردا على رسالة إحدى الحكومات، ومن أجل ذلك كنت مهتما بكل ما يجرى في وزارة الخارجية، كنت أقرأ البرقيات الدبلوماسية كلها، أضع الملاحظات عليها، والاقتراحات التي أراها هامة كنت أرى أنه من واجبي أن أضع الرد على أي بيانات أو موافق سياسية، إن القضية بالنسبة لوزارة الخارجية تختلف عن وزارة الأشغال، كنت أريد أن أعرف ما يجري في كل العواصم الدولية يوميا." <sup>1</sup>

وبالرغم من استمرار إشراف رئيس الوزراء الإسرائيلي في الحكومات المتعاقبة على السياسات الخارجية، إلا أنه لا يمكن القول بأن جميع هؤلاء كانوا يمارسون صلاحيات الإشراف بنفس المستوى وبنفس درجة السيطرة على مجريات السياسة الخارجية وتوجهاتها، أو التأثير فيها .

## 2-وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية بمثابة الجهاز الدبلوماسي الذي ينفذ السياسة الخارجية، وفي إسرائيل هي الإدارة الرئيسية للسياسة الخارجية، والمحور الذي تتحرك باتجاهه مختلف مؤسسات الدولة في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالشؤون الخارجية.

تعد وزارة الخارجية استمرارا للإدارة السياسية في الوكالة اليهودية، حيث تأسست كلية متخصصة عام 1946، سميت كلية الخدمة العامة تقوم بإعداد الكوادر المطلوبة في المهام الدبلوماسية، حيث أن الإطار التنظيمي لوزارة الخارجية حدد عشية قيام إسرائيل.

ولوزارة الخارجية مهمتان:

1- محاولة دعم الأعمال العسكرية بالوسائل الدبلوماسية قبل انتهاء الهدنة الأولى، لتأمين اعتراف أكبر عدد من الدول بإسرائيل، وكان أول إجراء قامت به وزارة الخارجية، هو التشهير بقيام الدولة الجديدة لدى مختلف الحكومات ومطالبة دول العالم بالاعتراف بها، وكانت الولايات المتحدة هي أول من استجاب لهذا الطلب، ثم تبعتها مجموعة من الدول وهي: (الإتحاد السوفيتي، وغواتي مالا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وجنوب إفريقيا، ويوغسلافيا، والمجر، رومانيا، وفنلندا).

2- أن تعمل على تأمين دخول إسرائيل في الأمم المتحدة، وقد تم ذلك في 11 ماي 1949، بموجب قرار الجمعية العامة رقم 273، بحيث أصبحت الدولة العضو التاسع والخمسين على الرغم من عدم إستكماشها لكافة الشروط للحصول على العضوية.<sup>1</sup>

وقد تحددت مهام وزارة الخارجية من خلال الكتاب السنوي لإسرائيل لعام 1962-1963، حيث تضمن الكتاب: " إن الحكومة مسؤولة ككل عن رسم السياسة الخارجية، وهي مسؤولة عنها أمام الكنيست، ولكن التنفيذ منوط بوزارة الخارجية،<sup>2</sup> وقد حددت مهام الوزارة فيما يلي:

- 1- حماية مصالح إسرائيل في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.
  - 2- نشر سياسة إسرائيل الخارجية في المحافل الدولية.
  - 3- تمتين علاقة إسرائيل بالدول الأخرى.
  - 4- تقديم الخدمات القنصلية للرعايا والأجانب.
  - 5- ربط إسرائيل بيهود العالم والإشراف على التعليم اليهودي في الخارج بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وكذلك المساهمة في تشجيع الهجرة إلى إسرائيل بالتعاون مع الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية الأخرى.
  - 6- تحليل المعلومات وتقديم التوصيات إلى الحكومة والجيش، كما تقوم وزارة الخارجية بمهام إستخباراتية، تتضمن تقديم تسهيلات لعملاء الموساد من خلال إصدار الجوازات الدبلوماسية، ونقل الأسلحة، التغطية على عمليات الاغتيال والاعتداء.
- وتتألف وزارة الخارجية من إدارات عدة هي :
- (إدارة الشرق الأوسط، إدارة أوروبا الغربية، إدارة أوروبا الشرقية، إدارة أمريكا الشمالية، إدارة أمريكا اللاتينية، إدارة دول الكومنولث، إدارة آسيا، إدارة إفريقيا).<sup>3</sup>
- وتتوزع هذه الإدارات يعكس إرادة صانع القرار لتوسيع دائرة العلاقات الإسرائيلية مع كل دول العالم.

3- اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية ( المجلس الوزاري المصغر ) الكابينيت:

<sup>1</sup> سعيد تيم، مرجع سابق، ص 215-216.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 216.

<sup>3</sup> Klieman Aiaron ; **Israel and the world ofer 40 years**, new York : Bergman bras – sey's international defenses Publisher, 1990, p140.



نظرا للعلاقة المترابطة بين مسألة الأمن والخارجية في إسرائيل، واستحواذ الموضوع الأمني على الواقع السياسي لإسرائيل، شكلت لجنة وزارية دائمة تعني بالمواضيع الأمنية والخارجية، أطلق عليها اسم (اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية أو المجلس الوزاري الأمني)، وهو مجلس وزاري مصغر لشؤون محددة. نشأ هذا المجلس فعليا عند التوقيع على اتفاقية الائتلاف الحكومي بين حزبي العمل والليكود في عام 1984، والمؤلف من عشرة أعضاء، خمسة من كل حزب<sup>1</sup>.

ومن صلاحيات هذا المجلس معالجة الشؤون الأمنية، والسياسة الخارجية المرتبطة بالحرب والعمليات العسكرية، وبمسائل السلام أيضا في إسرائيل، كما له صلاحية التوصية بقرارات لها قوة النفاذ ما لم يعترض عليها خلال أسبوع من مجلس الوزراء، وبإمكان هذا المجلس مناقشة ومعالجة كل قضية يطرحها رئيس الحكومة، وقد تم الاتفاق عند إنشاء هذا المجلس، على عدم تحويل أي اقتراح من المجلس إلى مجلس الوزراء إلا بموافقة رئيس الحكومة<sup>2</sup>.

ويضم (الكابينيت) الإسرائيلي في عضويته (رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ونواب رئيس الحكومة)، وعادة ما يحضر كافة جلساته قادة الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات، ويحتل قسم التخطيط في هيئة الأركان أهمية كبيرة إلى جانب رئيس الأركان ورئيس الموساد، ويمتلك صلاحية اتخاذ القرارات المرتبطة بالحرب والعمليات العسكرية، وبمسائل السلام.

إذا اكتسب هذا المجلس أهمية في مجال صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، من خلال مركزية الأشخاص المشاركين في اجتماعات المجلس الوزاري، وقدرتهم على صناعة واتخاذ القرارات، إلا أن الثقل النسبي لكل واحد منهم يختلف باختلاف ما يمتلكه من ملفات ووسائل الضغط، التي تتحكم فيه مؤشرات من بينها الثقل النسبي لكل واحد منهم.

حيث يختلف هذا التأثير استنادا إلى ملفات ووسائل الضغط التي تتحكم فيها مؤشرات من بينها ثقل الحزب، الكاريزما القيادية، امتلاك المصادر الأساسية للمعلومات (معظمها أمنية)، والتي تصب جلها لصالح المؤسسة العسكرية والأمنية، وهذا بدعم من رئيس الوزراء.

الفرع الثالث: دور الجهاز التنفيذي في صنع القرار الخارجي وتنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية.

أ- دور الحكومة:

<sup>1</sup> www.pmo.gov.il.

<sup>2</sup> حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، قيرص: مؤسسة عيال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1991، ص 20-22.

تتمتع الحكومة الإسرائيلية بصلاحيات واسعة للغاية في المجال الخارجي، بحكم القانون فالمادة **التاسعة والعشرون** من القانون الأساسي للحكومة تنص على أن الحكومة:

"السلطة مخولة في أن تعمل باسم الدولة، مع خوضها لكافة الأحكام والقوانين، ومن ثم تعد السلطة المسؤولة، بصفة أساسية على إدارة الشؤون الخارجية، وتقرير السياسة العسكرية للبلاد، وهي المؤسسة المنوطة باتخاذ القرارات لوضعها قيد التنفيذ، كما يدخل ضمن سلطاتها الاعتراف بالدول والحكومات الأجنبية، وعقد اتفاقيات التبادل الدبلوماسي والقنصلي، إلى جانب صلاحية إعلان الحرب".

وعلى الرغم من اختصاص الحكومة في التوقيع على المعاهدات إلا أنها قد تلجأ في بعض الحالات إلى طرح هذه المعاهدات سواء قبل أو بعد التوقيع على الكنيست، وذلك من أجل إظهار مدى تمتعها بثقة نواب الشعب خاصة بالنسبة للاتفاقيات الدولية الهامة، مثل اتفاقيات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية، والتي تم التوصل إليها بعد حرب أكتوبر 1973، كما أن الحكومة كثيراً ما تجد نفسها مضطرة إلى المبادرة بطرح المعاهدات، والاتفاقيات الدولية التي تتطلب إصدار الكنيست تشريعات داخلية لتنفيذها وذلك منعا لظهور معارضة قوية لها.

وبهذا تكون الحكومة هي السلطة الوحيدة المسؤولة عن إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بل إن هناك اتفاق بين جمهور الباحثين على أنه في حالة سحب الثقة منها نتيجة معارضة الكنيست، فإن هذه الاتفاقية تظل سارية المفعول رغم سقوط الحكومة.

ويشرف كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الخارجية مباشرة على كل قرارات السياسة الخارجية من خلال اقتراح مشاريع وتمريها للكنيست، أو التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات.<sup>1</sup>

وبالتالي يوجد تداخل واضح في حجم المسؤوليات، والسلطات، والمهام التي يشرف عليها كل من هؤلاء المسؤولين في مجال صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

#### ب- دور رئيس الحكومة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية:

تخضع السياسة الخارجية لإشراف رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى حد كبير، وهي تعد من أهم الاختصاصات والمسؤوليات التي يحرص رئيس الحكومة على مزاولتها، وقد يقوم رئيس الوزراء بعملية صنع السياسة الخارجية، بينما يقوم وزير الخارجية بتنفيذها فقط.

<sup>1</sup> سمر إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص 33.

وقد ترتب عن سيطرة رؤساء الحكومة على الشؤون الخارجية، صنع السياسة الخارجية بالمفاهيم والمبادئ الإيديولوجية التي يعتنقونها من ناحية، هذا بالإضافة لحدوث صدام فكري وشخصي مع كل من وزيرى الخارجية والدفاع من ناحية أخرى، وعلى الرغم من ظاهرة تولي رئيس الوزراء مهام الإشراف على السياسة الخارجية، والتي بدأت من عهدة ( بن غور يون )، إلا أن هذه الصلاحية لم يمارسها كل رؤساء الحكومات في إسرائيل بنفس الدرجة، وهذا مرتبط بضعف أو قوة شخصية رئيس الوزراء، هذا إضافة إلى تدخل وزير الدفاع في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك لارتباطها بالمحافظة على الأمن الإسرائيلي ولا سيما في بعض الأحيان، التي يكون فيها الجيش الإسرائيلي هو المنفذ للسياسة الخارجية، كما أن الفترات التي أحتفظ فيها رئيس الحكومة بمنصب وزير الدفاع كانت نابعة من الظروف الأجنبية للبلاد، حيث يعمل رئيس الوزراء وبصفته وزيراً للدفاع بالموازنة بين النتائج المترتبة على انتهاج إي من الوسائل الدبلوماسية أو القوة العسكرية في مجال السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

### ج- دور وزارة الخارجية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية :

تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بدور بارز في هذا المجال من خلال جمع المعلومات حول قضايا معينة وإبلاغها للسلطات المعنية، بالإضافة إلى أن الأنشطة التي تقوم بها بعض إدارات وزارة الخارجية، ولا سيما الدور الذي يقوم به ( الماشاف ) \* MASHAV، أدى إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والعديد من الدول ولا سيما الإفريقية منها، حيث أصبحت هذه المؤسسة بمثابة أحد آليات جمع المعلومات عن الدول الإفريقية.<sup>2</sup>

كما تشارك وزارة الخارجية في إسرائيل، في وضع السياسة العليا، كما لها تأثير كبير على شؤون الأمن والدفاع<sup>3</sup>، وتعتبر الخارجية من الوزارات الرئيسية التي تتنافس عليها الأحزاب التي تشكل الائتلاف إلا أن الدارج في إسرائيل أن وزارة الخارجية تكون من نصيب الحزب الأكبر، أو الثاني من حيث الثقل في الائتلاف، ولقد جرت العادة وبسبب طبيعة نشأة إسرائيل، وتمكن الموضوع الأمني والعسكري من الواقع

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 34.

\* هو مركز التعاون الدولي، تم تأسيسه عام 1958، بهدف تزويد الدول النامية بالخيرات في مجال التنمية، ويعتبر الماشافات الجهاز المسئول عن صنع وتنفيذ آليات التعاون مع الدول المتخلفة، ولا سيما الدول الإفريقية، ويرأسه نائب وزير الخارجية MASHAV

<sup>2</sup> سمر إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص 32.

<sup>3</sup> أبو جابر إبراهيم، الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006، ص 386.

في إسرائيل، أن يشترك رئيس الوزراء، وزير الدفاع، ووزير الخارجية، في صناعة وبلورة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل.<sup>1</sup>

إذا المؤسسة الرسمية المسئولة عن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في الجهاز التنفيذي هي الحكومة ممثلة في رئيس الوزراء، الذي سيطر في أغلب العهديات على منصب وزير الدفاع والخارجية، وهذا للاعتبارات الأمنية والدفاعية، كما أن الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأة الدولة والدور الفعال لشخصية رئيس الوزراء الأثر الحاسم في نشأة وإرساء معالم الدولة، من خلال الدور القيادي الذي لعبه (بن غور يون) في الوصول إلى اتفاق نهائي، مكن كل الاتجاهات السياسية من المشاركة في الدولة الجديدة .

ويبرز دور البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال توظيف هذا البعد من طرف شخصية صانع القرار والمتمثل في رئيس الوزراء، وهذا لتبرير قرارات السياسة الخارجية العدوانية

### خلاصة الفصل الثاني:

- 1- أسس اليهود دولتهم استنادا إلى فكرة الوعد الإلهي الذي قطعه إله بنو إسرائيل لشعبه المختار لتملك الأرض المقدسة، وانطلاقا من هذا التصور الديني حاول صانع القرار الإسرائيلي اتخاذ قرارات عسكرية في مجال السياسة الخارجية، بهدف توسيع الحيز الجغرافي، حيث اعتبر المحدد الجغرافي أحد أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية، وهذا عن طريق شن الحروب ذات التبريرات الدينية.
- 2- تبنت إسرائيل نهج المنظمة الصهيونية في مسألة الهجرة، والتي اعتبرت تهجير اليهود من الأولويات المطلقة في برامجها، واستكمالا لنفس المشروع، جعلت إسرائيل تهجير اليهود إلى وطنهم المقدس من أولويات قضايا السياسة الخارجية، ويتأكد ارتباط البعد الديني بالمحدد الديموغرافي، من خلال التبرير الإسرائيلي لظاهرتي الهجرة والاستيطان، وهذا من منطلقات دينية، فوجود الدولة لا يعتمد فقط على مؤسسات الدولة بل يعتمد على إيمان اليهود بأنهم يشكلون "قومية شعب الله المختار"، وأنهم بهذه الهجرة قد ساهموا في إعادة بناء دولتهم.

<sup>1</sup> [www.altawasul.com](http://www.altawasul.com) .

3- يرتبط **البعد الديني** بالعامل النفسي لصانع القرار، من خلال تأثير القيم والأفكار والمعتقدات الدينية على تصور صانع القرار، فعلى اختلاف توجهات الوزراء السياسية والاقتصادية في إسرائيل إلا أنهم يتفقون على:

- وجود مؤسسة عسكرية قادرة على حماية الهوية الإسرائيلية.
- العمل على توسيع أرض إسرائيل.

كما أن **للبعد الديني** أثر واضح وبالع الأهمية على **المحدد الأمني** من خلال:

- وجود مؤسسة دينية داخل المؤسسة العسكرية.

- التبرير الديني للقرارات العدوانية في مجال **السياسة الخارجية**.

4- انطلاقاً من تصور النظرية البنائية في تحليل **السياسة الخارجية**، والتي تعتمد على دور المؤسسات الاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية للوكلاء الاجتماعيين، تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- تعتبر الأسرة من المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في بناء شخصية الفرد الوطنية، لكن ينتفي هذا الدور عند الأسرة الإسرائيلية، وهذا ناتج عن عملية الهجرة التي جلبت إلى إسرائيل عائلات مختلفة في عاداتها وتقاليدها وقيمها، وقد حاول صانع القرار تعويض دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق تعظيم دور المنظومة التربوية في إعادة تشكيل شخصية موحدة للفرد الإسرائيلي، وهذا عن طريق تدريس الطلاب في كافة الأدوار مواد دينية أهمها العهد القديم، قانون بنو إسرائيل، لغة وأدب إسرائيلي، ومن خلال الإحصائيات التي تناولتها الدراسة، تبين أن المواد المقررة التي تتفق مع أهداف وفلسفة التعليم الإسرائيلي والأرض المقدسة، تشكل حوالي 55 بالمائة من مجموع المواد، وهي نسبة تدل على محورية الدين في المناهج التربوية، وتوجيهها لإعادة صياغة هوية وطنية مشتركة.

ب- تؤدي الأحزاب السياسية دوراً محورياً في عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا راجع إلى أن تعدد الأحزاب لا يمثل اختلافاً إيدولوجياً، لأن الاعتبارات الانتخابية هي اعتبارات اقتصادية، وهذا لأن الأهداف العامة للأحزاب على الرغم من اختلافها

تدور حول أهداف يمكن حصرها في : التوظيف السياسي للدين ،التأكيد على ضرورة بناء هوية مشتركة والتعصب للعقيدة الصهيونية وتوجهاتها ،وهي أهداف مستقاة من القيم الدينية ،وبالتالي تصبح الأحزاب السياسية إلى جانب المنظومة التربوية أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تشكيل هوية إسرائيلية،اعتبر صانع القرار هو الممثل الرسمي للهوية، حيث يقوم بتمثيل أفكاره وقيمه الدينية إلى قرارات واقعية في مجال السياسة الخارجية.

-تتميز أجهزة صنع القرار الخارجي الإسرائيلي بسيطرة رئيس الوزراء على صناعة القرار وهذا بحكم الدور المحوري الذي قام به (بن غوريون) في تأسيس دولة إسرائيل.

الفصل الثالث:  
دور الفواعل المجتمعية  
الدينية في صنع السياسة  
الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الأول: دور الحركات الدينية كفاعل إجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المطلب الأول: دور الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية**

الإسرائيلية.

الفرع الأول: حركة غوش أيمنيم ودورها في صنع السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: حركة كاخ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثالث: حركة ميماد ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: دور الحركات الدينية المعارضة للصهيونية في صنع السياسة

الخارجية الإسرائيلية.

الفرع 1: دور حركة حباد الحسيدية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: حركة ساطمر ودورها في صنع السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: حركة ناظوري كارتا ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المبحث الثاني: المؤسسات الدينية كمؤسسات اجتماعية فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.**

المطلب الأول: وزارة الشؤون الدينية.

المطلب الثاني: الحاخامية الكبرى والحاخامية العسكرية.

الفرع الأول: الحاخامية الكبرى.

الفرع الثاني: الحاخامية العسكرية.

**المبحث الثالث: دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية الصهيونية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية

الإسرائيلية.

الفرع الأول: موقف ودور حزب المزارحي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: هبوعيل هبزرأحي (العامل المزارحي).

الفرع الثالث: حزب المفدال.

الفرع الرابع: دور حزب البيت اليهودي في وضع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: دور الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية في السياسة الخارجية

الإسرائيلية.



الفرع الأول: دور حزب أגודات إسرائيل الإشكنازي في وضع السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: موقف حزب هبوعيل أגודات إسرائيل من قضايا السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: حزب شاس ودوره في صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الإسرائيلية ودورها في توجيه قرارات السياسة

الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: خصائص النظام الحزبي و الانتخابي و الإسرائيليین.

الفرع الثاني: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الصهيونية في الائتلافات الحكومية.

مقدمة:

من خلال تبني الطرح البنائي، والذي اتخذ من مفهومي التنشئة المجتمعية والفواعل المجتمعية محورا تحليل السياسة الخارجية، وبإسقاط هذين المفهومين البنائيين على موضوع الدراسة، تطلب البحث دراسة الحركات الدينية الغير رسمية، وهذا باعتبارها فاعلا اجتماعيا في الحياة السياسية عامة وفي صنع السياسة الخارجية خاصة، وأذكر بأنه تم إسقاط المفهوم الأول - مفهوم التنشئة الاجتماعية ومدى تأثيره بالبعد الديني في الفصل الثاني من خلال محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية-.

اعتبرت القوى الدينية من أهم الفواعل الاجتماعية المؤثرة في صناعة القرار الداخلي والخارجي على حد سواء ، وينبع تأثير القوى الدينية ( الحركات الدينية الأحزاب السياسية ) ،على قرارات السياسة الخارجية من خلال مساهمتها التاريخية في تأسيس الدولة وترسيخ أسسها ،مما جعلها شريكا لا يستغنى عنه في صناعة القرار الخارجي ، وهذا كنتيجة للموقف الواسطي الذي اتخذه (بن غوريون) من مسألة الدين ، حيث تصدى للإكراه الديني من جهة، ومنع أي نشاط معاد للدين من جهة أخرى ، حيث سمح (بن غوريون) للأحزاب الدينية بالمشاركة في دباجة نص الاتفاق الراهن الذي حفظ للأحزاب الدينية مطالبها ، وهذا إدراكا من (بن غوريون) لأهمية الدين في وضع أسس الدولة ، التي قامت على استغلال قيم ورموز الدين اليهودي في تحقيق الأهداف السياسية للدولة والتي يمكن حصرها في:

- الاستعانة بالقوى الدينية في عملية التعبئة الاجتماعية لتحقيق أهداف الدولة، وهذا من خلال التبريرات الدينية.
- الاعتماد على التراث الديني كعامل موحد لمختلف الجماعات اليهودية داخل الدولة .
- إضفاء الشرعية على تأسيس الدولة ، وممارسات الدولة من خلال التبريرات الدينية .

وسنحاول من خلال هذا الفصل والمعنون بدور الفواعل المجتمعية الدينية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية دراسة مدى تأثير القوى الدينية كفاعل اجتماعي ،وهذا انطلاقا من التصور البنائي الذي يولي أهمية لدور الفواعل المجتمعية في توجيه قرارات السياسة الخارجية ، وقد تم إبراز دور هذه الفواعل من خلال ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: دور الحركات الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
- المبحث الثاني: المؤسسات الدينية كمؤسسات اجتماعية فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.
- المبحث الثالث: دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

**المبحث الأول: دور الحركات الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

سنعالج في هذا المبحث مختلف الحركات الدينية التي يضمها المجتمع الإسرائيلي، ودورها في صناعة السياسة الخارجية وهذا وفقا لتصوراتها وأفكارها.

وتنقسم الحركات الدينية إلى حركات دينية رافضة للصهيونية، وحركات دينية صهيونية اتخذت من الحركة الصهيونية آلية لتحقيق أهدافها الدينية.

وسنقوم بتحليل دور هذه الحركات في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال المطالبين

التاليين:

**المطلب الأول: دور الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

وقد تم التركيز على ثلاث حركات مؤيدة للصهيونية هي:

- حركة غوش أيمونيم.

- حركة كاخ.

- حركة ميماد.

**الفرع الأول: حركة غوش أيمونيم ودورها في صنع السياسة الخارجية.**

عبارة **غوش أيمونيم** هي عبارة دينية تعني « كتلة المؤمنين » وقد نشأت الحركة في بداية الأمر كجماعة داخل حزب المفدال الديني، إلا أنها انشقت عن الحزب بسبب ما اعتبره قادة الحركة تنازلاً من قبل الحزب عن مبادئه الدينية عندما وافق على الانضمام لحكومة الائتلاف التي دخلت في مفاوضات فك الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، وهذا في أعقاب حرب 1973<sup>1</sup>.

وترفع الحركة شعاراً مستوحى من رؤيتها الدينية والاستيطانية، وهو « أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب تورا إسرائيل»، والذي تضمنه الإعلان الرسمي عن قيام الحركة سنة 1974<sup>2</sup>، وقد تضمن هذا الإعلان جملة من المبادئ يمكن حصرها في:

1- عدم التنازل عن أي شبر من إسرائيل وضرورة استيطان جميع أرجاء أرض إسرائيل.

<sup>1</sup> لورانس مائير، إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، (ترجمة: مصطفى حزر)، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1997، ص 393.

<sup>2</sup> عبد الفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص 497.

2- حق اليهود في إسرائيل ليس خاضعا لقوانين الشعوب بل هو حق حصلوا عليه من الله والتوراة، وإذا كانت قوانين الدولة لا تتفق وأوامر الله، فالواجب يدعو إلى عدم الانصياع لها لأن الاستيطان هو هدف أسمى لأنه ينفذ الإرادة الإلهية وليس القانون الإسرائيلي.<sup>1</sup>

من خلال ملاحظة هذه المبادئ يتضح جليا أن توجه الحركة وأهدافها مرتبط بالدرجة الأولى بمجال السياسة الخارجية، من خلال آلية الاستيطان التي تهدف إلى التوسع. وتتبنى الحركة الحرب كخيار وجودي، فحسب أدبياتها يمثل شن الحروب ضمانا للإبقاء على وحدة اليهود واستمرار هويتهم التاريخية، عبر تحقيق مبدأ العزلة القومية، لذلك ترفض الحركة عقد أي تحالفات أو معاهدات مع غير اليهود، حتى لا يؤدي ذلك إلى بناء روابط بين اليهود وغيرهم، كما ترى الحركة أن حل الصراع مع العرب بشكل سياسي يمثل خطرا جسيما على هوية اليهود.<sup>2</sup>

وتقدم الحركة العديد من التفسيرات الدينية للأحداث، والتي تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها، فقد فسرت أن انتصار 67 هو معجزة إلهية، واعتبرت من هزيمة 1973 بمثابة الآلام التي تسبق مجيء المسيح المخلص، وهو يندرج تحت مسمى التفسير الديني للأحداث.<sup>3</sup>

ومن خلال هذه المبادئ والأفكار صاغت الحركة أهدافها في مجال السياسة الخارجية، من منطلقات دينية، وحاولت تطبيقها واقعا من خلال العديد من النشاطات كالتظاهر، والاحتجاج، والضغط على الحكومة، وإنشاء مستوطنات دون الحصول على تراخيص، والقيام بعمليات إرهابية ضد العرب، وبالرغم من أن هناك جماعات أخرى تقوم بمثل هذه الأعمال فإن أهم ما ميز حركة (غوش أيمونيم) هو قيامها بهذه الأعمال بشكل فعال ومنظم، ونجاحها في دعم وصول الليكود عام 1977، وخلق جو التنافس بين قادة حزب العمل.<sup>4</sup>

وتحقيقا لأهدافها شاركت حركة (غوش أيمونيم) في تنفيذ السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية، وذلك من خلال التأثير على الحكومة باتخاذ قرارات وإجراءات هدفت إلى استيطان الأراضي

<sup>1</sup> دانيروينشتاين، غوش أيمونيم: الوجه الحقيقي للصهيونية، (ترجمة: غازي السعدي)، عمان: دار الجليل للنشر، 1983، ص 24.

<sup>2</sup> إسرائيل شاحاك ونورتون ميز فينسكي، الأصولية اليهودية في إسرائيل، (ترجمة: ناصر عفيفي)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2004، ص 59.

<sup>3</sup> محمد عمارة تقي الدين، مرجع سابق، ص 89.

<sup>4</sup> حركة جوش أيمونيم، نقلا عن موقع الصهيونية:

المحتلة بعد 1967، وقد ترجمت هذه المساندة من خلال تنظيم المظاهرات والمسيرات المنادية بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، وهذا في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977<sup>1</sup>.

وقد كان تأسيس مستعمرة (إيلان موريه) قرب نابلس، أول عمل استيطاني تقوم به حركة (غوش إيمونيم) بعد ظهورها رسمياً وذلك في مارس 1974، فمع نهاية 1975 خرج المتظاهرون المطالبون بالاستيطان في نابلس ست مرات بدفع من الحركة، وقد أدى إصرار الحركة على إقامة المستوطنة من تحقيق مآربها في ظل حكومة (إسحاق رابين)، الذي سمح لهم بإقامة معسكر في (كفار كدوم) غربي نابلس، وهو المعسكر الذي صار مستعمرة (إيلان موريه)، والتي أصبحت قضية أثارت الرأي العام الإسرائيلي من خلال الحملات الدعائية التي روجت لها الحركة، والتي مفادها أن قرارات الحكومة بإخلاء المستوطنة يوم 22 أكتوبر 1979، هو قرار معارض لمشئنة إله التوراة، وأن قرار المحكمة القاضي بتطبيق الحكم العسكري على المستوطنة، هو قرار مجحف في حق دولة إسرائيل، وحين اعتزمت الحكومة تنفيذ القرار أكد قادة (غوش إيمونيم) عزمهم على البقاء، وأعلنوا أنهم لا يعترفون بقرارات المحاكم في إسرائيل في حال تعارضها مع هدف استيطان أرض إسرائيل.

وقد قررت الحكومة بعد ذلك تفويض اللجنة الوزارية لشؤون الأمن بتحديد موقع جديد في (السامرة)، لتنتقل إليه مستعمرة (إيلان موريه)، ثم قررت زيادة عدد سكان المستوطنات الموجودة، وإقامة مستوطنات جديدة<sup>2</sup>.

وقد جعلت الحكومات الإسرائيلية خاصة في فترة السبعينات والثمانينات من حركة (غوش إيمونيم) الوصي الأول على مختلف العمليات الاستيطانية، فمثلاً في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977، والتي تميزت بسيطرة حزب المعراخ، تعاملت الحكومة الإسرائيلية أُنذاك بالليونة مع هذه الحركة فمثلاً عندما هاجمت الحكومة مناضلي (غوش إيمونيم)، وقامت بطرد المستوطنين نجدها تراجع عن موقفها العدائي لاحقاً تجاه الحركة حيث قدمت لها العديد من المساعدات، كإقامة المدارس الدينية لتعليم التوراة والسماح لمناضلي الحركة بدعم من الحكومة بإقامة عدة مستوطنات، مثل مستوطنة (معاليه أدو ميم) في جانفي 1975، ومستوطنة (عفر) في مارس 1975<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 501، 503.

<sup>2</sup> Nielsen, N, **Fundamentalism, Myths and world religions state**, New York : university of New York Press, 1993, P 73, 75.

<sup>3</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 501، 505.

وهكذا استخدمت الحكومات العمالية دائما مناضلي (حركة غوش أيمونيم)، للترويج والدعاية لفكرة الاستيطان وإعطائها الشرعية من خلال التبريرات الدينية، وقد استخدمت الحركة عدة مفاهيم للتعبير عن ظاهرة الاستيطان مثل: الاستيطان الأمني\*.

وبالتالي فقد مثلت حركة (غوش أيمونيم) المنفذ الاستيطاني لبرامج الحكومات العمالية المتعاقبة. وبقدوم الليكود إلى سدة الحكم، وجدت الحركة ضالتها في برامج الحكومة المساندة للعمليات الاستيطانية، والتي اعتبرتها من أولويات أهداف الحكومة، فتوقف أنصار الحركة عن المظاهرات والمسيرات، واتجه أنصار الحركة إلى دعم المستوطنات التي أقرت الحكومة بإنشائها، ومن أهم هذه المشاريع، مشروع شارون وزير الزراعة ورئيس إدارة أرض إسرائيل، والذي تضمن توظيف أكثر من مليون يهودي في الضفة الغربية المحتلة خلال العشرين سنة المقبلة.

حيث أنفقت حكومة الليكود 400 مليون دولار في الضفة وغزة، وأنشأت عشرين مستعمرة في مناطق اعتبرتها الحكومات العمالية السابقة خارجة عن حدود الاستيطان، وقد نجحت الخطط الاستيطانية التي برمجها حزب الليكود، حيث زاد عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية - باستثناء واد الأردن والقدس الشرقية من 3500 نسمة تقريبا إلى 18500، وفي أعقاب انتخابات 1981، عززت حكومة اليمين عمليات الاستيطان والبنى التحتية في الضفة والقطاع، وعند نهاية حكم الليكود عام 1984 وصل عدد المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة إلى 113 مستعمرة يقطنها 46000 مستوطن يهودي<sup>1</sup>.

وقد تعاونت حركة (غوش أيمونيم) مع حكومات الليكود في جميع النشاطات الاستيطانية من خلال هيئات تمثل المستوطنين أنشأتها الحركة أهمها:

- رابطة تسمى "يشع" تمثل المجالس الإقليمية لمستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعمل على التنسيق بين مصالح المستوطنين ومشاريع (أيمونيم) في وزارات الحكومة، والحكم العسكري وكاتب الوكالة اليهودية، ومنذ ديسمبر أصدرت "يشع" مجلة "تيكوداه" لتصبح الصوت المعبر عن آراء المستوطنين وقضايا الحركة.

- تنظيم الميثاق: وهو تنظيم استيطاني هدفه استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود، من خارج إسرائيل وتوجيههم إلى المستوطنات الجديدة، كما يعمل التنظيم على معالجة مشاكل العمل في المستوطنات،

\* يقصد بالاستيطان الأمني: البناء في أراضي لم تحسم ملكيتها، أو في أراضي صخرية أو في أراضي غير مستقلة أو في أراضي تعوض الحكومة تعويضا ماليا مقابلها، وهذا لان الأمن حسب الحركة يتحقق عن طريق التوسع الاستيطاني.

<sup>1</sup> صلاح الزرو، المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، الخليل: مركز الأبحاث الخليل 1990، ص 400.

ويستمد هذا التنظيم ميزانيته من الحكومة، ومن الوكالة اليهودية، وللتنظيم ممثلون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من تطابق أهداف حكومات الليكود وحركة (غوش أيمنيم) في قضية تهويد الأرض من خلال العمليات الاستيطانية التوسعية، فإن الكثير من الاختلافات الجوهرية قد نشبت بينهما، ومن أهم هذه القضايا قضية الانسحاب من سيناء، حيث عارضت الحركة بشدة الحكومة في قضية الانسحاب من مستوطنة ("يحيث")، واعتبرت أن الانسحاب من سيناء سيؤخر عملية الخلاص الإلهي، ولما فشلت جهود وقف الانسحاب من سيناء، شكل قادة بارزون من (غوش أيمنيم) أمثال بين كتسوف" وموشيه ليفنفر وحايم دوركمان منظمة جديدة، أطلق عليها اسم العودة إلى سيناء، (شفوت سيناى) بهدف إعادة الحكم اليهودي إلى سيناء، وقد تزامن فشل الحركة في استرجاع سيناء مع وفاة الحاخام كوك، وهذا ما أدى إلى تراجع دور الحركة<sup>1</sup>.

وترفض الحركة مفاوضات التسوية جملة وتفصيلاً، وتعتبرها خطراً على التواجد والأمن الإسرائيليين، لأنها تعتبر أن جميع أرض إسرائيل ملك لشعب إسرائيل، وأن استيطان هذه الأرض واجب مقدس.

من هذا المنطلق تنكر الحركة حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية في أرضه، ولذلك كان اللجوء إلى العنف هو الوسيلة المثلى لإجبار العرب على الهجرة من أرضهم، وقد تضمنت تصريحات قادة الحركة العداء الشديد نحو المسلمين والعرب، وقد ترجمت الحركة هذا العداء الشديد للعرب والمسلمين إلى العديد من العمليات الإرهابية، فسقط الكثير من الشهداء العرب، وحولت ممتلكاتهم لصالح اليهود.

وقد ساهم مستوطنو (غوش أيمنيم) في إجراءات القمع والإرهاب الرسمي الذي مارسه القوات الإسرائيلية ضد العرب في الضفة والقطاع، بعد أن زودوا بالسلاح وانظموا إل قوات الاحتياط النظامية<sup>2</sup>. إذا حركة (غوش أيمنيم) شكلت لأكثر من عقدين من الزمان المنفذ الرئيس للعمليات الاستيطانية لحكومات إسرائيل العمالية واليمينية، فقد تشكلت الحركة وتطورت مهامها عندما استولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تهويدها عن طريق المستوطنات، وحينما شرعت الحكومة في التفاوض حول الأرض مع مصر والفلسطينيين، بدأت الحركة في تبني سياسة إنشاء مستوطنات

<sup>1</sup>صلاح الزرو مرجع السابق، ص 401.

<sup>2</sup>إيان لوستنك، الأصولية اليهودية في إسرائيل، (ترجمة:حسني زينة)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص 182، 183.

لتخلق أمرا واقعا لإرغام الحكومة على تبني إستراتيجيتها، وهو ما أطلق عليه "جيل كيبيل" والذي يعرف بسياسة التهويد، والتي هدفها النهائي لدى أنصار (غوش أيمونيم)، تحويل إسرائيل إلى دولة يمينية تحكمها الشريعة اليهودية.

وقد نجحت الحركة في إستراتيجيتها بعد أن اعتمدت على أشخاص من داخل الحكومة أشهرهما، (شارون)، (نتياهو)، اللذان مثلا السند القوي للحركة على مر عقدين من الزمن، كما أن قدرتها على إيصال بعض قادتها إلى الكنيسة على قوائم أحزاب أخرى قريبة فكريا من أفكارها، مكنها من تحقيق معظم أفكارها على أرض الواقع في مجال السياسة الخارجية، من خلال دعم العمليات الاستيطانية أولا وتصعيد الحرب ثانيا.

وبالتالي فقد شكلت الحركة قوة سياسية غير رسمية، مارست الضغط على مختلف الحكومات في

مجال السياسة الخارجية، خاصة في مجال توسيع المجال الجغرافي من خلال إنشاء المستوطنات.<sup>1</sup>

ورغم هذه الانجازات إلا أنها واجهت عدة تحديات يمكن حصرها في:

- منافسة عدة قوى دينية للحركة في نفس المجال وأهمها شاس ، وكاخ ، وميماد.
- سيطرة كل من منظمتي "يشع" ومنظمة أمنا على شؤون الاستيطان والمستوطنين، وهذا بسبب إبعاد الحركة عن الحياة السياسية بسبب عدااء الحركة للحكومات غير العمالية واليمينية، وهذا ما جعل جل الإعتمادات المالية توجه لكل من منظمتي "يشع" ومنظمة "أمنا"، وهذا ما دفع بقادتها إلى مغادرة الحركة والاتجاه نحو المنظمتين المذكورتين آنفا.<sup>2</sup>

الفرع الثاني: حركة كاخ ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

هي حركة دينية صهيونية، أسسها الحاخام (دمائير كاهانا) عام 1973، وهي حركة تؤمن بأن العنف هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أهدافها<sup>3</sup>، وكلمة كاخ هي كلمة عبرية تعني "هكذا"، وهي تعليق على شعار الحركة والذي يظهر به يد تمسك التوراة، ويد أخرى تمسك بالسيف ومكتوب تحته كلمة كاخ، أي أنه هكذا وبهذا الطريق وحده، والذي يجمع بين التوراة والسيف، أن بين الدين والعنف تتحقق الأهداف الصهيونية، والتي تتلخص في إقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نافذ أبو حسنة، مرجع سابق، ص 149-150.

<sup>2</sup> احمد بهاء الدين شعبان، حاخامات وجنرالات الدين والدولة في إسرائيل، مرجع سابق ص 49-52

<sup>3</sup> عبد الله المسيري، الصهيونية والعنف، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001، ص 296.

<sup>4</sup> Yehosh aft Harkabi, *Israel's Fateful hours*, translated by tennschramm, New York, 1988, p 169.



وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من تلك الرؤية يرى الزعيم (كاهان)، أن دولة إسرائيل ليست مجرد كيان سياسي، بل هي كيان ديني تحقق مشيئة الرب، لذلك لا توجد قوة حسب تعبيره يمكنها توقيف مشروع دولة إسرائيل الكبرى، ويظهر جلياً ارتباط البرنامج الذي حددته حركة كاخ بمجال السياسة الخارجية من خلال المبادئ التالية والتي تتطابق مع أهداف الدولة الإسرائيلية في مجال السياسة الخارجية وهي:

- عدم التنازل عن أي جزء من "أرض إسرائيل"، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة للدولة.
- توطين اليهود في كامل "أرض إسرائيل"، وتكثيف الهجرة إليها.
- تدمير مسجدي الأقصى وقبة الصخرة
- الحدود الطبيعية لدولة إسرائيل هي من النيل إلى الفرات.
- ضرورة طرد العرب من كامل إسرائيل والتوسع في عمليات الاستيطان<sup>1</sup>.

وبالتالي فأهداف الحركة هي أهداف توسعية، عن طريق العمليات الإرهابية ضد العرب وقد بدأت الحركة نشاطها في البداية ضد العرب مند الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948، حيث نظمت عدة حملات ومسيرات لإثارة الكراهية ضدهم، واستمرت الحركة في نشاطها لتمتد إلى المناطق المحتلة عام 1967، حيث تم الاعتداء على العرب بالقتل أو التهديد به، والإضرار بالملكات وتخريب المزروعات وذلك من مقر قيادة الحركة في مستوطنة كريات أربع بالخليل.

وقد أقامت الحركة تنظيمًا شبابيًا خاصًا باسم تاناخ\*، كما ترتبط الحركة بالعديد من التنظيمات السرية المسلحة، أهمها تنظيم لجنة الأمن الذي أنشئ عام 1986، بغرض توفير الحماية المسلحة لسيارات المستوطنين في الضفة الغربية، ويضم التنظيم مئات الأعضاء، كما أنشأت الحركة منظمة دولة يهودا التي مارست شتى أنواع العنف ضد العرب، وتعهد أصحاب هذا التنظيم بعدم التخلي عن أي شبر من الأرض المقدسة حتى لو تخلت عنه الدولة نفسها.

إذا فحركة كاخ توجه أهدافها لخدمة توسيع إسرائيل، وعدم الدخول في مفاوضات السلام مع العرب، حيث عقب كل المشاورات التي تمت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، نجد أن أنصار الحركة يقومون بمسيرات وتظاهرات تنادي بوقف مساعي السلام، وقد ظهر دور الحركة جلياً في عملية التعبئة الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام والمجلات.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق ص 510-514.

لكن مع اغتيال الزعيم الروحي للحركة (مائير كاهانا) في 6 نوفمبر 1990، فقدت الحركة مصدر قوتها الرئيس، فقد كان هو المنظم والداعية وجامع الأموال، وقائد الحملات الدعائية، ومنتخب القرارات الأساسية، وموجه الأنشطة السياسية ومحركها الرئيس، ولم يكن من بين مساعديه من يتمتع بنضجه السياسي أو كفاءته الفكرية، أو جاذبيته الجماهيرية. وقد انقسمت الحركة بعد مقتل كاهانا إلى تنظيمين هما:

1- حركة كاخ ومقرها كريات أربع ويقودها (باروخ مرزل) كرئيس للحركة و(نوعام فدرمان)، كناطق بلسان الحركة وقد استمرت الحركة على نفس النهج والمبادئ والوسائل المتبعة لتحقيق الأهداف.

2- تنظيم كاهاتاجي، ومقره في مستوطنة كفار - تبواح في قضاء نابلس ويتزعمه نجل (مائير

كاهانا)، ولهذا التنظيم فروع في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

إذا حركة كاخ هي حركة سياسية دينية عنصرية استطاعت أن تعبر عن آرائها، وأن تحقق أهدافها ولو جزئياً عن طريق وسائلها القمعية، كما اتخذت من التعبئة الاجتماعية كوسيلة لحشد وتأييد الجمهور الإسرائيلي، فيما يخص قضايا السياسة الخارجية المحورية كالتوسع، توظيف اليهود وتكثيف الهجرة، وطرد العرب من مساكنهم كأهم آلية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الثالث: حركة ميماد ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية .

هي حركة دينية صهيونية تتسم بالاعتدال في مواقفها فيما يتعلق بدور الدين في الحياة السياسية لإسرائيل، وقد انشقت هذه الحركة عن حزب المفدال بسبب التطرف الديني الذي أصبح خاصية هذا الحزب، وهذا كنتيجة لانضمام بعض الحاخامات داخل الحزب الذين اتسمت توجهاتهم بمناهضة أفكار حزب المفدال، وأشهر هؤلاء الحاخامات (يهودا عميظال)، الذي نادى برؤية جديدة معتدلة لدور الدين والحركات الدينية داخل إسرائيل سواء على مستوى قضايا السياسة الداخلية أو الخارجية .

وقد وضع "الحاخام (عميظال) رؤيته لمبادئ السياسة الخارجية، التي يجب أن توجه علاقة إسرائيل بدول الجوار من خلال الإعلان عن ميلاد الحركة في جوان 1988، والتي تتمحور حول النقاط التالية:

1. الإيمان بحق إسرائيل الأبدى في كامل أرض إسرائيل.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 510، 514.

2. إمكانية التنازل عن أجزاء من هذه الأرض مقابل سلام حقيقي، إذا كان ذلك في مصلحة الدولة لكن مع شرط بقاء المستوطنات والمستوطنين.
3. معارضة فكرة الطرد الجماعي للعرب، وعدم خرق القيم الإنسانية أثناء التصدي للانتفاضة.
4. رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة.<sup>1</sup>

وقد أثرت هذه الحركة على قضايا السياسة الخارجية من خلال توافقها مع حزب العمل وزعيمه رابين، الذي جعل من هذه الحركة أهم مروج لأفكاره خاصة في قضايا المفاوضات والسلام مع الجانب الفلسطيني، لكن عدم قدرة الحركة على أداء الوظيفة التي وكلت بها من طرف الحكومة عجل من انسحابها كفاعل اجتماعي محوري في قضايا السياسية الخارجية، خاصة مع زيادة تصعيد الحركات الدينية الصهيونية المتطرفة من أعمالها التوسعية، والاستيطانية العنصرية من خلال العنف ضد العرب وطردهم من أراضيهم.

إذا فموقف الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية من قضايا السياسة الخارجية، يتراوح ما بين التطرف والاعتدال، وهذا نظرا لاختلاف التفسيرات الدينية المتنبئة من كل حركة، لكن هذا لا يعني وجود اختلافات جوهرية بين هذه الحركات، التي جعلت من حق إسرائيل في كامل الأرض المقدسة حق لا رجوع فيه، وأن المستوطنات والتوسع هما الواسيلتين الناجعتين الواجب الاعتماد عليهما لتحقيق هدف الوصول إلى أرض إسرائيل الكبرى.

**المطلب الثاني: دور الحركات الدينية المعارضة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

**الفرع 1: دور حركة حباد الحسيدية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

تنتمي حركة حباد إلى الطائفة الحسيدية، هذه الأخيرة اعتبرت من أهم الحركات اليهودية، التي أحدثت انقلابا وتغييرا في التراث اليهودي، من خلال إعطائها للتعبد والتأملات أهمية أكبر من تعلم ودراسة التوراة والتلمود، ومصطلح حسيدية هو مشتق من الكلمة العبرية "حسيد"، وهي تعني التقى أو الورع، وهو ما يدل على أهمية البعد الإيماني لدى أعضاء هذه الجماعة، وقد كان يستخدم هذا المصطلح في العصور القديمة والوسطى للإشارة إلى عدد من الفرق الدينية اليهودية، إلا أن الحركة المقصودة هي

<sup>1</sup>صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 407، 408.

التي نشأت في بولندا في القرن الثامن عشر ميلادي، ومنها انتشرت إلى معظم أوروبا، والولايات المتحدة وإسرائيل<sup>1</sup>.

وقد استحدثت الحركة الحسيدية عدة أفكار فيما يخص الماشيخ المخلص، وهذا ما أدى إلى خلق صراع بينها وبين الحركات اليهودية التي عاصرتها، ولفلسطين مكانة خاصة لدى الحسيدية، ويرجع ذلك إلى تمحور فكرهم حول قدوم الماشيخ المخلص في فلسطين<sup>2</sup>، إلا أن ظهور الحركة الصهيونية، ودعوته المتضمنة جمع سائر اليهود في فلسطين لإقامة وطن لهم، عجل من ظهور أفكار هذه الحركة إلى العلن حيث أعربت هذه الحركة رفضها القاطع للهجرة إلى فلسطين، فهي كانت تنظر إلى فلسطين على أنها مكان مقدس وأن الهجرة إليها هي من أجل التعبد والتقرب إلى الله وليس لإقامة دولة يهودية.

وقد ترجمت هذه الحركة عداها للصهيونية من خلال مهاجمة الصهيونية، سواء على مستوى المجالات الخاصة بها مثل "مجلة (همحانية هريدي)"، والتي تعني بالعربية "المعسكر الديني"، أو من خلال المظاهرات والاحتجاجات المتكررة<sup>3</sup>.

بعدما قمنا بتمهيد بسيط حول الحركة الحسيدية، سننتقل إلى التعريف بالحركة ودورها في

#### السياسة الخارجية.

**التعريف بحركة حيد:** حركة حيد هي أحد الأفرع الرئيسية للحركة الحسيدية، بل هي أشهرها وأكثرها تنظيمًا، وشهرة وتأثيرًا في الشارع اليهودي، وتتميز عن غيرها من الحركات الحسيدية أنها أولت للعقل دورًا كبيرًا في الوصول إلى الإيمان والحقيقة المطلقة.

وكلمة حيد هي اختصار للكلمات العبرية الثلاث (حوخماه بيناه)

(HOKHMAHBINAH.DAAT) والتي تعني الحكمة والفهم والمعرفة<sup>4</sup>، وهي بالطبع صفات تعتمد على العقل وتدل على أهمية دوره لدى الحركة، ونظرًا لأن الحركة تهتم بدراسة التوراة والتأمل العقلي فقد كانت من أوائل الحركات الحسيدية التي بادرت إلى إنشاء مدارس دينية، كما دافعت الحركة عن مصالح اليهود في كل مكان.

<sup>1</sup> عبد الوهاب ألمسييري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مرجع سابق، ص 169.

<sup>2</sup> Daniel Goldman, *Israel's secular, ultra, Orthodox Jews; one people*, Divid Haaretz, Apr 02, 2014.

<sup>3</sup> ليغي إمنون، مقال "الطائفة الحريدية والمجتمع العلماني في إسرائيل"، ضمن كتاب "العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل"، (ترجمة: محمد محمود أبو غدير)، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 46، 47.

<sup>4</sup> Encyclopedia Judaica, VL 7, p 1013.

وتهتم الحركة أيضا بتقديم الخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية لأتباعها في كل مكان، لكن أغلب أتباعها الملتزمون يتمركزون في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، حيث عملت الحركة على تجنيد إمكانات اليهود في الولايات المتحدة بتحقيق أهداف الحركة في إسرائيل.

أما فيما يخص مبادئها حول قضايا السياسة الخارجية فيمكن حصرها في:

1. تؤكد الحركة على فكرة أرض إسرائيل الكاملة رغم عدم اعترافها بإسرائيل، ولهذا ترفض فكرة الأرض مقابل السلام.

2. المطالبة بضم الحكومات الإسرائيلية للأراضي المحتلة.

3. يجب على الحكومة الإسرائيلية السيطرة على كامل إسرائيل الكبرى من خلال ترحيل العرب من أراضيهم.

4. عدم ترك المستوطنين اليهود للمستوطنات مهما كلفهم الأمر، وهو ما تجلّى في رفضهم التام لخطة شارون للانسحاب من غزة معتبرين أنه خالف أوامر الله.

وتحاول الحركة تحقيق أهدافها من خلال تدعيم المرشحين للحملات الانتخابية، وهذا ما حدث مع

**بنيامين نتيناهو** سنة 1996، حيث بفضل دعم الحركة الغنية فاز على شمعون بيريس.

حيث صرح **نتيناهو** أن نجاحه كان بسبب دعم الحركة لبرنامج الانتخابي، كما أكد سنة 2008

أثناء انعقاد اجتماع المؤتمر اليهودي عقب خطابه في الجمعية العام للأمم المتحدة، بأن خطابه في الأمم المتحدة كان بإلهام من الحاخام (ناحم مندل) زعيم حركة حيد الحسيدية<sup>1</sup>.

على الرغم من أن الحركة هي حركة دينية غير حزبية، إلا أنها تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهذا من خلال توجيه دعمها وأصوات أتباعها للحزب الذي تقترب أهدافه من أهداف الحركة، فعلى سبيل المثال أعطت الحركة أصواتها لحزب "أجودات إسرائيل" عام 1988<sup>2</sup> من خلال الاتفاق بينهما. وهو ما تسبب في إحراز هذا الحزب نجاحا كبيرا في تلك الانتخابات.

كما تمارس الحركة دور الواعظ لرؤساء الدولة، وهذا من خلال الرسائل المتكررة التي يقوم بإرسالها زعماء الحركة، والتي تحثهم على عدم التفريط في أي جزء من الأراضي المقدسة، والإسراع بعمليات الاستيطان في يهودا والسامرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>رشاد الشامي، القوي الدينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 253.

<sup>2</sup> حركة حيد الحسيدية، نقلا عن موقع:

[www.shd104.co.cc/Nb/Showthread.php?t=47614](http://www.shd104.co.cc/Nb/Showthread.php?t=47614).

<sup>3</sup> إيمان ويل هيمن، الأصولية اليهودية، (ترجمة: سعد الطويل)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 189.

زاد النفوذ السياسي للحركة من خلال المراقبة الذكية للعملية الانتخابية، حيث عملت الحركة على توجيه أصواتها الانتخابية نحو الحزب الذي يحقق لها المكاسب، وخير مثال على ذلك مساهمة زعيم الحركة **مناحم مندل**، وهو في مقره في الولايات المتحدة الأمريكية من إسقاط الائتلاف الحكومي في إسرائيل برئاسة حزب العمل عام **1988**، من خلال تأثيره على أتباعه في إسرائيل، وذلك كرد فعل عن مواقف الحزب، والتي اعتبرها هذا الحاخام متساهلة تجاه العرب، خاصة مع تنازل الحزب عن أجزاء من الضفة الغربية مقابل السلام، وأيضا تحالف الحزب مع أعضاء عرب من الكنيست<sup>1</sup>، وهو ما يؤكد الدور الكبير الذي تتمتع به الحركة خاصة في قضايا ومجال السياسة الخارجية.

وكدلالة على تعاضم دور الحركة **خارجيا**، كانت الحركة قد شنت هجوما على أكبر الجامعات في أوكرانيا، لسماحها بنشر كتاب **"كتائب حباد"**، والذي يتهم اليهود بالسيطرة على الحياة السياسية الداخلية والاقتصادية الأوكرانية، وفي جوان **2012** أنهى الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) قضية أرشيف مخطوطات يهودية تقدر بنحو **12 ألف كتاب و 50 ألف وثيقة**، والموجودة بروسيا، حيث ادعت حركة **حبد** أحقيتها بها، ومن ثم طالبت بإعادتها لمقر الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بمساندة الإدارة الأمريكية.

حيث قام **(بوتين)**، بافتتاح قاعة المتحف اليهودي الجديد في موسكو، ونقل المخطوطات إليه، بناء على طلب من الحركة، وقد صرح **(بوتين)**: **« أتطلع لأن تنتهي هذه المشكلة بعد نقل الوثائق للمتحف اليهودي بموسكو»**، وهذا ما يؤكد الدور المحوري الذي تقوم به الحركة في مجال السياسة الخارجية<sup>2</sup>.

ويمكن تلخيص أسباب نجاح الحركة في تحقيق أهدافها على المستوى الخارجي إلى:

- 1- الغنى المادي والفكري للحركة: فهي تضم أغنى الشخصيات اليهودية الموجودة في العالم، إضافة إلى ذلك قدرة أفكارها المبنية على التأمل العقلي جعلها تستقطب أعداد كبيرة من اليهود في العالم.
- 2- استخدام الحركة للوسائل العلمية مكنها من نشر أفكارها (كالمجلات، المدارس التعليمية).
- 3- تعدد مراكزها في العالم جعلها تسهر على حل العديد من المشاكل التي تواجه يهود العالم.

<sup>1</sup>رشاد الشامي، مرجع سابق، ص 254.

<sup>2</sup> محمد عمارة تقي الدين، مرجع سابق، ص 129، 130.

4- تغلغلها في المستوطنات ومساندتها للحركات الدينية المتخصصة في المجال الاستيطاني مثل حركة غوش إيمونيم، مكنها من تأدية دور فعال في هذا المجال وهذا منذ سنة 1949 حيث وصل عدد المستوطنات التي أنشأتها الحركة إلى 144 مركزا ومستوطنة في إسرائيل.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: حركة ساطمر ودورها في صنع السياسة الخارجية.

هي إحدى الحركات الحسيدية، تتسم بكثرة أعضائها إذ يتجاوز عدد أعضائها ربع مليون يهودي، حيث يستقر معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل<sup>2</sup>، وسميت الحركة بهذا الاسم نسبة إلى مدينة (Satu-mare)، والتي كانت قبل الحرب العالمية الثانية تابعة لهنغاريا، وهي الآن جزء من دولة رومانيا.

يوجد المقر الرئيسي لهذه الحركة في الوقت الحاضر بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقوم بإدارة كافة تجمعات الحركة في إسرائيل، وقد بدأت الحركة تكثف نشاطها فيها بعد حرب 1967. وهذه الحركة ليست لها آراء حول قضايا السياسة الخارجية، لأنها تهدف إلى تكوين الفرد اليهودي، حيث يعطي الحسيديم الساطمري للتعليم أولوية خاصة، ويبدلون من أجله الكثير.

فيبدأ تعليم الأطفال مبكرا وبالتحديد في سن الثالثة، وللحركة عدة مدارس خاصة، تنقل الطلاب من وإلى المدرسة، ولا تهتم هذه المدارس بالمواد الغير دينية، وأسلوب التعليم والتربية الدينية يتسم بالصرامة، وهذا بهدف تكوين نشئ جديد يعبر عن الشخصية اليهودية المتمسكة بالدين اليهودي الصحيح. ولهذه الحركة آراء معادية بالنسبة للحركة الصهيونية، حيث اعتبرت أن محاولتها لإقامة دولة يهودية قبل قدوم الماشيح المخلص هو خطيئة كبرى<sup>3</sup>، وعلى الرغم من معارضة الحركة للصهيونية دولة إسرائيل إلا أن الحركة لم تحرم الهجرات الفردية إليها باعتبارها تضم الأماكن المقدسة لدى اليهود، شريطة عدم الانخراط في أنشطة ومؤسسات الدولة، لذلك نجد أن أتباع الحركة يتواجدون في أحياء القدس ولهم حياتهم الخاصة بهم.

وقد أنشأ مناضلو الحركة قرية "يونيل" باسم زعيمهم، في بني براك، وأسسوا بها مدرسة دينية للتجار وأخرى لتعليم الأولاد، حيث يدرسون نصف النهار ويعملون النصف الآخر، وهم لا يستعملون مرافق الدولة والخدمات التي تقدمها.

<sup>1</sup> Shocked Moshe, 'children of circumstances', London: cornel university presse ;2004 p 139.

<sup>2</sup> محمد عمارة تقي الدين، مرجع سابق، ص 148.

<sup>3</sup> Haaretz, 'Hundreds of Thousands in Donatrons, TieKushners and Trump To chabadmovement' 10,01,2017

<sup>1</sup> وتظهر جليا مقاطعة الحياة السياسية في الدولة، عن طريق مقاطعة الانتخابات، والقيام بمظاهرات متكررة، تؤكد على أن إسرائيل لا تمثل اليهودية الحقيقية، ويمتد نشاط الحركة إلى خارج إسرائيل من خلال النشاط الدعوي الذي تقوم به اتجاه الأقليات اليهودية المختلفة، حول قضية عدم الهجرة إلى إسرائيل، وفضح الممارسات اللا دينية التي تقوم بها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين.<sup>2</sup> وبالتالي فحركة ساطمر ليس لها مواقف أو دور في مجال السياسة الخارجية، وهذا لأنها تركز على النشاط الدعوي، الذي يهدف إلى إنشاء جيل جديد من اليهود سمته الأساسية اعتناق التعاليم اليهودية الصحيحة.

### الفرع الثالث: حركة ناظوري كارتا ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

هي من أشد الحركات اليهودية رفضا للصهيونية، بل وعداء للدولة فهي لا تترك مناسبة إلا وتعلن عن ذلك الموقف الرفض للدولة ومؤسساتها، ويعني مصطلح "ناظوري كارتا" حراس المدينة، وهو مصطلح ورد في التلمود، وهو يدل على أن هذه الحركة متمسكة بأصول الشريعة<sup>3</sup>، وقد ظهرت الحركة قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948، حيث تأسست عام 1935، وذلك عندما انشقت عن حركة أجودات إسرائيل بسبب تحالفها مع الحركة<sup>4</sup> الصهيونية.

وترى الحركة أن الصهيونية هي أخطر منظمة على اليهودية وتراثها،<sup>5</sup> من خلال مبادئها العلمانية. وتتعدى الحركة العداء إلى درجة تكفير الدولة، وهذا ما انعكس على طبيعة الممارسات التي يقوم بها أتباع الحركة داخل دولة إسرائيل، ومنها مقاطعة توقيت الدولة الصهيونية، فللحركة توقيت خاص بها، بحيث توجد ساعة مركزية تعمل حسب تقويم الطائفة، وهي معلقة على سطح أحد المنازل في حي (مئة شعاريم) بالقدس.

وتروج الحركة لأفكارها عن طريق الصحيفة الخاصة بها والتي تأسست عام 1945، وهي صحيفة (هاحوما)، وهي كلمة عبرية تعني السور، إشارة إلى الفصل بين المتدينين والعلمانيين.

وتتضمن هذه المجلة آراء الحركة حول عدة قضايا تمس الحياة السياسية بشقيها الداخلي والخارجي، حيث تعتبر قضية التجنيد والانتخابات أهم القضايا التي تتطرق إليها المجلة، أما فيما يخص

<sup>1</sup> AviereRanitzki, *Exile in the holy land: " the Dilemma of Hare dijewry in Israel state and society* .ed by Petery. Hedding, New york: oxford, 1989, p 97.

<sup>2</sup> إيمانويل هيمنان، الأصولية اليهودية، مرجع سابق، ص 214.

<sup>3</sup> عبد الوهاب ألمسييري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ص 415.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 417.

<sup>5</sup> \_بيديا يتسحاقي، مبادئ العلمانية اليهودي، ترجمة: مختارات إسرائيلية، العدد 97، يناير 2003، ص 10.



قضايا السياسة الخارجية، تعتبر مسألة الجدار العازل وترحيل العرب من القدس أهم المسائل التي تسيل أقلام قادة الحركة<sup>1</sup>.

وتتخذ الحركة من التعليم وسيلة لتنشئة جيل من اليهود، ميزته الأساسية المحافظة على التراث اليهودي وفقا لتصورات الحركة، ولهذا الغرض أنشأت الحركة مدارس دينية يدخلها الأطفال عند سن الثالثة، وفي إحصائية إسرائيلية تشير إلى أن مدارس ناطوري كارتا قد بلغت حوالي خمسين مدرسة وهذا عام 1978، حيث ضمت ما يقرب ألف معلم وخمسة وعشرين ألف طالب<sup>2</sup>.

ولكن على الرغم من العداء التي تتسم به الحركة اتجاه الدولة، إلا أن الدولة تعاملت مع الحركة بلين، وعندما تم توجيه السؤال (لبن غوريون Ben Gurion)، عن سبب هذا التساهل رد قائلا: "إن السبب الرئيسي في تعاملنا مع أعضاء ناطوري كارتا بتسامح، على الرغم من اختراقهم للقانون في دولة إسرائيل هو أن أفعالهم تتبع من إيمان ديني كبير، كما أنهم يعتبرون الامتداد الطبيعي لأجدادنا المتدينين بشواربهم، وملابسهم، ولحاهم الطويلة والتزامهم بالحياة الدينية اليهودية، فكيف لك أن تلقي بأجدادك في السجون حتى ولو رموك بالحجارة"<sup>3</sup>.

لكن مع تزايد موقف الحركة المعادي للصهيونية وإسرائيل، ومواقفها المساندة للفلسطينيين تطور أسلوب الدولة في التعامل مع الحركة، فتحول من التسامح إلى قمع المتظاهرين والزج بهم في السجون. وللحركة عدة مواقف فيما يخص القضية الفلسطينية، باعتبارها أهم قضايا السياسة الخارجية الإسرائيلية والتي يمكن حصرها في:

#### ● موقف الحركة من حق العودة للفلسطينيين:

تؤكد الحركة على تضامنها مع اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة إلى وطنهم. وفي عام 2005 شارك الحاخام (آرون كوهين) كمثل عن الحركة في مؤتمر حق العودة للشعب الفلسطيني، والذي أقيم في بيروت حيث أكد الحاخام في المؤتمر، على أن الصهيونية بعيدة كل البعد عن الدين اليهودي، وأدان كل أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني، حيث صرح الحاخام كوهين: "ديننا يدعو إلى التعاطف مع الإنسان ولا يدعو إلى تهجير من أرضه وقتله".

<sup>1</sup> \_ديفيد لاندوا، الأصولية اليهودية، مرجع سابق

<sup>2</sup> عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 2004، ص 200.

<sup>3</sup> Ben Gurion, **Ben Gurion looks Back, in Talks with Moshe Pearlman**, Schochen Books, New York, p 221.

وقد وضع أعضاء الوفد على صدورهم كتب عليها باللغة العربية، أنا يهودي ولست صهيوني.<sup>1</sup> كما صرح زعيم الحركة في هذا الشأن، حيث قال "يجب أن نعلم أنه بطرد إخواننا الفلسطينيين، ارتكبت جريمة نكراء بحق الشعب الفلسطيني، وهي جريمة لا يوجد لها مثيل في العالم، وهذا الجرم يجب أن يسوى بإرجاع اللاجئين لأراضيهم الأصلية، وكذلك كل القرى التي سكنوا بها، وليس كما يطلب الصهاينة بإعادتهم لأراضي الضفة الغربية، لأنه فرض علينا بتوراتنا المقدسة عدم سلب أي شيء ولو كان صغيراً، لذلك فنحن نطالب بإعادة اللاجئين لأراضيهم الأصلية."

#### ● موقف الحركة من مدينة القدس:

مع الإعلان عن قيام إسرائيل سنة 1948 سارع أعضاء حركة ناطوري كارتا في المطالبة بتدويل مدينة القدس، ووضعها تحت الوصاية الدولية إلا أن الحركة تراجعت عن موقفها وهذا نتيجة لتقاربها مع السلطة الفلسطينية، حيث طالبت بوضع المدينة تحت السيطرة الفلسطينية، وفي هذا الشأن صرح الحاخام موشيه هيرش: «القدس المدينة المقدسة يجب أن تكون عاصمة للشعب الفلسطيني، وتحت سلطتهم الكاملة، ولا أعني هنا جزءها الشرقي فقط بل أعني الشرقي والغربي، ونحن على ثقة مثلما رأينا من قبل حسن معاملة واحترام العرب لحقوقنا الدينية، وننتظر لنرى العدل الذي كنا نتمتع به مرة أخرى عندما تتحرر القدس وتصبح بأيدي فلسطينية"، وهنا اعتراف بالتسامح العربي مع اليهود أثناء الحكم والخلافة الإسلامية.

#### ● موقف الحركة من الجدار العازل:

ترفض الحركة رفضاً باتاً بناء الجدار العازل، وفي هذا الصدد أصدر الناطق باسم الحركة بياناً في نيويورك أكد فيه أن الحركة، ستقدم وثيقة لمحكمة العدل الدولية، في لاهاي بشأن قضية جدار الفصل العنصري، وأوضح أن قضية الجدار ليست شأنًا فلسطينياً فقط، بل هي قضية أخلاقية "يجب ألا يقف فيها الشرفاء مكتوفي الأيدي".

وأكد نفس الإعلان أن الجدار يتناقض والتعاليم اليهودية، والأسس الأخلاقية للتوراة، ووصف الجدار بأنه "غيتو بربري" يزيد من الاضطهاد الصهيوني للشعب الفلسطيني<sup>2</sup>، ولم تكنف الحركة بهذه

<sup>1</sup> التقرير الإخباري لموقع المقاومة يوم 25 فيفري 2005 بعنوان: الحاخام اليهودي بحماية حزب الله نقلا عن موقع:

[www.moqawama/arabic/archive/drep2005](http://www.moqawama/arabic/archive/drep2005).

<sup>2</sup>Encyclopedia , op.cit. VL .12, P 1003.

التصريحات بل قام وفد منها بالاعتصام في ضاحية البريد بالقدس في شهر فيفري من عام 2004 احتجاجا على بناء هذا الجدار العنصري<sup>1</sup>.

#### ● موقف الحركة من معاهدات السلام:

استمرارا لما تتبناه الحركة من مواقف مساندة للقضية الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، أرسلت الحركة حاييم إسحاق فريمان، أحد النشطاء في الحركة، ممثلا عنها لحضور مؤتمر مدريد للسلام بالشرق الأوسط، والذي عقد عام 1991 كعضو رسمي في الوفد الفلسطيني<sup>2</sup>.

وظهر جليا موقف الحركة من معاهدات السلام من خلال رفضها لإقامة دولة إسرائيلية في اتفاقيات أوسلو، وهذا انسجاما مع عقيدة الحركة التي ترى أن إقامة أية دولة يهودية، قبل مجيء المسيح هو تمرد على الله، وهو الشق الذي قبلته السلطة الفلسطينية<sup>3</sup>.

أما فيما يخص موقف الحركة من خريطة الطريق، يقول الحاخام موشيه هيرش «مع أننا نرفض قيام دولة صهيونية، إلا أننا نرحب بأي اتفاق مؤقت يؤدي إلى وقف معاناة إخواننا الفلسطينيين، تحت سلطة الاحتلال الصهيونية، على الرغم من إيماننا بان الوصول إلى اتفاق، لن يؤدي إلى زرع الأمل فينا نحن اليهود بإنهاء الاحتلال الصهيوني من الأرض المقدسة وظهور مخلص العالم كله<sup>4</sup>.

إذا إن رغبة الحركة في إنهاء الاحتلال الصهيوني، والقضاء على الدولة لا ينطلق فقط من الإيمان بالحقوق العربية، بل ينطلق من اعتبارات دينية، والتي ربطت بين قدوم المسيح، والذي لن يأتي -كما يعتقدون- إلا بعد إزالة الدولة.

وحول حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال أكد الحاخام ديفيد وايس، المتحدث باسم الحركة أنه " حق مشروع للشعب الفلسطيني لما يتعرض له من ألم وموت ودمار من حقوق مسلوبة، فمن حقهم أن يتصرفوا كما يريدون من أجل الحصول على أراضيهم<sup>5</sup>.

والجدير بالذكر أن الحاخام (موشيه هيرتش) زعيم الحركة الذي كان يعمل مستشارا لرئيس السلطة الفلسطينية للشؤون اليهودية، حسب العديد من المصادر، أنه كان من أكثر الزوار ترددا على

<sup>1</sup> صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية اليومية، العدد 178، يوم 2003/10/15 صفحة شؤون إسرائيلية، مقال بعنوان "حركة ناظوري كارتا" نقلا عن موقع:

[www.alwatnvoice.com/articles](http://www.alwatnvoice.com/articles)

<sup>2</sup> ديفيد لانداو، الأصولية اليهودية، مرجع سابق، ص 231.

<sup>3</sup> [www.aljazeera.net/chennel/archive/archive=90626](http://www.aljazeera.net/chennel/archive/archive=90626), p7.

<sup>4</sup> [www.palinterfada.com/VB/archive/Index.php/t5633.html](http://www.palinterfada.com/VB/archive/Index.php/t5633.html). p1.

<sup>5</sup> [www.aljazeera.net/chennel/archive/archive?archived=90626](http://www.aljazeera.net/chennel/archive/archive?archived=90626), p 7.

الرئيس ياسر عرفات في مقره، بالصفة الغربية<sup>1</sup> وعقب وفاة الرئيس عرفات أعرب الحاخام عن حزنه الشديد لذلك وقال « إنني أصلي لروح عرفات لأنه كرس كل حياته لخدمة شعبه»، وقال أيضا « لقد كان قائدا عظيما فرق دائما بين اليهودية والصهيونية».

### المبحث الثاني: المؤسسات الدينية كمؤسسات اجتماعية فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.

تعتبر المؤسسات الدينية في إسرائيل من المؤسسات الاجتماعية، التي تطورت بتطور الوجود اليهودي في فلسطين، حيث ظهرت هذه المؤسسات لتنظم الحياة الاجتماعية انطلاقا من الشريعة اليهودية، ويعتبر المطرودين من إسبانيا سنة 1492، والذين استقروا في صعدا أكبر التجمعات اليهودية في فلسطين على مر الفترات الزمنية<sup>2</sup>، وهذا ما أدى إلى ضرورة تشكيل مؤسسات دينية تسمح بتنظيم الحياة الاجتماعية في ظل غياب سلطة سياسة مركزية تشرف على تنظيم العلاقات في كافة المجالات. لكن مع الإعلان عن إنشاء دولة إسرائيل انتشرت المؤسسات الدينية في إسرائيل لتنظيم الحياة الدينية لكن بإشراف الدولة<sup>3</sup>، التي اتخذت من العامل الديني كوسيلة فعالة لتكوين هوية مشتركة في ظل تعدد الهويات، بسبب الهجرة التي حملت إلى إسرائيل أفراد مختلفين في عاداتهم وتقاليدهم وأيديولوجياتهم السياسية وأهم هذه المؤسسات هي:

### المطلب الأول: وزارة الشؤون الدينية.

تختص هذه الوزارة بإدارة الشؤون الدينية لكل الطوائف اليهودية وغير اليهودية في إسرائيل، فهي مسؤولة عن الجانب الإداري للحاخامية الرئيسية والمحاكم الحاخامية والمجالس الدينية، ومسئولة أيضا عن تعيين وإقالة الحاخامات المحليين كما تشرف الوزارة على دور العبادة وطقوسها، وعلى توزيع كتب التوراة وتنظيم عملية دفن الموتى، وإدارة حائط المبكى، ومراعاة تطبيق تعاليم الشريعة، كأحكام السبت والكوشير، ومن جهة أخرى تقدم الوزارة الخدمات الدينية للمسلمين والنصارى والدرور<sup>4</sup>.

كما تهتم الوزارة بالإشراف على كافة الأنظمة والاتفاقيات والقوانين الدينية في دولة إسرائيل، وهذا حسب خطط الحكومة، وقد سيطر حزب المزارحي والمفدال على وزارة الشؤون الدينية منذ نشأة الدولة

<sup>1</sup>Anshe IPfeffer, was the most radical of Notaries Karta Extremists really ALL that different, May 07,2010.

<sup>2</sup> شاحر إيلان، الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل، (ترجمة: إسماعيل دبح)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2005، ص 64، 65.

<sup>3</sup> يهود شعفاط هركاني، قرارات إسرائيل المصرية، (ترجمة: محمد عبد الظاهر)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1989، ص 48.

<sup>4</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 287.

وهذا في ظل الاتفاق بين (بن غريون) والأحزاب الدينية قبل الإعلان عن نشأة الدولة، حيث كان زعيم المفدال هو الذي يشغل دوما منصب وزير الشؤون الدينية، كما أن معظم موظفي الوزارة من نفس الحزب.

لكن منذ عام 1996 بدأت تسيطر على هذه الحقبة الوزارية حزب شاس<sup>1</sup>.

وبالتالي فالأحزاب الدينية مثلت المصدر الرئيسي لجل مشروعات القوانين الدينية في الدولة.

ويوضح الجدول التالي أسماء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية:

جدول رقم (3) يوضح أسماء الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الشؤون الدينية

الفترة الزمنية	الحزب الذي ينتمي إليه.	إسم الوزير	
1951-1948	المزراحي.	الحاخام يهودا ميمون (فيشمان).	1
1958-1951	العامل المزراحي.	الحاخام موشيه شابيرا.	2
1960-1958	مستقل.	الحاخام موشيه توليدانو.	3
1974-1960	المفدال.	الحاخام زيرحفارهنتيغ.	4
1975-1974	المعراخ.	الحاخام صادق.	5
1977-1975	المعراخ.	إسحاق روفائيل.	6
1981-1977	المفدال.	الحاخام أهارون أبو حصيرة.	7
1984-1981	المفدال.	يوسف بورغ.	8
1990-1984	المفدال.	زفولون هامر.	9
1992-1990	المفدال.	أفنيرشاكي.	10
1995-1992	العمل	إسحاق رابين.	11
1996-1995	العمل	شمعون شطريت	12
1997-1996	شاس.	إيلي سويسه	13
1999-1997	المفدال.	زفولون هامر	14
2001-1999	المفدال.	زوفولون هامر	15
2009-2001	شاس.	أشير أوحانا	16
2009	شاس.	يعقوب ميرغي	17

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 288.

وبالتالي سيطرة الأحزاب الدينية على وزارة الشؤون الدينية منذ سنة **1948** مكنها من تنظيم الحياة الاجتماعية، من منطلقات دينية، كما مكنها من تسيير العديد من المؤسسات الدينية التي استغلتها هذه الأحزاب في عملية التنشئة الاجتماعية، والاستقطاب السياسي. وهذا ما جعل هذه الأحزاب الدينية تتنافس للسيطرة على وزارة الشؤون الدينية .

### المطلب الثاني: الحاخامية الكبرى والحاخامية العسكرية.

#### الفرع الأول: الحاخامية الكبرى.

نشأت الحاخامية الرئيسية في عشرينات القرن العشرين بفلسطين، وتتشكل قيادتها من حاخامين أحدهما إشكنازي والآخر سفاردي، وقد استمرت الحاخامية في العمل بعد قيام الدولة، حتى أعلن وزير الشؤون الدينية لعام **1963**، عن تنظيم جديد لمجلس الحاخامية، حيث ارتفع عدد الحاخامات من مجموعة مختارة من الحاخامات من **75** حاخام إلى **125** حاخام<sup>1</sup>.

وفي عام **1983** سن قانون جديد للحاخامية جعل فترة مجلس الحاخامية، والحاخامين الأكبرين عشرة أعوام بعد أن كانت خمسة أعوام، على أن يعين الحاخامين بالتعاقب، وقد أطلق على من يتولى رئاسة مجلس الحاخامية (الحاخام الأكبر لإسرائيل)، أما مجلس الحاخامية، فقد تم زيادة عدد أعضائه حسب تعديل عام **1983** من اثني عشر عضواً إلى ستة عشر عضواً، ويعمل مع الحاخاميه الرئيسية عام **1980** حوالي **500** حاخام موزعين على جميع أنحاء إسرائيل، منهم **210** كانوا يعملون على إتمام وتجهيز وتسجيل عقود وطقوس الزواج.

والجدول التالي يوضح رؤساء أعضاء الحاخامية الرئيسية في إسرائيل في الفترة الممتدة من

1960 إلى 2003.

السنة	المدة	المجلس الحاخامي		ملاحظات
		سفاردي	أشكنازي	
1960-1963	3 سنوات	إسحاق نسيم	أي أوندمات	تعديل القانون عام 1963 لتصبح مدة الرئاسة 10 سنوات

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 280.

عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 289.

1973-1963	10 سنوات	إسحاق نسيم	أي أوندومات
1983-1973	10 سنوات	عوفاديا يوسف	شكومو جورت
1993-1983	10 سنوات	مورد خايلياهو	أوهام شابيرا
2003-1993	10 سنوات	الباهوبيكشيدورون	إسرائيل مائير لاوو

وقد مارست الحاخامية الرئيسية الكثير من الضغوط في سبيل سن القوانين ذات الطابع الديني، وتعتبر الأحزاب الدينية والحركات الدينية أهم من يضع هذه القوانين، ومن أهم هذه القوانين (قانون ميزانية الخدمات الدينية اليهودية لعام 1949، قانون صلاحيات المحاكم الحاخامية 1953\*، قانون القضاة الشرعيين 1955، وقانون انتخاب المجلس الأعلى 1963).<sup>1</sup>

وعلى الرغم من دورها المحوري في الحياة السياسية في شقها الديني، تعاني الحاخامية الرئيسية من معاداة العديد من الأطراف سواء الدينية أو العلمانية، فاليهود الحريديون لم يعترفوا بها حال قيامها واعتبروها مؤسسة صهيونية علمانية، وجعلوا من الذكرى السنوية لقيامها يوماً للصلاة والصوم والتكفير. كما اعتبر العلمانيون الحاخامية سلطة دينية، جعلت من الحياة الاجتماعية وسيلة لإرساء معالم الدولة اليهودية المتدينة.<sup>2</sup>

ويجمع المحللون المختصون في الشؤون الإسرائيلية أن صعود اليمين الإسرائيلي لأول مرة لسدة الحكم عام 1977، أعطى الحاخامية الرئيسية مكانة كبيرة من خلال الفتوى الدينية، خاصة في مجال السياسة الخارجية، والتي تحل ارتكاب المجازر، وتبرر القرارات العدوانية اتجاه الفلسطينيين تحت الغطاء الديني، ومن أبرز هذه الفتاوى ما أصدره الحاخام (إسحاق شابيرا) عام 2009، في كتابه "شريعة الملك"، إذ تضمن الكتاب تأصيلاً للعمليات التي يجوز لليهود القيام بها في حروبهم ضد "الأغيار"، وقد أكد الحاخام "شابيرا" على التبريرات اليهودية المستقاة من النصوص الدينية، والتي تبيح لليهود قتل الأطفال الرضع من غير اليهود، في حال تطلبت المصالحة اليهودية ذلك.

ويتمتع الحاخامات بتأثير واسع داخل المجمع الإسرائيلي، تفوق أحياناً قوة قوانين الدولة خاصة في فترة حكم الليكود، الذي يصنف على أنه حزب غير ديني لكن جل أعضاء الحزب أتباع التيار الديني الذين يؤكدون أن مواقفهم الأيديولوجية تستند إلى آراء وفتاوى الحاخامات.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 280.

<sup>2</sup> صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 166.

وقد أظهرت إحصائيات تضمنتها دراسة أعدها قسم العلوم الاجتماعية في جامعة "بار أيلان" أن **90%** من اليهود المتدينين يؤكدون على تجاهل قوانين وتعليمات الحكومة، في حال تعارضت مع فتوى الفتاوى الصادرة عن الحاخامات، وحسب استطلاع آخر لأراء الضباط والجنود المتدينين أشرف عليهم مركز "هرت سليا" متعدد الاتجاهات، اتضح أن أكثر من **95%** من الجنود والضباط المتدينين، يرون أنهم ينفذون تعليمات الحكومة المنتخبة وقيادتهم في الجيش، في حالة واحدة وهي تطابق أو توافق التعليمات مع الفتاوى التي يصدرها كبار الحاخامات والمرجعيات الدينية.

ويساهم الحاخامات بشكل كبير في التأثير على قرارات السياسة الخارجية العدوانية من خلال إصدار فتاوى تجيز قتل الفلسطينيين، فمثلا في عدوان<sup>1</sup> 2008 على قطاع غزة، تفقد الحاخام العسكري للجيش، وهو مصطحب لعدد من الحاخامات المتطرفين، لتعبئة الجنود على القتل.

كما استند قادة جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى فتوى صدرت في 2008/03/06، أباحت للجيش قصف التجمعات السكانية الفلسطينية بدون تمييز، وجاء في هذه الفتوى التي وقّع عليها كبار حاخامات "رابطة حاخامات أرض إسرائيل"، أن الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية والفلسطينية دون تمييز، وتضمنت الفتوى التي وقّع عليها كبار الحاخامات "رابطة حاخامات إسرائيل" أن الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية، والتوراة تجيز إطلاق قذائف على مصدر النيران، حتى لو كان يتواجد فيه سكان مدنيون، كما أفتى الحاخام (منبس فيردمان)، مدير مركز (حنا) لدراسة التاريخ اليهودي، وعضو بالحاخامية يوجب تدمير الأماكن المقدسة للفلسطينيين.

إذا دور الحاخامية الكبرى في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية مرتبط بالفتاوى، التي تعتبر بمثابة المبرر الرسمي لقرارات المؤسسة العسكرية العدوانية.

### الفرع الثاني: الحاخامية العسكرية.

تعرف وزارة الدفاع الإسرائيلية الحاخامية العسكرية بأنها "الهيئة المسؤولة عن تنفيذ ورعاية النشاط الديني داخل الجيش"، ولكن في العشرة الأخيرة يلاحظ أنها باتت تلعب دورا مختلفا تماما يتمثل في تقديم المبرر الديني للمؤسسة العسكرية، لإصدار القرارات العدوانية في مجال السياسة الخارجية، ويرأس

<sup>1</sup> موسوعة مقال، نقل عن موقع <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia 21/israparts/ Sec 36> doc. cvt.htm



الحاخامية العسكرية الحاخام الأكبر للجيش، الذي يعين من خلال التنسيق بين وزارة الدفاع والحاخامية الرئيسية<sup>1</sup>.

وتقوم الحاخامية العسكرية على توزيع الكتب الدينية والنشرات الدورية وحل جميع المشاكل التي تواجه الجنود المتدينين، ولإفتاء في القضايا والمعضلات كافة<sup>2</sup>.

وتؤدي الحاخامية العسكرية نفس وظيفة الحاخامية الرئيسية، من خلال إصدار فتاوى للجنود بالقتل، واعتباره واجبا دينيا، وإثراء الفكرة نذكر السؤال الذي وجهه جندي إسرائيلي لأحد الحاخامات العسكريين على موقع (www.daat.w cl)، حول رأيه في الفقرة الواردة في التلمود: "إن جاء ليقنتك، فبكر وأقتله" فقد كانت إجابة الحاخام العسكري، بالطبع هذه الآية عبارة عن شريعة واضحة لا لبس فيها: من ينوي قتلك أسرع بقتله والخلاص منه، وإذا رأيت شخصا عربيا وشككت في أنه يحمل سلاحا أو عبوة ناسفة، فلا تجازف ولا تخاطر بنفسك وبه وإخوتك اليهود، وإنما أقتله، حتى لو كنت مسيطرا على الموقف تماما فالأفضل أن تريح نفسك وتريحنا منه، واعلم أن القانون الإسرائيلي يتفق مع الشريعة اليهودية في هذا الشأن"<sup>3</sup>.

وفي نفس الموقع وجه جندي آخر سؤالا لأحد الحاخامات العسكريين سائلا: هل تبيح الديانة اليهودية قتل الأبرياء، وكيف أتصرف إذا تعرضت لموقف مشابه لذلك مع الفلسطينيين؟ فأجاب قائلا: "في وقت الحرب تتغير قواعد اللعبة، فإما أن تقتل أو تموت بسبب تمهلك الزائد، وفي التلمود: من جاء ليقنتك بكر وأقتله".

إذا يبرز دور الحاخامية العسكرية كمؤسسة دينية في السياسة الخارجية، من خلال استعمالها للبعد الديني كمبرر لارتكاب المجازر واعتبارها من صلب العبادة.

### المطلب الثالث: مؤسسات التعليم الديني.

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني من الفصل الثاني، لأثر البعد الديني على المنظومة التربوية الإسرائيلية ودورها في التنشئة الاجتماعية، سنحاول في هذا المطلب دراسة أهم مؤسسات التعليم الديني في إسرائيل، ودورها في صياغة هوية مشتركة للمجتمع في ظل التصدع الاجتماعي الذي تعاني منه إسرائيل، حيث يمثل التعليم الديني إحدى ركائز المؤسسة التعليمية في إسرائيل، فهو يشكل القاعدة

1 - المرجع نفسه

2 أحمد البهنسي، " الحاخامية العسكرية... الأب الروحي لجرائم إسرائيل نقلا عن موقع:

<http://www.islamonline.net>

3 المرجع نفسه.

الأساسية للتعليم اليهودي، ورغم اعتقاد البعض بأن حركات الهاسكالا (التتوير)، والنهضة العلمانية هي التي أعطت التوراة مكانتها في الثقافة العبرية، إلا أن التعليم الديني اليهودي لدى (الحر يديم) "المتشددين"، هو الباعث على تطبيق الشريعة في مجالات الحياة الاجتماعية.

وتوجد في إسرائيل أجهزة مختلفة للتعليم الديني المستقل، كما توجد هيئات مستقلة لدارسي التوراة، وأنماط مختلفة من المدارس الدينية، وتحظى كل هذه المؤسسات بالدعم المالي الكامل من الدولة، وهذا في إطار التعايش ما بين العلمانيين والمتدينيين، لكن هذه المدارس مستقلة إداريا وعمليا، كما يعتبر دور وزارة التعليم في المؤسسات الدينية التعليمية دورا ثانويا فقط، حيث تكتفي وزارة التربية بتعيين سكرتير فقط دون مشاركتها في تحديد البرامج التعليمية، أو تعيين المدرسين بهذه المؤسسات الدينية، وليس لوزير التعليم أية سلطة على هذا النوع من المؤسسات<sup>1</sup>. وللمؤسسات أسلوب خاص في التعليم، حيث تبتعد عن أسلوب التعليم المعاصر والذي يركز على تعليم اللغات والمواد العلمية بل يقتصر على تدريس المواد الدينية.

وللإشارة فإنه قبل توحيد النظام التعليمي الإسرائيلي، والذي جاء بموجب قانون 1949، تنازعت أربعة تيارات تعليمية إسرائيلية مختلفة في الانتماء والأهداف، فمثلا كان تلاميذ المدارس الدينية يؤدون كل صباح صلاة الصباح، وتلاميذ المدارس العمومية يقفون في الساحات لتحية علم إسرائيل، وتلاميذ المدارس العمالية ينشدون نشيد الهستدروت، ويرفعون الأعلام الحمراء في الفاتح من ماي.

وهذه التيارات التعليمية أنشئت قبل الإعلان عن تأسيس الدولة، وهي كالآتي:

1- **التيار التعليمي العمومي التابع لليمين:** والذي نشأ عام 1913، وكان هذا التيار يقدر الصهيونية وأفكارها، وكان يتعلم في مدارسها خلال السنة الدراسية لسنة 1949/1948 نحو 40% من مجموع التلاميذ.

2- **التيار التعليمي العمالي:** نشأ في العشرينات من القرن العشرين، بهدف إقامة مجتمع جديد قائم على المساواة الطبقية، والمساعدة المتبادلة، وكان يتعلم في مدارسها خلال السنة الدراسية 1949/1948 نحو 30% من مجموع تلاميذ المدارس.

3- **التيار التعليمي الديني التابع لحركة المزراحي:** وقد اتسمت مدارس هذا التيار بالحرص على الدروس الدينية والمحافظة على الفرائض الدينية، والتقييد بنظم تعليمية تفصل البنين عن البنات، ولقد كان

<sup>1</sup> "التعليم في إسرائيل"، سلسلة دراسات دولية معاصرة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أكتوبر 1997، ص 24، 25.

كل فتى يعتمر قلنسوة سوداء، أو قبعة حريرية مكتوبا عليها "ولد طيب، القدس"، وكان يتعلم في هذه المدارس نحو 20% من التلاميذ خلال السنة الدراسية 1949.

4- التيار التعليمي التابع لحركة أجودات إسرائيل: اتسمت مدارس هذا التيار بالانغلاق، وبالمحافظة الشديدة، ونظرا لأن حركة أجودات إسرائيل حركة غير صهيونية، فقد كان تلاميذ هذا التيار يلقنون في مدارسهم أن الصهيونية حركة ارتداد وكفر، وقد كانت مدارس هذا التيار تستقطب حوالي 5% من أطفال إسرائيل عام 1949<sup>1</sup>.

لكن مع قيام إسرائيل عام 1948 تم تعديل النظام التعليمي عن طريق إصدار عدد من التشريعات أهمها: قانون التعليم الإلزامي (1949)، وقانون التعليم الحكومي (1953)، وقانون مجلس التعليم العالي 1958 وقانون الإشراف على المدارس (1969)، وبموجب هذه القوانين أصبح في البلاد نظام تعليمي موحد، يشرف على التعليم العلماني، والتعليم الديني، وذلك مع بقاء مدارس التيار التجديدي مستقلة عن الدولة، تحت اسم التيار المستقل.

كما أسندت هذه التشريعات مهام عملية التربية والتعليم في إسرائيل، إلى عدد كبير من الوزارات والهيئات والمنظمات الخيرية، ولذلك فثمة تعددية واضحة في ملكية مؤسسات التعليم، ومصادر تمويلها وإدارتها، ومناهجها، ومن هذه الوزارات والهيئات: (وزارة المعارف، لجنة التربية والتعليم في الكنيسة، وزارة الثقافة، وزارة الصحة، الإسكان، السلطات المحلية، الوكالة اليهودية، الهستدروت)<sup>2</sup>.

ومما سبق يتضح لنا أن التعليم الديني في إسرائيل ينقسم إلى قسمين هما:

- **تعليم ديني حكومي:** والذي أشرف عليه حزب المفدال، وكانت منظمة "بن عكيفا" من أوائل المنظمات التعليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى منظمة شباب المزارحي "توعم". وبعد قيام إسرائيل عام 1948، أنشأ التيار العمالي تعليما دينيا منافسا، كما أقامت منظمة **حبد الحريدية** شبكة تعليم خاصة بها.
- وبعد إقرار قانون التعليم سنة 1953 تم إقرار استقلالية جهاز التعليم الحكومي الديني، ويقوم بإدارته مجلس التعليم الحكومي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة<sup>3</sup>. للإشارة فقط فإن التعليم الديني الرسمي يتم تنظيمه من قبل وزارة التعليم، وهو يخدم الأيديولوجية الصهيونية.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 285، 287.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 287.

<sup>3</sup> عزيز حيدر، المشهد الاجتماعي، تقرير مدار الاستراتيجي، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004، ص 331.

• **التعليم الديني الحريدي:** والذي تديره التجمعات الحريدية، وهذا التعليم يتمتع باستقلالية شبه تامة، وهو يأخذ أربعة أشكال (مدارس التعليم المستقل، مدارس ناظوري كارتا<sup>1</sup>.)، وتتركز هذه المدارس في القدس، وبنى براك، وبعضها مدارس قديمة سبقت الحرب العالمية الأولى، مثل مدارس شجر الحياة، حياة العالم وتورا الحياة، وبعضها أسس بين الحزبين العالمتين، حيث شهدت هذه الفترة انتقال مدارس دينية بكاملها من مختلف بقاع العالم .

ويعد إنشاء إسرائيل اعترف بهذا التيار وسمي التعليم المعترف به الغير الرسمي، والذي حصل على دعم حكومي وصل إلى 60% من نفقاته، بالإضافة إلى المدارس الدينية الحريدية هناك أكثر من 41 جمعية دينية أصولية تقدم<sup>2</sup> دروسا خارج الإطار الرسمي للتعليم، وهذا ما أدى إلى انتشار المدارس الدينية، والتي أحدثت تغيرا على مستوى ميزان القوى داخل الجناح الديني لصالح التيار الحريدي.

فالصهيونية الدينية لم تنشئ معاهد خاصة لتدريس الحاخامات من أتباعها الراغبين في ذلك، مما جعل هؤلاء اليهود مضطرين للذهاب إلى المدارس الحريدية، وبالتالي استبدل الحاخامات المعتدلون الدين آمنوا بالصهيونية الدينية ،وساهموا في بنائها بحاخامات شبان تخرجوا من مدارس حريدية ميزتهم التشدد خاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ،والتي نلمسها من خلال مساندة القرارات العدوانية تجاه العرب.

إذا فالمؤسسات التعليمية الدينية تساهم في نشر الثقافة الدينية اليهودية داخل المجتمع وهذا بإشراف من المؤسسات الرسمية للدولة.

<sup>1</sup> عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص 299.

<sup>2</sup> خالد أبو عصبه، التربية والتعليم في إسرائيل، رام الله:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011، ص 414.

## المبحث الثالث: دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

### المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية الصهيونية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

تنتمي الأحزاب الدينية إلى التيار الصهيوني الديني، الذي ظهر لإحداث التوازن والوسطية بين الصهيونية السياسية والأرثوذكسية الدينية المتشددة (الحريدية)\*، حيث حاول هذا التيار أن يكون بمثابة الجسر الرابط بين التصور العلماني والتصور الحريدي المتشدد<sup>1</sup>.

وقد انتهج هذا التيار إستراتيجية التكيف مع الدولة، حيث جاءت أفكاره مساندة للحركة الصهيونية فيما يخص العودة إلى فلسطين، وعدم انتظار المسيح المخلص لإنشاء الدولة، فقد قام رواد هذا التيار بتأويل الكثير من النصوص الدينية، وإعطائها بعدا سياسيا بهدف تكوين دولة اليهود في أرض الميعاد.

وتشكلت عدة أحزاب سياسية مؤيدة للصهيونية حاولت أن تنتشر أفكارها ومعتقداتها الدينية، عن طريق برامجها السياسية التي تميزت بالتطرف في سياستها الخارجية وبالواقعية البرغماتية في سياستها الداخلية، وأهم هذه الأحزاب هي (المزراحي، هبوعيل همزراحي، المفدال، والبيت اليهودي)<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: دور وموقف حزب المزراحي من السياسة الخارجية الإسرائيلية.

#### 1. التعريف بالحزب:

يعتبر حزب المزراحي أول حزب صهيوني من حيث النشأة، حيث نشأ في أوروبا عام 1902 تحت اسم حركة "مزراحي" على يد الحاخام "إسحاق يعقوب رينز" ( 1839-1915)، وذلك كرد فعل تجاه تزايد نفوذ التيار العلماني في مجال التربية بين يهود العالم، خاصة بعدما قرر قادة المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الثاني (بازل عام 1898) أن الدين مسألة شخصية، وأن المنظمة الصهيونية لن تتخذ منه أي موقف رسمي، مما جعل المتدينين الصهيونيين يتجهون إلى إنشاء

\* الحريديم: تطلق هذه التسمية على جمهور اليهود الذين يقيمون طقوسهم الدينية ويعيشون حياتهم اليومية وفق التفاصيل الدقيقة للشريعة اليهودية، ويحافظ الحريديم بدقة متناهية على كافة الأنظمة، والقوانين الوارد ذكرها في التوراة والكتب الدينية المقدسة، ويعارضون بشدة إحداهن أي تغيير فيها.

<sup>1</sup> محمد الشرعة، نظام بركات، «الأحزاب الدينية و دورها في السياسة الخارجية في إسرائيل: دراسة خاصة للموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة أبحاث يرموك، جامعة اليرموك، الأردن: جامعة اليرموك، العدد 1، 2006، ص 254.

<sup>2</sup> عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 97.

تنظيم سياسي يعمل على تنشئة فرد يهودي، أساس هويته **الدين اليهودي**، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للإتحاد الجديد في مارس عام **1902**، في مدينة "فيلنا" بليتوانيا برئاسة الحاخام (رينز)، وبمشاركة اثنين وسبعين عضوا من الصهيونيين المتدينين.

وُقرر إقامة حزب مزراحي اختصاراً لكلمتي ( مركز،روحاني) ككتلة متدينة مستقلة داخل المنظمة الصهيونية<sup>1</sup>.

وتبنى الحزب شعار « أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب تورا إسرائيل » ، وتدعيماً لأفكارها ،قام حزب المزراحي بعقد المؤتمر الأول للمزراحي عام **1904** ،بمدينة هنغاريا حيث أقر دستورها الذي حدد أهداف الحزب في ما يلي:

- 1- المزراحي هو تنظيم لا يتجزأ عن الحركة الصهيونية، وسيبقى يناضل داخل المنظمة.
- 2- استمرار وجود اليهود مرتبط بإنشاء وطن قوي لليهود، أسسه وقوانينه مستمدة من الشريعة اليهودية<sup>2</sup>

## 2. موقف الحزب من قضايا السياسة الخارجية:

يرتبط موقف الحزب من قضايا السياسة الخارجية بأيدولوجية الحزب ،التي على الرغم من اتسامها بالاعتدال والوسطية على المستوى الداخلي، إلا أنها تتميز بالتطرف والتشدد على مستوى قضايا السياسة الخارجية، خاصة بما يتعلق بتوسيع رقعة إسرائيل الجغرافية عن طريق إقامة المستوطنات.

واعتبر حزب المزراحي السباق لإنشاء المستوطنات وهذا حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل، فأقيمت أول مستوطنة تعاونية " موشاق " التابعة للحركة عام **1925**، وأول مستوطنة جماعية " كيبوتس " عام **1930**<sup>3</sup>، وهذا عن طريق تشجيع الهجرة، وقد تبنت جميع الأحزاب الدينية سواء الصهيونية أو المعارضة للصهيونية موقف المزراحي المتشدد من قضايا السياسة الخارجية، وهذا انطلاقاً من تشبعها بأفكار الحاخام (شحاك يعكوف رينس) المتطرف.

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق ص 245.

<sup>2</sup> صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 301،309.

<sup>3</sup> عبد الوهاب الميسري، مرجع سابق، ص 286 .

الفرع الثاني: موقف ودور حزب هبوعيل هبزراحي (العامل المزارحي) في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

### 1. التعريف بالحزب:

تأسست حركة العامل المزارحي (العامل الشرقي) في عام 1922، كجناح عمالي للحركة الأم المزارحي، وقد استمدت هذه الحركة فلسفتها من أفكار الحاخام (شمشون رفائيل هيرش)، وجاء في دستورها، أن هدفها هو تنظيم العمال المتدينين القوميين الساعين لبناء الدولة بموجب التوراة. ولكن على الرغم من استقلالية العامل المزارحي عن الحركة الأم في بناء بعض المؤسسات من أهمها اليبشوف<sup>1</sup>، إلا أنها ظلت تعمل إلى جانب المزارحي في المنظمة الصهيونية، ويعتبر الحزب من الأحزاب المشاركة في اللجنة التحضيرية، قبل الإعلان عن قيام إسرائيل وكان الحزب عضواً في الجبهة القومية الدينية، التي تنافست على مقاعد الكنيست سنة 1949، وسنة 1955، لكن بحلول عام 1956، أصبح حزب (هبوعيل همزراحي) جزءاً من جبهة ائتلافية انتخابية برلمانية باسم المفدال<sup>2</sup>.

### 2. موقف و دور الحزب من القضايا السياسية الخارجية:

يبرز دور الحزب في السياسة الخارجية من خلال إشرافه على العملية التوسعية الاستيطانية، حيث قام الحزب بإنشاء عدة مستوطنات زراعية واسعة، كما أنشأ (كيبوتسا دينيا)، كما عمل على إنشاء مدارس دينية داخل هذه المستوطنات إلى جانب العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

واعتبر الحزب بمثابة المنفذ والوصي على أهم العمليات الاستيطانية من خلال إنشائه لحركة (غوش أيمونيم) الذي كان لها الدور البارز في إنشاء معظم المستوطنات، خاصة في فترة السبعينات- تم التطرق إلى هذه الحركة في المبحث الأول- وقد حظي الحزب بقوة تمثيلية في الكنيست مكنته من التأثير على القرار الخارجي من خلال الائتلافات الحكومية، وبرز هذا التأثير خاصة في الانتخابات العامة لعام 1951<sup>3</sup>.

حيث تحصل الحزب على 8 مقاعد في الكنيست وهذا ما أهله للحصول على وزارة الهجرة والاستيطان<sup>4</sup>، وبالتالي أصبح المشرف الرئيس على كل البرامج الاستيطانية في هذه الفترة، وتنامي دور

<sup>1</sup> صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 311.

<sup>2</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 247.

<sup>3</sup> عبد الكريم العلوجي، الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية و الدولة والدين، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص 161.

<sup>4</sup> بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديكتاتوري: دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 2004، ص 185.

الحزب بعد حرب 1967 في إطار صعود التيار الديني، حيث أشرف على التخطيط لاستيطان أراضي جديدة وتجنيد كل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

## الفرع الثالث: حزب المفدال.

### 1. التعريف بالحزب:

حزب المفدال هو حزب ديني قومي ينتمي إلى مجموعة الأحزاب الصهيونية المتدينة، تأسس سنة 1956، من اتحاد حزبين هما: (همزراحي، وهبوعيل حمزراحي)<sup>1</sup>، الذين شكلا الجناح الديني في الحركة الصهيونية، وتم هذا الإتحاد بهدف خلق قاعدة جماهيرية منظمة، تمكنه من الحصول على أصوات في الكنيست يستطيع من خلالها تنفيذ برامجه الحزبية<sup>2</sup>، وهذا ما حدث فعلا فقد سيطر حزب المفدال على التيار الديني حتى انتخابات الكنيست العاشر عام 1981، أين بدأ يفقد سيطرته بسبب الانشقاقات الداخلية\* من جهة صعود شاس الحزب الحريدي من جهة أخرى.

### 2. أيديولوجيته السياسية وأثرها في بلورة مواقفه الخارجية:

يستند حزب المفدال أيديولوجيا على أفكار الصهيونية الدينية، وينطلق منها في وضع برامجه المتضمنة لأهدافه السياسية خاصة في مجال السياسة الخارجية والتي يمكن حصرها في:

- الإيمان التام ب « الحق التاريخي » لليهود في فلسطين، وبمفهوم أرض إسرائيل الكاملة. ومن هنا فالاستيطان في كامل فلسطين أمر شرعي.
- انتصارات جيش الدفاع الإسرائيلي وخاصة في عام 1967، هي بداية الخلاص النهائي لشعب المختار " على أرضه.
- محاولة بناء هوية يهودية مشتركة عن طريق النظام التعليمي الديني في كافة مراحل التعليم.
- تأييد خدمة طلبة المدارس الدينية في الجيش وهذا لرفع معنويات الجيش ( التأكيد على أهمية التنشئة الدينية داخل المؤسسة العسكرية)<sup>3</sup>.
- يؤيد الحزب مفاوضات السلام المباشرة مع الدول العربية، وهذا بهدف ضمان الأمن الكامل الدائم للأفراد والدولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خليفة أحمد، مرجع سابق، ص 161.

<sup>2</sup> سائد عائش، اليهودية الأرثوذكسية، الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2007، ص 189.

\* أدى انشقاق حزب المفدال إلى ظهور عدة قوائم انتخابية منفصلة، فظهرت قائمة تامي سنة 1981 بزعامة أهارون أبو حصيرة، وقائمة متساد بزعامة الحاخامين يوسف شابييرا وحاييم دروكرمان سنة 1984، وهذا جعل الدور الذي يقوم به حزب المفدال دورا ثانويا، وترك قيادة المستوطنين لأحزاب اليمين المتطرف.

<sup>3</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 290.



- التأكيد على أن العمل الاستيطاني هو أمر إلهي يجب تنفيذه، إلى جانب عدم التنازل عن أي شبر من أرض إسرائيل، وهذا ما جعل بعض المختصين يصفون الحزب بالتطرف خاصة في مسائل الخارجية والأمن.
  - التأكيد على قدسية القدس واعتبارها العاصمة الأزلية لإسرائيل.
- وقد حاول الحزب تنفيذ برامجه خاصة في مجال السياسة الخارجية، عن طريق الائتلافات الحكومية.
- واعتبرت قضايا السياسة الخارجية العامل المتسبب في انشقاق الحزب، حيث أدى الجدل السياسي بين أعضاء الحزب فيما يخص اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين، إلى خروج النائب المتشدد (خان بوارت) وانضمامه إلى حزب الإتحاد القومي برئاسة (بيني بيغن) الذي اعتبر أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، يعتبر إجحافاً في حق الدولة على الرغم من اعترافه باتفاقية أوسلو، التي سرعان ما تحول موقفه إلى رفض الاتفاقية، والذي ظهر جلياً من خلال رفضه المشاركة في الحكومة التي شكلها حزب العمل بعد انتخابات سنة 1992، وكما تسبب في إسقاط الحكومة التي شكلها (نتياهو) عام 1996 بسبب موافقتها من اتفاقية (واي ريفر).
- وبقي الحزب محافظاً على آرائه ومواقفه تجاه قضايا السياسة الخارجية، حيث ساهم في إسقاط حكومة (يهود باراك) في أواخر سنة 2000، احتجاجاً على مواقف باراك التي طرحها في المفاوضات التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين (بكامب ديفيد) في جوان 2000.<sup>2</sup>
- إذا استطاع حزب المفدال أن يؤثر في صناعة السياسة الخارجية، من خلال آلية إسقاط الحكومات وهذا في حالة تعارض مواقف الحزب تجاه قضايا السياسة الخارجية مع قرارات الحكومة. حيث مكنه خبرته السياسية الواسعة من المشاركة في الائتلافات الحكومية، التي لها وزن سياسي تستطيع من خلاله أن تترجم آرائها إلى قرارات فعالة على مستوى السياسة الخارجية، كما أهلته السيطرة على وزارة التعليم والثقافة لفترات طويلة من كسب قاعدة اجتماعية في الوسط الإسرائيلي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبده الأسدي، «انتخابات الكنيست الخامسة عشر: برامج الأحزاب الإسرائيلية والنتائج النهائية»، مجلة صامد الاقتصادية، الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع، العدد 118، 1999، ص 244.

<sup>2</sup> خليفة أحمد و عايد خالد، «الانتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة و النتائج و البرامج الانتخابية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39، صيف 1999، ص 219.

<sup>3</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص 84، 83.

## الفرع الرابع: دور حزب البيت اليهودي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

### 1. التعريف بالحزب:

يعتبر حزب البيت اليهودي أو ما يطلق عليه " المبدال الجديد"، من أبرز الأحزاب الدينية الصهيونية قوة وتأثيراً على الحياة السياسية الإسرائيلية بشقيها الداخلي والخارجي، وقد تأسس هذا الحزب في نوفمبر عام 2008، ويشرف على رئاسة الحزب الآن رجل الأعمال الثري (نفتا لي بينت) (Naftali Bennett)، الذي اشتهر بمواقفه المتطرفة اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي<sup>1</sup>.

وقد أنشأ هذا الحزب بهدف خلق تنظيم سياسي جديد يستوعب أفكار الجيل اليهودي الجديد المتدين، مع الإبقاء على الموروث الثقافي والعقدي، خاصة وأن البيئة السياسية والاجتماعية تتجه نحو اليمين، وقد حاول زعماء الحزب استقطاب كافة أطراف النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، سواء من العلمانيين أو المعتدلين.

وقد ضم الحزب مختلف الإثنيات والطوائف والأقليات (دروز، أشكنازيم، سفريديم) وقد استطاع الحزب أن يشكل أيديولوجية تتناسب وتوجهات مختلف التيارات المنتمية للحزب، كما وضع برنامج سياسي متكامل لا يقف عند حدود الاستيطان والقضايا الدينية. وهذه الأسباب مجتمعة مكنته من تحقيق نتائج إيجابية في انتخابات الكنيست التاسع عشر عام 2013.

اعتبر المختصون في دراسة الظاهرة الحزبية الإسرائيلية أن حزب البيت اليهودي هو بمثابة تجديد فعال لدى الأحزاب اليمينية الدينية<sup>2</sup>، وهذا لاستطاعته خلق قاعدة انتخابية من المتدينين الصهيونيين الأشكنازيين، والمستوطنين في الضفة الغربية، والشبان المتدينين الذين يخدمون في الجيش<sup>3</sup>، إضافة إلى أعضاء المبدال سابقاً.

### 2. أفكار الحزب في ما يخص قضايا السياسة الخارجية:

يمكن استنتاج آراء وأهداف الحزب حول قضايا السياسة الخارجية، من خلال فكره الأيديولوجي والسياسي، والتي حاولنا تلخيصها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> محمد عمارة تقي الدين، «حزب البيت اليهودي و القرار السياسي الإسرائيلي»، الحوار المتمدن، نقلا عن موقع:

[HTTP//M.AHEWAR.ORG](http://M.AHEWAR.ORG)

<sup>2</sup> محسن صالح، «المشهد الإسرائيلي الفلسطيني»، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (2012-2013)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات، 2014، ص 70.

<sup>3</sup> أحمد خليفة، «الأحزاب الدينية: القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992، ص

- 1- يتبنى الحزب نفس مبدأ حزب المفدال القديم " أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب تورا إسرائيل، لذا يدعوا لاستمرار الاستيطان ويرفض أي محاولة للتنازل عن المستوطنات.
- 2- يعطي الحزب مكانة جوهرية للجيش باعتباره المنفذ الرئيس لقرارات الحرب وحامي أرض إسرائيل.
- 3- يرفع الحزب شعار " ارفعوا أيديكم عن الجيش"، وذلك ردا على الدعوات التي رفعت لمحاكمة ضباط الجيش وجنوده، على الجرائم التي ارتكبت في الحرب على غزة ضد الفلسطينيين، واعتبارها حقا مشروعاً.
- 4- يرى الحزب أن الخدمة في الجيش أمراً مقدساً، لا يختلف عن دراسة التوراة. لذلك يدعوا الحزب لأن تكون السياسة الإسرائيلية أكثر تشدداً مع المواطنين العرب في إسرائيل، و من ثم تبني سياسة من شأنها ردع نشاط كل من يشكل عربي داخل المستوطنات.<sup>1</sup>
- 5- يؤمن الحزب بأن الحكومة تنتهج سياسيات غير سليمة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، لذلك يضع الحزب في سلم أولوياته إيجاد سياسة ردعية العرب، تمكن من تحقيق السلم والأمن الإسرائيلي.
- 6- التأكيد على ضرورة نشر التعليم الديني بهدف تكوين هوية مشتركة تمكن من توحيد التصورات، والمواقف تجاه قضايا السياسة الخارجية.

### 3. آليات و وسائل الحزب لتنفيذ أهدافه في مجال السياسة الخارجية:

لتنفيذ برنامجه السياسي اعتمد الحزب على عدة وسائل لتحقيق أهدافه يمكن حصرها في:

- الإشراف على تسيير العديد من المؤسسات الاجتماعية التعليمية في الدولة، والتي يديرها حاخامات مقربون من الحزب، حيث يشرف الحزب على 40 جمعية دينية من أصل 52 جمعية، أي 76% من المساعدات المالية الموجهة لهذه المؤسسات مصدرها وحدة الاستيطان، التي ترتبط بعلاقة سياسية مع حزب البيت اليهودي.<sup>2</sup>
- الإشراف على المدارس الدينية للطور الثانوي، والمدارس الدينية التمهيديّة للخدمة العسكرية.<sup>3</sup> حيث أقام نائب مدير التربية والتعليم (أفارتسمان)، والذي يحسب على حزب البيت اليهودي على إنشاء عدة مؤسسات هي: معهد (أوروت إسرائيل)، و(بيت موريا)، و(مركز التعليم اليهودي الصهيوني)

<sup>1</sup> محمد عمارة تقي الدين، حزب البيت اليهودي والقرار السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق ص 8.

<sup>2</sup> أنطوان شلحت، «المشهد السياسي الحزبي الداخلي»، تقرير مدار الاستراتيجي: المشهد الإسرائيلي 2013، رام الله: مدار، 2014، ص 12-13.

<sup>3</sup> أنطوان شلحت، المرجع نفسه 20-21.

➤ أهله الإشراف على وحدة الاستيطان سنة 2010، إلى توجيه الموارد المالية بما يخدم توسيع المستوطنات من جهة، وتهيئتها وتطويرها من جهة أخرى، حيث وافق نائب الوزير (آفي فارتسمان) ،والذي يحسب على حزب البيت اليهودي على إنشاء عدة مؤسسات من بينها معهد (أوروت اسرائيل) وبيت موريا ومركز التعليم اليهودي الصهيوني.

➤ الاعتماد على شخصيات دينية شابة معاصرة: حاول حزب البيت اليهودي استقطاب شخصيات شابة مثقفة متدينة بهدف الخروج من دائرة التزمت الحاخامي، وهذا بهدف تكوين جيل جديد يتمكن من أداء وظيفة تقليص الهوة بين العلمانيين والمتدينين، وهذا من خلال التأثير على قطاعات اجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي.

ويمكن اعتبار شخصية (نفثالي بينت) أحسن نموذج للشباب اليهودي المتدين المعاصر، فهو يجيد اللغة الإنجليزية والفرنسية، تخرج من كلية الحقوق بالجامعة العبرية، وهو مؤسس شركة الحاسوب والبرمجة، كما حقق نجاحات مهنية عالية في مجال التكنولوجيا والصناعات الدقيقة<sup>1</sup>، وأضافت خدمته العسكرية وتطوعه في الجيش الإسرائيلي علاقات مع كبار القادة العسكريين، الذين عملوا على تسهيل إنشائه مختلف الجمعيات الاجتماعية.

وقد ترأس بينت قائمة حزب البيت اليهودي الائتلافي، في انتخابات عام 2013 وتولى بينت في حكومة (بنيامين نتنياهو) الثالثة والثلاثون حقيبة الاقتصاد والسكن، وكان شخصية قوية في الحكومة، استطاع بينت بعد انتخابات 2013، أن يكون الشخصية التي لا تجد منافسا لها في هذا الإطار السياسي<sup>2</sup>، حيث استطاع أن يعيد صياغة الحزب بما يتناسب والتطورات البيئية، فانتقل به من الحالة الكلاسيكية التقليدية إلى الحداثة والمعاصرة، حيث فتح الحزب لمختلف الفئات الاجتماعية بصرف النظر عن العقيدة والطائفة.

وهذا لا يعني أن الحزب قد استغنى عن القيادات التقليدية التي تملك من الخبرة التي تؤهلها لتوجيه مخططات وأهداف الحزب بما يتوافق وإمكانياته وطموحاته، وتعتبر شخصية (ارئيل) خير مثال على ذلك، حيث مكنته خبرته الطويلة في مجال الاستيطان إلى توليه في حكومة بنيامين (نتنياهو) (2013، 2015) الإشراف على وزارة السكن، فوضع مخططات بناء عشرات آلاف البيوت الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة، وسعى لزيادة ميزانيات المستوطنات، كما تجدر الإشارة أن (أريئيل) كان من المبادرين لإقامة عدة مستوطنات منها مستوطنة (ميشور أدوميم)، إضافة إلى عشرات المستوطنات التي ساهم في إقامتها، كما أنه ساهم في إقامة حي جديد لليهود المتدينين في ضاحية (هاربونا) الواقعة في مدينة "نتسيرت

<sup>1</sup> بينت نفثالي، نقلا عن موقع: [HTTP://WWW.FACEBOOK.COM/NAFTALIBENNET/ARABIC](http://www.facebook.com/naftalibennet/arabic)

<sup>2</sup> أنطوان شلحت وبلال ظاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2015، ص 26.

عيايت)،<sup>1</sup> القريبة من مدينة الناصرة العربية، والتي من المتوقع أن تستوعب نحو عشرة آلاف شخص من اليهود المتدينين<sup>1</sup>

#### 4. موقف الحزب من قضايا السياسة الخارجية الإسرائيلية:

##### موقفه من المفاوضات:

يعتبر حزب البيت اليهودي من أكثر الأحزاب وضوحاً وتشدداً اتجاه قضايا السياسة الخارجية، حيث يرفض الحزب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية كحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويرفض الحزب تماماً إقامة دولتين لتسوية الصراع، حيث يعتبر هذا الحل تهديداً لمستقبل الدولة، ويذهب الحزب إلى أبعد من ذلك، فقد دعا إلى فرض القانون الإسرائيلي على سائر أنحاء الضفة الغربية.<sup>2</sup>

ويجعل الحزب من رؤية رئيسه (نفتالي) الرؤية الأنجع لتسوية الصراع<sup>3</sup>، حيث نشر (نفتالي) برنامجاً سياسياً مفصلاً لإدارة الصراع تحت عنوان (برنامج التهدئة)، حيث يطرح فيه رؤيته للتعامل مع القضية الفلسطينية، حيث دعا في هذا البرنامج إلى ضم 60%، من مناطق الضفة الغربية رسمياً، ومنح قرابة الخمسين ألف من سكان هذه المناطق الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة في إسرائيل<sup>4</sup>، وهذا لتفادي أي اتهامات مستقبلية بالعنصرية، ويعتبر نفتالي أن تعزيز الفصل بين الضفة الغربية وغزة هو الحل الأمثل الذي يضمن عدم انتقال مشاكل غزة إلى الضفة الغربية، ويعتقد أن غزة ستتم بضم تدريجي لمصر وهذا لأن إسرائيل ستقوم برفع مسؤوليتها عن قطاع غزة.

وبقي (بنيت) محافظاً على موقفه المعارض لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه إلى الحكومة برئاسة (نتنياهو)، كوزير للاقتصاد عام 2013، وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، تفعيل عمليات المفاوضات والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي) بحل الدولتين، إلا أن (بنيت) صرح أن

<sup>1</sup> إيناس الخطيب، مرجع سابق، ص 4.5.

<sup>2</sup> برهوم جرابسي، «لائحة انتخابية تتنافس على مقاعد الكنيست الـ19»، مجلة المشهد الإسرائيلي، رام الله: المدار، العدد 299، 2013، ص 3.

<sup>3</sup> أنطوان شلحت، مرجع سابق، ص 31.

<sup>4</sup> هويدا مصطفى، الجماعات اليهودية المتطرفة والاتجاهات السياسية الدينية في إسرائيل، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010، ص 55.

الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو صراع غير قابل للحل، وقال إن المحاولة لإقامة دولة فلسطينية داخل بلادنا قد انتهت<sup>1</sup>.

### موقف الحزب من السلام والأمن:

بما أن الحزب ينتمي إلى التيار الصهيوني الديني، فإن قناعاته مستمدة من أفكار الصهيونية والتي تعتبر أن (أرض إسرائيل) كلها ملك لشعب إسرائيل. وتوسيع أرض إسرائيل كهدف مستقبلي، والحفاظ على الحدود الإسرائيلية الآتية، وقد قدم حزب البيت اليهودي تصورا يقوم على مبدأ السلام القائم على الأمن الدائم، ويؤيد الحزب المفاوضات السلمية المباشرة مع الدول العربية وإسرائيل وهذا بناء على الشروط التالية:

- ضرورة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية، وعدم التنازل عن أي شبر من أراضي الضفة الغربية.
  - رفض إنشاء دولة فلسطينية على حدود عام 1967، لأن القبول بهذه الحدود يؤدي إلى حتمية خلق أكثر من منطقة تشبه غزة، وهذا ما يؤدي إلى جذب ملايين الفلسطينيين من مختلف أنحاء العالم، مما سيؤدي إلى كارثة ديموغرافية تشكل خطرا على مستقبل الدولة اليهودية، إضافة إلى تأثير هذه المفاوضات على انهيار الاقتصاد الإسرائيلي، وقد بعث (بينت) برسالة لرئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) بهدف عقد اجتماع طارئ لبحث ومناقشة "خطة التهدة"، والمتمثلة في ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل والعمل على تنفيذها.
  - وقد صرح (نفتالي) « لن نسمح بطرح موضوع الانسحاب من أي جزء في الضفة الغربية، و في حال تم طرح هذه القضية سوف نطلب باستفتاء عام في إسرائيل..... لقد انسحبنا من أراضيها، فردوا علينا بقتل الإسرائيليين، انسحبنا من غزة و طردنا اليهود منها، و ماذا تلقينا بعد ذلك، الصواريخ من قطاع غزة»<sup>2</sup>.
  - اعتبار الخيار العسكري أمرا حتميا للقضاء على الإرهاب والمنظمات الإرهابية.(المقصود المقاومة الفلسطينية)
  - العمل على ضم المناطق الممتدة من تل أبيب إلى القدس، وحماية المستوطنات وسياسة الدولة على المواقع الدينية اليهودية<sup>3</sup>.
- موقف الحزب من قضية القدس واللاجئين:

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص 55.

<sup>2</sup> محمد عمارة تقي الدين، حزب البيت اليهودي والقرار السياسي الإسرائيلي مرجع سابق، 290.

<sup>3</sup> هويدا مصطفى، مرجع سابق، ص 55.

يوجد شبه إجماع حول قضية القدس واللاجئين، بالنسبة للأحزاب السياسية الإسرائيلية، ويتفق موقف حزب (البيت اليهودي) مع جل الأحزاب اليمينية، وخاصة (حزب الليكود) و(حزب إسرائيل بيتنا) حول قدسية المدينة واعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل.

ويجعل حزب (البيت اليهودي) من تكثيف الاستيطان، كأهم آلية لتهود المدينة، بشقيها المعماري والسكاني، كما تعتبر محاولات تهويد الحرم القدسي الشريف من خلال زيارة اليهود لباحات المسجد الأقصى، وطلب بناء الهيكل خير مثال ذلك.<sup>1</sup>

أما فيما يخص قضية اللاجئين فالحزب يرفض في برنامجه الانتخابي حق العودة للفلسطينيين، وأنه يجب على دولة إسرائيل معارضة حق العودة للسكان العرب إلى مناطق " أرض إسرائيل"، لأنه يشكل تحديا ديموغرافيا قاتلا لإسرائيل.<sup>2</sup>

### موقف الحزب من ظاهرة الاستيطان:

يعتبر الحزب أن الاستيطان هو تنفيذ لأمر إلهي، لذلك جعل الحزب من توسيع نطاق المشاريع الاستيطانية من أهم أولوياته، وأهدافه السياسية وخاصة الاستيطان الزراعي الذي أصبح هدفا مركزيا لدى الحزب. وقبل التطرق إلى برنامج الحزب في مجال الاستيطان سنتطرق إلى مختلف الآليات التي اعتمد عليها للوصول إلى أهدافه والتي تمكن تخليصها في:

- 1- العمل على تمرير مشاريع قوانين في الكنيست تخص الاستيطان الزراعي.<sup>3</sup>
- 2- إجراء تعديلات وإصلاحات قانونية واقتصادية في مجال الاستيطان بالنسبة لحصص الأراضي والتعويضات والإنتاج فيها.
- 3- العمل على الظفر بالحقائب الوزارية التي تمكنه من تطبيق أجندته بشأن الاستيطان(وزارة الإحصاء، الإسكان).

وهذا ما تحقق للحزب فقد شغل جميع قيادات الحزب مناصب عليا في مجلس الاستيطان، حيث كان **نفتالي** (رئيس الحزب) مديرا عاما لمجلس الاستيطان<sup>4</sup>، كما تولى صديقه (أوري أريئيل) نائب رئيس الحزب، الذي يعد أبرز قادة المستوطنين في الضفة الغربية، منصبا في الحكومة السابقة، فقد شغل وزير الإسكان، وهذا ما جعله يتحكم في إصدار التصريحات الحكومية المتعلقة ببناء المستوطنات.

<sup>1</sup> هويدا مصطفى، مرجع سابق، ص 46.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 54.

<sup>3</sup> موقع البيت اليهودي.

<sup>4</sup> هويدا مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

كما عمد " (أريئيل) إلى تنفيذ برامج الحزب في المجال الاستيطاني، خاصة وأن الحزب<sup>1</sup> يسيطر على اللجنة البرلمانية المالية، وهذه اللجنة هي المسؤولة عن توزيع الميزانية، كما ساعد ترأس (موشي يعالون) -الذي يحسب على حزب البيت اليهودي على وزارة الإسكان- على تنفيذ مخططات الحزب الاستيطانية، من خلال تقديم تراخيص البناء الاستيطانية في الضفة الغربية .

وقد لوحظ تنامي تأثير الحزب على مسار العملية الاستيطانية خلال عهدة (نتنياهو) ، حيث كلف حزب البيت اليهودي بالإشراف على العملية الاستيطانية ، إذ تبنت الحكومة برنامج الحزب والمتضمن توسيع المستوطنات، إعلان مناقصات جديدة للبناء، ومنح تصاريح البناء، والموافقة على مشاريع استيطانية عديدة.

تشير هذه المعطيات إلى سياسة مدروسة للقضاء على أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل<sup>2</sup>، وهذا ما تؤكدته خريطة المستوطنات في إسرائيل المرفقة بإحصائيات تشير إلى تنامي عدد المستوطنات بشكل غير مسبوق في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 :

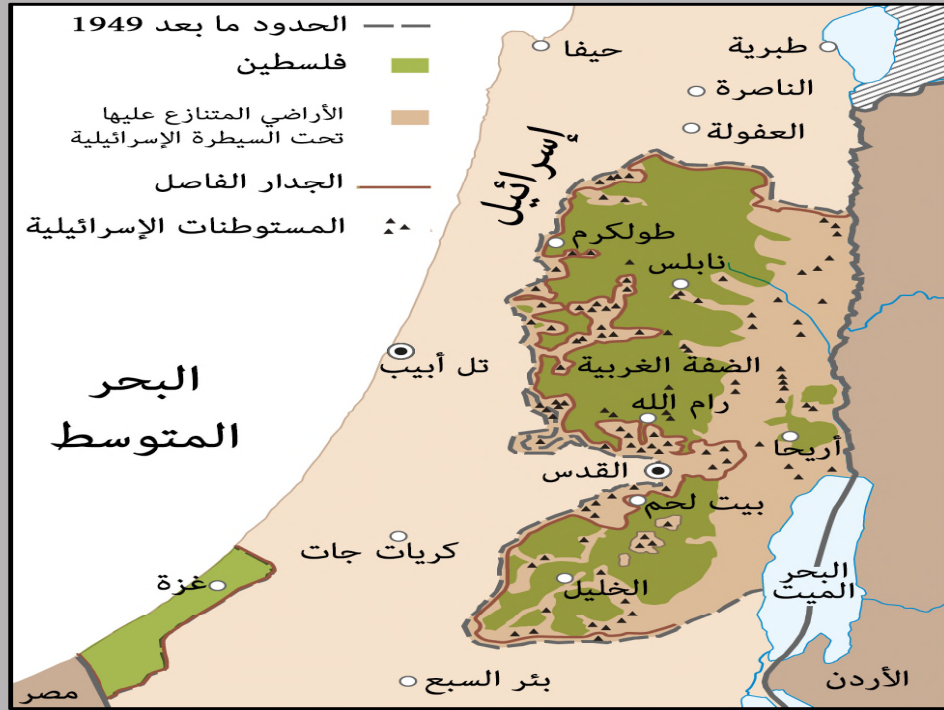
<sup>1</sup> ايناس الخطيب، " تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل"، مدى الكرمل، : المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2013، ص04.

<sup>2</sup> عاطف أبوسيف، امطناس شحادة، مرجع سابق، ص 40.



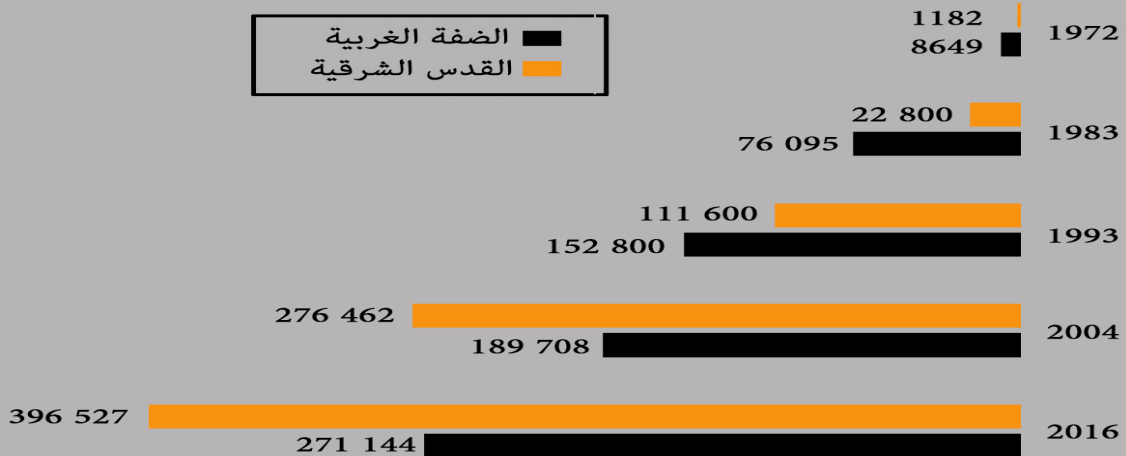
SPUTNIK

## المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين



### معدل زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس (عدد الأشخاص)

- 1948



المصدر: Foundation for Middle East Peace

كما تشير الأرقام الرسمية، خلال الفترة التي شغل فيها (بنيامين نتياهو) منصب رئيس الوزراء من الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، ارتفاعاً في بناء المستوطنات بنسبة 25% عن السنوات السابقة، كما أشارت الأرقام الرسمية إلى ارتفاع سكان المستوطنات بنسبة 9%.

ويمكن تلخيص أهم النشاطات الاستيطانية للحكومة اليمينية، ولوزارة الإسكان التي يرأسها (أوري أريئيل) نائب حزب البيت اليهودي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 في الجدول الآتي:

نسبة ارتفاع إنشاء المستوطنات سنة 2008 مقارنة بسنة 2007	60% في كل أراضي إسرائيل	31 % الضفة الغربية
عدد المباني المنشأة سنة 2008	748 بناء ثابت	509 بناء متحرك

1

وبنفس الوتيرة توسع النشاط الاستيطاني، حيث شهد عام 2008 إنشاء 10184 وحدة سكنية مقابل 793 وحدة في 2007، أي بزيادة 49%، فقد شهدت هذه الفترة أكبر زيادة في نسبة المستوطنات، وهذا ما يبرز تأثير الأحزاب الدينية الصهيونية على مسار قرارات السياسة الخارجية.

حيث كان عدد المستوطنين في القدس 172000 مستوطن عام 2000، ليرتفع إلى 200.000 مستوطن عام 2008<sup>2</sup>، وبقي حزب البيت اليهودي مصراً على نشاطاته الاستيطانية خلال السنوات التي تلت 2008، حيث استفاد الحزب من تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية نتيجة للتغيرات السياسية التي شهدتها العالم العربي في ظل موجة الربيع العربي، والتهويل الإسرائيلي بشأن خطر السلاح النووي، الأمر الذي ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه لتنفيذ المشروعات والخطط التي تضمن إسرائيل من خلال تأييدها سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، لذلك أصبح يطلق على عام 2012 عام الاستيطان بامتياز.

<sup>3</sup> والذي أعتبر حسب الملاحظين الإسرائيليين في هذا المجال بداية حقبة جديدة للاستيطان. ولإبراز دور البيت اليهودي في التأثير على مسار قرارات السياسة الخارجية، نذكر على سبيل المثال

<sup>1</sup> وائل المبحوح، الاستيطان في القدس و دوره في تهويدها، غزة: مؤسسة القدس الدولية، 2011، ص 180.

<sup>2</sup> خليل غريغري، السياسات الإسرائيلية في أراضي القبلية في دليل إسرائيل، 2001، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 678،

<sup>3</sup> عاطف ابوسيف، أمطناس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية الجمود والتغيير الواقع، تقرير مدار الإستراتيجي 2013،

المشهد الإسرائيلي 2012، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013، ص 10، 39.

الدعوة التي وجهها الثلاث وزراء من حزب البيت اليهودي في حكومة (نتنياهو) الرابعة والثلاثون التالية ذكرهم:

- نفتالي: وزير التعليم.
- أوري أرئيل: وزير الزراعة.
- إيليت شاكي: وزيرة العدل.

حيث تضمنت الدعوة ضرورة الرد الفوري على قرار المحكمة العليا بإعطاء التراخيص لبناء 300 وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة، ودعت وزيرة العدل السابق ذكرها رئيس الوزراء ووزير الجيش لتطبيق وعودهما قبل الانتخابات، لمزيد من البناء الاستيطاني في الضفة الغربية.

إذا تنامي دور الأحزاب الدينية الصهيونية في قضايا السياسة الخارجية يرتبط بظهور حزب البيت اليهودي الذي أعتبر بمثابة المحاولة الجادة لاستقطاب كل التيارات الإسرائيلية بما فيها العلمانية، وهذا بهدف توحيد مواقف الأحزاب بمختلف تياراتها اتجاه قضايا السياسة الخارجية، التي اعتبرت من توسيع رقعة إسرائيل كأحد أولوياتها، وقد تمكن الحزب من تحقيق معظم أهدافه في السياسة الخارجية، وهذا بفعل تضافر عدة تغيرات داخلية وخارجية، فأما الداخلية يمكن حصرها في:

- سيطرت الأحزاب اليمينية المتطرفة على الحكومة والتي تتميز بالتقارب مع الأحزاب الدينية الصهيونية فيما يخص قضايا السياسة الخارجية.
- سيطرت حزب البيت اليهودي على أهم الحقائق الوزارية والمتمثلة في (وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، التعليم)، مكنته من تحقيق أهدافه الاستيطانية.
- أما المتغيرات الخارجية فيمكن حصرها في:
- انشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الداخلية سنة 2012، وتوجه أنظار المجتمع الدولي إلى ثورات الربيع العربي.
- وصول ترامب إلى سدة الحكم ومواقفه المساندة لتهويد القدس، وتوسيع البرامج الاستيطانية.

## المطلب الثاني: دور الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

قبل التطرق إلى أهم الأحزاب الدينية الحريدية، ودورها في صنع السياسة الخارجية سنحاول التعريف بهذا التيار ومعرفة أهم خصائصه.

التيار الحريدي هو تيار معارض للصهيونية، ولفكرة إنشاء الدولة، ميزته الانعزالية عن البيئة العصرية التي تهدد هويتهم اليهودية والمتمثلة في دولة إسرائيل<sup>1</sup>، فالفكر الحريدي يدعو إلى التمسك فكريا وسلوكيا بالموروث اليهودي المنتقى من التوراة والتلمود<sup>2</sup>، وهو ما أثر على أسلوب نهج حياتهم الاجتماعية والسياسة، فعلى على المستوى الاجتماعي أضحي اللباس واللغة، والمدارس الدينية شعارا للاختلاف عن البيئة العلمانية، والتشدد في آرائها السياسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

الفرع الأول: دور حزب أغودات إسرائيل الإشكنازي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

### 1. التعريف بالحزب:

يعود تأسيس هذا الحزب إلى عام 1909 عندما اجتمع عدد من كبار أحبار اليهود من ألمانيا وليتوانيا، وبولونيا، وروسيا، وهنغاريا في هامبورغ بألمانيا تحت قيادة (إسحاق هاليفي)، حيث أطلق على هذه المجموعة اسم (رابطة إسرائيل) ،وفي نفس الفترة التقت مجموعة من اليهود الرفضين للأرثوذكسية عام 1911، أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني العاشر مع مجموعة من حزب مزراحي الذين انسحبوا من المنظمة الصهيونية العالمية، وأدى التوافق والانسجام الفكري للمجموعتين إلى تشكيل هذا الحزب، الذي عقد مؤتمره الأول في مدينة (كانوفيتش) في بولونيا عام 1912، حيث جرى الإعلان عن تأسيسه<sup>3</sup>.

وقد تأسس الحزب انطلاقا من فكرة توحيد اليهود وفقا لرغبة الله المحددة بالتوراة، هذه الأخيرة هي دستور اليهود، الذي يجب عليهم التمسك بها باعتبارها مصدر توحيدهم القوي، وقد اعتبر الحزب أن الهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة، ومجتمع عصري على أسس جديدة كفرا، وتحديا للدين، لكن

<sup>1</sup> يانير شيلخ، المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل، (ترجمة: سعيد عايش)، الطبعة الأولى، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2002، ص 7.

<sup>2</sup> إلان شاحر، الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل، (ترجمة: إسماعيل ديج، الطبعة الأولى)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر و الخدمات الإعلامية، 2005، ص 07.

<sup>3</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 84، 85.

سرعان ما تراجع الحزب عن فكرة تكفير الدولة ففي سنة 1937، أبدى الحزب عن عدم اعتراضه عن تأسيس الدولة اليهودية، وسعى الحزب إلى تأمين مصالحه في الدولة اليهودية المزمع إقامتها.

وقد ظهر هذا الموقف في بيان أصدره (مجلس كبار علماء التوراة)، وهذا رداً على مشروع بيل لتقسيم فلسطين عام 1937<sup>1</sup>، وعلى الرغم من معارضة الحزب لقيام دولة إسرائيل، إلا أنه شارك في الحكومة الأولى، وشارك في انتخابات الكنيست، وهذا يدل على محاولة الحزب الولوج في اتخاذ القرارات السياسية بما يخدم أفكاره وتطلعات مؤيديه، وهذا على الرغم من عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

## 2. موقفه من قضايا السياسة الخارجية:

يعتبر الحزب قضايا السياسة الخارجية من القضايا الثانوية، فنجد مواقفه مرتبطة بالقضايا الداخلية، فعلاقة الدين بالدولة هي محور اهتمامه، من خلال محاولة فرض تعاليم التوراة وهذا حسب رؤيته، فانشغال الحزب بالقضايا الداخلية، انعكس على عدم صياغة الحزب لمواقف واضحة المعالم تجاه قضايا السياسة الخارجية،

وقد تحددت مواقف الحزب من الحكومات المتعاقبة بمدى استجابتها لمطالبه المتعلقة بشؤون العلاقة بين الدين والدولة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الحزب لم يعارض السياسات التوسعية للحكومات الإسرائيلية المختلفة، ولإشارة فقط الحزب لم يقيم بأي نشاط استيطاني<sup>2</sup>، إلا أنه يشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان، وتوسيعه لجمع الشتات وهذا يدل على تغير موقف الحزب فيما يخص وجود الدولة.

## الفرع الثاني: موقف حزب هبوعيل أعودات إسرائيل من قضايا السياسة الخارجية.

### 1. التعريف بالحزب:

تأسس هذا الحزب في مدينة (لودج) الصناعية البولندية سنة 1922، وشكل العمال اليهود الأغلبية فيه، ويعتبر فرعاً لأعودات إسرائيل العالمية، إلا أن عدم نجاح التجربة البولندية وهجرة عدد من العمال اليهود إلى فلسطين المحتلة، دفعهم لإنشاء هذا الحزب في أرض فلسطين عام 1933.

<sup>1</sup> صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 222.

<sup>2</sup> عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 260، 261.

وحدد هذا الحزب لنفسه هدف تحقيق الاشتراكية الدينية التي تختلف عن منهج (أغودات إسرائيل)، كما يختلف هذا الحزب عن الأحزاب الحريدية السابقة بمواقفه المتطرفة تجاه قضايا السياسة الخارجية، حيث يؤكد الحزب على ضرورة تقوية الجيش الإسرائيلي لمواجهة الدول العربية.

## 2- موقفه تجاه القضايا السياسة الخارجية:

من خلال استقراء مواقفه عبر مختلف الحقبات الزمنية نجد أن الحزب بقي محافظا على مواقفه التي تتميز بالتشدد، خاصة فيما يتعلق بظاهرة الاستيطان في جميع أراضي إسرائيل، وتوسيع رقعة الدولة، أما فيما يخص التسوية فالحزب قام باستنكار التنازلات التي قدمتها حكومة المعراخ للدول المجاورة، وهذا انطلاقا من كونها خالفت الوعد الإلهي<sup>1</sup>.

كما اتسمت مواقف الحزب بمساندة الحكومات المتعاقبة من قضايا الحرب والسلام، خاصة بعد قيام إسرائيل واشتراك الحزب في المؤسسات الرسمية للدولة، فقد كانت مواقفه دائما مؤيدة للحكومة فلم يعارض العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ولا على عدوان 1967، كما أيد الحزب اتفاقيات كامب ديفيد، وحزب (أغودات إسرائيل) من الأحزاب التي أثمر مبدأ التحالفات على مواقفها، فقد تغير موقفها من تأييد الانسحاب من المناطق المحتلة، إلى المعارضة الكلية للانسحاب، و هذا بسبب تحالفها مع حركة حيد وهذا انسجاما مع أفكار الحاخام (ملوفاتتش) الذي يؤمن بمفهوم " أرض إسرائيل " الكاملة.<sup>2</sup>

## الفرع الثالث: حزب شاس ودوره في صنع السياسة الخارجية

### 1. التعريف بالحزب:

هو حزب ديني نتج عن الانشقاق الذي تعرض له حزب (أغودات إسرائيل) برعاية الحاخام (إسحاق بيرتس)، الذي طرح فكرة إنشاء حزب جديد على مجموعة من الحاخامات الشرقيين، الذين اعتبروا أن الحزب الأم يعبر عن أهداف وتطلعات اليهود الغربيين، خاصة وأن التمثيل في الكنيست والحصول على الحقائب الوزارية، أصبح حكرا على اليهود الغربيين<sup>3</sup>.

وكلمة شاس هي اختصار للعبارة العبرية. والتي تعني (حراس التوراة السفارديم)، وقد تأسس هذا الحزب سنة 1984، وقد رفع الحزب شعار " إعادة أمجاد الماضي " أي مجد اليهود الشرقيين، ويعد حزب شاس حزبا حريديا، إلا أنه لا يعارض الصهيونية، وهذا محاولة منه الاستفادة من أعلى الامتيازات الاقتصادية، وفي هذا الصدد يعرفه الكاتب (عوزي بنزيمان) معبرا عن أيديولوجية الحزب النفعية فيقول:

<sup>1</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 86.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 87.

<sup>3</sup> صلاح الزرو، مرجع سابق، ص 287.

« شاس هو رأس حربة الثقافة السياسية التي حولت الكنيست إلى سوق تتم فيه المتاجرة بالمصالح الاقتصادية، والامتيازات الشخصية، ورفاهية كل مواطنيها » .

ومن الأسباب التي أدت إلى نجاح الحزب وتنامي قوته التمثيلية البرلمانية تمكنه من إقامة مؤسسة تربوية قوية، استطاعت أن تكون شبكة من المؤسسات الاجتماعية والمدارس الدينية التابعة لها، والتي تدعى (ال همعيان) والتي تعني "إلى النبع" أو "العين" ، مما جعله الحزب الوحيد الذي يتصل بناخبيه يوميا بصورة مباشرة.

كما أن سياسته الذكية والقائمة على استقطاب مختلف الشرائح بدون التفريق بين التقليدي والحديث، الشرقي والغربي، العلماني والمتدين جعلت منه حزب جميع الطوائف، وتحول من مجرد حزب ديني إلى حزب جعل من الطائفية، كمحدد رئيس لإعادة صيغة فئة اجتماعية لها خصوصيتها المختلفة عن الحريديم<sup>1</sup>.

## 2. أيديولوجية الحزب السياسي:

يمكن استنباط أيديولوجية الحزب السياسية من خلال برنامجه السياسي الانتخابي لسنة 1992، والمتضمن الأهداف التالية:

- 1- القدس عاصمة الشعب اليهودي الأبدية.
- 2- ضرورة تقوية الشعب اليهودي ماديا وروحيا.
- 3- هدف شاس هو تحقيق الطابع اليهودي للدولة.
- 4- التوراة المقدسة هي التي حددت حدود البلاد.<sup>2</sup>

## 3. موقف ودور حزب شاس من قضايا من قضايا السياسة الخارجية:

منذ تأسيس الحزب عام 1984، لم يجعل الحزب من قضايا السياسة الخارجية في سلم أولوياته. حيث اتخذ الحزب من تحصيل حقوق اليهود الشرقيين كهدف له، لكن مع لوجه اللعبة السياسية عن طريق الانتخابات، توجه اهتمام الحزب الى قضايا السياسة الخارجية، بهدف الحصول على أكبر عدد من الناخبين حيث تحور دور الحزب من تهميش قضايا السياسة الخارجية، إلى الفعالية السياسية في هذا المجال.

<sup>1</sup> أحمد خليفة، مرجع سابق، ص 228.

<sup>2</sup> عامر الحافي، " الأحزاب السياسية في إسرائيل، الأحزاب الدينية الحريدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، ربيع 2002، ص 153.

وتعتبر قضية القدس خير مثال على ذلك، حيث ساهم الحزب في الاستيلاء على القدس، وإفشال المفاوضات، خلال انعقاد مؤتمر (أنابوليس) في 23 نوفمبر 2007، حيث هدد أحد قادة الحزب وزير الخارجية الأمريكية أنه سيسقط حكومة (المرتب)، إذا تم إدراج القدس في جدول أعمال المؤتمر.

وقد برز أيضا الدور الفعال للحزب في قضية القدس من خلال المفاوضات التي أجرتها زعيمة حزب كاديما (تسيبي ليفني) لتشكيل حكومة ائتلافية، وهذا بعدما تقدم حزبا في انتخابات الكنيست الثامن عشر عام 2009، حيث تصاعد الخلاف بين حزب شاس، وليفني حول القدس، فقد رفض الحزب أن تكون القدس موضوعا لأي نقاش.

و قد تم رفض الائتلاف مع حزب كاد يما، بسبب القدس، وهو ما أدى إلى ائتلاف شاس مع الليكود وإسرائيل بيتنا، مقابل تعهد الليكود بعدم المساس بوضع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل.

على الرغم من تشدد الحزب تجاه قضية القدس، إلا أن مواقفه وصفت بأنها معتدلة من عملية السلام، لأن الحزب أبدى تأييده للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، معللا بذلك الرغبة في تجنب إراقة الدماء اليهودية. كما يطالب الحزب بضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال مفاوضات سلمية، حتى لو كان الثمن تقديم تنازلات لتحقيق السلام، ولا يعارض الحزب الانسحاب من الضفة والقطاع باستثناء القدس بشرط أن يؤدي هذا الانسحاب إلى تحقيق سلام حقيقي.

#### موقف الحزب من اتفاق أوسلو:

لم يكن موقف الحزب من اتفاق أوسلو واضحا، حيث تراوح بين التصويت أحيانا والرفض على التصويت أحيانا أخرى، فمثلا امتنع خمسة أعضاء من شاس التصويت في حكومة رابين، على اتفاق أوسلو (أ)، حيث كانت نتيجة التصويت 61 صوت مقابل 50، وهذا لأن حجب التصويت مع حجب الثقة يؤدي بها خارج الائتلاف، وبالتالي تضييع حقائبها الوزارية .

أما موقف الحزب من اتفاق أوسلو (ب) فقد كامن مغايرا، فقد عارض الحزب هذا الاتفاق حيث كانت نتيجة التصويت 61 مقابل 59، وهذا لأن الحزب كان في المعارضة، ورفضها لا يؤدي إلى خسائر على مستوى المكاسب الحزبية، وإنما يؤدي إلى سقوط الحكومة العلمانية،<sup>1</sup> وبالتالي تصويت الحزب ينبع من مصالح حزبية أكثر من اعتبارات أيديولوجية في مجال السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> أحمد شعبان، حاخامات و جنرالات - الدين و الدولة في إسرائيل، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010، ص 39.



**موقف الحزب من خطة الانفصال أحادية الجانب:**

اتضح موقف الحزب من خلال فتوى الزعيم الروحي لحركة شاس الحاخام (عوفاديا يوسف)، التي نصت على معارضة خطة فك الارتباط. لكن (يشاي) رئيس شاس أعلن أنه في حال انظم الحزب إلى الائتلاف فإنه يشترط على الحكومة ان تمنح لوزراء حزب شاس حرية التصويت بالإيجاب أو السلب فيما يخص خطة الانفصال.

إذا فالأحزاب الدينية استطاعت أن توزع اهتماماتها لتشمل قضايا السياسة الخارجية، التي اتسمت بسيطرة البعد الديني والأيديولوجي على أهدافها، وبالتالي أصبح على صانع القرار استقطاب الأحزاب الدينية داخل اللعبة السياسية، وهذا لتجانس قيمها ومبادئها اليهودية مع السياسات التوسعية البراغماتية لمختلف الحكومات المتعاقبة.

وقد تنامي دور الأحزاب الحريدية، من خلال دورها في وضع أو صدور قرارات أو إعاقة تنفيذها أكثر من دورها في وضع القرارات نفسها. كما أن تعدد وفعالية شاس الاجتماعية بما فيها التعليمية مكنها من تكوين فئة اجتماعية مهمتها تعزيز الديانة اليهودية في حياة الفرد والجماعة في المجتمع الإسرائيلي.

ويظهر جليا النفوذ السياسي للأحزاب الدينية الحريدية ممثلة في حزب شاس من خلال قدرته على مضاعفة تمويل مؤسساته التعليمية بست مرات، على الرغم من أن عدد الطلاب لم يزد بهذه النسبة، وهذا يدل على استعمال الحزب لمتغير التنشئة الاجتماعية لإعادة صياغة مجتمع تتسم قراراته بالتجانس خاصة في مجال السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

ومما سبق يمكن استنتاج مواقف الأحزاب الدينية الحريدية من أهم قضايا السياسة الخارجية:

<sup>1</sup> إيناس الخطيب "تأثير الأحزاب الدينية على المشهد السياسي في إسرائيل"، مرجع سابق، ص 19.

شاس	بوعالي أعودات	أعودات يسرائيل	أهم الأحزاب الدينية موقفها من القضية
يعارض قيام دولة فلسطينية في أرض إسرائيل، لكن يرحب بقيام دولة فلسطينية خارج حدود إسرائيل.	معارضة قيام دولة فلسطينية.	الرفض التام.	إقامة دولة فلسطينية
اتفاق بين كل الأحزاب على اعتبار - القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل _رفض أي تقسيم للمدينة.			القدس
إمكانية تفكيك بعض المستوطنات لتحقيق التسوية السياسية.	للحزب عدة نشاطات استيطانية	ليس للحزب نشاط استيطاني لكنه يدعو إلى تكثيف العمليات الاستيطانية.	الاستيطان
التصويت والمعارضة في الكنيست حتى مصالح حزبية.	الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشرط وجود سلام	قبول المفاوضات بشرط وجود سلام حقيقي.	مفاوضات السلام

## المطلب الثالث: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الإسرائيلية ودورها في توجيه قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

تعتبر التعددية الحزبية من المقومات الرئيسية للحياة السياسية، والنشاط المؤسس في العديد من النظم السياسية المعاصرة، وإسرائيل تأخذ بمبدأ التعددية الحزبية التي مكنت الأحزاب الدينية من المشاركة في صياغة مختلف القرارات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد استطاعت الأحزاب الدينية التأثير على مسار قرارات السياسة الخارجية، من خلال ظاهرة الائتلافات الحكومية التي تعبر عن خصائص النظام الحزبي والانتخابي للإسرائيليين.

قبل التطرق إلى القوة التمثيلية لأحزاب الدينونة بشقيها الصهيوني والحريدي ، سنحاول معرفة أهم خصائص النظام الحزبي والانتخابي الإسرائيلي.

### الفرع الأول: خصائص النظام الحزبي والانتخابي الإسرائيلي.

#### 1. خصائص النظام الحزبي الإسرائيلي:

هناك عدة عوامل ساعدت على الاتجاه نحو التعددية الحزبية في إسرائيل أهمها:

- وجود ظاهرة التعددية في البيشوف المنبثق عن الوكالة اليهودية في فلسطين عهد الانتداب البريطاني، وتعد هذه الظاهرة انعكاسا للتركيب المختلف للمجتمع الإسرائيلي.
- كانت انتخابات المجلس القومي اليهودي الذي اعتبر أعلى هيئة تمثيلية أيام الانتداب تجرى على أساس حزبي، وبعد قيام دولة إسرائيل فإن كافة الانتخابات العامة أجريت على أساس حزبي، اشترك فيها عدد كبير من الأحزاب منها الأحزاب العمالية، الدينية، الماركسية، فضلا عن ذلك فإن طريقة الانتخابات الإسرائيلية القائمة على أساس التمثيل النسبي عززت الاتجاه نحو التعددية الحزبية، على أساس أن هذه الطريقة تضمن إلى حد ما تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع عددها في الكنيست<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد جمال الدين العلوي، «الأحزاب و أثرها في رسم السياسة الإسرائيلية»، مركز الدراسات الإقليمية، نقلا عن موقع:

وعلى الرغم من كثرة عدد الأحزاب بما فيها الدينية والعلمانية، إلا أن تتفق جميعها على المبادئ والأسس العامة الصهيونية في خلق كيان ومجتمع جديدين، وهذا في المرحلة التي سبقت إنشاء الدولة.

أما في مرحلة ما بعد إنشاء الدولة فقد اتفقت جل الأحزاب على توسيع رقعة إسرائيل، عن طريق الاستيطان، وعدم التنازل عن أي شبر من أرض إسرائيل، وهذا ما جعل مواقف الأحزاب الدينية والعلمانية تتفقان حول قضايا السياسة الخارجية.

● تعتبر درجة التعددية في إسرائيل من التعددية العالية، نظرا لاعتماد الدولة على طريقة التمثيل النسبي، فهذا ما جعل هذه التعددية تصنف في إطار التعددية الجامدة، ويؤخذ على التعددية الحزبية على أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي، وذلك لتعذر حصول أحد الأحزاب المتنافسة على الأغلبية المطلقة في البرلمان، مما يؤدي إلى قيام حكومات ائتلافية لا يتوفر فيها عنصر الانسجام والتجانس، التي سرعان ما تسقط نتيجة للخلافات الحاصلة ما بين الأحزاب.

#### ● ظاهرة التكتل والانشقاق:

تعد ظاهرة التكتل والانشقاق من أهم خصائص النظام الحزبي الإسرائيلي، وتتمثل هذه الظاهرة إما باندماج بعض الأحزاب مع بعضها مكونة كتلة، وهذا نتيجة لظروف الانتخابات، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أبرز الظواهر التي لازمت كل انتخابات الكنيست، فمثلا لوحظ في انتخابات 2006 تكتل حزب كاديما الذي أسسه أرئيل شارون ويقوده ألمرت مع حزب العمال، وحزب شاس، كما ظهر حزب البيت اليهودي، الذي تم التطرق إليه في المطلب الثاني - عشية انتخابات 2008 عن طريق انقسامه عن حزب المفدال.

#### ● المنشئ الأوروبي:

معظم الأحزاب الإسرائيلية خاصة القوية النفوذ، نشأت في الدول الأوروبية بعد انتشار الدعوة الصهيونية لتجميع اليهود في أرض الميعاد، ولازال الآن يتولى المحافظون في الغرب إدارة هذه الأحزاب<sup>1</sup>. إذا فنشوء الأحزاب الإسرائيلية في مجتمعات غير المجتمع الذي تمارس فيه نشاطها جعلها تمر بأزمات حاولت تخطيها عن طريق ظاهرة التكتل المشار إليها سابقا.

<sup>1</sup> محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص 8.

- معظم الأحزاب الإسرائيلية تتلقى مساعدات مالية من المنظمات اليهودية في الخارج، ولها منظمات في مختلف الدول الأخرى.
- تؤدي الأحزاب السياسية الإسرائيلية عدة أنشطة في الميدان الاجتماعي، والاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تعزيز الحياة الحزبية.
- تتميز الأحزاب السياسة بالسيطرة على أعضائها، وخاصة ممثليها في الكنيست، حيث يستمر النائب بولائه للحزب وبرامجه التي سطرها الحزب.

## 2. خصائص النظام الانتخابي الإسرائيلي:

- 1- طريقة الانتخابات الإسرائيلية تقوم على أساس التمثيل النسبي الذي ساهم في إرساء مبدأ التعددية الحزبية.
- 2- تجري الانتخابات حسب النظام الانتخابي كل أربع سنوات، ويجوز إجراؤها قبل ذلك في حالة موافقة رئيس الدولة، بناء على طلب رئيس الحكومة والكنيست.
- 3- تكون الانتخابات عامة ومباشرة وسرية.
- 4- يبلغ عدد أعضاء الكنيست 120 عضو.
- 5- تعد إسرائيل كلها دائرة انتخابية واحدة، يشارك في العملية الانتخابية كل إسرائيلي بلغ من العمر الثامنة عشر.
- 6- تنشر نتائج الانتخابات بعد ثمانية أيام من تاريخ إجرائها.
- 7- تعقد أول جلسة للكنيست بعد نحو أسبوعين من نشر نتائج الانتخابات.
- 8- يكلف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست الفائزين بالانتخابات، لتشكيل الحكومة أو رئيس حزب يقود ائتلافاً، يضم أكثر من 60 عضواً لتشكيل الحكومة، حيث يمنح الرئيس مهلة مدتها 28 يوم أو تزيد عنها ب 14 يوماً لتكوين الائتلاف.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الصهيونية في الائتلافات الحكومية

تعتبر الائتلافات الحكومية أهم آلية اعتمدت عليها الأحزاب الدينية بشقيها الصهيوني والحريدي لتحقيق أهداف برامجها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهذا كنتيجة لخصائص النظام الحزبي والانتخابي الإسرائيلي.

وظهرت الائتلافات الحكومية بسبب عدم حصول أي حزب على الأغلبية المنوط بتشكيل الحكومة التي يخضع تشكيلها لمبدأ التمثيل النسبي، وقد حاولت الأحزاب الدينية الاستفادة من شكل الخريطة الحزبية

<sup>1</sup> محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص 9، 10.

وهذا عن طريق الائتلاف مع أحد الأحزاب الكبيرة، ونحاول الاستعانة بالجدول الإحصائية بقصد الوقوف على عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الدينية الصهيونية وهذا في الفترة الممتدة من 1949 إلى 2018 ، إضافة إلى معرفة عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية في دورات الكنيست في نفس الفترة.<sup>1</sup>

الأصوات التي عليها الأحزاب الدينية و نسبتها إلى إجمالي عدد الأصوات الصحيحة من 1996-49

الأحزاب الدينية الحريدية			الأحزاب الدينية الصهيونية				إجمالي الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية		الكنيست العام	
نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	الأصوات التي حصل عليها	الحزب	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبته إلى أصوات الأحزاب الدينية	الأصوات التي حصل عليها	الحزب	نسبها إلى إجمالي الأصوات		عدد الأصوات
2,25	187	9934	أغودا عمال أغودا	3	25	13246	المزراحي	12.2	52982	الأول 1949
2.25	187	9934		4.5	37.5	19868	عمال			
4.5	37.4	19868		7.5	62.5	33114	المزراحي			
.2	16.9	13799	أغودا عمال أغودا	1.5	12.8	10430	المزراحي	11.9	81294	الثاني 1951
1.6	13.7	11194		6.7	.57	46347	عمال			
2.6	30.6	24993		7.3	69.8	56777	المزراحي			
5.7	39	49836	جبهة التوراة الدينية	89	61	77936	الجبهة الدينية الموحدة	14.6	12777 2	الثالث 1955
5.7	39	49836		89	61	77936				
4.5	32.2	45569	جبهة التوراة الدينية	9.6	67.8	95581	المفدال	14.2	14115 0	الرابع 1959
4.5	32.2	45569		9.6	67.8	95581				
3.6	23.8	37178	أغودا عمال أغودا	9.5	63.4	98756	المفدال	15	15585 8	الخامس 1961
1.9	12.7	19924								
5.5	36.6	57102								

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 304.

3.2	23.4	39795	أغودا عمال أغودا	8.6	63.5	107966	المفدال	13.6	16982 7	السادس 1965
1.7	13	22066		8.6	63.5	197966				
3.5	21.7	44002	أغودا عمال أغودا	10.6	65.8	133338	المفدال	16.2	20220 8	السابع 1969
2	12.3	24968		10.6	65.8	133338				
5.510	34	68970		10.6	65.8	133338				

الأحزاب الدينية الحريدية			الأحزاب الدينية الصهيونية				إجمالي الأصوات التي ذهبت للأحزاب الدينية		الكنيست العام	
نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	الأصوات التي حصل عليها	الحزب	نسبتها إلى إجمالي الأصوات الصحيحة	نسبتها إلى أصوات الأحزاب الدينية	الأصوات التي حصل عليها	الحزب	نسبتها إلى إجمالي الأصوات		عدد الأصوات
3.7	31.5	60012	جبهة الثورة الدينية	8.1	68.5	130349	المفدال	11.8	19036 1	الثامن: 1983
3.7	31.5	60012		8.1	68.5	130349				
3.3	24.1	58652	أغودا عمال أغودا	9.-	66.1	160787	المفدال	13.7	24301 0	التاسع: 1988
1.3	9.6	23571		9.-	66.1	160787				
4.6	33.7	62223	أغودا عمال أغودا	4.8	41.4	95232	المفدال	11.7	22969 8	العاشر: 1981
4.6	39.2	90000		2.2	19.3	44466				
4.6	39.2	90000	أغودا شاس	-.7	60.7	139698	المفدال تامى مورشاع	12.1	23760 2	الحادي عشر: 1984
4.6	39.2	90000		4.8	41.4	95232				
1.7	15.2	36079		3.5	31	83530				
3.-	26.8	63705		1.4	13	31101				
4.7	32	99684	أغودا عمال أغودا	1.6	14	33287	المفدال	16.-	33442 2	الثاني عشر:
4.5	30.7	10271		6.5	58	137918				
4.6	32.2	4	3.8	26.8	89720	المفدال	16.-	33442 2	الثاني عشر:	

1.3	10.2	10770 9 34279	شاس ديغل هيتوراه							1988
5.510. 5	73.3	34470 2		3.8	26.8	89720				
4.93 3.3	37.4 24.9	12934 7 86167	شاس يهדות هيتوراه	4.95	37.5	129663	المفدال	13.1	34517 7	الثالث عشر: 1992
8.33	62.3	21551 4		4.95	37.5	129663				
8.3 3.1	21.7 12.3	44002 24968	شاس يهדות هيتوراه	7.7	40.1	240224	المفدال	19.19	09863 8	الرابع عشر 1996
11.4	34	68970		7.7	65.8	240224				

عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية ونسبتها إلى مجمل مقاعد الكنيست من 1996-49

الأحزاب الدينية الحريدية			الأحزاب الدينية الصهيونية				إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية		العام	
نسبتها إلى إجمالي المقاعد	نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	المقاعد التي حصل عليها	الحزب	نسبتها إلى إجمالي المقاعد	نسبته إلى عدد المقاعد الدينية	المقاعد التي حصل عليها	الحزب	نسبته إلى إجمالي عدد المقاعد	العدد	رقم الائتلاف
2.5	18.7	3	أغودا عمال أغودا	3.3	20	3	المزراحي	13.3	16	الأول 1949
2.5	18.7	3		5	37.5	6	عمال			
5.-	37.5	6		8.3	62.5	10	المزراحي			
2.5	20.2	3	أغودا عمال أغودا	1.6	13.3	2	المزراحي	12.5	15	الثاني 1951
1.6	13.3	2		6.6	53.3	6	عمال			
2.6	33.3	5		8.2	66.6	10	المزراحي			



4.1	35.2	6	جبهة التوراة الدينية	9.1	64.7	11	الجبهة الدينية الموحدة	14.2	17	الثالث 1955
5	35.2	6		9.1	64.7	11				
5	33.3	6	جبهة التوراة الدينية	10	66.6	12	المفدال	15	18	الرابع 1959
5	33.3	6		10	66.6	12				
3.3	22.2	4	أغودا عمال أغودا	10	66.6	12	المفدال	15	18	الخامس 1961
1.6	11.1	2		10	66.6	12				
5	33.3	6		10	66.6	12				
3.3	23.2	4	أغودا عمال أغودا	9.1	64.7	11	المفدال	14.2	17	السادس 1965
1.6	11.1	2		9.1	64.7	11				
5	35.2	6		9.1	64.7	11				
3.3	22.2	4	أغودا عمال أغودا	10	66.6	12	المفدال	15	18	السابع 1969
1.6	11.1	2		10	66.6	12				
5	33.3	6		10	66.6	12				

الأحزاب الدينية الحريدية			الأحزاب الدينية الصهيونية				إجمالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية		الكنيست العام	
نسبتها إلى إجمالي المقاعد	نسبتها إلى عدد المقاعد الدينية	المقاعد التي حصل عليها	الحزب	نسبتها إلى إجمالي المقاعد	نسبته إلى عدد المقاعد الدينية	المقاعد التي حصل عليها	الحزب	نسبته إلى إجمالي عدد المقاعد		
4.1	33.3	5	جبهة التوراة الدينية	8.3	66.6	10	المفدال	12.5	15	الثامن: 1983
4.1	33.3	5		8.3	66.6	10				
3.3	23.5	4	أغودا عمال أغودا	10	70.5	12	المفدال	14.1	17	التاسع: 1988
0.8	5.7	1		10	70.5	12				
4.1	29.3	5		10	70.5	12				

3.3	30.7	4	أغودا عمال أغودا	5 2.5	46.1 23.0 7	6 3	المفدال تامى	10.8	13	العاشر: 1981
3.3	30.7	4		7.5	69.1 7	9				
1.6 3.3	15.3 30.7	2 4	أغودا شاس	3.3 0.8 1.6	30.7 7.7 1.6	3 1 2	المفدال تامى مورشاء	10.8	13	الحادي عشر: 1984
4.9	46	6		5.7	53.3	7				
4.1 5 1.6	27.7 33.3 11.1	5 6 2	أغودا عمال أغودا شاس ديغل	4.1	27.7	5	المفدال	15	18	الثاني عشر: 1988
10.7	72.1	13	هيتوراه	4.1	27.7	5				
4.93 3.3	37.5 25	6 4	شاس يهودت هيتوراه	5	37.5	6	المفدال	13.3	16	الثالث عشر: 1992
8.33	62.5	10		5	37.5	6				
8.3 3.3	43.4 17.3	10 4	شاس يهودت هيتوراه	7.5 7.5	39.1 39.1	9 9	المفدال	19.16	23	الرابع عشر: 1996
11.6	60.7	14								

المصدر: عبد الفتاح محمد ماضي، ص319، 318.

- من خلال الملاحظة الدقيقة لهذه المعطيات التي تم التحصل عليها من الدراسة التي قام بها المؤلف عبد الفتاح الماضي توصلنا إلى النتائج التالية:
- 1- أن القاعدة الانتخابية للأحزاب الدينية في إسرائيل ظلت قاعدة ثابتة وشبه مستقرة، وهذا في الفترة الممتدة من 1949 إلى عام 1992، حيث تراوحت نسبة الأصوات التي تحصلت عليها هذه الأحزاب من (11 إلى 16 صوت) من جملة الأصوات الصحيحة.
- لكن حدث تحولاً كبيراً لصالح الأحزاب الدينية بعد سنة 1996، والتي يربطها المختصون بالشؤون الإسرائيلية إلى التحولات التي شهدتها المجتمع الإسرائيلي، والتي قادته نحو التوجه اليميني.

2- أن عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الدينية خلال الفترة الممتدة من 1949 حتى سنة 1992، ظلت شبه مستقرة حيث تراوحت بين (13 و18 مقعد)، وهو ما يمثل (8، 10 إلى 15%) من جملة المقاعد في الكنيست.

لكن ابتداء من انتخابات 1996 شهد تمثيل الأحزاب الدينية في الكنيست نقلة نوعية، حيث شكلت مجتمعة القوة الثالثة في الحياة السياسية بعد أحزاب اليمين واليسار، والتي عرفت تراجعاً ب 10 مقاعد على الأقل في الفترة الزمنية اللاحقة لسنة 1996.

وظل تنامي دور الأحزاب الدينية مستقراً ليصل إلى أعلى تمثيل سنة 2013<sup>1</sup>، حيث وصل تمثيل الأحزاب الدينية مجتمعة إلى 30 مقعد، وهذا نتيجة لعدة عوامل منها المرتبط بطبيعة الأحزاب في حد ذاتها، حيث استطاعت هذه الأحزاب أن تكيف أفكارها وبرامجها، وهيكلها التنظيمي مع مستجدات البيئة المجتمعية والسياسية لإسرائيل.<sup>2</sup> حيث يعتبر كل من حزب (البيت اليهودي) الصهيوني، و(شاس الحريدي) خير مثال على القدرة التكيفية للأحزاب الدينية، حيث عملت هذه الأحزاب على استقطاب المزيد من الأصوات الانتخابية، وهذا على أساس طائفي. حيث استقادت<sup>3</sup> الأحزاب الدينية من التطورات التي شهدتها المجتمع الإسرائيلي.

ويجمع المتابعون للشؤون الإسرائيلية على أن تنامي، وارتفاع أعداد الناخبين للأحزاب الدينية يرجع إلى الأسباب التالية:

- تنامي الإحساس لدى المتدينين بأن الهوية اليهودية مهددة، وهذا في إطار ردود الفعل العنيفة من طرف العلمانيين ضد المتدينين، وهذا ما دفع بالجماعات الدينية بالإقبال نحو الانتخابات.
- مكن الأسلوب الانتخابي الجديد، المتدينين من تقسيم أصواتهم الانتخابية، بين الأحزاب الدينية، وزعماء حزب الليكود.
- تزايد حجم الجماعات الدينية نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد المتدينين بسبب كثرة الإنجاب.
- استخدام الأحزاب الدينية للعامل الطائفي<sup>4</sup>.

إذا بعدما تطرقنا إلى تحليل عام لعدد المقاعد والأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب الدينية، سنحاول الآن التطرق إلى دور الأحزاب الدينية في مختلف الائتلافات، وسنحاول التركيز في دراستنا على دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية بعد 1967، وهذا نتيجة لتغير برامج الأحزاب الدينية التي وجهت

<sup>1</sup> إيناس الخطيب، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 18.

<sup>3</sup> الشرعة، بركات، مرجع سابق، ص 269.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 269.

اهتمامها تجاه قضايا السياسة ، حيث جعلت من المحافظة على مكاسب حرب 1967 في سلم أولوياتها واعتبارها مكسبا إلهيا مقدس، يجب المحافظة عليه عن طريق الاستيطان وتوسيع رقعة إسرائيل .

**الائتلاف الحكومي الرابع عشر (أ) 5 جوان 1967- 7 مارس 1969**<sup>1</sup>

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
المعراخ	36.7	45
تكتل غاحال	21.3	26
المفدال	8.9	11
رافي	7.9	10
المايام	6.6	8
الأحرار المستقلون	3.8	5
بوعالي أغودات إسرائيل	1.8	2
قوائم عربية و أقليات	3.2	4
المجموع	90.2%	111

في الائتلاف الحكومي الرابع عشر لعب حزب (المفدال) دور مهما ومؤثرا في هذا الائتلاف، حيث عدد المقاعد التي تحصل عليها مكنته من التهديد بالانسحاب، إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه والمتعلقة بمن هو اليهودي، وهذا ما جعل حكومة «مائير» تقدم على اقتراح مشروع قانون إلى الكنيست يحدد من هو اليهودي، ويجمع الملاحظون، أن حزب (المفدال) حقق مكاسب كبيرة خلال فترة (مائير)، حيث كان زعيم حزب (المفدال) (موشيه هايم شابيرا)، من المقربين لرئيسة الوزراء حيث كان عضوا في المطبخ السياسي، الذي يعتبر أهم أجهزة اتخاذ القرار الخارجي. ويعتبر الملاحظون أن حرب 1967، كانت بمثابة الحدث الأساسي الذي جعل من حزب (المفدال) فاعل مهم في الائتلاف الحكومي الذي سبق ذكره.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الفتاح محمد ماضي، مرجع سابق، ص 338.

<sup>2</sup> ناجي صادق شراب، " دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية في إسرائيل"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 10، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ربيع 2003، ص 46.

– الائتلافات الحكومية خلال فترات السابعة و الثامنة (1969-1977)

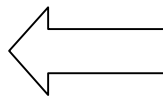
جدول الائتلاف الحكومي الخامس عشر 5 ديسمبر 1969-1973<sup>1</sup>

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
المعراخ	46.2	56
غاحال	21.7	26
المفدال	9.7	12
الأحرار المستقلون	3.2	4
قوائم عربية مستقلة	3.5	4
المجموع	%84.3	102

شهد هذا الائتلاف زيادة في وزن (المفدال)، حيث حاول الحزب استغلال التفسيرات الدينية التي أعطيت لحرب عام 1967، على أنها إشارة إلهية لتشكيل دولة إسرائيل الكبرى، وقد طالب الحزب بأن يعين أحد أعضائه نائبا لوزير لتعليم \* فممنع برامج التعليم يوم السبت، وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارا بقانونية استمرار العرض التلفزيوني يوم السبت، ولكن تدخل (غولدا مائير) أوقف القرار لصالح (المفدال)، وهذا يدل على قوة الحزب على المساومة والابتزاز، لتحقيق مصالحه وأهدافه<sup>2</sup>

جدول الائتلاف الحكومي الخامس عشر (5 ديسمبر 1969- 21 جانفي 1973)

في هذا الائتلاف حافظ (المفدال) على امتيازاته وقدرته على المساومة والابتزاز.



الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
المعراخ	46.2	56
غاحال	21.7	26
المفدال	9.7	12
الأحرار المستقلون	3.2	4
قوائم عربية مستقلة	3.5	4
المجموع	%84.3	102

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 342.

\* تعتبر الأحزاب الدينية أن التعليم هو أحد أهم مقومات تشكيل شخصية وهوية مشتركة أساسها البعد الديني، لذلك عمدت مختلف الأحزاب الدينية إلى احتكار هذه الحقيقة.

<sup>2</sup> ناجي شراب، مرجع سابق، ص 46.

جاءت هذه الانتخابات في أعقاب حرب 1973، و فيها خسر (المعراخ) خمسة مقاعد برلمانية، مقابل حصول كتل اليمين (الليكود) على سبعة مقاعد، أما الأحزاب الدينية فقد خسرت في الإجمال ثلاثة مقاعد ( اثنان من المفدال، وواحد من حزب أغودات ) .

ويعزى تراجع القوة التمثيلية للأحزاب الدينية، هو اتجاه أصوات أعداد كبيرة من ناخبي هذه الأحزاب في مستوطنات الضفة الغربية، و في الجيش لصالح كتل اليمين الجديد الليكود، حيث قدرت نسبة تراجع الأحزاب الدينية ب 5,6%، وعلى الرغم من هذه الخسارة العددية، إلا أن قدرة هذه الأحزاب على المساومة والابتزاز تعززت، وهذا بسبب تزايد نفوذ (الليكود) في الكنيست، وتراجع (المعراخ) الذي وجد في الائتلاف مع الأحزاب الدينية وسيلة لتحقيق برامج، وقد وضع (المفدال) عدة شروط للانضمام إلى الائتلاف وهي:

1- تعديل قانون العودة.

2- عدم التنازل عن أي شبر من أراضي الضفة الغربية إلا عن طريق إجراء انتخابات، وهذا في حالة التوصل إلى اتفاق مع الدول العربية.<sup>1</sup>

وقد تم الائتلاف لكن مع قبول (المفدال) التنازل عن المطلب الأول، لكن هذه الحكومة لم تستمر إلا شهرا واحدا بسبب استقالة رئيسة الحكومة (غولدا مائير).

#### \* الائتلاف الحكومي السابع عشر ( 3 جوان 1974 - 22 ديسمبر 1976 )

بعد استقالة (غولدا مائير) كلف (إسحاق رابين) بتأليف حكومة جديدة، ومن خلال المفاوضات مع حزب (المفدال) فرض الحزب شروطه السابقة الذكر للولوج في الائتلاف، لكن (رابين) رفض ذلك، ليشكل حكومة ضيقة من تحالف (رائس) والأحرار المستقلين.

وقد وعد رابين حزب رائس بتمرير مشروع قانون يبيح الزواج المدني وهذا بهدف توسيع الائتلاف، لكن سرعان ما انضم المفدال للائتلاف بعد أن وعد رابين بأنه سيناقش قانون العودة، لكن سرعان ما استقالت الحكومة في 22 ديسمبر 1976، وهذا على خلفية امتناع (المفدال) عن التصويت، والذي أدى إلى نزع الثقة من الحكومة، بسبب دعوة حزب (المفدال) لحزب (أغودات إسرائيل) بعدم التصويت المشترك، بسبب انتهاك حرمة السبت، والذي وقع في حفل أقيم في قاعدة السلاح الجو الإسرائيلي.<sup>2</sup> ومع سقوط الحكومة السابقة أنشأت حكومة أقلية ب 58 مقعد.

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 342، 343.

<sup>2</sup> ناجي شراب، مرجع سابق، ص 48.

جدول الائتلاف الحكومي السابع عشر ( جوان 1974-ديسمبر 1976 )  
و قد انقسم هذا الائتلاف إلى قسمين الأول بدأ في ( 3 جوان 1974-30 أكتوبر 1974 ).  
جدول الائتلاف الأول في الحكومة السابعة عشر أ-

عدد المقاعد	نسبة الأصوات	الحزب
51	39.6	المعراخ.
10	8.3	المفدال .
4	3.6	الأحرار المستقلون.
3	3.3	قوائم عربية وأقليات.
68	54.8	المجموع

عدد المقاعد	نسبة الأصوات	الحزب
51	39.6	المعراخ.
4	2.2	راتس .
3	3.6	حركة الأحرار .
	3.3	قوائم عربية وأقليات.
61	48.7	المجموع

جدول الائتلاف الثاني في الحكومة السابعة عشر ب- ( أكتوبر 1974-ديسمبر 1976 )

إذا من خلال ملاحظة الائتلافات الحكومية ودور الأحزاب الدينية في تشكيلها، توصلنا إلى أن للبعد الديني أهمية كبيرة في صياغة القرارات سواء المستوى الداخلي أو الخارجي، وهذا عن طريق الابتزاز والمساومة.

ويمكن استخلاص أبرز خصائص هذه المرحلة (1967 ، 1976) في النقاط التالية:

- 1- عدم تحصل أي حزب من الأحزاب الكبيرة على الأغلبية المطلقة، مكن الأحزاب الدينية من المشاركة في الائتلافات الحكومية، وإتباع سياسة المساومة، والابتزاز لتحقيق المطالب والأهداف.<sup>1</sup>
- 2- استطاعت الأحزاب الدينية أن تحقق عدة مطالب على مستوى السياسة الداخلية، كتأخير تجنيد الفتيات، استمرار تدفق الدعم المالي للمدارس الدينية. أما فيما يخص قضايا السياسة الخارجية فقد جعلت من قضاياها، محور قبولها للدخول في الائتلافات الحكومية وأبرزها على لإطلاق قضية عدم الانسحاب من المناطق المحتلة سنة 1967، إذ رفضت جل الأحزاب الدينية الانسحاب من المناطق السابقة الذكر، وجعلت من إجراء الانتخابات الشرط الوحيد للانسحاب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حامد ربيع، مرجع سابق، ص 348-350.

<sup>2</sup> أسعد رزوق، مرجع سابق، ص 158.

3- استطاعت الأحزاب الدينية أن تشكل جماعات مؤثرة في التشريع القانوني لصالح تهويد الدولة، وفي هذا المقام ترى (شلوميت ألوني) ، أن تشريع القوانين في إسرائيل كانت تتم في عقر الديمقراطية من خلال الكنيسة ، ولكن هذه القوانين كان يخضع تشريعها وبسهولة إلى المؤسسة الدينية، وهذا بفعل تغلغل الأحزاب الدينية داخل المجتمع، والذي تأسس على دور الأحزاب اليهودية الأرثوذكسية، والتي عرفت كيف تستفيد من وجودها للتدخل في توجيه قرارات السياسة الخارجية، وهذا عن طريق محوريتها في تشكيل الحكومات والائتلافات المختلفة<sup>1</sup>.

## 2. دور الأحزاب السياسية في تشكيل الائتلافات الحكومية ( 1977، 1996 ) .

أعتبر وصول الليكود إلى سدة الحكم من أهم الأحداث البارزة التي كان لها الأثر الواضح على تنامي دور الأحزاب والحركات الدينية في اتخاذ القرار السياسي. هذا الأخير عرف عدة تطورات في إطار بروز قومية يهودية متجددة<sup>2</sup>.

حيث برز دور الأحزاب والحركات الدينية في إعادة صياغة هذه القومية خاصة بعد حرب أكتوبر عام 1973 التي أثرت على توجهات المجتمع وصانع القرار على حد سواء ، كما أدى ظهور حركة (غوش أيمنيم)، -التي تم التطرق إليها في المبحث السابق -إلى إنشاء رابط اجتماعي قوي بين حزب الليكود والأحزاب الدينية، خاصة فيما يتعلق بقضية توسيع المجال الجغرافي لإسرائيل، كما أدى ظهور حزب (شاس) إلى المزوجة بين العمل الطائفي والديني، وهذا ما أثر على طبيعة القرارات المتخذة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي<sup>3</sup>، حيث تميزت هذه المرحلة بتراجع القوة التمثيلية للأحزاب الدينية لكن مع ارتفاع قدرتها على المساومة والابتزاز، وفيما يلي أهم الائتلافات الحكومية التي ميزت هذه الفترة.

### أ- الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست التاسعة (17 ماي -30 جوان 1981)

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الليكود.	33.4	43
المفدال.	9.2	12
أغودات إسرائيل.	3.3	4
شالوم تسيون.	1.9	2
عضو مستقل موشيه دين.		1

<sup>1</sup> جوني منصور ، عرض كتاب الديمقراطية الملكية لشلوميت ألونس، مركز الزيتونة للدراسات.

<sup>2</sup> باروخ كيمرينغ، نهاية الهيمنة الأشكنازية، (ترجمة:نواف عثمانة)، رام الله:مدار، 2012، ص202.

<sup>3</sup> أحمد خليفة، دليل إسرائيل العام، مرجع سابق، ص 184.



62	48.5	المجموع
----	------	---------

## جدول الائتلاف الحكومي الثامن عشر (أ) (جوان 1977-أكتوبر 1977)

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الليكود	33.4	43
الحركة الديمقراطية للغير داش	11.6	15
المفدال	9.2	12
أغودات إسرائيل	3.3	4
شالوم تسيون	1.2	2
عضو مستقل موشيه ديان		1
المجموع	60	77

خلال هذين الائتلافين حصل حزب (المفدال) على ثلاثة مقاعد وزارية، وزارة الأديان، وزارة التربية والتعليم<sup>1</sup>، كما تميز هذا الائتلاف بتحصل (المفدال) على عدة مكاسب أهمها:

- تبني قانون من هو يهودي وفقا للرؤية الأرثوذكسية.
- تزايد الدعم المالي الحكومي للمؤسسات الدينية.
- التعهد بالحفاظ على اتفاقية الوضع الراضة<sup>2</sup>، هذا على المستوى الداخلي، أما فيما يخص قضايا السياسة الخارجية فقد أثرت سلبا على الحزب، فمشاركة الحزب في الحكومة التي وقعت على معاهدة السلام مع مصر أدت إلى تراجع القوة الانتخابية للحزب وهذا لسببين:
- 1- حدوث انقسامات حادة داخل الحزب أدت إلى انقسام الأصوات، بين مؤيد للزعامات السياسية المساندة للانسحاب، وبين المعارضين للانسحاب ممثلين في الحاخامات.
- 2- إعلان الحاخامات المنتمين للحزب لحملة إعلامية على القيادات السياسية للحزب، والتي تم نعتها بخيانة لوعده الإلهي.

<sup>1</sup> محمد عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص 332.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 332.

ولم تبق هذه الأزمة حبيسة الحزب وإنما انتقلت إلى الحكومة حيث امتنع، وعارض سبعة نواب في الكنيست التصويت على اتفاقيات السلام مع مصر، والانسحاب من شريط (بميت) الاستيطاني في سيناء.<sup>1</sup>

### الائتلافات الحكومية خلال فترة الكنيست العاشرة (30 جوان 1981 - 13 أوت 1984)

في هذا الائتلاف والتي امتدت مهامه لمدة ثلاث سنوات، من خلال حكومتين أولها ترأسها (مناحيم بيغن)، في حين ترأس الحكومة الثانية، (إسحاق شامير)، في هذا الائتلاف، كما يوضحه الجدول المذكور أسفله، تراجعت القوة التمثيلية لحزب (المفدال)، إذ تراجعت الأصوات المحصل عليها بنسبة 50%، وهذا بسبب تقاعس الحزب عن حماية القيم الدينية، حسب المتدينين المؤيدين للحزب.<sup>2</sup> إضافة إلى ظهور قائمة أبو حصيرة التي استقطبت اليهود الشرقيين، وقائمة هتchia التي نالت دعم الحاخام "تسفي يهودا كوك".<sup>3</sup>

ورغم تراجع قوة الحزب التمثيلية إلا أن قدرته على المساومة، لم تتأثر بفعل معطيات البيئة الداخلية والخارجية.

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الليكود	37.11	48
المفدال	4.92	6
أغودات إسرائيل	3.7	4
تامي	2.3	3
هتchia	2.3	3
	50	66

ب- جدول الائتلاف

(أكتوبر 1983 - سبتمبر

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
الليكود	37.11	48
المفدال	4.92	6
أغودات إسرائيل	3.7	4
تامي	2.3	3
هتchia	2.3	3
	50	66

أ- جدول الائتلاف الحكومي التاسع عشر

الحكومي

(أوت 1981 - أكتوبر 1983)

(1984)

<sup>1</sup> أسعد غانم، الهاشميون في إسرائيل وتحدي الهيمنة الاشتراكية، مرجع سابق ص 133.

<sup>2</sup> ناجي شراب، دور الأحزاب الدينية في إسرائيل، مرجع سابق ص 51.

<sup>3</sup> أسعد غانم، الهاشميون في إسرائيل، مرجع سابق، ص 134.

تعتبر هذه المرحلة (من سنة 1977 – 1984) مرحلة تغير اهتمامات الأحزاب الدينية نحو قضايا السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بقرارات وسياسات الحكومة المرتبطة بالمفاوضات والتسويات السياسية مع العرب، حيث كما ذكرنا سابقا اسقط الائتلاف بسبب انسحاب (المفدال) من الحكومة على إثر مفاوضات<sup>1</sup> السلام مع مصر.

كما تميزت هذه المرحلة بتحول جل الأحزاب الإسرائيلية إلى اليمين والتطرف. حيث جعلت هذه الأحزاب من الاستيطان حق شرعي، حيث اتخذ هذا المبدأ (الاستيطان وتوسيع المجال الجغرافي) كأهم مبدأ في مجال السياسة الخارجية سواء في أجندة الأحزاب الدينية أو الغير الدينية بدءا بحزب المعراخ، وصولا إلى حزب الليكود، حيث استقطب كل من الحزبين شخصيات صهيونية دينية، وهذا ما فسر انهيار وحدة الأحزاب الدينية في تلك الفترة، وتراجع مقاعدها لأن أصوات المتدينين توزعت بين تلك الأحزاب.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رشاد الشامي، مرجع سابق، ص 154.

<sup>2</sup> نعمي بولان، مستقبل الصهيونية الدينية، مجلة مختارات إسرائيلية، رام الله: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 15، مارس 1996، ص 15.

## خلاصة الفصل الثالث:

1- يضم المجتمع الإسرائيلي عدة حركات دينية قسمت إلى حركات دينية معارضة للصهيونية ، وأخرى مؤيدة للصهيونية ، وقد استطاعت هذه الحركات بفعل تغلغلها الاجتماعي ، أن تؤدي دورا محوريا كفاعل اجتماعي في توجيه قرارات السياسة الخارجية ، وتعتبر الحركات المؤيدة للصهيونية الأكثر تأثيرا على قرارات السياسة الخارجية ، وهذا انطلاقا من مبادئها وأفكارها، والتي تمت صياغتها انطلاقا من مرجعيتها الدينية.

2- حاولت الحركات الدينية الإسرائيلية تطبيق أفكارها في مجال السياسة الخارجية، وتحويلها إلى قرارات واقعية عن طريق العديد من الآليات أهمها:

- التظاهر والاحتجاج والضغط على الحكومة لتمرير مشاريعها الاستيطانية، وإنشاء مستوطنات دون الحصول على تراخيص.
- العمل على دعم الحزب الأقرب إلى برامجها الاستيطانية.
- فعاليتها وعملها المنظم في بناء المستوطنات، جعل أغلب الحكومات العمالية تعتمد عليها لتجسيد برامجها الاستيطانية.

3- استطاعت الحركات الدينية الموالية للصهيونية ممثلة في حركة (غوش إيمونيم) ، أن تكون قوة سياسية لا رسمية أثرت على قرارات السياسة الخارجية في شقها التوسعي .

4- أما الحركات الدينية المعارضة للصهيونية فقد جعلت من قضايا السياسة الداخلية في سلم أولوياتها، ماعدا حركة (حباد) التي وجهت نشاطها للمجال الخارجي ، من خلال بناء المستوطنات بهدف توسيع المجال الجغرافي ، وقد اعتمدت الحركة في تنفيذ مخططاتها على الدعم المالي للحملات الانتخابية للأحزاب الأقرب لتوجهاتها .

5- مع الإعلان عن تأسيس الدولة في 14 ماي 1948 ، سيطرت الدولة على كل المؤسسات الدينية : (الحاخامية الكبرى، الحاخامية العسكرية ، وزارة الأديان ، المجالس الدينية المحلية ، المحاكم الدينية ، مؤسسات التعليم الديني الرسمي )، كما قام (بن غوريون) بالسيطرة الغير مباشرة على مدارس التيار الديني الحريدي، من خلال المساعدات المالية بهدف كسب مختلف الطوائف.

6- تتميز الأحزاب الدينية في إسرائيل بجملة من الخصائص يمكن حصرها في:

- معظم الأحزاب الدينية نشأت قبل قيام الدولة ، وقد كانت إما تنتمي للحركة الصهيونية أو معارضة لها

- تمتلك الأحزاب الدينية الإسرائيلية قاعدة اجتماعية من خلال إشرافها على إنشاء العديد من المستوطنات، التي تضم هيئات اقتصادية، وإعلامية، وشبابية، ونسائية، وهذا ما حولها لان تصبح شريكا في صناعة القرار الداخلي، والخارجي الإسرائيلي.
- تهدف الأحزاب الدينية إلى محاولة تكوين هوية يهودية مشتركة عن طريق المدارس، والمعاهد الدينية.
- تتمحور جل أهداف الأحزاب الدينية في المجال الخارجي، حول توسيع المجال الجغرافي لإسرائيل، وهذا ما جعلها تساند مختلف الحكومات في برامجها الاستيطانية.
- تنامي دور الأحزاب الدينية الصهيونية في قضايا السياسة الخارجية، ارتبط مع ظهور حزب البيت اليهودي، الذي اعتبر بمثابة المحاولة الجادة لاستقطاب كل التيارات بما فيها العلمانية، وهذا بهدف توحيد مواقف الأحزاب بمختلف تياراتها تجاه قضايا السياسة الخارجية، التي اعتبرت من توسيع المجال الجغرافي، لإسرائيل كأحد أولوياتها، وقد تمكن الحزب من تحقيق معظم أهدافه في السياسة الخارجية. وهذا نتيجة لعدة عوامل والتي يمكن حصرها في:
- سيطرت الأحزاب اليمينية المتطرفة على الحكومة، والتي تتميز بالتقارب مع الأحزاب الدينية الصهيونية فيما يخص قضايا السياسة الخارجية.
- سيطرت حزب البيت اليهودي على أهم الحقائب الوزارية، والمتمثلة في (وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد) مكنته من تحقيق أهدافه التوسعية.

الفصل الرابع:  
أثر البعد الديني على  
المؤسسة العسكرية كفاعل  
اجتماعي في صنع السياسة  
الخارجية الإسرائيلية.

## الفصل الرابع: أثر البعد الديني على المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

مقدمة:

**المبحث الأول:** دور الفكر الديني في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

المطلب الأول: أثر الفكر الديني في تشكيل الشخصية العدوانية.

الفرع الأول: التلمود والتوراة كمصدر وأصل للعنف في الشخصية اليهودية.

الفرع الثاني: الحرب كأمر إلهي في العقيدة اليهودية.

الفرع الثالث: الأدب اليهودي كآلية لتكريس مبدأ العنف في الشخصية اليهودية.

المطلب الثاني: الفكر الديني كمصدر للعقيدة العسكرية الإسرائيلية.

الفرع الأول: تعريف العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: آليات تنفيذ العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

**المبحث الثاني:** الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

الفرع الثاني: دور أجهزة المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

الفرع الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي.

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية.

الفرع الثالث، الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية.

**المبحث الثالث:** أسباب ومظاهر تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: أسباب تنامي دور الرجال الدين في المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: مظاهر تصاعد المد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

## مقدمة:

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى دور أهم الفواعل المجتمعية الدينية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، سنحاول في هذا الفصل دراسة فاعل اجتماعي لا يقل أهمية عن الفواعل السابقة وهو المؤسسة العسكرية، وهذا انطلاقاً من تصور النظرية البنائية في تحليل السياسة الخارجية، التي تولي أهمية للأبعاد القيمية بما فيها البعد الديني، وأثره على توجيه سلوك الوكلاء الاجتماعيين.

وإسقاطاً للطرح البنائي في تحليل السياسة الخارجية، سنحاول في هذا الفصل إيجاد العلاقة بين البعد الديني مجسداً في الفكر الديني اليهودي، وأثره في تشكيل العقيدة الأمنية العسكرية من جهة، وتوجيه قرارات السياسة الخارجية في شكلها العدواني من جهة أخرى، كما سنركز في دراستنا على إيجاد العلاقة القائمة بين الفكر الديني اليهودي والمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي، استطاع أن يؤثر في المجتمع الإسرائيلي بمجالاته المختلفة (الاقتصادية، التعليمية، الإعلامية.....) إلى جانب تأثيره في الحياة السياسية عن طريق رسم السياسة الأمنية والدفاعية المرتبطتين بالسياسة العامة للدولة.

كما تؤثر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على قرارات السياسة الخارجية، عن طريق المجلس الوزاري المصغر (الحكومة الأمنية)، حيث يقوم هذا المجلس برسم السياسات واتخاذ القرارات في المجال الأمني والخارجي .

ويحاول هذا الفصل الإجابة عنه تساؤل محوري وهو إلى أي مدى ساهم الفكر الديني اليهودي في إرساء العقيدة الأمنية الإسرائيلية المبلورة لقرارات السياسة الخارجية؟ وما هي أسباب تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؟ وللإجابة عن هذين التساؤلين خصصنا ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.  
المبحث الثاني: الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: أسباب ومظاهر تنامي المد الديني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.



### المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

#### المطلب الأول: أثر الفكر الديني في تشكيل الشخصية العدوانية.

ساهمت الأديان على مدى الفترات الزمنية في تكوين التراث الأخلاقي والسلوكي للشعوب، وفي تكوين الشخصية المحددة لمختلف السلوكيات والممارسات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي<sup>1</sup>، وفي هذا السياق ساهمت الشريعة اليهودية ممثلة في العهد القديم إضافة إلى التلمود\*، في صياغة شخصية تميزت بصفات مختلفة أهمها صفة التعالي والانعزالية والعدوانية، حيث إبتاعهم وتمسكهم بشرائعهم الدينية المتميزة عند المجتمعات المضيفة لهم، كالكوشير، تحريم الزواج المختلط، عادات دفن الموتى، عمق من العزلة اليهودية<sup>2</sup>.

فالممتنع لمسيرة اليهود التاريخية والتي تعني على وجه الخصوص إقامتهم في الأوساط الاجتماعية التي وجدوا فيها، يلاحظ أنهم كانوا يعتزلون تلك المجتمعات، أو يبنون علاقاتهم معها على أسس من الحذر والشك، ولا ينظرون إليها إلا من خلال المواقف والزوايا التي تخدم إستراتيجيتهم التي تركز وجودهم، وهذا على أساس خلفية الوعد الإلهي الذي خصهم بامتلاك الكون، وأحقية الفرد اليهودي دون سواه من قيادة الجنس البشري تفنيدياً لفكرة تميز الفرد اليهودي<sup>3</sup>.

### الفرع الأول: التلمود والتوراة كمصدر للعنف في الشخصية اليهودية.

<sup>1</sup> عبد الغفار الدويك، مرجع سابق، ص 35.

\*بعد التلمود أهم مصادر العقيدة والفكر اليهودي، حيث يعتبر كتاب تعليم الشرائع العقائد والأخلاق اليهودية، ويتكون التلمود من قسمين:

القسم الأول: ويسمى المنشأ وهي تعني المعرفة أو القانون الثاني، والمنشأ عبارة عن خلاصة الشريعة الشفهية، لأن اليهود يعتقدون أن الله أوحى إلى موسى نوعين من الوحي هما:

- أسفار التوراة: وهي الشريعة المكتوبة.
- الشريعة المكررة: والمقصود بها التعاليم الشفهية المفسرة، والموضحة للتعاليم المنزلة على سيدنا موسى والتي تناقلتها الأجيال إلى أن تم تدوينها بين عامي 190 و 200 م على شعون جمليل.

<sup>2</sup> عبد الله الشامي، مرجع سابق، ص 15-19.

<sup>3</sup> يونس محمد إبراهيم، الدوافع العدوانية في النفسية الصهيونية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، الطبعة الأولى، 2015، ص 26، 43.

للتلمود مكانة عالية جدا في حياة اليهود الفكرية والعقائدية، إذ تعتبر كل الطوائف اليهودية منذ القديم، أن التلمود كتابا منزلا من السماء، وأنه في نفس مكانة التوراة، إلا أن الواقع يؤكد على أن الحاخامات المتخصصين في الديانة اليهودية، يعتبرون أن التلمود في حقيقته أفضل من التوراة . ويعتبر التلمود أهم مرجع ديني يبيث قيم التميز، والعداء للغير وهذا من خلال تعاليمه والتي يمكن حصرها في:

- ❖ تتميز أرواح اليهود عند باقي الأرواح بأنها جزء من الله.
  - ❖ أرواح اليهود عزيزة عند الله بالنسبة لباقي الأرواح، لأن الأرواح غير اليهودية هي أرواح شيطانية تشبه أرواح الحيوانات.
  - ❖ النعيم مأوى أرواح اليهود ولا يدخل الجنة إلا اليهود.
  - ❖ يجب على كل يهودي أن يبذل جهده لمنع تملك باقي الأمم الأرض، وهذا لتبقى السلطة لليهود وحدهم.
  - ❖ محظور على اليهودي أن يحيي الكافر بالسلام، إلا إذا خشي ضرره أو بطشه.
  - ❖ خلق الله الأجنبي على هيئة إنسان فقط، ليكون لائقا لخدمة اليهود ، والفقرة التالية المقتبسة من سفر التثنية، تجمع في طياتها التعاليم المذكورة أعلاه : " نحن شعب الله المختار في الأرض،.... وقد فرقنا الله لمنفعتنا، ذلك لأن الله سخر لنا الحيوان الإنساني، وأهل كل الأمم والأجناس سخرهم، لأننا نحتاج إلى نوعين من الحيوانات نوع أخرس كالذباب والأنعام والطيور ونوع آخر ناطق كالمسيحيين والمسلمين، والبوذيين وغيرهم من أمم الشرق والغرب، وسخر هؤلاء لنا لخدمتنا وفرقنا في الأرض، لنمتطي ظهورهم ونحركهم كما نشاء ونستغل علومهم وفنونهم لمنفعتنا، لذلك يجب علينا أن نزوج بناتنا الجميلات للملوك والأمراء والوزراء والعظماء، وأن ندخل أبناءنا في الديانات المختلفة لتكون لنا الكلمة العليا في الدول، والحكومات فنوقع بينهم وندخل عليهم الخوف ليحارب بعضهم بعضا، ومن وراء ذلك نجني أكبر الفوائد)<sup>1</sup>.
- كما نص التلمود أيضا على:

" يجب على بني إسرائيل قتل من أمكنهم من غير اليهود واغتصاب أموالهم وسرقتها"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ساهر رافع، جذور العنف عند اليهود، القاهرة: دار مصر المحروسة 2008، ص 79، 81.

<sup>2</sup> يونس محمد إبراهيم، الدوافع العدوانية في النفسية الصهيونية، مرجع سابق، ص 17.

كما نص سفر التكوين المنسوب على حد زعمهم إلى الله ب "إن الله قد منح السلطة لليهود على مقتضى القضاء على الشعوب الأخرى"

" إن أملاك غير اليهود تعتبر كالمال المتروك الذي يحق لليهود امتلاكه"<sup>1</sup>

إذا فقد أصل الفكر الديني لشخصية عدوانية، ميزتها الشروع نحو الحرب والعنف وهذا ما أكدته أقوال مختلف شخصيات صهيونية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

- الصحفي الفرنسي (جان لا تيغي): " كل التاريخ القديم لإسرائيل الذي تقصه التوراة علينا هو تاريخ عسكري، قبل كل شيء جنود موسى وداود لم يتخلوا فقط عن القتال والنزاع."
- تضمنت مقدمة لكبير حاخامات الجيش السابق (جاد نافون) ، ما يلي " : إن التوراة هي القانون الإلهي، والذي يعطيكم الحق المطلق في أرض الآباء، وأن القومية اليهودية، تقف وحيدة في مواجهة العالم"، ويختتم المقدمة بمقطع من سفر التثنية: "لأن الرب إلهكم سائر معكم لمحاربة أعدائكم عنكم وليخلصكم."<sup>2</sup>
- تصريح (بن غوريون): " إن كل تاريخ إسرائيل القديم يرويه لنا الكتاب المقدس، وهو بالدرجة الأولى تاريخ إسرائيل العسكري."<sup>3</sup>

فالمتمعن في هذه التصريحات يلمس اتفاقا بين مختلف الاتجاهات في إسرائيل، سواء العلمانية أو الدينية، أن البعد الديني مجسدا في التوراة والتلمود، هو المكون الأساسي للتاريخ العسكري. ولإثراء فكرة دور الفكر الديني في تشكيل الشخصية العدوانية اليهودية ،سنتطرق إلى أهم المفاهيم التي حاول الفكر الديني تصويبها وتوجيهها، لتأصيل الجانب العدواني في الشخصية اليهودية وهي ربط الحرب بالعقيدة الدينية من خلال إله الحرب.

### الفرع الثاني: الحرب كأمر إلهي في العقيدة اليهودية:

صور كاتبو التوراة الإله وهم يقصدون الإله "يهوه"، على أنه يهيمن على الفكر العسكري للجماعة اليهودية، وبذلك فإن فكرة العدوان على الآخر ،من الاغيار طبقا لما هو موجود في أسفار التوراة، إنما هو تعبير عن الرضوخ لمشية الإله.

<sup>1</sup> التثنية 7 / 1-2

<sup>2</sup> روجيه جارودي، محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص 97.

<sup>3</sup> حسن بدري وآخرون، العسكرية الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، 1974، ص 17.

فالعلاقة بين الإله والحرب في الفكر الديني التوراتي علاقة وطيدة، فمن خلال هذه العلاقة يتم تحديد الأعداء. ويؤذن بالحرب من عدمها، فاله الحرب هو الذي يقود الشعب إلى النصر أو الهزيمة، بل هو "المحارب"، وهو "رب الجنود"، فاله العبرانيين حدد الأعداء فقد جاء في التثنية: "متى أتى بك إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها، وطرد شعوبا كثيرة أمامك.....، سبعة شعوب أكثر وأعظم منك، ودفعتهم الرب إلهك أمامك وضربهم".<sup>1</sup>

وبالتالي فإن فكرة العدوان على الأغيار وقهرهم تشكل الجزء الأكبر من البنية التحتية للأيدولوجية التي تعتنقها الجماعة اليهودية، وتحاول تنفيذ أهدافها من خلال مرتكزات هذه الأيدولوجية، وذلك لارتباطها الوثيق أو بمعنى أدق انبثاقها من المفهوم الديني الكلي، والخاص الذي تؤمن به الجماعة اليهودية، والمستوحى من التوراة التي يقدسونها.<sup>2</sup>

ومن خلال تحليل نص التثنية السابق نجد:

- جيوش الجماعة اليهودية أتى بها الرب إلى الأرض، التي يستوطنها شعوب الأغيار التي ستحاربها جيوش شعبه المختار.
- انتصار أبناء شعبه المختار على الآخر هي بالأساس رغبة الإله يهوه.
- قدرة الجماعة اليهودية على تحقيق انتصار يضم سبعة شعوب أكبر وأقوى منهم هو انتصار منبثق من رغبة الهم "يهوه".<sup>3</sup>

وتشير التوراة في فهم نصوصها إلى مختلف أساليب القتال، وأدوات الحروب، وتحديد الأعداء، وما يميز التاريخ العسكري لليهود ربطهم للمعارك العبرانية في الماضي، وبين حروب إسرائيل المعاصرة، وهذا لإحداث تبريرات دينية لمختلف المجازر والاعتقالات التي تقوم بها إسرائيل في التاريخ المعاصر. وبالتالي فالحرب عمل مقدس قائم على أوامر أوحى بها الرب، وصاغها صناع القرار في عقيدة عسكرية عمقت العلاقة ما بين الدين والدولة وصاغت أيدولوجيا متميزة، شكلت العقلية الإسرائيلية التي تحدث عنها "بون لافين"، في كتابه "العقلية الإسرائيلية"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> التثنية /7/ 1-2.

<sup>2</sup> ساهر رافع، جذور العنف عند اليهود، ص 247.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 247.

<sup>4</sup> عبد الغفار دويك، مرجع سابق، ص 358.

وإثراء للفكرة الأخيرة، نجد أن العهد القديم في أسفاره المختلفة، يروي بشكل متكرر حكايات تثبت مدى قدرة وتميز الجماعة اليهودية من الناحية العسكرية على كافة الأغيار، وهذا في مختلف المواجهات العسكرية التي تتم طبقاً لأوامر يهوه، وتبعاً لخطته من أجل القضاء على الأغيار عن طريق اختيار لأعداد شعبه المختار.

وحسب هذا الطرح فإن حروب الشعب المختار هي حروب إلهية، ولما كان يهوه مميزاً عن باقي الآلهة التي يعبدها الأغيار، كان لزاماً على إله الحرب دعمهم ونصرهم، لأن النصر حسب رواياتهم هو انتصار لإله الحرب المتميز<sup>1</sup>، وهنا نجد ربط المتدينين بانتصار 1967 بالمعجزة الإلهية.

إذا فال**بعد الديني** ساهم في تشكيل شخصية تتسم بالعداء تجاه الآخر، وتتخذ من الحرب كأهم آلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية السياسية والعسكرية، كما أن **البعد الديني** أضاف الشكل المقدس للأهداف والغايات حسب المقولات الدينية التالية: (أرض إسرائيل التاريخية المقدسة، الحق الإلهي، و**وعد الرب**)، والذي بدوره شكل التزاماً على القيادات الصهيونية بتسطير أهداف تأخذ بعين الاعتبار عدم التنازل عن أرض التوراة والمطالبة بإسرائيل الكبرى.<sup>2</sup>

وقد جسّد الفكر الحربي العدواني في حروب **يشوع**، حيث يعتبر أول من أرسى التقاليد العسكرية العدوانية والتي أسقطها القادة الإسرائيليون المعاصرون في التعامل مع الفلسطينيين<sup>3</sup>، وهذا من خلال المؤسسة العسكرية التي اعتبرت بمثابة الوريث الأساسي للتراث العسكري اليهودي.

وقد عملت المؤسسة العسكرية على إعادة صياغة **الخطاب الديني** والسياسي، فكانت الإطار التي تم من خلاله تجسيد فكرة الحرب والعدوان، وذلك بإتباع إستراتيجية أمنية إسرائيلية، شكلت الإطار الفكري والتطبيقي **للعقيدة الدينية**.

<sup>1</sup> ساهر رافع، جذور العنف عند اليهود، مرجع سابق، ص 286.

<sup>2</sup> عبد القادر فهمي، واقع ومستقبل الإستراتيجية تحديات القرن القادم، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 192.

<sup>3</sup> خالد وليد محمود، أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى،

2007، ص 53.

### الفرع الثالث: الأدب اليهودي كآلية لتكريس مبدأ العنف في الشخصية اليهودية.

يعتبر الأدب بصفة عامة من أهم المصادر المعرفية، التي تزود الباحثين لمعلومات حول طبيعة التكوين الاجتماعي لمختلف الدول، وأدب الحرب العبري من أهم الفروع الأدبية التي تمكن الاعتماد عليها للتعرف على التكوين الداخلي للمجتمع الإسرائيلي، فالكتابات الأدبية العبرية تقدم لنا معلومات في اتجاهات ثلاثة هي:

1. استنباط الطبيعة العدوانية والروح العسكرية لدى المستوطنين داخل فلسطين.
2. إدراك لمختلف التركيبات المجتمعية وأنماطها النفسية السائدة داخل المجتمع اليهودي.
3. محاولة استقراء القيم الرسمية الإسرائيلية التي تبثها الأيديولوجية السائدة في الأعمال الأدبية العبرية بشكل عام.

ويجمع المختصون في الأدب العبري على أن مواضيع هذا المجال تتمحور كلها حول مقولة (دفيد بن غوريون) الشهيرة: "لا يهم ما تقوله الشعوب الأخرى، بل المهم هو ما يفعله اليهود"<sup>1</sup>، وهو ما يفسر عدم اكتراث صناع القرار بالممارسات العدوانية تجاه الفلسطينيين، وفكرة (بن غوريون) قائمة أساساً على فلسفة الانتقام المستمدة من التعاليم الدينية التي كرستها وجعلتها وسيلة بعث حضاري. وقد تبنى الأدب العبري الحديث هذا الاتجاه الفلسفي، وعزز من الرغبة في الانتقام وجعل من اليهودي شخصية عدوانية تهدف إلى تكريس العداة تجاه الآخر (العربي)، تميل إلى الحرب والأدب العبري بأشكاله سواء أدب الطفل، أو الرواية أو الشعر، حيث صرح الأديب "إسحاق شاليف: "علينا تعليم الشباب أن أرض إسرائيل كاملة، وهذا لن يتم إلا بواسطة الأدياء في رياض الأطفال، وحركات الشباب والجنود وقادة الجيش.

ويؤدي الأدب العبري وظيفة محورية من خلال شحن مشاعر الكره تجاه العرب، وهذا ما نستنتجه من قصيدة الشاعر "أفرايم سيدوم" متهما الطفل الفلسطيني بالخراب والدمار، ويقوم بلعنهم وهذه الأبيات تدل على ذلك:

يا أطفال صيدا وصور.....

إني أتهمكم.....

ألعنكم لأنكم مخربون.....

<sup>1</sup> لينا أبو الحلاوة، العقيدة الأمنية الصهيونية في بعدها التوراتي، نقلا عن موقع، [www.babelwad.com](http://www.babelwad.com).

ستامون محطمي العظام في الحقول والطرق. <sup>1</sup>

لا تسألوا لماذا..... فإنه العقاب.

والآن حان عقابكم .

كل النساء في صيد وصور..... كل الأمهات ..... كل الحوامل ..... كل المسنين، والأرامل ها نحن قادمين لنعاقبكم.

كما أن فكرة الحرب والعدائية في كتابة القصة القصيرة واضحة وجلية، حيث تروي قصة "يوميات الجليل" للكاتب (شالوم)، غبطة اليهودي لقتل الآخر بغية الحصول على وطن، حيث يظهر جليا من خلال قصته الروح العدائية حيث يقول: " وفجأة سمع صوتا .... كان ينادي: قتلت، قتلت أخا إنسانا، دما ولحما، أردت وطنا ووجدت دما، طلبت الحرية فواجهت القتل.... ها هو الإنسان الذي قتلت، أنظروا..... أنا من ذرية الأنبياء ..... أنا حفيد أولياء الرب <sup>2</sup>.

وقد انبعث الأدب العبري في النصف الأول من القرن التاسع، من أجل التمهيد لظهور الوطن المزعوم والترويج للصهيونية السياسية، وقد حاولت الصهيونية الأدبية استقطاب اليهود أينما كانوا عن طريق الشعر والنثر والقصة، واستتبوا أفكارهم من التوراة، باعتبارها الملهم الذي استمدت الصهيونية منه فكرها وهذا بهدف الوصول إلى أغراض سياسية محددة.

وقد اتخذت الصهيونية من الأدب وسيلة لترسيخ القيم الدينية، واستمالة اليهود والعودة إلى موطنهم من خلال حكاية مأساتهم.

وقد قسم الأدب الصهيوني إلى ثلاث اتجاهات هي:

- أدب التراث: استند إلى الأسطورة الدينية المستمدة من التوراة والتلمود، وما يتفرع عنهما من موضوعات عن شعب الله المختار.
- أدب الرثاء: حيث يجسد روح المنفى ويحكي قصة معاناة اليهود والاضطهاد، واجترار الآلام المحرصة على الانتقام من الأعداء.
- أدب الحنين: الحنين إلى الأرض حيث استخدمت كل أنواع التعبير الأدبي، للإدعاء بالملكية التاريخية لفلسطين وعودة صهيون إلى أرض الميعاد.

<sup>1</sup> وائل توفيق، "الحرب والسلام في الأدب الإسرائيلي والعبري"

نقلا عن:

<sup>2</sup> وائل توفيق، مرجع سابق، ص 1

• أدب التمرد والمقاومة.<sup>1</sup>

وقد عملت الصهيونية على توظيف الأدب في بلورة الشخصية اليهودية الصهيونية، حيث جعلت من المهاجرين الأوائل إلى فلسطين أبطالاً، ألقت قصصاً تزوي بطولاتهم، وشعراً يوضح تضحياتهم. وبقي الأدب الصهيوني مرتبط بالحركة الصهيونية، أي أن الأدب الصهيوني ظل يمثل آلية الصهيونية، فقد اعتمدت الصهيونية منذ قيامها وبتخطيط مسبق إلى استخدام الفن والأدب كعاملين أساسيين، لتمتين البناء الأيديولوجي للصهيونية.

وشكل التجارب الأدبية والشعرية ذات الاتجاه والأسلوب التعبيري المباشر، يدل على التزام الأديب بالقضايا الصهيونية السياسية، لكن مع قيام إسرائيل تحول الأدب العبري، وخصوصاً الشعر الصهيوني إلى تبني لغة تحاكي التفاصيل اليومية والتجريبية، التي يعيشها الفرد اليهودي في إسرائيل.

وقد عبر "سيمون هالكين"، عن فكرة مولاة الأدب الصهيوني ودعمه لفكرة الوطن القومي لليهود شعب الله المختار، بقوله: " لا يمكن أن ننكر أن الأدب العبري ساهم في تثبيت فكرة أن اليهود هم شعب الله المختار، كما أن هذا الأدب رسم الولاء لليهودي وطهارته ونقاءه، وسجل أيضاً حب اليهود للتوراة، ورفع من شأن اليهودية في التاريخ الإنساني<sup>2</sup>.

إذا الصهيونية كأيديولوجية اعتمدت على التراث الديني اليهودي المؤجج بمختلف مفاهيم العنف (كال حرب، إله الحرب، قتل الأغيار)، وأعدت صياغة الخطاب الديني وفقاً لهذه المفاهيم، وقد اعتمدت الصهيونية على مختلف الآليات الفكرية لتجسيد أفكارها، واعتبر الأدب العبري أهمها، حيث مثل الأديب والكتاب في إسرائيل أحد دوائر الدعاية والإعلام، كما لعب الأدب دوراً سياسياً وأيديولوجياً مركزياً، يماثل الدور الذي تقوم به مختلف وسائل الإعلام، كما لازال الأدب يعبر عن الخريطة السياسية والحزبية لدى اليهود، والتي تتسجم مع التوراة والصهيونية.

<sup>1</sup> أحمد لطفي عبد السلام، جذور العنف والعنصرية في الفكر الديني اليهودي وامتداده إلى الدولة الإسرائيلية، القاهرة: المكتبة

الأكاديمية، 2002، ص 189.

<sup>2</sup> جلال كندالي، "الشعر العبري والصهيوني المعاصر أدب لزرع قيم الصهيونية"

[http:// www.maghnass.com/ alithad/ 124287](http://www.maghnass.com/alithad/124287)

نقلاً عن موقع :



## المطلب الثاني: الفكر الديني كمصدر للعقيدة العسكرية الإسرائيلية.

### الفرع الأول: تعريف العقيدة العسكرية.

تعرف العقيدة العسكرية بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، وبناءاً على العقيدة العسكرية تستخدم القوات المسلحة، سواء في زمن السلم أو الحرب، وهذا تماشياً وأهداف المصلحة الوطنية، والمرتكز الأساسي الذي تقوم عليه العقيدة العسكرية هي وجود عقيدة على مستوى الدولة، وتسمى العقيدة الشاملة للدولة، وهي مجموعة التعاليم والقيم، والمبادئ السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمعنوية، والعلمية، التي تتبع من حضارة الشعب، وفي العقيدة الشاملة يتم تحديد العدو، حيث يعتبر تحديد العدو أهم مرتكز لبناء العقيدة العسكرية."

أما بالنسبة للعسكريين فتتلخص أنواع العقيدة العسكرية في ثلاثة أنواع رئيسية:

**1- العقيدة الأساسية:** وهي مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الإستراتيجي، وتقوم بتوجيهها ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جداً، وهو النطاق الذي يحدد فيه العدو الإستراتيجي للدولة، ولا تعلقه إلا العقيدة الشاملة للدولة.

**2- العقيدة البيئية:** وهي عقيدة مرتبطة بالمستوى التطبيقي للعقيدة العسكرية، وهي جملة المبادئ الأساسية التي تنتهجها الوحدات الرئيسية للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها، وتعد العقيدة البيئية مكملة للعقيدة الأساسية، والتي توجه مستخدميها إلى الأهداف العسكرية والوطنية، وهذا النوع من العقيدة هو بمثابة الجسر الرابط بين العقيدة في أعلى مستوياتها (الإستراتيجي) وأدنى مستوياتها (التعبوي).

**3- العقيدة التنظيمية:** هي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية لغرض القيام بواجباتها، وإنجاز المهام المنوط بها كجزء من القوات المسلحة، وتندرج العقيدة التنظيمية في إطار المستوى التعبوي للعقيدة العسكرية.<sup>1</sup>

وتتنوع مصادر العقائد العسكرية بين المصادر الدينية، والأيدولوجية، بحيث يضع القادة السياسيون مختلف العقائد انطلاقاً من تصوراتهم الدينية أو الأيدولوجية، وبالتالي تختلف العقائد العسكرية باختلاف وظروف الدول والمرجعيات.

<sup>1</sup> محمود جمال: "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، المعهد المصري للدراسات.

إذا ماهي مصادر العقيدة الأمنية العسكرية الإسرائيلية؟

من خلال مراجعة مختلف الأدبيات التي تطرقت إلى العقيدة العسكرية الإسرائيلية، نجد أن هناك إجماعاً حول ربط العقيدة العسكرية بالكتب الدينية اليهودية، والمتمحورة حول الوعد الإلهي بتمكين بني إسرائيل من فلسطين وما حولها، وهذا ما بينه المقطع التالي المقتبس من سفر التكوين (نسلك هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات 2، وقد حدد إلههم "يهوه" الهدف القومي للحصول على أرض إسرائيل، وهذا عن طريق الوسائل الحربية، وهو جوهر العقيدة العسكرية الإسرائيلية والمتمحورة حول:

1. اعتبار المرجعية الدينية أعلى جهة تستمد منها الشرائع، والأحكام بما في ذلك العقيدة العسكرية وهذا لأن الرب هو "رجل الحرب".
2. التذكير الدائم بالأهداف ورسم العقيدة العسكرية وقت السلم لكي تطبق حيث الحرب.
3. تحديد الإستراتيجية العسكرية وذلك من خلال توجيهات "يهوه" الدائمة لمحاربيه<sup>1</sup>.

وبالتالي فجوهر العقيدة الأمنية العسكرية مستمد من العهد القديم، وقد حاول (دفيد بن غوريون) إرساء أسس العقيدة الأمنية العسكرية مع إعلان الدولة عام 1948، على أساس فكرة أساسية مستمدة من التوراة مفادها "أن التوسع في أراضي الأغيار ضرورة لإنشاء الكيان اليهودي، وقد سار بن غوريون على منهج عدم التسرع في رسم حدود رسمية لدولة إسرائيل، ووضع أمن الدولة في سلم الأوليات اليهودية، وفي تأسيسه للعقيدة الأمنية العسكرية، قام بن غوريون بربط الأمن القومي بفكرة الدولة القومية بمفهوم الحرب، وهذا انطلاقاً من العلاقة العضوية القائمة بين المفهومين.

ومن هنا نلاحظ أن أساس العقيدة الأمنية العسكرية في إسرائيل ترتكز على فكرة الدولة المسلحة، وتجنيد شامل للموارد في المجتمع، ولا يمكن الحديث عن مفهوم العقيدة العسكرية دون التطرق إلى مفهوم الأمن عند الإسرائيليين، حيث يعرف (عبد الوهاب المسيري) نظرية الأمن الإسرائيلي بـ: "نظرية الأمن في إسرائيل تدور حول فكرة إلغاء الزمان، والارتباط بالمكان، فهناك فكرة الأمن الأبدي، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائماً، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية وأن البقاء هو الهدف الأساسي للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية."

<sup>1</sup> إدريس محمد جلاء، فلسفة الحرب في الفكر الديني الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، 2001،

على الرغم من وجود عدة تغييرات طرأت على العقيدة الأمنية الإسرائيلية في بعدها العسكري، وهذا نتيجة للعوامل المتعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، هذا لم يمنع أن العقيدة العسكرية بقيت محافظة على أسسها والتي يمكن حصرها في:

1\_ العمل على نشر وتجسيد فكرة تطهير الأراضي من الأعداء العرب بقوة السلاح وباستخدام أساليب الإرهاب والحصار، وتضييق الحياة على الفلسطينيين، وهذا لأن الأرض المقدسة لا تحمل طرفين متناقضان.<sup>1</sup>

وفكرة تطهير الأراضي الفلسطينية من خلال التصور الإسرائيلي، هو مبدأ في العقيدة العسكرية جاء ليجسد فكرة (جابوتنسكي)، والتي طرحها في مقال له سنة 1923 تحت عنوان " الجدار الحديدي"، والتي لوحت بفكرة الوجود اليهودي الحتمي في أرض فلسطين، حيث تضمن المقال دعوة صريحة إلى استعمال القوة العسكرية لتوطين اليهود في فلسطين، ويقوم الاستيطان على فكرة استخدام القوة المبنية على دراية مسبقة بتوقع ردود أفعال السكان الأصليين للأخر، ويضيف قائلاً: "بأن السكان الأصليين كانوا متحضرين أو غير متحضرين حاربوا دوماً وبعناد المستوطنين" وبالتالي آلية التصدي لرفض المستوطن تكون عن طريق العنف والحصار وتطوير القوة العسكرية. فكرة (جابوتنسكي)، التي اعتبرت من أهم أسس العقيدة العسكرية الإسرائيلية، هي بمثابة الرد الصريح على دعاة السلام الصهيونيين الذين يتجهون إلى إبرام المعاهدات السلمية مع الطرف الفلسطيني.<sup>2</sup>

2\_ عسكرة المجتمع: حيث تقوم العقيدة العسكرية على زرع روح القتال والعنف، والتوسع عن طريق ربط الحياة الاجتماعية بالجانب العسكري، وتقوم العقيدة العسكرية على نظرية المجال الحيوي التي لا تؤمن بحدود نهائية للدولة، حيث ترتبط قضية رسم الحدود بظروف القتال، ونتائج استخدام القوة المسلحة، والتي تبرر عن طريق المعتقدات الدينية التوراتية التاريخية، المبنية على الأخلاقيات المقدسة والمرتبطة أساساً بفكرة شعب الله المختار.<sup>3</sup>

3- السعي لامتلاك التفوق النوعي المطلق: بهدف تحقيق النصر النهائي ضد العرب، بعد دفع المنطقة إلى سياسة تسلح مفتوح، والاهتمام بالجانب التكنولوجي والعلمي، من أجل التفوق على

<sup>1</sup> أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة: سينا للنشر 2002 ص 29.

<sup>2</sup> لينا أبو الحلاوة، العقيدة الأمنية الصهيونية في بعدها التوراتي، مرجع سابق، ص 4.

<sup>3</sup> أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، مرجع سابق، ص 29.

البيئة العربية ،وخلق حالة الرعب اليهودي انطلاقا من امتلاك إسرائيل قدرات نووية قابلة للاستخدام، مع عدم السماح للآخرين بالحصول على هذه القدرات بمختلف الوسائل والأساليب.

4-عرقلة مساعي السلام في جميع مراحلها وعدم الاعتراف بالطرف الفلسطيني:ومحاولة التمسك بمساعي السلام عبر طرف ثالث كوسيط مع استمرار المراوغة لتجنيد الإمكانيات العسكرية<sup>1</sup>.

5-العمل على تطوير الجيش الإسرائيلي عن طريق تحديث العقيدة العسكرية وفقا لمتطلبات البيئة الإقليمية: وقد ظهرت هذه التحديثات بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، حيث أثبتت الضربات الصاروخية التي تعرضت لها إسرائيل إبان هذه الحرب، إلى افتقار العقيدة الأمنية العسكرية إلى العمق الإستراتيجي<sup>2</sup>.

6-تعزيز قوة الردع وللردع نوعان:

أ. **الردع بالحرمان**: وهدفه حرمان الخصم من أي مكاسب عسكرية، ولا سيما استرجاع الأرض.

ب. **الردع بالتوسع**: أي إلحاق أضرار جسيمة بالخصم، وتوسيع المجال الجغرافي لتحقيق العمق الإستراتيجي.

ت. **نقل المعركة إلى أرض العدو**: حيث حاولت إسرائيل نقل حروبها إلى الأراضي الفلسطينية، في إطار ما يسمى بالحرب الوقائية، خاصة في ظل تغير منطق التهديدات حيث نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم" عام 2015 حوارا مع الجنرال "عميد رور"، حول المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل حاليا فصرح "مما لا شك فيه أننا انتقلنا إلى عالم مختلف، عن الوضع الذي اعتدناه حيث كانت تنشر جيوش نظامية كبيرة العدد على حدودنا .... لقد تغير الخطر الذي يتهدد إسرائيل حاليا ،وأصبح يكمن أساسا في التنظيمات اللادولالية، والتي تحكمها الأيديولوجية الإسلامية، ويعتبر حزب الله أقواها".

وقد أدرك القادة الإسرائيليون أهمية التفوق العسكري كآلية أساسية لتجسيد العقيدة العسكرية والمستندة إلى الفكر الصهيوني، وبالنظر إلى ما يشكله هذا العامل من أهمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية المستمدة من العقيدة اليهودية.وجه صانع القرار اهتمامه بالمجال العسكري، إذ تتفق إسرائيل ما قيمته 25% من ناتجها القومي على شؤون السلاح، ويعمل في مصانعها أكثر من 60 ألف

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 29.

<sup>2</sup> أمين محمود عطايا، "الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية"، سلسلة إستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 19، 1998، ص 74.

عامل، كما تتلقى مساعدات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بما يزيد عن 15 مليون دولار يوميا.

ونظرا لتضافر هذه العوامل نجحت إسرائيل في بناء أكبر جيش في العالم مقارنة بعدد سكانها<sup>1</sup> وهذا نتيجة لافتقارها للعمق الإستراتيجي، ويرتبط هذا المفهوم بالفكر الإستراتيجي الإسرائيلي المستوحى من نظريات الجغرافيا السياسية، ويعزى تبني هذه النظرية إلى اعتبارين:

**العامل الأول:** هو عامل ديني يتعلق بأرض الميعاد، حيث يتمحور الوعد الرباني حول إنشاء مملكة إسرائيل التي لا تتحصر في الجزء الغربي من أرض إسرائيل، وإنما يمتد للأطراف الجنوبية والشرقية والشمالية، وهو ما يشكل مملكة إسرائيل الكبرى قبل تقسيمها إلى دولة يهودا ودولة إسرائيل.

**العامل الثاني:** هو عامل عسكري يستند إلى التبريرات الدينية لتوسيع المجال الجغرافي، حيث أصبح مفهوم الحدود الأمنية مرادفا للتوسع، وضم مناطق أخرى حيوية وإستراتيجية، وهذا حسب ما تقتضيه الضرورات الأمنية أو الأغراض الاقتصادية أو المتطلبات العسكرية، أو التوجهات السياسية، وعليه فإن مفهوم الحدود الآمنة يكون قابلا للتمدد حسب الأغراض والمتطلبات الأمنية<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني: آليات تنفيذ العقيدة العسكرية الإسرائيلية.**

**أولا: الدعم الأمريكي لتنفيذ العقيدة العسكرية الإسرائيلية.**

شكل الاعتماد على دولة عظمى لدعم إسرائيل في مراحل إنشائها، ونموها، والخروج من أزماتها المختلفة، العامل الأساسي في تنفيذ الإستراتيجية الإسرائيلية عامة،<sup>3</sup> والعقيدة العسكرية خاصة، فالمنتبع لتاريخ إنشاء إسرائيل يلحظ تحالف إستراتيجي، يسعى له اليهود تكون الدول العظمى أحد أطرافه. حيث اعتمدت الحركة الصهيونية باعتبارها المنشئ الرسمي لإسرائيل على بريطانيا أثناء انتدابها على فلسطين وشرق الأردن والعراق\*<sup>4</sup>، للتمهيد لتشكيل الوطن القومي لليهود، لكن مع تغير ميزان القوى وانتقال الريادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أقطاب النظام الدولي، تحول الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ العقيدة العسكرية.

<sup>1</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 113.

<sup>3</sup> فوزي، محمود طایل، إسرائيل، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1992، ص 14.

<sup>4</sup> حسقيل دروز، الإستراتيجية العظمى لإسرائيل، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية، 1989، ص 21.

\* وعد بلفور هو وعد قدمه آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا في 2 نوفمبر 1917، إلى المليونير اليهودي البارون (أرمون دي روتشليد) بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وسنحاول في هذا الفرع تقديم جملة من الإحصائيات توضح وتؤكد الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجال العسكري:

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعداتها لإسرائيل ابتداء من سنة 1949، وهذا بناء على طلب (دفيد بن غوريون) رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد وجهت هذه المساعدات في بادئ الأمر إلى المجال المدني - وجهت هذه المساعدات لشراء المواد الغذائية واستيعاب المهاجرين اليهود-، لكن نتيجة لعوامل متعلقة بالبيئة الداخلية الأمريكية (صعود اللوبي الصهيوني كفاعل مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية)، وأخرى متعلقة بالصراع العربي تزايدت ونمت المساعدات الأمريكية لتشمل المساعدات العسكرية وهذا على نحو الذي يبينه الجدول التالي:

السنة	1949	1959	حرب أكتوبر 1973	1974	1976	1979	1979-1996	مساعدات عسكرية
قيمة المساعدات	100 مليون دولار	150 مليون دولار	مليار دولار	2.6 مليار	2.3 مليار	4.7 مليار	3 مليار دولار تقسم	مساعدات مدنية
	دولار	دولار	دولار	بأسعار الطرف الحالي	مليار دولار	السنة الواحدة	-1.8 مليار -1.2 مليار	
						15.7 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية		

الجدول من إعداد الباحثة: استنادا إلى المقالتين المذكورتين في تهميش الصفحة الموالية.

لكن مع تولي (نتنياهو) منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة ما بين (1990-1999) تغير التقسيم السابق للمساعدات، ووجهت كل القيمة للمجال العسكري، وهذا بفعل الطلب المقدم من (نتنياهو) إلى الكونغرس الأمريكي، حيث منذ سنة 1999 والمساعدات الأمريكية توجه للمجال العسكري بقيمة

تتراوح ما بين 2.5 إلى 3 مليار سنويا<sup>1</sup>، وتعتبر المساعدة الأخيرة التي تحصلت عليها إسرائيل في أواخر سنة 2018، والمقدرة بـ 38 مليار دولار أي بزيادة قدرها 8 مليارات عن الاتفاق الحالي، بمثابة الدليل القوي على تسخير إسرائيل للمساعدات الأمريكية في تنفيذ عقيدتها العسكرية.

ويرجع بعض الأكاديميون في الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الأمريكي لإسرائيل من منطلقات إستراتيجية، وهذا ما يؤكد (شيفن سيجتال) الأستاذ بجامعة كاليفورنيا، " يجب أن لا ينظر إلى المساعدات الأمريكية على أنها إحسان لإسرائيل، بل يجب النظر إليها بصفاتها جزءا من الأمن والدفاع والمصالح الحيوية الأمريكية مثل حلف الناتو تماما، وأن إسرائيل ليست مشكلة للولايات المتحدة الأمريكية بل رصيد وسند لها"<sup>2</sup>.

وفي قراءة وتفحص للجدول أعلاه يظهر أن مجموع المساعدات الخاصة للمؤسسة العسكرية بلغت 92 مليار، و735 مليون في الفترة الممتدة من 1948 إلى 2017، حيث حرصت الولايات المتحدة، على جعل إسرائيل الرقم الواحد في التسليح والتفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكد طلب الكونغرس الأمريكي عام 2008 من السلطة التنفيذية بالولايات المتحدة الأمريكية، تقديم تقارير كل عامين حول الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على الجيوش المجاورة".

وتدعيما للتفوق العسكري في المنطقة منحت الولايات المتحدة إسرائيل % 54 من إجمالي التمويل العسكري الأمريكي لجميع أنحاء العالم، واستمر التمويل العسكري لإسرائيل حتى بلغ في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2010 قرابة 54 مليار دولار، وبفضل هذا الدعم أصبحت صناعة الأسلحة الإسرائيلية واحدة من أقوى الصناعات في العالم فبين عامي 2001 و2008، صنفت إسرائيل سابع أكبر مصدر للأسلحة عالميا، حيث باعت معدات بقيمة 9.9 مليار دولار، وفي 2015 باعت ما قيمته 5.7 مليار دولار من البضائع العسكرية إلى دول أخرى.

#### ثانيا: التفوق النوعي العسكري.

أدرك صانع القرار الإسرائيلي على مر الفترات الزمنية، أهمية التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا بهدف إحداث التوازن، بين عدد الجيوش المعادية لإسرائيل والمحيطية بإقليمها، وعدد أفراد الجيش الإسرائيلي. وفي هذا الإطار صرح الباحث (ألون هارنئيفين) قائلاً: "اليوم نخصص تقريبا ثلث الناتج القومي، من أجل بناء القوة والحفاظ عليها، وهذا يشكل أعلى نسبة في العالم

<http://rassef22.com/politic>

<http://alkhaleejonline.net>

<sup>1</sup> وسام متى، " المساعدات الأمريكية لإسرائيل" مقال متوفر على موقع:

<sup>2</sup> حنين ياسين، "كم دفعت واشنطن لتعزيز إسرائيل" مقال متوفر على موقع:

.... حتى هذه النسبة غير كافية لنا، ونحن بحاجة إلى تعزيزها، فالقوة استحوذت على الأفضلية القومية الأولى في دولة إسرائيل".

ويعمل الضباط العسكريين الإسرائيليين على تطوير القدرات العسكرية النوعية، من خلال نسج علاقات جيدة مع الباحثين والعلماء في هذا المجال، حيث يرى اللواء (أبراهام تامير) ، أن القوة النوعية الإسرائيلية لا بد لها أن تبنى من خلال مجالين هما:

1. مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة: في هذا المجال يجب أن يؤخذ في الحسبان اعتبار كل

عناصر التفوق في مجال الأمن القومي، ومنها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي والتكنولوجي، والد يموغرافي، والعسكري.

2. مجال ميزان القوى العسكرية البحثية: حيث رأى (تامير) أن هناك ضرورة حتمية ومصيرية

لضمان التفوق النوعي في كل واحد من العناصر الرئيسية للقوة العسكرية، في البر، والبحر، والجو، وفي مجال أنظمة الردع، والإنذار المبكر، والسيطرة، والمراقبة، والشؤون الإدارية والإمداد والتموين".

ويربط العسكريون الإسرائيليون التفوق العسكري النوعي بإملاء شروط السلام في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقوم نظرية السلام المبني على أساس التفوق النوعي عند (موشيه طابنكين)، والتي يمكن تحديد أسسها كالاتي:

1- السلام الحقيقي مرتبط بتوسيع رقعة إسرائيل عن طريق الاستيطان، وذلك بتجنيد كل الإمكانيات العسكرية المتوقعة.

2- الاستمرار في توسيع العمق الإستراتيجي لإسرائيل سواء وافق العرب أم لم يوافقوا<sup>1</sup>.

وبالتالي أصبحت العقيدة العسكرية الإسرائيلية، تقوم على ضرورة التفوق النوعي العسكري، وتوفير عناصر الحماية من الأخطار الخارجية، وضرورة استمرار الإحساس بالخطر لحماية المجتمع الوحدة الداخلية لمجتمع ميزته التعددية.

ويعتبر التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي من أهم الأسس التي اعتمد عليها صانع القرار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذا ما انعكس على الميزانية المخصصة للمجال العسكري، إذ تنفق إسرائيل

<sup>1</sup> إحسان مرتضى، "التفوق النوعي الإسرائيلي في خدمة الأداء السياسي العسكري" مجلة الدفاع الوطني: العدد 26، 1998، ص



ما قيمته 25% من ناتجها القومي الإجمالي على شؤون السلاح<sup>1</sup>، ويعمل في مصانعها العسكرية أكثر من 60 ألف عامل، كما عرف القطاع العسكري انتعاشا بفعل المساعدات العسكرية الأمريكية والأوروبية التي تزيد عن 15 مليون دولار يوميا<sup>2</sup>، وهذا ما أدى إلى بناء أكبر جيش في العالم مقارنة بعدد السكان حيث يستطيع قادة الجيش نقل حوالي 400.000 جندي إلى ميدان المعركة، من بين السكان البالغ عددهم 3 ملايين نسمة وهذا حسب إحصائيات السكان خلال حقبة الثمانينات.

كما تركز إسرائيل على سلاحها الجوي المستند إلى خدمات مخابراتية متقدمة، ونظرا لإشراف الطائرات العسكرية على نقل السكان، وحاجات البلاد الاقتصادية، والزراعية، والصناعية، واليد العاملة أدى بإسرائيل إلى الاعتماد على قوة عسكرية محترفة تشكل نواة للقوات المسلحة، وهذا بهدف تحقيق الأمن الوطني والمجتمعي على حد سواء .

### ثالثا: استغلال التكنولوجيا الحديثة لإحداث التفوق العسكري النوعي.

اتخذت إسرائيل من البحث العلمي وسيلة لإحداث التفوق على المحيط العربي، وصانع القرار الإسرائيلي هو ابن بيئته العلمية ونتائجها، وتعتبر مراكز الدراسات المتخصصة بالتفكير والبحث العلمي، واستطلاع الرأي من أهم المؤسسات المؤثرة في توجيه سياسات صانع القرار، بما فيها البحوث العلمية في المجال العسكري، وفكرة الاعتماد على البحث العلمي ليست بالفكرة الحديثة، على صانع القرار الإسرائيلي حيث أشار (تيودور هرتز)، في كتابه الدولة اليهودية إلى أهمية العلم والتطور التكنولوجي، كأداة لتحقيق مشروعهم، حيث طرحت فكرة إنشاء الجامعة اليهودية في مؤتمر بازل سنة 1897، كما أثرت جمعية الثقافة والعلم، والتي تأسست عام 1817، تأثيرا بالغ الأهمية من خلال توجيه اهتمام أعضاء الجمعية باختيار أصحاب الكفاءة من العلماء، وأصحاب الاختصاص لإدارة المؤسسات التعليمية والتكنولوجية .

وقد أنشأت وحدة الأبحاث العلمية العسكرية سنة 1948، وشهدت السنوات العشر الأولى لإنشاء الدولة، تشييد عدة جامعات سنحاول سرد أهم المؤسسات المتعلقة بالموضوع.

<sup>1</sup> الكس فيشمان، "المحاولات الإسرائيلية لتطوير الصناعات العسكرية"، شؤون إسرائيل العسكرية، السنة الرابعة، العدد 66، جوان 1988، ص 28.

<sup>2</sup> بيرخ زوهده، "صناعات الأسلحة في إسرائيل" وأثرها على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، شؤون إسرائيل العسكرية، السنة الأولى، العدد 1، 1984، ص 20.

كما أنشأ القسم العلمي الخاص بالهاجاناة، وشعبة الأبحاث والتخطيط في وزارة الدفاع لمسح صحراء النقب، إضافة إلى تشكيل هيئة الطاقة النووية.

أما الفترة الممتدة بين (1959-1969) فقد تم تأسيس المجلس القومي للبحث والتطوير بجامعة حيفا عام 1963، وفي عام 1966 ساهم البروفسور ("أفرايم كاتزر)، وهو عالم متخصص في الكيمياء الحيوية والفيزياء بتأسيس الإدارة العلمية في الجيش الإسرائيلي .

أما فترة الثمانينات فقد تميزت بتطوير الإنتاج الإلكتروني وربطه بالمجال العسكري، أما فترة التسعينات فقد تميزت بهجرة اليهود الروس إلى إسرائيل، وكان لهذه الهجرة الأثر الإيجابي على إسرائيل في المجال المدني والعسكري،<sup>1</sup> حيث قدر عدد اليهود الروس من ذوي الكفاءات العالية بـ 21 ألف يهودي من بينهم 2000 مهاجر، من ذوي الاختصاص في الرياضيات والعلوم الدقيقة، أما في مجال الصواريخ الباليستية فقد أسهم 130 عالم يهودي في تطوير الصواريخ الإسرائيلية<sup>2</sup>.

وتعتمد إسرائيل في تطويرها لقدرات المؤسسة العسكرية النوعية على تطوير المجالات التالية:

1- **النشاط الذري:** تم إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية في 15 أوت سنة 1948، إذ تعد الأبحاث الذرية من أهم المصادر المعتمدة في هذه المؤسسة التي تمتلك عددا من المفاعلات الذرية في كل من "رشيون ليزيون"، وفي "ناحال سوريك"، وفي ديمونا وفي "ألبنى روبين"، حيث بلغت طاقة هذه المفاعلات 237 مليون واط حراري، حيث تهدف إسرائيل من إنشاء هذه المفاعلات للوصول إلى إنتاج القنبلة الذرية.

## 2- التصنيع العسكري:<sup>3</sup>

تقوم إسرائيل بتطوير جميع الأسلحة التي تستوردها من الخارج حيث لا تحتفظ بشكل السلاح المستورد، وإنما تعتمد على تطويره وهذا بهدف استقطاب العملة الصعبة، وتطوير الدورة الاقتصادية مثل طائرات (الفانتوم وسكا يهوك) الأمريكية.

<sup>1</sup> جمال مصطفى السلطان، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، دراسة الواقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية، عمان: دار وائل للنشر 2000، ص 77.

<sup>2</sup> مصطفى كلاس، مدخل الإستراتيجية الصهيونية، دمشق: بدون دار نشر، 1992، ص 200.

<sup>3</sup> خليل سليمان هلال، الصناعات العسكرية في إسرائيل، عمان: جامعة مؤتة، 1987، ص 17.

### • وحدة البحوث والتنمية:

أنشأت هذه الوحدات على مبدأ التساوي في توزيع النخب المتعلمة، والفنية على جميع الوحدات العسكرية من أجل المحافظة على مبدأ المساواة، وقد أنشأت هذه الوحدات المرتبطة بوزارة الدفاع من أجل المبادرة بإنشاء بنية تحتية من الخبرة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، التي تمكنها من تطوير وسائل قتالية ذات تأثير نوعي كبير، حيث تتألف هذه الوحدة من وحدات اختصاصية لموضوعات تقنية مشتركة بين وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي، حيث تتفق الدولة **450 مليون دولار** سنويا على البحوث في مجال التنمية، وتتفق أكثر من ثلث هذا المبلغ على البحوث في المجال العسكري.<sup>1</sup>

**المبحث الثاني: الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

**المطلب الأول: دور أجهزة المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

قبل التطرق إلى مختلف أجهزة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ودورها في صنع السياسة الخارجية، سنحاول الإحاطة بمختلف العوامل التي أدت إلى ظهور المؤسسة العسكرية قبل الإعلان عن قيام الدولة، وتحليل مختلف المتغيرات التي أدت إلى ظهور أجهزة المؤسسة العسكرية والأدوار المنوط بها على المستوى الخارجي.

**الفرع الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:**

اعتبرت المؤسسة العسكرية في إسرائيل امتداد لما يعرف باليشوف، والذي ساهم حسب معظم المختصين في الشؤون الإسرائيلية، في التمهيد للإعلان عن قيام الدولة، حيث شهدت اليشوف تحركا سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، واجتماعيا بهدف الوصول إلى هذا الإعلان، حيث تطلب الإعلان عن قيام الدولة تدابير وخطوات إستباقية عسكرية.

ويرجع المؤرخين العسكريين ظهور اليشوف إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا تجسيدا لمقررات المؤتمرات العالمية والهيئات التنفيذية الفاعلة في مجال الاستيطان، والواقع أن عملية إنشاء وتأسيس الصهيونية بمختلف المنظمات العسكرية، جاء لينفذ المشروع الاستيطاني الذي جعلت منه القيادة الصهيونية أهم أولوياتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص58.

<sup>2</sup> جوني منصور، فادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل: تاريخ، واقع، استراتيجيات تحولات، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009، ص 70.

حيث عملت على رسم إستراتيجية أهدافها العمل العسكري بهدف السيطرة على أرض فلسطين والمراكز الإستراتيجية، والقضاء على الحركات التحررية العربية وتأمين الهجرة اليهودية، ومن ثم تقرير شكل الإستراتيجية، للعمل المراد إنجازه في كل مرحلة من مراحل تشكيل التنظيمات العسكرية، وهذا ما أدى إلى إعطاء مركز الريادة للمؤسسة العسكرية، وجيش الدفاع انطلاقا من كونه في فترات زمنية سابقة هو المجتمع ذاته.

والجيش الإسرائيلي الذي أعلن عن إنشائه بناء على قانون قوات الدفاع في إسرائيل الصادر عام 1948، والذي أفرز في مرحلة لانتقة عام 1976، هو نتيجة اتحاد عدة تنظيمات أهمها<sup>1</sup>:

#### • تنظيم نيلي:

هو تنظيم نشأ خلال الحرب العالمية الأولى في اليبشوف العبري، ومن أبرز المهام التي قام بها أعضاء هذا التنظيم السري، جمع معلومات عسكرية ومدنية عن الجيش التركي، وتحركاته ومعسكراته وجنوده في فلسطين وسوريا، ونقلها إلى الجيش البريطاني، في محاولة منه لتقديم المساعدة لبريطانيا بهدف كسب تأييدها .

وأدرك مؤسسو هذه الشبكة أنه لا مستقبل للاستيطان اليهودي في فلسطين إلا بنقل السلطة الإدارية والعسكرية للإنجليز، كما أن تنظيم نيلي، كان له دور مدني إضافة إلى دوره العسكري، فقد كان مسئولا عن توزيع المساعدات المالية على الأسر اليهودية المحتاجة في أليشوف، وهذا عن طريق عملية جنائية وتجنييد أموال أغنياء اليهود.

وتركز نشاط هذه المنظمة في مجال التجسس وتجميع المعلومات الخطية، والشفوية ونقلها إلى الانجليز، خاصة وأن مناصب ووظائف اليهود أهلتهم للإطلاع على ما كان يقوم به الأتراك. وتكمن أهمية هذا التنظيم في توفير المساعدات المالية بواسطة نقل وتهريب الأموال، لذلك هناك من يصنفها على أنها تنظيم سياسي.<sup>2</sup>

• تنظيم (Ben Góra): هو تنظيم عسكري يهودي سري نشط في مطلع القرن العشرين بهدف حراسة المستوطنات اليهودية، وقد تأسس هذا التنظيم على يد "(إسحاق بن تسالي)"، ولما اتسع نشاط التنظيم تحول اسمه إلى "هشومير"، والذي أصبحت أهدافه قطرية شاملة، وقد أثر

<sup>1</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 103

<sup>2</sup> جوني منصور، فادي نحاس، مرجع سابق، ص 19.

التنظيم بشكل إيجابي على مسار الاستيطان، وهذا عن طريق الإدعاء بملكية يهودية للأراضي وتحويلها إلى مستعمرات أشبه بالثكنات العسكرية.

#### • منظمة الهاغاناه:

هي القوة العسكرية الرئيسية في أليشوف اليهودي، في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، وبالتحديد في الفترة الممتدة بين 1921-1948، حيث أشرف هذا التنظيم على إنشاء وإدارة وتسيير أمور هذه القوة كل من مؤسسات اليبشوف والحركة الصهيونية العالمية. وتمحورت عمليات تطوير هذه القوة في توفير السلاح اللازم لها، وإجراء التدريبات العسكرية الدائمة، وتطوير القدرات الدفاعية والهجومية اللازمة، والأهم من ذلك الاستفادة قدر المستطاع من وجود الإنجليز، لتحقيق أكبر قدر من الإنجازات في الميادين السياسية والعسكرية.

ويعتبر شراء السلاح وتزويد اليبشوف بالمعدات الحربية أهم أهداف التنظيم على

الإطلاق.<sup>1</sup>

#### • منظمة اتسل:

اسم أطلق على "منظمة الجيش الوطني أو القومي"، ويطلق عليها أيضا "الأرغون". تأسست هذه المنظمة سنة 1937 على يد أعضاء في منظمة بيتار، وأعضاء من الحركة التصحيحية في "الهاغاناه"، والهدف من ذلك هو إنشاء نواة لقوة عسكرية وطنية يهودية. وقد اعتمدت اتسل على الفكر السياسي الذي نادى به (جابوتنسكي) مع التركيز على فكرتين:

1. وجود قوة عسكرية يهودية مسلحة هي شرط مسبق وأساسي لإنشاء دولة يهودية.
2. لكل يهودي الحق الطبيعي بالهجرة إلى فلسطين دون قيد أو شرط مسبق، وقد اهتمت قيادة منظمة اتسل منذ تأسيسها بتنظيم موجات من الهجرة غير الشرعية، -المقصود هنا بغير الشرعية أن سلطات الانتداب البريطاني لم توافق على وصول مهاجرين يهود في هذه الفترة دون إصدار تأثيرات لهم- .

وأشارت تقارير المخابرات البريطانية إلى مساهمة اتسل في دخول 50 ألف مهاجر يهودي بصورة غير شرعية إلى فلسطين، وتميزت هذه المنظمة بعدائها للانتداب البريطاني ووصفه

<sup>1</sup> جوني منصور، فادي نحاس، مرجع سابق، ص 20.

بالمحاذاة للصهيونية، وهذا ما جعل السلطات البريطانية تقوم باعتقالات جماعية في صفوف المنظمة، خاصة بعد المناورات العسكرية التي قامت بها المنظمة ضد التواجد البريطاني<sup>1</sup>.

#### • منظمة لحي:

هي اختصار للكلمات العبرية (محاربي حرية إسرائيل)، وهي منظمة يهودية عسكرية، انتهجت حرب العصابات في عملها، وهذا في الفترة الممتدة بين 1940-1948. ويعزى تأسيس هذه المنظمة إلى رفض مجموعة من أعضاء اتسل، وعلى رأسها (أبراهام شتيرن)، قبول فكرة (جابوتنسكي) بالتعاون مع الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية. وعمل المنظمة أساساً موجه إلى السلطات البريطانية، حيث قامت المنظمة بأعمال إرهابية مست مخازن ومستودعات<sup>2</sup> السلاح، والسطو على البنوك بهدف الحصول على أموال لشراء السلاح والذخائر.

من خلال تصفح هذه التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل عام 1948، يتضح جلياً مسار تكوين مجتمع عسكري مكون من مهاجرين شكلوا الاستيطان الصهيوني، حيث جعلت هذه التنظيمات من القوة العسكرية أسلوباً ومنهجاً لتحقيق أهدافها المتمحورة حول هدف أساسي هو إقامة دولة يهودية في فلسطين، وهذا على أساس التبريرات الدينية. إذا هذه التنظيمات جاءت لترجم الفكر والمشروع الصهيوني، عن طريق الآليات العسكرية، وهذا بهدف بسط نفوذها بالقوة على الأراضي الفلسطينية، وقد شكلت هذه التنظيمات الجيش الإسرائيلي خاصة تنظيم "الهاغاناه".

وقد أعلن (بن غوريون) في 1948/05/26، عن إقامة الجيش النظامي، من خلال مرسوم إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي بموجب الاعتماد على بند رقم 18 من أنظمة الحكم، والقضاء وتضمن ما يلي:

1. يتكون جيش الدفاع الإسرائيلي من جيوش البر والبحر والجو.
2. يفرض تجنيد إلزامي لجيش الدفاع الإسرائيلي في كافة أدرعه في حالة الطوارئ، وجبل التجنيد تحدده الحكومة المؤقتة.

<sup>1</sup> جوني منصور، فادي نحاس، مرجع سابق، ص 55

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 61.

3. كل من يخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي ملزم بتأدية يمين الولاء لدولة إسرائيل ولقوانينها ومؤسساتها الحاكمة.

4. تمنع إقامة أية قوة مسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلي.

5. الأوامر والإعلانات والتعليمات الأخرى في قضايا الخدمة الوطنية التي عمدت على الجمهور بين يوم 29 نوفمبر 1947، وحتى إعلان هذا المرسوم على يد الوكالة اليهودية واللجنة القومية، ومديرية الشعب والحكومة المؤقتة أو واحدة من دوائرها، تكون ذات صفة قانونية حتى يتم تغييرها أو تصحيحها أو تعديلها أو إلغائها.

6. كل عملية تنفذ وفقا لتعليمات هذا المرسوم تعتبر قانونية، حتى لو أنها تعارضت مع أي أمر آخر في قانون قائم وموجود.

7. وزير الدفاع مكلف بتنفيذ هذا المرسوم.

إذا جاء هذا المرسوم كخطوة سياسية عززت التاريخ العسكري لمختلف التنظيمات العسكرية، حيث أصبح الجيش قانونيا يمثل كافة المنظمات العسكرية الصهيونية، التي كانت فاعلة قبل الإعلان عن الدولة.

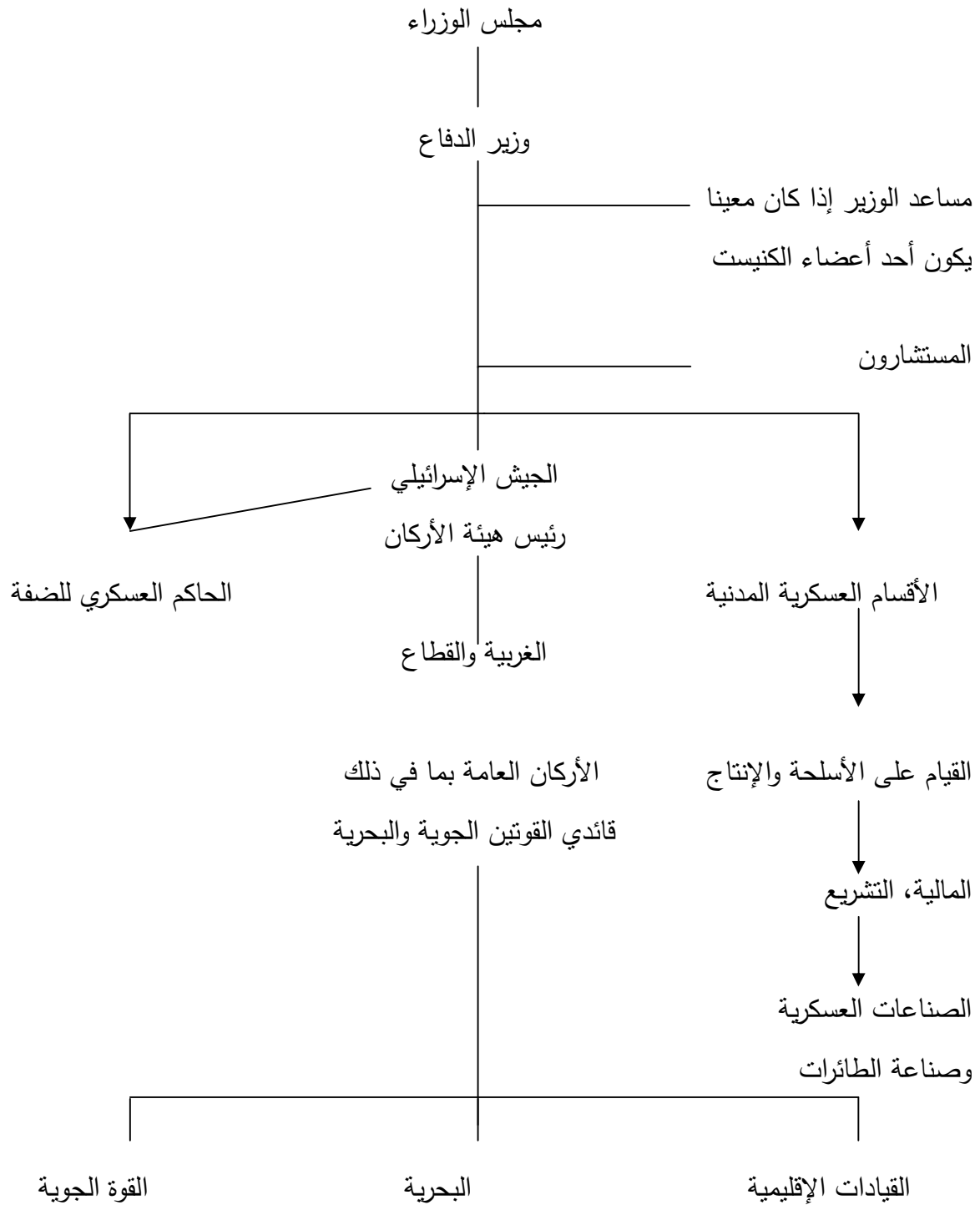
الفرع الثاني: دور أجهزة المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

قسمت إسرائيل إلى ثلاث مناطق عسكرية هي:

- المنطقة الشمالية المسئولة عن الحدود مع سوريا ولبنان والجزء الشمالي من الأردن (واد بيسان)
- المنطقة الوسطى المسئولة عن بقية الحدود مع الأردن بما في ذلك الضفة الغربية.
- المنطقة الجنوبية المسئولة عن الحدود مع مصر.

ويعتبر رئيس هيئة الأركان العامة قائدا لجميع القوات، ويتلقى المشورة من الفروع الرئيسية للتخطيط للعمليات من خلال المعلومات المقدمة من الهيئات المخبرية<sup>1</sup>، ويبين المخطط التالي أهم الهيئات المشكلة لوزارة الدفاع الإسرائيلي:

<sup>1</sup> Arian Asher, Michael Philipov, Anna Knafelman, *Auditing Israeli Democracy Twenty years of Immigration from the Soviet Union* Jerusalem: Israeli Democracy Institute, 2009, P19.



- وتعتمد مختلف هذه الهيئات على الأجهزة المخبرانية<sup>1</sup> لجمع المعلومات لأداء وظائفها ونظرا لأهمية ودور مختلف هذه الأجهزة في عمل المؤسسة العسكرية، سنتطرق إلى هذه الأجهزة ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهي:

<sup>1</sup> Daniel shim shoni, op. cit, p 188



- جهاز المخابرات الموساد.
- جهاز الأمن العام الداخلي "شاباك".
- جهاز المخابرات العسكرية "أمان".

#### 1. الموساد:

كلمة موساد هي اختصار لاستخبارات ومهمات خاصة، وهي وكالة استخبارية إسرائيلية، تأسست في 13 ديسمبر 1949<sup>1</sup>، ويعد جهاز المخابرات من الأجهزة المهمة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية والعسكرية، وهذا من خلال التقارير التي تقدمها للحكومة، والتي توجه قراراتها وفقا للمعلومات المقدمة إليها خاصة في مجال الأمن، أو فيما يتعلق بحجم القوات المتحاربة ومستوى الأسلحة أو في تحديد ما تحتاج إليه إسرائيل من أسلحة، سواء التي تشتريها من السوق الدولية، أو المصنوعة في الداخل وما يتبع ذلك من تعديلات في الميزانية.

كما ترتبط أعماله ارتباطا وثيقا بقدرة الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ القرارات المصيرية، كإعلان الحرب وتحديد السياسات الإستراتيجية.

ويختص الجهاز بعمليات جمع المعلومات عن كل ماله صلة بالدول المجاورة، وعلاقاتها في المجال العسكري مع مختلف الدول، كما يقوم الموساد بتحليل المعلومات وتقييمها، وتنفيذ العمليات السرية والتنسيق مع أجهزة المخابرات الصديقة لإسرائيل، فعلى سبيل المثال تستخدم (إسرائيل) أجهزة تصوير واسعة أمريكية لتصوير أهداف اقتصادية حيوية، عن طريق طائرات أمريكية خاصة مجهزة بالأشعة تحت الحمراء لتمشيط المنطقة من نوع **بوينغ سي-97**، وطائرات بدون طيار كالتى تستخدمها أجهزة المخابرات الأمريكية<sup>2</sup>.

وقد بقيت دائرة المخابرات ورئيسها فوق مستوى النقد، ولم تستطع الحكومة أو لجنة الشؤون الخارجية القيام بعملية الرقابة عليها نظرا لطبيعة العمل الذي تقوم به،<sup>3</sup> خاصة في مجال السياسة الخارجية وهذا عن طريق:<sup>4</sup>

(1) تحديد التوقعات والتقديرية بشأن موضوع ملور الهدف، مثل قيام المخابرات الإسرائيلية بتقديم معلومات دقيقة عن تحركات أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

<sup>1</sup> <http://www.fas.org>.

<sup>2</sup> <http://wikipedia.org>

<sup>3</sup> نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، مرجع سابق، ص 167.

<sup>4</sup> خليل شاكر مصطفى، أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية، بغداد: الجمعية العربية للعلوم السياسية، 1986، ص 23.

(2) توضيح التقديرات التي تشمل مجالات اهتمام صانعي القرار، وتهدف بالدرجة إلى إطلاع المستوى القيادي بالتطورات المستجدة في دول الجوار، خاصة التي تمثل خطر على الأمن الإسرائيلي. لأن قرارات السياسة الخارجية سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية تتطلب معلومات تفصيلية عن البيئة الخارجية، والتي يعتمد عليها صانع القرار في اختيار أحد البدائل المتاحة.<sup>1</sup> ولا يقتصر دور أجهزة المخابرات الإسرائيلية على عملية جمع المعلومات، بل يتعدى في بعض المواقف، ليصبح الجهاز أداة مباشرة لتنفيذ السياسة الخارجية، خاصة وأن العملية الأمنية الإسرائيلية تتميز بالتعدد والسرية.

ويؤدي الموساد ثلاث وظائف متكاملة ترتبط بصناعة وتنفيذ السياسة الخارجية وهي:

1. يعتبر الموساد أداة اتصال عندما لا تستطيع الدبلوماسية العادية أن تقوم بتلك الوظيفة، ويبرز هذا جليا من خلال تشكيل الموساد قنوات اتصال مع المعارضة، كما حدث في عهد الشاه حيث اعتبر الموساد الجهاز المكلف بتشكيل قنوات الاتصال، مع الحركات الدينية المعارضة آنذاك.

2. يعمل الموساد على توزيع الأدوار والإعداد المنظم لكل ما له صلة بالحرب النفسية، وبالتالي فالموساد أداة مكتملة للعمل الدعائي، بل وفي بعض الأحيان للعمل الدبلوماسي في التعامل الخارجي الإقليمي .

3. يعهد إلى جهاز الموساد تنفيذ السياسة الخارجية بكل عناصرها، بحيث أصبح هذا الجهاز المسئول عن تنفيذ بعض أهداف السياسة الخارجية خاصة في علاقاتها مع الجمهورية الصينية.<sup>2</sup>

ثانيا: **شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان".**

هي الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية وأكثرها حصولا على الموارد المالية، أنشأت في مارس 1953، تخضع لرئيس الأركان، لكن في التخطيط العام هي تنفذ أوامر مجلس أمن الدولة الأعلى، وبالتالي هي تمثل إدارة المخابرات العسكرية.

وقد أصبحت الشعبة جهاز مستقلا عن الجيش الإسرائيلي ابتداء من سنة 1954<sup>3</sup>، ويحتكر الجهاز مسؤولية تقييم الإستراتيجية الأمنية، والعسكرية للحكومات الإسرائيلية، والتي على أساسها يتم صنع واتخاذ القرار في إسرائيل.

<sup>1</sup> Ofira Selikar, op, cit, p202

<sup>2</sup> حامد ربيع، "تطور العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني"، مجلة الأمن القومي، العدد 2، السنة التاسعة، 1987، ص 113.

<sup>3</sup> ميرفت عوف، ماذا تعرف عن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الثلاثة، نقلا عن موقع: [http:// www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)

وتقوم هذه الشعبة بالمهام التالية:

1. يقوم الجهاز بتزويد الحكومة بالتقييمات الإستراتيجية التي تعتبر مصدر صياغة السياسة العامة بالدولة، خاصة فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل والدول المجاورة<sup>1</sup>، إذ يعمل الجهاز على دور المنبه الإستخباري القومي في المجالين العسكري والسياسي، وتوفير معلومات استثنائية عسكرية شاملة وتوزيعها.

2. تقديم أبحاث عن جميع دول الشرق الأوسط في المجالات العسكرية، والتقنية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، ومحاولة الكشف عن علاقاتها البيئية، وعلاقاتها بالدول الكبرى<sup>2</sup>.

3. عقد صفقات أسلحة بأسعار تنافسية وهذا نتيجة لخبرة أفرادها ذوي الكفاءات العالية.

4. تقدم الشعبة "أحدث التقديرات الإستراتيجية لوزير الدفاع ورئيس الوزراء، وغيرها من صناعات القرار

في اجتماعات أسبوعية، ويصدر عن الشعبة التقرير الإستخباراتي القومي السنوي.

**the Annual National Intelligence Estimates (NIE)**

وبالتالي فالشعبة تقدم رؤية للواقع العسكري، وتتطرق منه لتشكيل مستقبل إسرائيل العسكري في بيئتها

الإقليمية والدولية<sup>3</sup>، وهذا عن طريق تجنيد الكفاءات النوعية والمتجددة، حيث عمل مثلاً في عام 2003 في قسم الأبحاث التابع لجهاز المخابرات العسكرية 600 شخص منهم 200 باحث متفرغ، من بينهم 120 باحث متخصص في مجال البحث العسكري، والمخابرات العسكرية و80 باحث منهم تفرغوا للبحث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية<sup>4</sup>.

5. التحذير من تطوير العدو للأسلحة والمعدات القتالية، وتوفير المعلومات الاستخبارية اللازمة للمساعدات على تجنيد هذه الأسلحة.

6. تحذير المستويين السياسي والعسكري من نشوب الحرب أو شن عمليات عدائية ضد إسرائيل.

وتضم الشعبة عدة أقسام هي:

1- قسم تجميع المعلومات.

2- قسم الاتصالات الخارجية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص20.

<sup>2</sup> نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، بيروت: مطابع الكرمل الحديثة، الطبعة الأولى، 1982، ص 167.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ص168.

<sup>4</sup> عوض منصور، "المؤسسة الأمنية العسكرية، تحرير: خالد"، تقرير دليل عام لإسرائيل، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

2011، ص 329.

3- قسم الرقابة والاستخبارات القتالية.

4- قسم الاستخبارات الجوية.

5- قسم الإعلام والذي يعمل على مراقبة كل ما ينشر عن الجيش الإسرائيلي.<sup>1</sup>

**ثالثاً: جهاز الأمن العام (الشاباك):** هو جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل، يخضع مباشرة لرئيس الحكومة، يدعى أحيانا "بالشين بيت"، اختصاراً لاسمه العبري (شירות بيتحون كلالي)، والذي يعني جهاز الأمن العام، ويتكون جهاز الأمن العام (الشاباك) من ثلاثة أجنحة تنفيذية.

1- إدارة الشؤون العربية: المسئول الأول عن مكافحة الأنشطة العربية الموجهة ضد إسرائيل، وهو مسئول عن عمليات التحقيق والكشف عن الأعداء.

2- إدارة الشؤون الأجنبية: المسئول عن القضايا الأمنية غير العربية والتعاون مع وكالات أمنية أجنبية.

3- إدارة الأمن القومي: المسئولة عن حماية الشخصيات المهمة مثل موظفي الحكومة، والسفارات والمطارات.

رغم صغر الجهاز إذ يتكون من بضعة آلاف، إلا أنه يعتبر من أهم الأجهزة الإستخبارتية، نظراً لتخصصه في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية، كما يحرص الجهاز على جمع معلومات حول الأشخاص المرشحين للمناصب والوظائف الحساسة.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسة الخارجية الإسرائيلية.**

تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فاعلاً شديداً للارتباط بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي نتيجة حتمية لظروف النشأة ومقومات البقاء.

وقد ارتبط تنامي دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بظاهرة بالتجمع الاستيطاني، الذي يعتبر أهم ميزة إسرائيلية<sup>3</sup>، وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مدى تأثير المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي (انطلاقاً من التصور البنائي)، على الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودورها في توجيه قرارات السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> ميرفت عوف، مرجع سابق، ص 3.

<sup>2</sup> www.shabak.gov.il

<sup>3</sup> هيفاء رشيد حسن، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجاً"، مجلة العلوم القانونية

والسياسية، الأردن: جامعة كركوك، العدد 18، ص 381.

### الفرع الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي.

يتجاوز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية أدوار مختلف المؤسسات العسكرية الموجودة في الأنظمة السياسية المعاصرة، حيث لا تقوم المؤسسة العسكرية عمل الشراكة المدنية العسكرية المتكافئة. فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية تتمتع بمكانة مركزية في عملية صنع السياسة الخارجية، والداخلية وهذا راجع للدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في نشأة الدولة وترسيخ وجودها في بيئة إقليمية عدائية<sup>1</sup> إلى جانب الطابع الاستيطاني الإحلالي للمجتمع الإسرائيلي، ومنظومة القيم المجتمعية التي أسست ثقافة التمييز، والتي اعتمدت على الوسائل العسكرية لتكريس مبدأ التفوق، كما ساهمت بيئة النظام السياسي الإسرائيلي في استقرار دور المؤسسة العسكرية. وهذا باعتبارها الفاعل المنفذ لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

فأهمية المؤسسة العسكرية نابعة من التهديدات الوجودية التي تحيط بالدولة وحالة اللاسلم التي حولت المجتمع برمته إلى جيش<sup>2</sup>، ميزته التخصص في الشؤون العسكرية، والاحترافية العالمية وخضوعهم للسيطرة السياسية للمدنيين الذين يصلون للسلطة بصورة شرعية<sup>3</sup>.

وهذا لا يعني عدم تدخل المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي. فإسناد منصب وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء، إضافة إلى إسناد بعض المناصب الوزارية إلى عدد من القادة العسكريين، أدى إلى زيادة قوة تأثير المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وجعلهم يتمتعون بنفوذ سياسي واسع امتد ليشمل كافة جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورغم المحاولات التي تصدر عن السياسيين بهدف التقليل من دور العسكريين في الحياة السياسية لإظهار إسرائيل بمظهر الدولة الديمقراطية، إلا أن العسكريين استطاعوا ممارسة ضغط كبير على الحياة السياسية منذ قيام الدولة، فأضحى لهم دور وتفكير استراتيجي مكنهم من التعبير عن آراءهم، وإيصالها إلى الحكومة وكبار السياسيين، وتغيير القرار ويمكن حصر أسباب تأثير المؤسسة على القرار السياسي للأسباب التالية:

1. اعتماد الكثير من القيادات المدنية على العسكريين واستشارتهم في شؤون الحياة السياسية.
2. اندماج العسكريين بعد انتهاء مهامهم في الحياة المدنية، كممارسة المسؤوليات الحكومية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 380.

<sup>2</sup> هيفاء رشيد حسن مرجع سابق، ص 381.

<sup>3</sup> Rabeccal Shiff, *the Military and Domestic politic : A concordance Theory civil- Military Relation*, New York : rout hedge, 2008, p 301.

3. زيادة اهتمام الأحزاب السياسية بضم أكبر عدد من القادة العسكريين القدامى وترشيحهم لتمثيل الأحزاب في الانتخابات<sup>1</sup>.

وقد بدأ يتنامى تأثير المؤسسة العسكرية عقب حرب 1967، حيث بدأ كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي اتصالاتهم مع جهات سياسية وحزبية خلال فترة وجودهم في الخدمة العسكرية لتمهيد الساحة السياسية لولوج العسكريين المؤسسات السياسية وهذا عن طريق بروز محاولات لتعيين بعض ضباط المؤسسة العسكرية من المراتب العليا في المؤسسة العسكرية بغية استشارتهم في شؤون الحياة المدنية<sup>2</sup>.

وقد تضافرت عدة عوامل لإدخال العسكريين للحياة السياسية والتي يمكن حصرها في:

✓ وجود الارتباط الوثيق بين العسكريين والحياة السياسية والذي فرضته ظروف إسرائيل الأمنية، فبات التداخل بين النشاطات العسكرية وكافة مجالات الحياة المدنية قائما منذ قيام الدولة، وهذا ما أدى إلى تدعيم مراكز القوى العسكرية.

✓ قيام الدولة بقوة السلاح جعل من المؤسسة العسكرية المؤسسة الأهم في إسرائيل، وذلك من خلال تجنيد أعداد كبيرة من اليهود المهاجرين والمستوطنين في منظمات مسلحة كان لها الدور الرئيس في التمهيد لقيام الدولة، كما أدى اعتبار الأمن الهدف الأساسي للدولة بعد قيامها إلى تبلور مفهوم التوسع الذي جعل من الجيش بأن يصبح أداة لتحقيق الأهداف التوسعية.

✓ مساهمة انتصارات المؤسسة العسكرية المتكررة في الحروب التي شبت ضد العرب في إضفاء حالة من الكاريزما حول القادة العسكريين باعتبارهم يمثلون المصلحة القومية، بينما كان ينظر إلى القيادات المدنية على أنها ذات مصالح آنية.

✓ ظهور العديد من مراكز القوى العسكرية على اعتبارها ممثلة للشعب الإسرائيلي<sup>3</sup>.

✓ سيطرت العديد من القيادات العسكرية على القطاعات المدنية في الدولة كالجامعات، ومعاهد التعليم العليا، ومراكز الأبحاث والأحزاب والكتل السياسية، وعلى سبيل المثال ضمت حكومة الوحدة الوطنية المشكلة عام 1988، أحد عشر وزيرا من العسكريين المتقاعدين من أصل 25 وزير كما

<sup>1</sup> نظام بركات، مرجع سابق، ص 164.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 49، 50.

<sup>3</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 177.

ضمت حكومة بنيامين (نتنياهو) خمسة وزراء لهم ماض عسكري هام، ولإثراء الفكرة نذكر الأمثلة التي ضمنها Yoram Peri في كتابه:<sup>1</sup>

#### How the Military shapes Israeli policy.

حول مساهمة العسكريين في المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الإسرائيلي من بداية الستينات إلى غاية عام 2005، حيث عرفت هذه الفترة حسب المؤلف تمثيل العسكريين بمتوسط 10% من أعضاء الكنيست، و20% من أعضاء الحكومة في المتوسط ويعتبر حزب العمل الماياي من أكثر الأحزاب اعتمادا على العسكريين خلال الفترة بين عامي (1996، 1997)، حيث تم تأسيس جبهة (إسرائيل واحدة) من جانب (متان ملنائي) نائب الأركان، والجنرال (أوزن شاكور) لدعم حزب العمل في الانتخابات بزعامة يهود باراك<sup>2</sup>.

كما سيطر القادة العسكريين على منصب وزير الدفاع، بعد سنة 1967 على الرغم من كونه منصبا مدنيا سياسيا، حيث تولى 7 وزراء دفاع عسكريين هذا المنصب من إجمالي 16 وزير دفاع منذ نشأة الدولة حتى عام 2009، وهذا بنسبة تصل إلى 41% خلال هذه الفترة<sup>3</sup>.

✓ أدى التنافس بين الأحزاب إلى اعتمادها على القيادات العسكرية، بهدف كسب الرأي العام الذي أصبح لا يثق في الأحزاب والسياسات الحزبية، ويجمع الملاحظون أن الثقة التي يتمتع بها العسكريون نابعة من مركزية الأمن لدى المواطن الإسرائيلي، والذي جعل من القيادات العسكرية الحامي الأول لوجوده<sup>4</sup>. خصوصا بعد إصدار الكنيست قانون يسمح للقادة العسكريين والمتقاعدين في المشاركة في انتخابات الكنيست، كمرشحين بعد مرور فترة لا تقل عن ستة أشهر يزيد الاتجاه لعسكرة النظام السياسي الإسرائيلي<sup>5</sup>.

✓ الاتصال المستمر بين المؤسسة العسكرية، والمستوطنين جعل منها قناة اتصال مهمة بين المجتمع وصانع القرار، وهذا ما أكسبها أهمية محورية في النظام السياسي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 178.

<sup>2</sup> Yoram Peri, *Generals in the cabinet room: How the Military shapes Israeli policy*, Washington: us Institute of Peace press, 2006. P 18.28.

<sup>3</sup> عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 228.

<sup>4</sup> بيسان عدوان، *مختارات إسرائيلية*، القاهرة: مركزا لسياسية الأهرام للدراسات والإستراتيجية، العدد 70، العدد 2006، ص 70.

<sup>5</sup> حسن المومني، سعد شاكر، مرجع سابق، ص 179.

✓ مكن نظام الخدمة العسكرية في إسرائيل من زيادة سيطرة الجيش على أعضائه الدائمين والاحتياطيين، وهذا انطلاقاً من أن المواطن يمضي ما بين خمسة وستة أعوام في القوات المسلحة. ✓ قيام الجيش بتوحيد أعضائه لمواجهة الخطر الخارجي من خلال تجنيدهم عسكرياً<sup>1</sup>. ✓ أدت هذه العوامل إلى زيادة النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية، الذي تجسد من خلال مساهمة المؤسسة العسكرية في وضع القرار الإسرائيلي الخارجي، وهذا عن طريق امتلاكها لوسائل التأثير والتي يمكن حصرها في:

1. اعتمادها على الأجهزة الإستخباراتية وأهمها جهاز أمان، مكن المؤسسة العسكرية من جمع المعلومات لوزارة الدفاع عن الدول العربية وغيرها ضمن اختصاصه، فقد كان للاستخبارات العسكرية الدور البارز في اتخاذ قرارات الحرب بين عامي (1959 و 1967) إذ يعتبر هذا الجهاز رغم تبعيته لرئيس هيئة الأركان من أهم مصادر المعلومات لوزير الدفاع ورئيس الوزراء<sup>2</sup>. ✓ اعتماد إسرائيل على القوة المسلحة في إدارة الأزمات، أعطى لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ثقلاً كبيراً في عملية صنع القرار.

✓ الاستعانة من طرف مؤسسات النظام السياسي برؤساء هيئة الأركان العامة السابقتين للاستفادة من ذوي العلم والخبرة، حتى من الذين هم خارج الأجهزة الرسمية للدولة أثناء عملية الإعداد لوضع القرارات ذات الطبيعة الإستراتيجية، وهذا ما تمارسه اللجنة الوزارية لأمن، وبشكل أقل لجنة الشؤون الخارجية والأمن القومي في الكنيست<sup>3</sup>، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية أحد المتغيرات الأساسية في صناعة السياسة الخارجية جراء بروز دورها في صناعة القرار السياسي الخارجي. وقد أثبت الواقع العملي الإسرائيلي تأثير دور العسكريين حتى بعد تسربهم من الخدمة، بممارستهم دوراً مهماً في صناعة قرارات السياسة الخارجية<sup>4</sup>.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض القرارات التي كانت المؤسسة العسكرية الفاعل المؤثر في صياغتها:

#### (أ) قرار عقد اتفاق سلام مع مصر عام 1977، 1979:

<sup>1</sup> بيسان عدوان، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> حسن المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، ص 179.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 221.

<sup>4</sup> نظام بركات، مرجع سابق، ص 97.



عقد هذا الاتفاق في عهد (مناحييم بيغن) العسكري، والذي وصل إلى رئاسة الوزراء الإسرائيلية عام 1977، وقد أرسل مجموعتين إحداهما سياسية والأخرى العسكرية، وقد ضمت المجموعة العسكرية كل من (عازر قيتصمن") وناب عنه في بعض الجلسات (مردخاي تسيبوري) نائب وزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان العامة (مردخائ غور) إضافة إلى عضوين عسكريين كان لهما تأثير واضح على مجريات المفاوضات هما:

(أبراهام تامير): رئيس شعبة التخطيط بوزارة الدفاع.

(شلومو غازيت): رئيس شعبة الاستخبارات.

وبدل ثقل الوفد العسكري في المفاوضات على إدراك صانع القرار الإسرائيلي أهمية المؤسسة العسكرية على توجيه المفاوضات من جهة، وعلى قبول الرأي العام الإسرائيلي لنتيجة المفاوضات من جهة أخرى وهذا نتيجة للثقة التي يعطيها المجتمع الإسرائيلي للمؤسسة العسكرية. وولوج المؤسسة العسكرية المفاوضات نابع من إدراكها أن إقامة التسوية ضروري من أجل تأمين حدودها، والوصول إلى هدنة تمكن الدولة من استقطاب المهاجرين إليها، وهذا في ظل التهديد الديمغرافي، الذي لا يمكن القضاء عليه إلا عن طريق الهجرة اليهودية<sup>1</sup>.

✓ **قرار عقد اتفاقية وادي عربة مع الأردن في 26 أكتوبر 1994:**

برز دور المؤسسة العسكرية في توقيع هذه الاتفاقية من خلال تجسيد الرؤية الإسرائيلية لعملية السلام، والقائمة على منع الاعتداءات على إسرائيل، وهي رؤية مرتبطة برؤية المؤسسة العسكرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي<sup>2</sup>.

✓ **قرار الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في 14 جوان 2007:**

وهو قرار عبر عن الإرادة العسكرية الإسرائيلية ودورها في التأثير على صناعة القرار الخارجي الإسرائيلي، وقد أدير هذا القرار بين طرفين رئيسيين هما رئيس الوزراء أرييل شارون والمؤسسة العسكرية.

وقد تضمن هذا القرار الانسحاب بشكل منفرد دون تسوية سياسية، بهدف توفير قدر معقول من الأمن لصالح إسرائيل، لأن مستقبل القطاع مجهول، بحيث لا يعتبر الإقليم مستقر، كما أنه غير خاضع للاحتلال العسكري المباشر، وهذا ما حول القطاع حسب تصور شارون إلى منطقة مغلقة، سهلت عملية

<sup>1</sup> فوزي محمود طایل، النظام السياسي في إسرائيل، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1992، ص 254.

<sup>2</sup> غليون برهان، العرب ومعركة السلام، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999، ص 17.

السيطرة على تهريب الأسلحة والذخائر عبر حدود مصر، كما ساعدت خصوصية الإقليم في فرض السيطرة الإسرائيلية على تحركات فصائل المقاومة المسلحة ونشاطاتها، وخصوصاً حركة حماس التي سرعان ما فرضت سيطرتها المطلقة على القطاع في جوان 2007<sup>1</sup>.

إضافة إلى القرارات السابقة، ساهمت المؤسسة العسكرية منفردة في اتخاذ عدة قرارات لشن الحروب نذكر منها:

### 1- قرار شن الحرب على حزب الله اللبناني في جوان 2006:

اعتبر حزب الله مصدر قلق وتهديد للأمن الإسرائيلي، حيث استطاع حزب الله إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الإسرائيليين، من خلال اعتمادهم على حرب العصابات، إضافة إلى استخدام حزب الله صواريخ (الكاتيوشا) لضرب المستعمرات والبلدان الشمالية في إسرائيل، والتي كانت تتميز بالدقة في تحديد الأهداف، وهذا ما أدى إلى استنزاف قوة الجيش الإسرائيلي. مما حدى بالمؤسسة العسكرية إلى اتخاذ قرار شن الحرب على لبنان، رداً على مقاتلو حزب الله الذين قاموا بشن الحرب يوم 12 جوان 2006 قرب مستعمرة زرعيت.

فقد استمرت الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان ثلاثة وثلاثين يوماً، سعت من خلالها تدمير قدرة حزب الله، وهذا يدل على قدرة المؤسسة العسكرية على اتخاذ قرارات مصيرية في السياسة الخارجية.<sup>2</sup>

### 2- قرار المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالتصدي للبرنامج النووي الإيراني:

اعتبرت المؤسسة العسكرية البرنامج النووي الإيراني من أهم التهديدات الأمنية التي تهدد إسرائيل من خلال تدعيم إيران لحزب الله، من خلال تمويلها بمختلف الأسلحة، إضافة إلى تقديمها المساعدة العسكرية، والمالية لمنظمتي الجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية حماس.

ويكمن التهديد الإيراني لإسرائيل من خلال امتلاك إيران صواريخ من طراز شهاب ثلاثة، والذي يغطي مداه جميع الأراضي الإسرائيلية<sup>3</sup>، فقد اتضح تأثير المؤسسة العسكرية على مسار القرار الإسرائيلي في مجال الملف النووي من خلال الملفات التي قدمها (العقيد إفرام كام) نائب رئيس مركز (جافي) للدراسات الإستراتيجية للحكومة الإسرائيلية، في عهد (يهود أولمرت)، والذي صرح

<sup>1</sup> عبد المجيد وحيد، "مصر وقطاع غزة معضلة علاقة خاصة جداً"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الأهرام للدراسات، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 115.

<sup>2</sup> محمد حسين المومني، سعد شاكر شلبي، مرجع سابق، 246.

<sup>3</sup> خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص 102، 103.

"إن امتلاك إيران للسلاح النووي، أمراً لا يمكن احتمالته. لذا لا يجوز تجاهل التصريحات العلنية للمسؤولين الإيرانيين المتضمنة وجوب إزالة إسرائيل من الوجود، مع تأكيدهم على ضرورة تعزيز قدراتهم النووية في الوقت ذاته."<sup>1</sup>

ويجمع المتابعون للشؤون الأوسطية أن الضغوطات الأمريكية، على صانع القرار الإيراني بشأن الملف النووي الإيراني نابعة من المعلومات التي قدمت من طرف إسرائيل عن طريق مؤسستها العسكرية.

### الفرع الثاني: الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية.

تتفرد المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية، بخاصية تعدد أدوارها ووظائفها داخل المجتمع الإسرائيلي، وتعد الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية من أهم الوظائف التي مكنتها من التغلغل في الحياة الاجتماعية والتأثير على القرار الخارجي. ويرجع تأثير المؤسسة العسكرية على الحياة الاقتصادية، من خلال الدعم المالي الذي حظيت به المؤسسة على مر الفترات الزمنية، حيث تصنف إسرائيل من بين أعلى 12 ميزانية دفاع حول العالم. حيث لا تقل الميزانية العسكرية في إسرائيل عن 8 مليارات دولار، أي بما لا تقل نسبته عن 5% من إجمالي الناتج المحلي.<sup>2</sup>

وقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري من ميزانية الدولة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2004-2005<sup>3</sup>، وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ سنة 2007/ 48 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 7.7% من إجمالي الناتج المحلي<sup>4</sup>، وقد ساهم استيعاب المؤسسة العسكرية لأكثر من 15% من عدد السكان كمجندين عسكريين من ازدياد تأثيرها في الحياة المجتمعية، إضافة إلى ذلك يعمل 25% من المجتمع الإسرائيلي في مجال الصناعات العسكرية، مما جعل هذه الصناعة هي أكبر الصناعات الموجودة داخل إسرائيل، وهذا ما مكنها من احتلال المركز الثالث بعد الصين والهند في حجم الإنتاج الحربي بعد الدول الكبرى.

<sup>1</sup> شلبي مغاويري، "الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب" السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أبريل 2007، ص 127.

<sup>2</sup> The role of the military in Israel [http:// www.Jewisn. Org](http://www.Jewisn. Org)

<sup>3</sup> The Military Balance (2004-2005), the International institute for strategic studies, p 354.

<http://www.alzay toume.net>.

<sup>4</sup> تقرير حول الميزانية الأمنية الإسرائيلية (2007)، نقلا عن موقع:

كما تشير بعض الإحصائيات إلى الدور المهم الذي يقوم به العسكريين داخل البيروقراطيات الإسرائيلية، فمثلا أشارت إحصائية صدرت عام 1992 إلى أن 32% من المناصب الإدارية العليا في الدولة يشغلها عسكريون متقاعدون، و22.4% من موظفي قطاع الأعمال، ونحو 7% من موظفي وزارة الخارجية<sup>1</sup>.

وتسيطر المؤسسة العسكرية على ما يقارب 150 شركة صناعات عسكرية عام 2007، حيث تصدر نحو 79% من إنتاجها، وسجلت عائدات قدرت بـ 405 مليار، وهذا وفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة والعمل الإسرائيلي لعام 2007.

وقد استطاعت الصناعات العسكرية أن تشكل هيكلًا اقتصاديًا قويًا، مكنها من ممارسة دورًا أساسيًا في رسم السياسات الإسرائيلية الداخلية والخارجية، فمثلا جذبت الصناعات التكنولوجية المتطورة (الهايترك)، الأسهم الأجنبية إلى البورصة الإسرائيلية، واستثمارات الشركات الخاصة، وقد أثبت الاقتصاد الإسرائيلي قوة وثبات حتى أثناء الحروب<sup>2</sup>، وهذا راجع إلى التطور المستمر الذي عرفته الصناعات العسكرية، والمرتبطة بالعقيدة العسكرية الهجومية المبنية أساسًا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل المجالات.

إذا فالدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية يرجع إلى الأسباب التالية:

- طبيعة تكوين الدولة التي ساهم الجيش في إرساء دعائمها في المراحل الأولى، والمحافظة على بقائها في مراحل لاحقة.
- الميزانية المرتفعة المخصصة للجيش مكنته من تحقيق أهدافه.
- النسبة المرتفعة من عدد السكان المنتسبين للجيش والمقدرة بـ 15%، إلى جانب استقطاب الصناعات العسكرية لأكثر من 25% من إجمالي عدد السكان.
- الدور المتميز للصناعات العسكرية في حماية الاقتصاد الإسرائيلي جعل من صانع القرار يقدم مختلف التسهيلات لهذه الصناعات، ونستشهد على هذه الفكرة بمقولة (موشي مندلوم) - محافظ بنك إسرائيل - "أن الصادرات الحربية لإسرائيل في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي قد

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 435، 436.

<sup>2</sup> حسام جريس، المشهد الإسرائيلي الاقتصادي، تقرير مدار الاستراتيجي عن المشهد الإسرائيلي لعام 2007، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2008، ص 122.

أنقذت الاقتصاد الإسرائيلي من الانهيار، خاصة وأن هذه الصناعات أهم مصدر للعائدات النقدية، حيث زادت صادرات الأسلحة إلى 3 مليار دولار عام 2001، وهو ما يمثل حوالي 40% من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية.

لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على القيام بالعمليات العسكرية منذ نشأة الدولة، وإنما أسندت إليها عدة مهام في مجالات متعددة يمكن حصرها في:

- 1- الاهتمام بالعملية الاستيطانية والتعامل مع المهاجرين.
- 2- الاعتماد على وسائل الإعلام لتنفيذ أهدافها وتكوين رأي عام مؤيد للسياسات الأمنية.
- 3- عسكرة المجتمع والتعليم.

#### 1. دور المؤسسة العسكرية في العمليات الاستيطانية:

أسندت إلى المؤسسة العسكرية عدة عمليات تتعلق بالاستيطان، حيث عملت المؤسسة العسكرية على صهر الاختلافات بين المواطنين المهجرين، وحكم المناطق العربية في إسرائيل عسكرياً، والتي خضعت للحكم العسكري حتى عام 1966، إدارة قطاع غزة والطبعة الغربية بعد احتلالها عام 1967.<sup>2</sup>

وقد فرضت ظروف نشأة الدولة تدخل المؤسسة العسكرية في العملية الاستيطانية، وهذا لتوفير عدة حاجيات أهمها:

❖ **الحاجات الأمنية والسياسية:** اعتبر صانع القرار الإسرائيلي من العملية الاستيطانية أهم آلية

لحماية الحدود السياسية، وقد تطورت فكرة الجدار الفاصل لتقليل العمليات العدائية.<sup>3</sup>

❖ **الحاجات الاقتصادية:** حيث تشرف المؤسسة العسكرية على إدارة ما يسمى بالمستوطنات

(المستعمرات) الدفاعية، والتي يطلق عليها (الكيبوتسات) أو (الموشافيم)، والتي تجمع بين الطابع الزراعي والدفاعي<sup>4</sup>، حيث تقوم هذه المستعمرات بتوفير الحاجيات الاقتصادية ذات الطابع الزراعي، وهذا بإشراف من المؤسسة العسكرية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 119.

<sup>2</sup> هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433.

<sup>3</sup> محمد مصري، مرجع سابق، ص 106.

<sup>4</sup> عسكرة التعليم، المركز الفلسطيني للدراسات، مرجع سابق، ص 8.

❖ **الإشراف على استقبال المهاجرين وتوطينهم:** حيث تشرف المؤسسة العسكرية على استقبال المهاجرين الجدد، وتوطينهم في المناطق الأقل كثافة، وهذا بهدف خلق مناطق استيطانية ذات كثافة عالية، وهذا ما يفرض على صانع القرار تسويات سياسية تأخذ في الحسبان المناطق الاستيطانية<sup>1</sup>.

## 2. الاعتماد على وسائل الإعلام لتنفيذ أهدافها:

تعتبر وسائل الإعلام من أهم الآليات التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية لعسكرة المجتمع من جهة، وإعطاء الشرعية لبرامجها السياسية الأمنية من جهة أخرى، كما ساهمت وسائل الإعلام التي تشرف عليها المؤسسة العسكرية في صياغة هوية مشتركة، ميزتها التأهب المستمر لخوض الحروب، ومن أهم وسائل الإعلام التي تشرف عليها المؤسسة العسكرية إذاعة (غالي تساهل)، وهي إذاعة تبث برامجها إلى جميع المواطنين لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم، وبتغطية شاملة من النشرات الإخبارية وشؤون الساعة، كما تملك المؤسسة العسكرية مجلة أسبوعية رائجة خاصة بها تحت عنوان (بمخانيه)<sup>2</sup>.

وبالتالي أصبحت وسائل الإعلام أداة لخدمة أهداف السياسات الأمنية، وهذا من خلال توطيد العلاقة بين لجنة المحررين والإعلاميين والنخب العسكرية من خلال اتفاق عام 2002، وقد نص هذا الاتفاق على السماح للصحفيين من طرف الجيش بنقل أخبار وأحداث العمليات العسكرية من أراضي المعركة، مع شرط مراقبة المقالات والأشرطة التي تم تصويرها من طرف الجيش<sup>3</sup>. وقد تم تقييد حرية الإعلام بنصوص قانونية، حيث ينص البند 117 من قانون العقوبات، على تجريم تسريب المعلومات سواء من قبل الموظف أو الإعلامي، الذي ينشر معلومات تضر بمصالح إسرائيل العليا وهذا حسب تقدير المؤسسة العسكرية.

<sup>1</sup> خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل العام، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004، ص 565، 569.

<sup>2</sup> هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 433

<sup>3</sup> أمل جمال، الصحافة والإعلام في إسرائيل، تحرير فراج خالد، دليل إسرائيل العام، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001، ص 515.

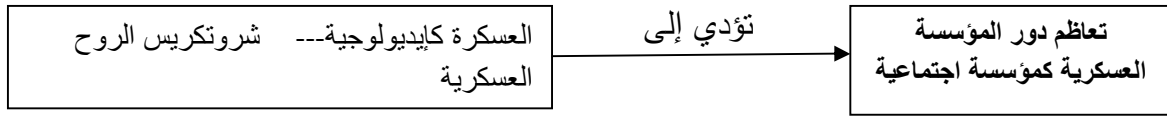
إذا رغم وصف بعض الأكاديميين المختصين في الشؤون الإسرائيلية، إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية، إلا أن سيطرتها على وسائل الإعلام من خلال توجيه أخبارها،<sup>1</sup> بهدف لتشكيل رأي عام موحد مساند للمؤسسة العسكرية في قراراتها الخارجية العدوانية، يجعلنا نشكك في ديمقراطية إسرائيل.

### 3. عسكرة المجتمع والتعليم:

#### • عسكرة المجتمع:

تعرف العسكرة على أنها منظومة مكونة من القيم والمعتقدات، ترى في استخدام القوة العسكرية وسيلة ملائمة لحل المشاكل السياسية، وإحراز القوة السياسية، وهي مؤلفة من العدوان والهيمنة بدلا من المصالحة والتنازل، وتعتبر الحرب إحدى نتائج العسكرة<sup>2</sup>، والعسكرة طبقا لتعريف (برجهام) : " العسكرة هي نتاج أزمة في السلطة المدنية، أو فشل في خلق السلطة المدنية يعتبر فيها استخدام القوة العسكرية هو الحل المفضل والمرغوب فيه للتعامل مع المشاكل السياسية.

وتفوق (جاكلين كوك) بين الجيش كمؤسسة اجتماعية وبين العسكرة كأيدولوجية، فيمكن تعريف الأخيرة على أنها نشر وتكريس الروح العسكرية والذي يؤدي بدوره إلى تعاظم تأثير الجيش كمؤسسة اجتماعية .



وتؤدي هيمنت العسكرة على الفرد والمجتمع إلى تغير ثقافي، ومؤسساتي وأيدولوجي، واقتصادي، وتتغلغل العسكرة داخل الحياة اليومية حتى تصبح نمطا للمجتمع، والحياة المجتمعية بكل فروعها<sup>3</sup>.

والمجتمع الإسرائيلي من المجتمعات التي تتميز بالعسكرة، فالزائر لإسرائيل لأول مرة حسب الباحثة (سانثيا) يندهش من التواجد المكثف للعسكريين في الشارع، وقد ساهم في تجسيد عسكرة المجتمع اشتغال العديد من العسكريين السابقين، لعدة وظائف عليا في المجالات السياسية والاقتصادية، والتعليمية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> موشيه نغي، مقال في كتاب: أسفل المنزلق تأملات في طريق التدهور السريع لأوضاع سيادة القانون في إسرائيل، تحرير أنطون شلحت، (ترجمة: أبو صلوك سليمان)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: 2005، ص 38.

<sup>2</sup> Mary Sarganat, Marshall, Catherine, **Militarism versus Feminism: writings on women and war**, London; Virago Press.1987p20.

<sup>3</sup> Cynthia Enola, **the International Politics of Militarizing women's lives**, Berkeley: University of California Press, 2000 p3.

حتى أضحت الروح العسكرية من مقومات الهوية الجمعية الإسرائيلية، والتي أصبح من الصعب في بعض الأحيان تصنيفها وعزلها عن سائر عناصر الثقافة المحلية، فقد امتزجت اللغة العسكرية باللغة اليومية، حيث تذيب الإذاعة أغان لتخليد ذكرى من قتلوا في الحروب، التي هي عنصر مهم من عناصر القيم العسكرية.

وهذه الأغاني أصبحت تردد في كل الأماكن حتى في رياض الأطفال، وأشارت الباحثة (روتى قنطور) في مقالتها المعنونة "ثقافة بصرية معسكرة"، إلى مظاهر عسكرة المجتمع الإسرائيلي من خلال الصور واللافتات المعروضة في الشوارع، حيث لاحظت الباحثة أن معظم الشوارع، والمباني تحمل في كثير من الأحيان أسماء حروب، وحملة عسكرية، وأسلحة الجيش الإسرائيلي، فمثلا يحمل شارع اسم (حملة قادش)\*، وبقره شارع يحمل اسم "حرب الأيام الستة"، وهي ذات دلالات عسكرية دينية .

كما لاحظت الباحثة أيضا ظاهرة وهي إطلاق اللافتات العسكرية على السيارات الإسرائيلية وبرهنت (روتى قنطور) على هيمنة الجيش على الثقافة الإسرائيلية، من خلال استخدام أصحاب الإعلانات أسماء القادة العسكريين أو أسماء الحروب في إعلاناتهم، وهذا لتشجيع المبيعات في كل المجالات (وسائل ترفية، أطعمة، صحة). وهذا إدراكا من أصحاب المنتجات أن الجيش يمثل محور الإجماع والشعبية، فالمؤسسة العسكرية هي المؤسسة التي لا يقبل فيها الشك من كل طبقات<sup>2</sup> المواطنين الإسرائيليين، وبالتالي أصبحت العسكرة هي ميزة الحياة الاجتماعية وركيزة من ركائز الهوية الجماعية.

#### عسكرة التعليم:

تعتبر المنظومة التربوية من أهم الوسائل التي اعتمد عليها صانع القرار الإسرائيلي لتجسيد قيم العسكرة، فالمنظومة التربوية تهئ الشباب الإسرائيلي من خلال برامجها للذهاب إلى الجيش بعد المرحلة الثانوية، على عكس شباب الدول الأخرى الذين يتجهون إلى العمل أو الجامعة.

<sup>1</sup> حجيت جور، عسكرة التعليم في إسرائيل، (ترجمة: يحي محمد عبد الله إسماعيل)، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2007، ص 12.

\* حملة قادش: التسمية الإسرائيلية للعدوان الإسرائيلي على مصر، والذي تزامن مع عدوان كل من فرنسا وبريطانيا في 29 أكتوبر عام 1956، والاسم قادش مستمد من اسم مكان ورد في التوراة في سيناء.

<sup>2</sup> روتى قنطور، "ثقافة بصرية معسكرة"، مقال في كتاب: عسكرة التعليم في إسرائيل تحرير: حجيت جور، (ترجمة: يحي محمد عبد الله إسماعيل)، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2007، ص 12.



وتتشكل هذه القناعة من خلال مختلف البرامج التعليمية التي تقدر وتمجد الجيش، وتذهب إلى أبعد من ذلك، فهي تجعل من الخدمة العسكرية من أهم أسباب نضج ومسؤولية الفرد الإسرائيلي<sup>1</sup>. حيث ينظر إلى الخدمة العسكرية على أنها مرحلة طبيعية، مرغوب فيها وهذا بهدف خدمة وطنهم بوفاء، حيث يخلق التعليم حتمية التجنيد دون أن يتخذ الفرد موقفاً مشككاً، ودون أن ينتقد الخدمة في الخدمة العسكرية، أو العلاقة بين السياسة والحياة المدنية والجيش في إسرائيل .

وبالتالي يمثل التعليم في إسرائيل آلية ذات قدرة عالية ساهمت ومازالت تساهم في خلق علاقة طبيعية تجاه عسكرة المجتمع الإسرائيلي<sup>2</sup>، ويمكن أن نلاحظ عدة مظاهر عسكرة التعليم في:

ا-تشجيع الطلاب الإسرائيليين بقيم العسكرة.

ب-إشراف العسكريين المتقاعدين على إدارة المؤسسات التعليمية.

ج-ظهور المدارس الدينية العسكرية.

#### 1 - تشجيع الطلاب الإسرائيليين بقيم العسكرة:

تهدف المنظومة التربوية الإسرائيلية إلى تشكيل وعي لدى الطفل الإسرائيلي، ميزته العسكرة بكل أبعادها، حيث تقوم إدارة روضات الأطفال بتنظيم رحلات للأطفال لقواعد الجيش الإسرائيلي وتحرص هذه الإدارات على أخذ صور تذكارية لكل طفل وهو يقف فوق دبابات الجيش. كما تقوم إدارات المدارس الثانوية بتنظيم رحلات لطلابها إلى مواقع الجيش، حيث يشاهد الطلاب مناورات وتدريبات حية، كما تنظم الثانويات رحلات إلى مواقع المعارك بين الجيش الإسرائيلي والجيش العربي.

وتعمل إدارة المدارس على حث الطلاب على إرسال هدايا للجنود، لاسيما الجنود من المهاجرين الجدد الذين وفدوا لإسرائيل بدون ذويهم، إضافة إلى ذلك تقوم مختلف المؤسسات التعليمية بأطوارها الثلاث بتنظيم رحلات للمعارض الفنية، التي تخلد ذكرى الجنود الذين قتلوا في حروب إسرائيل. ويعتبر متحف "يادابنتيم"، أهم المتاحف على الإطلاق.

ولتجسيد قيم العسكرة لدى الطلاب تقوم إذاعة المدرسة باستضافة جنرالات، وكبار الضباط في الجيش والمخابرات، وإجراء مقابلات معهم منشطياً هم الطلاب، حيث يقوم الطلاب بطرح الأسئلة على ضيوفهم، وهذا بإشراف من مدرّاء المؤسسات التربوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حبيت جور، مرجع سابق، ص 15.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 21.

<sup>3</sup> مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: " عسكرة التعليم في إسرائيل " نقلا عن موقع: [info.wafa.ps/ar-page.aspx?id](http://info.wafa.ps/ar-page.aspx?id)

### ب سيطرت العسكريون على إدارة المؤسسات التعليمية:

تعتبر سيطرت العسكريين على المناصب الإدارية الهامة في المؤسسات التربوية، من أهم مظاهر عسكرة التعليم، فوزارة التعليم في إسرائيل تقوم بتمويل مشروع يطلق عليه (تسافيا)، والذي يهدف إلى تأهيل الضباط المتقاعدين من الجيش والمخابرات للانخراط في سلك التعليم، وهذا المشروع جاء ليكسر قيم العسكرة لدى الطالب الإسرائيلي.<sup>1</sup>

كما تتعاون المؤسسة العسكرية والشركات المتخصصة ببيع السلاح مع معهد "التخنيون" للعلوم التطبيقية، على تطوير وتصنيع وبيع الأسلحة للجيش الإسرائيلي، كما تسمح جامعة حيفا للجنود بالتجول في الحرم الجامعي بالزى العسكري، كما تقدم الجامعات الإسرائيلية التسهيلات، لانتقال الطلاب إلى الجيش، إلى الرتب اللازمة للجامعات الإسرائيلية.

### ج - ظهور المدارس الدينية العسكرية:

هي مدارس دينية عسكرية، تمولها المؤسسة العسكرية والتي ينضم إليها فقط أتباع التيار الديني الصهيوني، وهذا بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية، حيث يتم إعداد هؤلاء الطلاب عسكريا عن طريق الضباط العسكريين.

يقوم الجيش بإرسال هؤلاء الضباط إلى هذه المدارس ليتولوا تدريب الطلاب على استخدام السلاح، ويتولى الجيش دفع مستحقات التعليم في هذه المدارس، إلى جانب دفع رواتب الحاخامات الذين يتولون التدريب فيها، وتعطى الحرية الكاملة للحاخامات في وضع المنهاج التربوي، والذي تكون عادة سمتة التطرف.

ويقضي هؤلاء الطلبة ثمانية عشر شهرا، يتلقون خلالها تعليمهم الديني وفي نفس الوقت يؤدون الخدمة العسكرية التي تستمر بعد تخرجهم من المدرسة لمدة ثلاثين شهرا إضافية، ويبلغ عدد هذه المدارس 42 مدرسة، والشعار الذي ترفعه هذه المدارس "الخدمة العسكرية والروح القتالية هي مهمة جماعية يفرضها الدين بهدف قيادة المشروع الصهيوني"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هيفاء رشيد حسن، مرجع سابق، ص 389.

<sup>2</sup> حجيت جور، عسكرة التعليم، مرجع سابق، ص 15.

\* هي مبادرة جاءت لتعمق التعليم العسكري وهي عبارة عن منهج جديد لثلاث سنوات لطلاب المدارس الثانوية أطلق عليه "الجيل القادم"، يعني بتدريس الوحدات العسكرية، وأهمية الخدمة العسكرية وزيادة الدافع للتجنيد، ويقوم بتدريس المنهاج ضباط برتبة مقدم./

وتعتبر المبادرة التي أعلنتها وزارة التعليم بمعية ضباط التعليم بالجيش في ديسمبر 2004\* خير مثال على توجه صانع القرار لتعزيز عسكرة التعليم.

### المبحث الثالث: أسباب ومظاهر تنامي المد الديني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

أدرك زعماء الحركة الصهيونية دور وأهمية رجال الدين في إنجاح مشروعهم، من خلال التوظيف السياسي للبعد الديني، بهدف توحيد اليهود وشد جموعهم نحو أرض الميعاد، ومن بين هؤلاء الزعماء نذكر:

تصريح (تيودور هرتزل): "إن الدين أداة من أدوات توحيد صفوف اليهود، ورجال الدين ضباط الاتصال بين الحركة الصهيونية وجموع اليهود في كل مكان من جهة أخرى"

تصريح (حاييم وايزمان)، زعيم الحركة الصهيونية في الفترة الممتدة من 1921 إلى 1946: "إن الدافع الديني له مقدرة فريدة لا يستغنى عنها في إيقاظ الشعب اليهودي".<sup>1</sup>

وقد اكتسب رجال الدين أهمية لدى زعماء الحركة الصهيونية، قبل إنشاء الدولة من خلال دورهم الفعال في توجيه اليهود إلى فلسطين المحتلة (أرض الميعاد حسب تصور اليهود)، وقد تطور وتنامى هذا الدور بعد إنشاء الدولة، من خلال تغلغلهم في مراكز صنع القرار، والتي تعتبر المؤسسة العسكرية محور الدراسة من أهم مراكز صنع القرار الخارجي.

إذا من خلال ما تقدم نطرح التساؤل التالي: ما هي أسباب تنامي دور رجال الدين في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وكيف أثر هذا التنامي على قرارات السياسة الخارجية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: أسباب تنامي دور الرجال الدين في المؤسسة العسكرية.

قبل التطرق إلى أهم أسباب التحاق المدنيين بالمؤسسة العسكرية سنحاول الإحاطة أولاً بالأسباب التي حالت دون انخراط المتدينين في الجيش والتي يمكن حصرها في:

<sup>1</sup> مصطفى حسين، الحاخامية العسكرية وتنامي دور رجال الدين في الجيش، "نقلا عن موقع": <http://www.noonpost.org>

- عدم استعداد المتدينين لتحمل مخاطر الحرب وحرصهم على الحياة، فقد ورد في التوراة "تعاليم التوراة تعني استمرارية الحياة لا إطفائها، « وبالتالي فقد كان إعفاء الطلبة المتدينين من الخدمة\* العسكرية من أسباب زيادة عدد طلبة هذه المدارس.
- عدم اعتراف الطلبة المتدينين بالحريديم بالصهيونية وبالذولة، ولهذا لا يذهب طلاب المدارس الحريدية للجيش، عدا أتباع حركة حباد الحسيدية، بل أن حركة (ناطوري كارتا) تعتبر أن من يخدم في جيش الدفاع جندياً في الجيش الإسرائيلي تآثر ضد ملكوت الله، فالحريديم يرون أنهم في منفي أو شتات. وتزعم هذه الطائفة أنها تؤدي واجباتها اتجاه الوطن دون الأهل للجيش، وذلك عن طريق توفير الحماية الإلهية لـ "الشعب" من خلال متابعة الدروس الدينية والطقوس التعبدية، ويرون أن الجنود يحاربون بقوة السلاح، أما المتدينين فيحاربون بقوة الدين".
- يؤدي الانخراط في الجيش في رأي المتدينين إلى الابتعاد عن الفرائض الدينية والقيم الأخلاقية، والانشغال عن التعمق في أمور الدين بالقتال، كما يعتبر المتدينين أن الاختلاط في الجيش بفتيات غير محتشمتات قد يؤثر سلباً على المتدينين. وقد أوردت صحيفة حريدية، تدعى "هامنحه حريدي" التعليق التالي حول نفس الفكرة: "أن هناك واجبا على طالب اليبيشفاه" أكثر من واجب الدراسة والتأجيل من الخدمة في الجيش، وهو الاختلاط بالمرتدين الذين ينشرون جرائم الفساد التي تسمم الروح اليهودية.

بدأ الدور الفعلي لرجال الدين في الجيش الإسرائيلي عام 1948، حيث تم إنشاء وحدة تسمى "وحدة الحاخامية العسكرية، والتي كانت تهدف إلى رعاية الجنود المتدينين، ومراقبة المحافظة على التعاليم والأحكام الدينية الأساسية، الواجب تطبيقها على جميع أفراد الجيش سواء كانوا متدينين أو علمانيين.

وتشرف هذه الحاخامية على عدة أنشطة، تهدف إل نشر وتكريس القيم الدينية لدى أفراد الجيش، نذكر على سبيل المثال "فعاليات الإحياء، والتي تقام قبل وأيام رأس السنة اليهودية، وهذا من قبل "حاخامات الوحدة" وهذا بهدف تعريف الجنود وتذكيرهم بالتعاليم والأعياد اليهودية، كما تصدر الحاخامية

---

\* قبيل الإعلان عن الدولة، تحصل المتدينون على موافقة قادة الوكالة اليهودية بإعفاء المتدينات من الخدمة العسكرية بناء على طلب قدم من حزب أغودات إسرائيل، ولما سن الكنيست عام 1953 قانون الخدمة الإلزامية، والذي فرض الخدمة العسكرية على كل يهودي يبلغ الثمانية عشر، طالب حزب أغودات من "بن غور يون" إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة، لتكوين جيل جديد من الحاخامات يمثلون الدعامة الروحية للدولة، وقد قوبل هذا الطلب بالقبول من طرف (بن غوريون) تجنباً للصدام مع المتدينين، وحفاظاً على دعمهم للائتلاف الحكومي.

العسكرية من حين لأخر ككتيبات دينية تحدد صلاحيات الحاخامات، وهذا وفقا لتصوراتهم ويعتبر كتيب سنة 2012، والمعنون بـ "القانون الديني فوق الدولة العلمانية" أهم إصدارات الحاخامية العسكرية في العشرية الأخيرة .

وقد تنامي دور المتدينين في الجيش الإسرائيلي، وهذا ما دفع بالأكاديميين المتخصصين بدراسة الشؤون العسكرية في إسرائيل، إلى التعمق في دراسة هذه الظاهرة من خلال تحليل مسبباتها ومظاهرها.

وأهم هذه الكتابات نذكر دراسة المؤرخ (إسرائيل شاحاك) في كتابه المعنون "الأصولية اليهودية أخطر من غيرها"، حيث درس في هذا الكتاب تأثير اليهود المتشددين، على السياسات الداخلية والخارجية لإسرائيل، وهذا عن طريق تغلغل هذه الطائفة<sup>1</sup>، داخل مؤسسة تعد الأهم في مجال صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، وهذه الدراسة تعمقت في أسباب تزايد المد الديني داخل الجيش الإسرائيلي والتي يمكن حصرها في:

- نتائج حرب أكتوبر عام 1973، وحرب 1982، اللتان شكلتا الفيصل نحو إعادة تنظيم التكوين الاجتماعي للجيش الإسرائيلي. وهذا نتيجة الانخفاض التدريجي بين صفوف العلمانيين للالتحاق بالجيش، خاصة وأن الجماعات العلمانية من الطبقة الوسطى شكلت العمود الفقري التاريخي للقوات الإسرائيلية، وهي أزمة شهيرة في التاريخ العسكري الإسرائيلي عرفت باسم " أزمة الدافعية " ويمكننا أن نصف هذا التحول في إطار مركزية تغيير ثقافي أوسع كان مركزه الأساسي هو تراجع مركزية الجيش الإسرائيلي في مجتمع متحرر موجه نحو السوق، خاصة بعد إبرام إسرائيل عدة اتفاقيات للسلام مع (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية)، ومن مظاهر هذا التوجه إنشاء عدة منظمات أهمها: سلطة (السلام الآن)، (الأمهات الأربعة)<sup>2</sup>.
- إدراك الحاخامات ورجال الدين لأهمية المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي متغلغل في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، جعلهم يقومون بحملات توعية لأبناء المتدينين بضرورة اختراق الجيش العلماني، الذي أصبح يقود إسرائيل نحو الاتفاقيات السلمية، التي يمكن أن تؤثر سلبا على مصالحهم الاستيطانية، خاصة وأن المتدينين هم قادة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، وقطاع غزة والمشاريع التهودية في القدس، فهم يشكلون أكثر من 65% من المستوطنين.

<sup>1</sup> محمد محمود أبو غدیر، الصراع الديني العلماني، داخل الجيش الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2000، ص157.  
<sup>2</sup> محمود السعيد، أبناء داوود، كيف اخترق الحاخامات حصون العلمانية بالجيش، نقلا عن موقع <http://www.anasroline.com/index>

- في الضفة الغربية بما فيها القدس، كما أن تخوفهم من انسحاب إسرائيل من الأراضي اليهودية المتحررة، كان بمثابة الدافع لانضمام المتدينين للجيش<sup>3</sup>، لتدعيم هذه الفكرة قدم عالم الاجتماع الإسرائيلي (Reuven Gal)، بأن نسبة التراجع في حافز الخدمة لدى الشباب العلماني، وصلت إلى 48%، بعدما كانت 60%، بينما سجل ارتفاع طفيف بين صفوف الشباب المتدين من 67% إلى 68%.
- إلغاء المحكمة الإسرائيلية العليا، بأغلبية ستة قضاة ضد ثلاثة، (قانون تال، Tal Law) كونه قانون غير دستوري، ويمس مبدأ المساواة، حيث أدى إلغاء هذا القانون إلى زيادة نسب التحاق الحريديم بالجيش. وسمي قانون تال نسبة إلى القاضي (Tzvi Tal) الذي سنه عام 1999، حيث أصدرت اللجنة التي ترأسها تال، قانونا يعفي الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية، في صفوف الجيش الإسرائيلي سنة 2002، وقد أبقى القانون قرابة ثمانية آلاف من الشبان الحريديم. لكن أبدت المؤسسة الأمنية تحفظها من سن هذا القانون، كونه يمس مبدأ المساواة، فيما يتعلق بواجب الخدمة العسكرية الإلزامية، لكن تراجع القضاء الإسرائيلي عن هذا القرار عام 2012، ووصفه للقانون بأنه غير دستوري، أدى إلى ارتفاع نسبة تجنيد الحريديم بوتيرة عالية، حيث بلغت نسبة الشبان الحريديم من إجمالي الشبان الذين شملهم قانون التجنيد الإلزامي 13%<sup>1</sup>.
- صدور عدة فتوى أشهرها فتوى الحاخام (إبراهيم شابير)، أحد أبرز هذا التيار، فتوى مفادها أن التجنيد في الوحدات الدينية قربى للرب، والخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع اليهودي، وجاء هذا التوجه متزامنا مع المشاريع الاستيطانية المنتشرة بالروح الدينية، وهذا ما هيأ الظروف لتحويل الصهيونية الدينية من تيار مهمش، إلى تيار سياسي وثقافي مركزي في كل من المجتمع والجيش.
- التسهيلات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية لإنشاء المدارس الدينية العسكرية التمهيديّة "يشيفوت هسدير"، أو مدارس التسوية وهي هيئات تم إنشاؤها بهدف الإشراف على الجنود المتدينين، حيث يتم تجنيد الملتحقين بها لمدة 18 شهر، ويتكون الطالب في إطار هذه المدارس دينيا وعسكريا. وقد تسببت هذه التسهيلات في زيادة نسبة المتدينين، بين كبار الضباط العسكريين،

<sup>1</sup> صالح النعماني، "تغلغل المتدينين في الجيش، تبعات وتداعيات"، نقلا على موقع: [maamy.net/index.php/new/](http://maamy.net/index.php/new/)

<sup>2</sup> قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي، ببيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص 97.

وزيادة وجودهم في الوحدات الميدانية، ويعتبر المتدينين المنحدرين من مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة المكون الأساسي لهذه المدارس، وهذا مامكن الحاخامات من التغلغل داخل المؤسسة العسكرية، خاصة وأن هؤلاء الحاخامات أصبحوا بمثابة الرابط الأساسي بين الجيش والمستوطنات.<sup>1</sup>

- سيطرة الحاخامات على رئاسة المدارس الدينية العسكرية، أدى إلى تدريس أسس ومرجعيات وأفكار هؤلاء الحاخامات، المتمحورة حول تمجيد الكتب المقدسة، واعتبار العمل العسكري من الأعمال المقدسة لدى الرب.<sup>2</sup>
- تزايد نفوذ الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية، أدى إلى تغيير شبكة المصالح الحزبية التي اعتبرت من ولوج المتدينين للمؤسسة العسكرية من أولوياتها، وهذا نظرا لقدرة المؤسسة العسكرية على التأثير، في صنع القرار الخارجي العدواني الذي يتناسب و أيديولوجيتها الدينية.<sup>3</sup>
- توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ساهم في تغلغل المتدينين إلى مراكز صنع القرار بما فيها المؤسسة العسكرية، وإدراك المتدينين أن تأثيرهم في الأحداث، يكون بشغورهم المناصب القيادية سواء في الأركان العامة أو الوحدات القتالية.
- تراجع الطبقة الوسطى الإشكنازية الكيبوتسية العلمانية، وتدني اهتمامها بالخدمة العسكرية أدى بصانع القرار إلى تحويل الاهتمام بالطبقة المتدينة لسد الفجوة والفراغ، ويمكن التأكيد على هذه التحولات من خلال شهادة أحد القادة العسكريين الذي صرح: "تجننت للجيش في نهاية الثمانينات ضمن وحدة خاصة، وجميع المجندين كانوا من العلمانيين عدا اثنين"، ويواصل القائد في وصف الوحدات القتالية، أنه بعد عودته إليها بعد 18 عاما، وجد أن تركيب الوحدة قد تغير، حيث أصبحت أكثر من 40% من القيادات من المتدينين، وأكثر من 30% من المسؤولين الكبار من ذوي القبعات الدينية.<sup>4</sup>
- تطور الثقافة الدينية بعد عام 1967، والتي ساهمت في تطويرها عدة مؤسسات، رسمية وغير رسمية. وتعتبر المشاريع الاستيطانية التي يسكنها المتدينين أهم مظاهر تجسيد الثقافة الدينية

<sup>1</sup> محمود السعيد، "أبناء داوود"، مرجع سابق، ص7

<sup>2</sup> عسكرة التعليم في إسرائيل، مرجع سابق، ص5.

<sup>3</sup> أحمد مصطفى جابر، "تدين الجيش الإسرائيلي في إطار التأثير والتأثير متعدد المجالات" نقلا عن موقع: <http://www.hadefimnes.ps>

<sup>4</sup> "مكانة معتميري القبعات الدينية في القيادة التكتيكية للجيش الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، العدد 2001، ص43، ص109.



والملاحظ تنامي النفوذ الديني، سواء داخل المجتمع الإسرائيلي أو داخل الجيش، يسير في خطين متوازيين ومتلازمين في إطار خطة محكمة قصيرة وبعيدة المدى.<sup>1</sup>

ويمكن حصر أهم العوامل التي مكنت المتدينين من الالتحاق بالجيش وتبوؤ مواقع قيادية فيه:

- الرغبة في التأثير على صنع القرار السياسي، فقد أدرك المتدينين أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قاعدة انطلاق للتأثير في المجتمع المدني، وهذا نظرا لتأثير النخبة العسكرية على دائرة صنع القرار، فقد وجه أتباع التيار الديني الشباب المتدين للانخراط في الوحدات الخاصة، فعلى الرغم من أن الخدمة العسكرية في إسرائيل إلزامية، إلا أن الجيش لا يجبر جنوده على التجنيد في الوحدات القتالية، حيث يستطيع أي مجند جديد التوجه إلى الوحدات التي يرغب في التجنيد معها، مادامت ظروفه الخاصة تسمح بذلك، ولم تحاول المرجعيات الدينية الروحية للتيار الديني الصهيوني، إخفاء دوافعها من وراء حث عناصرها على التجنيد للوحدات المقاتلة، والاندفاع في المواقع القيادية في الجيش، حيث أكد أكثر من **حاخام** بارز في هذا التيار على أن هذا التوجه يهدف إلى إحكام السيطرة على الجيش باعتباره من أهم مراكز صنع القرار.<sup>2</sup>

وقد أشار الباحث الإسرائيلي (ياغيل) إلى أربع آليات استخدمتها الجماعات الدينية في سعيها للانتقال من هامش المؤسسة العسكرية إلى مركزها وقد حصرها الباحث في النقاط التالية .

1. التسوية التاريخية التي تمت بين المؤسسة العسكرية، والتيار الديني والتي تمخض عنها إنشاء المعاهد الدينية العسكرية التي يملكها الجيش، ومنذ 1965 تم إنشاء حوالي 42 مدرسة يديرها الحاخامات.
2. الدور الفعال الذي قامت به حركة (غوش إيمونيم) \*المتطرفة التي اعتبرت أول حركة جاءت ببرنامج ثقافي هدفه تحديد هوية الدولة، وهذا من خلال ربط العمل المسلح بقيم التوراة، حيث حاولت الحركة إقامة تراتبية اجتماعية جديدة هرمها التيار الديني، وقد استفاد الجيش الإسرائيلي

<sup>1</sup> عبد الغفار الدويك، الحالة الدينية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 387.

<sup>2</sup> قنتية ولد غانم، مرجع سابق، ص 97.

\* تم التطرق إلى هذه الحركة بالتفصيل في الفصل الثالث.

أنداك من خبرات المتدينين العسكريين الذين انضموا للحركة، وبالتالي اعتبرت الحركة تحدياً صارخاً للثقافة العلمانية الاثناكانية، على المستوى الفكري والواقعي.

3. اعتماد التيار الديني على إستراتيجية إعفاء طلاب المدارس الحريدية، من خلال برنامج حزب شاس، والذي أثبت جدارته على تحويل أصوات اليهود الشرقيين إلى حزبه، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة المتدينين في الجيش يرجع إلى استقطاب الأحزاب الدينية للأفراد الغير متدينين، وتجنيدهم في الجيش باسم الحزب المتدين.

4. الاعتماد على المعاهد الدينية التحضيرية بدلا من الحركات الدينية المتطرفة حيث مكنت هذه المعاهد المتدينين، من التأثير مباشرة على طابع الجيش كليا وليس فقط على الوحدات المقاتلة التي ينتمون إليها، وقد نسب (إيلي سادان) المنتمي إلى (مركز هراف)، فكرة إقامة هذه المعاهد إلى قائد المنطقة الوسطى عام 1988، الجنرال (عمرام متساع) الذي رفع شعار "الجيش يحتاج إليكم أيها المتدينين وخصوصا إلى القيم التي تحملونها، نحن بحاجة إلى قيمكم الروحية أكثر من أي وقت مضى".<sup>1</sup> وقد وجه الجنرال السابق ذكره هذه الدعوة إلى المتدينين أثناء انتفاضة 1988، التي أثبتت غياب الدافع الروحي لدى أفراد الجيش الإسرائيلي، وهذا حسب تصور الجنرال (عمرام متساع). إضافة إلى الآليات السابقة التي أحصاها الباحث "ياعيل" نذكر آليات أخرى أهمها:

#### ➤ التعبئة الدينية:

حيث حرصت المرجعيات الدينية على إصدار فتاوى تحث على التطوع في الوحدات القتالية، واعتبار هذه مهمة دينية مقدسة يتوجب على جميع أبناء التيار الديني القيام بها.

وقد أصدر الحاخام (مردخاي الياهو) الزعيم السابق للصهيونية الدينية، في إسرائيل فتوى مطلع التسعينيات مفادها: "أن التطوع في الوحدات المقاتلة في الجيش واجب على كل متدين قادر، وأن التخلف عن هذا الواجب يعد معصية للرب وتجاوزا لدرب أنبياء إسرائيل والصديقين على مر العصور"، كما أصدر الحاخام (أبراهام شابيرا) فتوى في نفس السياق تنص على "الخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع الصهيوني".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد مصطفى جابر، مرجع سابق، ص 8.

<sup>2</sup> صالح النعامي، "تغلغل المتدينين في الجيش، تبعات وتداعيات"، نقلا على موقع: [maamy.net/indexphp/new/](http://maamy.net/indexphp/new/)

وتكتسب الفتاوى في إسرائيل أهمية من خلال مكانتها القانونية فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، أما الفتاوى المتعلقة بالتسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تكسب احترامها من حقيقة أن جميع الأحزاب الدينية، وبعض الأحزاب العلمانية اليمينية تعتبرها المصدر الأساسي الذي تستند إليه هذه الأحزاب في تحديد مواقفها من الصراع.

ويعتبر حزب الليكود من أهم الأحزاب العلمانية التي تعتبر من فتاوى الحاخامات، سواء أثناء الحرب أو السلم المرجعية الأساسية التي يعتمد عليها الحزب في اتخاذ قراراته الحكومية. وهذا باعتباره أهم الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية منذ إنشاء الدولة.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: مظاهر تصاعد المد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأثره على توجهات إسرائيل العدوانية.**

بعدما تطرقنا في المطلب الأول إلى أسباب تنامي المد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، سنحاول في هذا المطلب، الوقوف على أهم مظاهر تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ومدى تأثير قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية بتصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية.

بعد حرب 1967 التي وصفت بالمعجزة الإلهية، والتي تكللت بسيطرة الجيش على حائط البراق، وغيره من الأماكن التي يعدها اليهود أماكن دينية، بدأت أوساط واسعة من التيار الصهيوني المتدين بتسمية الجيش الإسرائيلي "بجيش الله"، هذا ما أدى بازدياد أعداد المتدينين الملتحقين بالوحدات القتالية.

ويمكن التماس مظاهر تدين الجيش الإسرائيلي من خلال ما يلي:

\*تزايد نسبة المتدينين والتي بلغت خلال العشرية الأخيرة من 35 إلى 40%، بعدما كانت تمثل خلال الثمانينيات 2%، مع العلم أن إجمالي نسبة المتدينين تمثل 12% من إجمالي عدد المواطنين الإسرائيليين.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق أي الإحصائيات الدالة على تزايد المد الديني داخل الجيش، لاحظت مجلة إسرائيلية دورات الطيارين المقاتلين أن نسبة أبناء الكيبوتسات من مجمل عدد الخريجين، في دورات العشرية الأخيرة

<sup>1</sup> صالح النعامي، "صناعة القوى في إسرائيل"، نقلا عن موقع: <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/598f6ba2-4d23>.htm

<sup>2</sup> قنتيه ولد غانم، مرجع سابق، ص 87.

بلغت 11 %، وهي النسبة نفسها التي سجلها أبناء التيار الديني القومي، وهذه الأرقام تحوي في طياتها مؤشرا مهما، وهو أن المد الديني داخل الجيش بدأ يصل إلى أسلحة لم يكن له فيها وجود من قبل، مثل سلاح الطيران والبحرية والمضلات، وبالتالي يساهم هذا الانتشار في تشكيل تنظيمات دينية متطرفة ومسلحة ستؤثر حتما على مسار وتوجه قرارات السياسة الخارجية في شكلها العدواني.<sup>1</sup>

\* احتكار المتدينين فيما يعرف بـ "سرايا القيمة التابعة لألوية المشاة، فمثلا 60% من القادة المنتسبين لسرية النخبة في لواء المشاة (Gifati) هم من المتدينين.

### ➤ انتشار أكاديميات ما قبل الخدمة العسكرية:

يعتبر انتشار تأسيس أكاديميات ما قبل الخدمة العسكرية من أهم المظاهر الدالة على تنامي دور المتدينين في الجيش الإسرائيلي، وتعتبر أكاديميات ما قبل الخدمة العسكرية، من أهم الظواهر التي أثارت جدلا أكاديميا بين الباحثين الإسرائيليين، لإنفراد هذه الأكاديميات بعملية الموازنة بين التيار العلماني والتيار الديني، ونذكر على سبيل المثال كتاب (new elite Israël) الصادر عام 2007، الذي اعتبر من أهم الدراسات التي تناولت دور هذه الأكاديميات في تكوين جيل جديد من المتدينين يتسمون بثقافة دينية ومهارات عسكرية مكنتهم من الخروج من التهميش والتحول إلى مركز المؤسسة العسكرية.

وترجع فكرة إنشاء أكاديميات ما قبل الخدمة العسكرية إلى عام 1987 من خلال الاجتماع الذي تم بين (عمرام ميتسنيه) (Amram Mitzne)، وهو لواء القيادة الوسطى\* (يوسي بن حنان) (Ben Yosi Hanan) قائد وحدة الدبابات، والحاخام (يغال ليفنيشتان)، الذي كان آنذاك مساعد قائد وحدة الدبابات الاحتياطية .

في هذا الاجتماع نوقشت فكرة صعوبة الاعتماد على المحاربين القدامى، الذين شغروا مواقع مهمة في الجيش سابقا (اليسار، العلمانيون)، وهذا نتيجة لتراجع الدافعية لخدمة الجيش من العلمانيين، وقد دعا اللواء (Amram) ضرورة انضمام المتدينين لسد هذه الفجوة فعبر قائلا : "يعاني المجتمع الإسرائيلي أزمة قيم هذه الأيام...، وهذه الأزمة ستستمر في التطور، بالمقابل لدى عموم المتدينين قيم دافعية عميقة، ونحن ننفق مع الرأي القائل بأن هذا القطاع يجب أن يقدم مساهمة نوعية أكبر للجيش"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 88.

\* أصبح (amram hitzen) -رئيسا لحزب العمال.

<sup>2</sup> يودي ليبيل، "تمكين الجيش، ثورة أكاديميات، ما قبل الخدمة العسكرية، وصناعة مجتمع المعرفة الأمنية الجديد عسكري يهودا والسامرة"، (ترجمة: فرح عصام) نقلا عن موقع : [www.babelwad.com/ar/the-premilitary-academizsrevolution](http://www.babelwad.com/ar/the-premilitary-academizsrevolution)

وبالتالي شكل هذا الاجتماع طرح جدي لمعالجة مشكلة أزمة الدافعية، وعبر هذا الاجتماع عن التقارب، والتوافق الديني العلماني داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وقد أثبت هذا الاجتماع نجاحا من خلال تحويل الحاخام "يغال" الفكرة إلى واقع ملموس، حيث أسس رفقة الحاخام (إيلي سادان) أكاديمية "بني دافيد"، أي (أبناء داوود)، وهي أول أكاديمية لما قبل الخدمة العسكرية.

وقد تأسست هذه الأكاديمية في مستوطنة (إيلي)، الواقعة بمنطقة السامرة، وقد أنشأت هذه المستوطنة بهدف إدماج المتدينين في الجيش، مع الحرص على تزويدهم بالمواد الدينية والروحية، بهدف تشكيل وعي اجتماعي فريد يعتبر بمثابة المتغير الفعال في تشكيل هوية جديدة تمزج بين الهوية الدينية والقيم العسكرية.

وقد ساهمت هذه الأكاديميات في تقلد المتدينين لعدة رتب عسكرية راقية، وهذا من خلال تمكنها من تحقيق أهدافها والتي يمكن حصرها في:

■ قدمت هذه الأكاديميات شرعية دينية للخدمة في الجيش، حيث تحول المتدين من فرد مترمت إلى جندي منتظم، ضمن وحدات الجيش المنتظمة، حيث جمعت هذه الأكاديميات بين دراسة التوراة والتدريبات العسكرية بشكل متوازن، وتعتبر أكاديمية (بن دفيد) بالسامرة من أكثر الأكاديميات استقطابا للشباب المتدينين، الذين تحولوا من أطفال كانت مهمتهم مقتصرة على دراسة التلمود فكريا إلى شباب عسكريين وظيفتهم الدفاع عن وطنهم.

■ ساهمت هذه الأكاديميات في تغيير صورة المستوطنين القديمة في أذهان الجمهور الإسرائيلي، حيث تحولت الصورة من أفراد أنانيين، إلى أفراد يساهمون ويقدمون التضحيات من أجل المجتمع الإسرائيلي.

■ ساهمت هذه الأكاديميات في التأثير ايجابيا على المتدينين المولودين في فترة الثمانينيات، حيث ساهمت هذه الاكاديميات في إحداث تحولات نفسية، وثقافية بين أفراد التيار المتدين، وهذا ما ساهم في اندماج أفراد التيار الديني، واعتبار تدينهم جزء من هويتهم الاجتماعية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> يودي ليبيل، مرجع سابق، ص12.

- قدمت هذه الأكاديميات نموذجاً مغايراً للمدارس التلمودية والتي وصفت بالانعزالية، وهذا من خلال تشكيلها في مجتمع مغلق (Gated Community). وهذا ما ساهم بعدم انصهار المتدينين في الجيش، وتحولهم إلى طلاب هامشيين، أما هذه الأكاديميات فكانت أهدافها واضحة من خلال حث الجنود على الانضمام لوحدة متنوعة جنبا إلى جنب مع أقرانهم المتدينين من الجنود، وبالتالي شكلت هذه الأكاديميات قناعة خريجها بأن تكوينهم الديني والروحي متماسك، لن يؤثر عليه انضمامهم إلى مختلف الوحدات القتالية.
- عملت هذه الأكاديميات على القيام بدور وكلاء الثقافة (cultural Agent) أي تكوين فئة مجتمعية تربط بين ثقافة التدين والعسكرة، أو ما يسمى بمجتمع المعرفة الأمنية (Security Epistemic Community) والتي شكلت هوية جديدة للمستوطنين.
- استبدال الرمز الأخلاقي السابق للجيش بوثيقة تشدد على القومية اليهودية المرتبطة بالدين، حيث قام الجنرال (شتيرن) بحكم منصبه عام 2000، باستبدال رمز الجيش بوثيقة ركزت على الصفة اليهودية للجيش الصهيوني.
- توسع مجال نشاط الحاخامية العسكرية الرسمية، حيث ساهمت بشكل فعال في تعزيز القيم الثقافية الدينية، في إدارة الحياة العسكرية من جهة، وإسباغ التفسير الشرعي المشحون بالمعاني والرموز على المهام العسكرية فالجندي يتبع طريق (موسى المحارب، ويوشع بن نون).
- احتكار المتدينين لمعظم الوحدات المقاتلة، فمثلا يسيطر المتدينين على أهم الوحدات القتالية المهمة مثل سرية وحدة الأركان، كما يحتكر هؤلاء الخدمة فيما يسمى سرايا النخبة التابعة لألوية المشاة، فمثلا 60% من القادة والمنتسبين في سرية النخبة والمنتسبين في سرية النخبة هم من المتدينين وقد صرح الجنرال "يهودا دوفيدنان"، الذي كان مسئولاً عن قسم الشببية في وزارة الحرب، بالقول: "أن أتباع التيار الديني الصهيوني أصبحوا يشكلون العمود الفقري للجيش".<sup>1</sup>
- تزايد عدد المدارس الدينية العسكرية "يشيفوت هوسدير":

<sup>1</sup> أحمد مصطفى جابر، تدين الجيش الإسرائيلي في إطار التأثير والتأثير متعدد المجالات، مرجع سابق، ص. 8

أنشأت هذه المدارس بهدف استقطاب الصهاينة المتدينين، وهي مدارس دينية عسكرية يمولها الجيش، وقد نشأت هذه المدارس عن طريق اتفاقية أبرمت بين حاخامات التيار الديني الصهيوني، وهيئة أركان الجيش الإسرائيلي. حيث نص هذا الاتفاق على تولي المدارس الدينية التابعة لهذا التيار لمهمة إعداد الشباب الذين ينتمون لتيار الصهيونية الدينية للالتحاق بالجيش، ويشرف على هذه المدارس حاخامات هدفهم تكوين جيل جديد من المتدينين مشبعين بقيم العسكرة والمواطنة، إلى جانب إعدادهم عسكرياً.

ويتولى الجيش دفع مستحقات التعليم في هذه المدارس إلى جانب دفع رواتب الحاخامات الذين يتولون التدريس فيها، لكن الملفت للانتباه هو ارتفاع عدد هذه المدارس من 12 مدرسة في السبعينيات إلى 42 مدرسة في العشر سنوات الأخيرة،<sup>1</sup> وهذا ما يفسر تنامي أعداد المتدينين داخل المؤسسة العسكرية.

▪ تزايد اعتماد العسكريين على فتاوى الحاخامات لتحقيق أهدافهم العسكرية، حيث أصبحت هذه الفتاوى تدرس في المدارس العسكرية لتهيئ الجنود لتنفيذها، وفي السنوات الأخيرة تحولت الفتاوى إلى مادة دراسية وعلمية يتنافس الحاخامات على تدريسها. فمثلاً أصدر الحاخام الأكبر السابق (مريدخاي الياهو) فتاوى تدعو إلى إبادة الإدارة الفلسطينية كما أصدر نفس الحاخام فتوى تم تعميمها على جميع المدارس الدينية العسكرية، ونشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، تنص على وجوب قتل جميع الفلسطينيين حتى أولئك الذين لا يشاركون في القتال. بل أسهب هذا الحاخام باعتبار أن قتل الفلسطينيين هو فريضة من الرب يتوجب على اليهود تنفيذها، وبعد أسبوع من هذه الفتوى قام الحاخام (اليغازر ملميذ) مدير المدرسة الدينية العسكرية في مستوطنة (تفوح) فتوى تجيز لطلاب المدرسة العسكرية بسرقة محاصيل المزارعين الفلسطينيين، على اعتبار أنهم جزء من الأغيار الذين تجوز لليهود استباحة ممتلكاتهم.

وبدأ يظهر جلياً تنامي دور الحاخامات في التأثير على قرارات المؤسسة العسكرية والحكومة من خلال إصدار كبار الحاخامات المسؤولين عن المدارس الدينية، رسالة تتضمن فتوى دينية إلى رئيس

<sup>1</sup> عسكرة التعليم، في إسرائيل، مرجع سابق، ص 6

الحكومة ووزير الدفاع السابق (أريئيل شارون) سنة 2005 ، حيث جاء في نصها ما يلي: "نحن الموقعون أدناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية، والجيش الإسرائيلي إلى العمل حسب مبدأ، من يقيم لقتلك سارع إلى قتله"، وأضافت الرسالة: " لا وجود في العالم لحرب يمكن التمييز فيها بشكل مطلق بين المدنيين والجيش، لم يحدث ذلك في الحربين العالميتين، ولا في حرب الولايات المتحدة على العراق، وحرب روسيا في الشيشان، ولا في حروب إسرائيل ضد أعدائها، قومية تحارب ضد قومية، قومية تنتصر على قومية".<sup>2</sup>

إذا على الرغم من عدم وجود مكانة قانونية للفتاوى التي يصدرها كبار الحاخامات، إلا أن الثقافة السائدة في إسرائيل تولى أهمية كبيرة لمرجعيات الإفتاء، وقد أصبحت لفتوى الحاخامات أهمية كبرى في المؤسسة العسكرية خاصة مع تولي المتدينين مناصب عليا في الجيش والأجهزة الإستخبارية.

▪ ارتكاز خطاب المؤسسة العسكرية على البعد الديني:

مع تزايد وتنامي دور المتدينين في المؤسسة العسكرية، برز الخطاب الديني في المؤسسة العسكرية كأهم آلية لإضفاء الشرعية على قرارات المؤسسة العسكرية العدوانية تجاه دولة فلسطين المحتلة، حيث تعد التسمية (تسمية الحروب، الحملات) إحدى أهم التشكيلات الخطابية التي تكتشف التحول في توجهات المؤسسة العسكرية، والتي أصبحت تتخذ من البعد الديني كمتغير أساسي في خطابها. ويمكن الاستدلال على هذه الفكرة من خلال دراسة صهيونية أجريت عام 2010، تناولت أسماء الحملات والأسلحة العسكرية، وقد شملت الدراسة 239 اسما. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الحملات العسكرية في الفترة الممتدة من (1948-2007)	38% مستوحى من التراث الديني	35% مستوحى من تعبيرات إسرائيلية رائجة
الحملات العسكرية التي شنت على غزة في الفترة الممتدة (2008-2014)	90% من التسميات ذات دلالات توراتية	

ملاحظة: نسبة 35% من التسميات ذات تعبيرات إسرائيلية رائجة (مستوحاة من التراث الديني).

وبدل ارتفاع تسمية الحملات العسكرية بتسميات دينية، على تنامي دور المتدينين في المؤسسة العسكرية، وقدرتهم على توحيد الخطاب العسكري الذي أصبح يحمل في طياته بعدا دينيا، ونذكر على

<sup>2</sup> عسكرة التعليم في إسرائيل، تقرير (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)، مرجع سابق، ص 5.



سبيل المثال الحرب التي شنت على قطاع غزة سنة 2012، والتي أطلقا عليها تسمية (عامود السحاب)(الجرف الصاعد)<sup>1</sup>، والعبارتين المذكورتين حرفيا في سفر الخروج من التوراة في مواضع متعددة نذكر منها:

" كان الرب يسير أمامهم نهارا في عمود سحاب ليهديهم في الطريق، وليلا في عمود نار ليضيء لهم، لكي يمشوا نهارا وليلا، لم يبرح عمود السحاب نهارا وعمود النار ليلا من أمام الشعب.<sup>2</sup>

"وكان عمود السحاب إذا دخل موسى الخيمة، ينزل ويقف عند باب الخيمة، ويقوم كل الشعب ويسجدون كل واحد في باب الخيمة<sup>3</sup> وتفسر بعض التفسيرات التوراتية إلى أن عمود السحاب يرمز إلى الروح القدس الذي قاد موسى عليه السلام في تخليص شعبه من العبودية. وهذا يدل على ولوج البعد الديني لخطاب المؤسسة العسكرية، وهذا تزامنا مع التغيرات التي صاحبت المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء.

مكونة من كبار الضباط المتدينين الذين تستوعبهم مختلف المؤسسات المدنية، بمجرد إنهاءهم لمهامهم العسكرية، وبدأ يظهر جليا بدايات تكون نخبة جديدة متدينة، من خلال استعمال العديد من الأكاديميين، والباحثين ومدراء الشركات الاقتصادية المتدينين لوسائل الإعلام، وخاصة السمعية، وهذا بهدف تكوين رأي عام إسرائيلي تكون مواقفه متقاربة مع توجهات النخبة المتدينة)<sup>4</sup>.

#### الفرع الثاني: تداعيات تنامي دور المتدينين على توجهات المؤسسة العسكرية .

يجمع المختصون في الشؤون الإسرائيلية أن لتغلغل المتدينين في الجيش الإسرائيلي، تأثيرات هامة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

#### • إعادة صياغة النخب:

يتوقع المختصون في الشؤون الإسرائيلية، أن تراجع العلمانيين على المشهد الإعلامي والثقافي لصالح المتدينين، سيؤثر نحو بلورة نخبة سياسية.

<sup>1</sup> لينا أبو الحلاوة، العقيدة الأمنية في بعدها التوراتي، مرجع سابق، ص5.

<sup>2</sup> سفر الخروج، الإصحاح 13، 21، ص21-22.

<sup>3</sup> سفر الخروج، الإصحاح 33، ص9-11.

<sup>4</sup> صالح النعماني، تغلغل المتدينين في الجيش الإسرائيلي، تبعات وتداعيات، مرجع سابق، ص5.

• إحياء عمليات التسوية:

تعتبر قضايا تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تأثرت بفعل تغلغل المتدينين إلى المؤسسة العسكرية، وهذا لأن كل المؤشرات تدل على أن إخلاء المستوطنات، سيواجه برد فعل عنيف من قبل أتباع التيار الديني الصهيوني، وهذا ما حدا بوزير القضاء الإسرائيلي الأسبق (يوسف لبيد)، أن ينصح رئيس الوزراء السابق (إيهود أولمرت) ، بعدم التعاطي بجدية مع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، على اعتبار أن إخلاء المستوطنات يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية داخل إسرائيل،.

وانطلاقاً من تنامي دور المتدينين في المؤسسة العسكرية، وباعتبار المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات تأثيراً في عملية وضع القرار، وبعلاقة متعديّة نجد أن التوصيات التي يقدمها الجنرالات المتدينين، تتبع من أيديولوجيتهم ذات الخلفية التلمودية، فمثلاً وجه الجنرال ("بعكوف") مسار عملية التسوية على سوريا ولبنان، وهذا من خلال ترأسه للأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية، وهذا من خلال تقديمه لتقارير من أجل إقناع حكومة (إيهود باراك) عام 2000 ، بأنه لا طائل من التسوية مع سوريا ولبنان.<sup>1</sup>

خلاصة الفصل الرابع:

- تعتبر المؤسسة العسكرية أهم فاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وقد اكتسبت المؤسسة العسكرية هذه الأهمية ، من خلال مساهمتها التاريخية في تأسيس الدولة ، حيث اعتمدت الحركة الصهيونية في تنفيذ مخططاتها ، على إنشاء المنظمات المسلحة والتي اعتبرت بمثابة النواة الأولى لتشكيل الجيش الإسرائيلي.
- اعتمد زعماء الحركة الصهيونية على العقيدة الدينية ، لتشكيل العقيدة العسكرية قبل إنشاء الدولة وبعد إنشائها عملت المؤسسة العسكرية على إعادة صياغة الخطاب الديني والسياسي، فكانت الإطار الذي تم من خلاله تجسيد فكرة العدوان والحرب ، وذلك بإتباع إستراتيجية أمنية إسرائيلية ، شكلت الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية .
- استندت المؤسسة العسكرية إلى التبريرات الدينية لتوسيع المجال الجغرافي من خلال الاعتماد على فتاوى مختلف الحاخامات .

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

- تعتمد إسرائيل في تنفيذ عقيدتها العسكرية على المساعدات الأمريكية ، حيث بلغت المساعدات الأمريكية لإسرائيل حوالي (92 مليار و735 مليون ) في الفترة الممتدة من 1948 إلى 2017 ، وهذا بهدف التفوق النوعي الإسرائيلي .
- تتمتع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمكانة مركزية في عملية صنع السياسة الخارجية ، وهذا راجع لوجود إسرائيل في بيئة إقليمية عدائية ، إلى جانب الطابع الاستيطاني الإحلالي للمجتمع الإسرائيلي ، ومنظومة القيم المجتمعية التي أسست ثقافة التميز ، والتي اعتمدت علي الوسائل العسكرية لتكريس مبدأ التفوق .
- إسناد منصب وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء ، ساهم في زيادة قوة تأثير المؤسسة العسكرية في التأثير على قرارات السياسة الخارجية.
- ساهمت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تشكيل هوية جمعية إسرائيلية ميزتها العسكرة وهذا من خلال تغلغلها في الحياة الاجتماعية بكل مجالاتها ، وهذا أما أدى إلى بروز هذه الهوية على مستوى قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية .

الخاتمة:

**خاتمة:**

بعدها همش **البعد الديني** كمتغير تفسيري لظواهر العلاقات الدولية عامة، و**السلوك الخارجي** للدولة خاصة ، بسبب النشأة الغربية لعلم العلاقات الدولية ، وسيطرت النظريات الوضعية والمنظور التفسيري المعتمد على الأبعاد العسكرية والاقتصادية في تفسير **السلوك الخارجي** للدول.

لكن مع نهاية الحرب الباردة، والتي أفرزت معطيات جديدة تتعلق بهيكل النظام الدولي الجديد وطبيعة الفواعل المؤثرة في هذا النظام ، والتي أصبح جليا تأثيرها **بالبعد الديني** كأحد أهم مكونات الثقافة في سلوكياتها **الخارجية**، وهذا ما أدى بظهور عدة أعمال أكاديمية ركزت على دور **البعد الديني** في توجيه **السلوك الخارجي** للدول، باعتباره احد الرموز الثقافية تعززا للهوية، خاصة وأن الكثير من منظري العلاقات الدولية اعتبروا أن التفسير الثقافي للأحداث مرتبط **بالبعد الديني** .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أطر نظرية تمكن الباحث في مجال **السياسة الخارجية** من تفسير وتحليل **السلوك الخارجي** للدول، انطلاقا من **البعد الديني** باعتباره أحد أهم دعائم الثقافة ، وفي هذا الإطار ظهرت **النظرية البنائية** كإطار تحليلي يعتمد على المتغير الثقافي في تفسير، وتحليل **السياسة الخارجية** وهذا من خلال اعتمادها على العوامل الداخلية في تحليل **السياسة الخارجية** ، وقد حضت **السياسة الخارجية الإسرائيلية**، بأهمية كبيرة بالنسبة للمختصين في مجال **السياسة الخارجية**، وهذا باعتبارها نموذجا صالحا لإبراز **الرؤية البنائية** في تحليل **السياسة الخارجية** .

من خلال محاولتنا للإجابة على إشكالية الموضوع المعنون ب: "بأثر **البعد الديني** على توجيه **السياسة الخارجية الإسرائيلية**"، ومن خلال إسقاط النظرية البنائية في تحليل **السياسة الخارجية** توصلنا إلى النتائج التالية:

1-تأسيس إسرائيل ( الكيان الصهيوني ) هو تجسيد لمشروع الحركة الصهيونية ، والتي على الرغم من علمانيته اعتمدت على القومية اليهودية، التي شكلت القومية الجماعية اليهودية المستمدة من العهد التوراتي ، بمعنى أن أساس قيام الحركة في حد ذاته مرتبط **بأسس دينية** ، حيث اعتمدت الحركة الصهيونية في تأسيس الدولة على أفكار التيارات **الدينية** والتي يمكن حصرها في ثلاث أفكار:

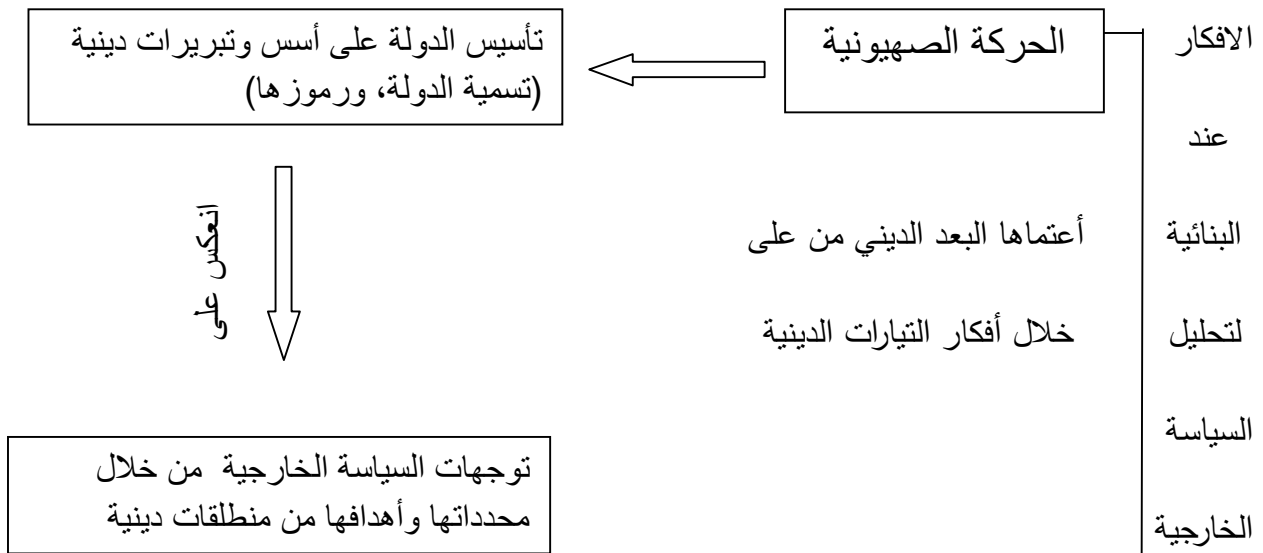
-فكرة الوعد الإلهي الذي قطعه اله بني إسرائيل.

-شعب الله المختار .

- الأرض المقدسة التي يسكنها الشعب المختار .

2- اعتمدت الحركة الصهيونية على **الفكر الديني** كأساس لتجسيد مشروعها ،من هنا يبرز دور الأفكار لدى **النظرية البنائية** في التأثير على توجهات الدولة الخارجية، لأن أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية هي امتداد لأهداف الحركة الصهيونية ، كما اعتمدت الحركة الصهيونية على رجال الدين لاستقطاب يهود العالم واعتبرتهم الحركة ضباط اتصال .

3- الحركة الصهيونية هي حركة سياسية بأهدافها ووسائلها ، استخدمت ووظفت **البعد الديني** بذكاء من أجل استقطاب جموع اليهود، عن طريق العمل التوفيقي مع الفواعل الاجتماعية الدينية التي وجدت في الحركة الصهيونية النفوذ السياسي المنظم الذي كان ينقصها.



4- انعكس اعتماد الحركة الصهيونية على البعد الديني في تأسيس الدولة إلى بروز هذا البعد في تشكيل محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، خاصة محدد التنشئة الاجتماعية الذي أعطى أهمية بالغة في التحليل البنائي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية فيما يخص أثر البعد الديني في تشكيل محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية:

- أسس اليهود دولتهم استنادا إلى فكرة الوعد الإلهي الذي قطعه إله بنو إسرائيل لشعبه المختار لتملك الأرض المقدسة، وانطلاقا من هذا التصور الديني حاول صانع القرار الإسرائيلي اتخاذ قرارات عسكرية في مجال السياسة الخارجية ،بهدف توسيع الحيز الجغرافي، حيث اعتبر المحدد الجغرافي أحد أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية، وهذا عن طريق شن الحروب ذات التبريرات الدينية.

- تبنت إسرائيل نهج المنظمة الصهيونية في مسألة الهجرة، والتي اعتبرت تهجير اليهود من الأولويات المطلقة في برامجها، واستكمالاً لنفس المشروع، جعلت إسرائيل تهجير اليهود إلى وطنهم المقدس من أولويات قضايا السياسة الخارجية، ويتأكد ارتباط البعد الديني بالمحدد الديموغرافي، من خلال التبرير الإسرائيلي لظاهرتي الهجرة والاستيطان، وهذا من منطلقات دينية، فوجود الدولة لا يعتمد فقط على مؤسسات الدولة بل يعتمد على إيمان اليهود بأنهم يشكلون "قومية شعب الله المختار"، وأنهم بهذه الهجرة قد ساهموا في إعادة بناء دولتهم.
- يرتبط البعد الديني بالعامل النفسي لصانع القرار، من خلال تأثير القيم والأفكار والمعتقدات الدينية على تصور صانع القرار، فعلى اختلاف توجهات الوزراء السياسية والاقتصادية في إسرائيل إلا أنهم يتفقون على:
  - وجود مؤسسة عسكرية قادرة على حماية الهوية الإسرائيلية.
  - العمل على توسيع أرض إسرائيل.
- كما أن للبعد الديني أثر واضح وبالغ الأهمية على المحدد الأمني من خلال:
  - وجود مؤسسة دينية داخل المؤسسة العسكرية.
  - التبرير الديني للقرارات العدوانية في مجال السياسة الخارجية.
- انطلاقاً من تصور النظرية البنائية في تحليل السياسة الخارجية، والتي تعتمد على دور المؤسسات الاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية للوكلاء الاجتماعيين، تم التوصل إلى النتائج التالية:
  - تعتبر الأسرة من المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في بناء شخصية الفرد الوطنية، لكن ينتفي هذا الدور عند الأسرة الإسرائيلية، وهذا ناتج عن عملية الهجرة التي جلبت إلى إسرائيل عائلات مختلفة في عاداتها وتقاليدها وقيمها، وقد حاول صانع القرار تعويض دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق تعظيم دور المنظومة التربوية في إعادة تشكيل شخصية موحدة للفرد الإسرائيلي، وهذا عن طريق تدريس الطلاب في كافة الأدوار مواد دينية أهمها العهد القديم، قانون بنو إسرائيل، لغة وأدب إسرائيلي، ومن خلال الإحصائيات التي تناولتها الدراسة، تبين أن المواد المقررة التي تتفق مع أهداف وفلسفة التعليم الإسرائيلي والأرض المقدسة، تشكل حوالي 55 بالمائة من مجموع المواد، وهي نسبة

تدل على محورية الدين في المناهج التربوية ،وتوجيهها لإعادة صياغة هوية وطنية مشتركة.

- تؤدي الأحزاب السياسية دورا محوريا في عملية التنشئة الاجتماعية، وهذا راجع إلى أن تعدد الأحزاب لا يمثل اختلافا ايديولوجيا، لأن الاعتبارات الانتخابية هي اعتبارات اقتصادية، وهذا لأن الأهداف العامة للأحزاب على الرغم من اختلافها تدور حول أهداف يمكن حصرها في : التوظيف السياسي للدين ،التأكيد على ضرورة بناء هوية مشتركة والتعصب للعقيدة الصهيونية وتوجهاتها ،وهي أهداف مستقاة من القيم الدينية ،وبالتالي تصبح الأحزاب السياسية إلى جانب المنظومة التربوية أهم المؤسسات الاجتماعية المسئولة عن تشكيل هوية إسرائيلية،اعتبر صانع القرار هو الممثل الرسمي للهوية، حيث يقوم بتمثيل أفكاره وقيمه الدينية إلى قرارات واقعية في مجال السياسة الخارجية.
- -تتميز أجهزة صنع القرار الخارجي الإسرائيلي بسيطرة رئيس الوزراء على صناعة القرار وهذا بحكم الدور المحوري الذي قام به (بن غوريون) في تأسيس دولة إسرائيل.

6-تعتبر الحركات الدينية سواء المعارضة، والمؤيدة للصهيونية من أهم الفواعل الاجتماعية المحورية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وهذا من خلال تميزها بالتنظيم والفعالية في تحقيق أهدافها وبرامجها المستوحاة من الكتب الدينية ، حيث حولت هذه الحركات أفكارها إلى واقع عملي من خلال عدة آيات ، (التظاهر، الاحتجاج ،والضغط على الحكومة لإنشاء المستوطنات) .

كما ساهمت هذه الحركات في دعم وصول الأحزاب إلى السلطة ، وهذا من خلال حملاتها الدعائية للحزب الأقرب لتوجهاتها ، وتعتبر حركة (غوش أيمنيم) المثال الحي، لتأثير الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية على قرارات السياسة الخارجية خاصة في مجال توسيع المجال الجغرافي .

حيث استعملت الحركة وسيلة الضغط على الحكومة لتنفيذ برامجها الاستيطانية ، المبرمجة كأهداف بمختلف الحكومات المتعاقبة ، خلال فترة السبعينيات والثمانينات ، وهذا لإعطائها الشرعية من خلال التبريرات الدينية ، وبالتالي فقد شكلت هذه الحركات وعلى رأسها حركة (غوش أيمنيم) ، قوة سياسية غير رسمية ، ساهمت كفاعل اجتماعي في توجيه قرارات السياسة الخارجية.

7-أما الحركات الدينية المعارضة للصهيونية ممثلة في حركة (حباد) فقد انتهجت نهجا مغايرا للحركات الدينية المؤيدة للصهيونية ، وهذا من خلال اعتمادها على المراقبة الذكية للعملية الانتخابية،



حيث عملت الحركة على توجيه أصواتها نحو الحزب الذي يحقق لها أهدافها على المستوى الداخلي والخارجي ، كما أن اعتماده على الغنى المادي والفكري لمعتقيها ،مكنها من استقطاب أكبر عدد من اليهود ، وهذا من خلال مختلف الوسائل العلمية كالمجلات والمدارس التعليمية ، كما مكنها تغلغلها في المستوطنات من كسب طبقة اجتماعية جعلت من الحركة الوصي الأول على هذه المستوطنات .

8- تتميز الأحزاب الدينية في إسرائيل بخصوصية المساهمة التاريخية في تأسيس الدولة، حيث ساندت هذه الأحزاب الحركة الصهيونية لاستقطاب جموع اليهود إلى أرض الميعاد من خلال التبريرات الدينية ،وقد انقسمت الأحزاب الدينية إلى قسمين أحزاب دينية مؤيدة للصهيونية كان تأثيرها في قضايا السياسة الخارجية كالتالي:

○ **حزب المزراحي:** تميزت مواقفه بالتشدد على مستوى قضايا السياسة الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بتوسيع المجال الجغرافي في الدولة ، حيث كان الحزب السباق لإنشاء المستوطنات قبل إنشاء الدولة.

○ **حزب هبوعيل همزراحي:** يبرز دور هذا الحزب في قضايا السياسة الخارجية من خلال إشرافها على العملية التوسعية الاستيطانية ، حيث تخصص الحزب في إنشاء المستوطنات الزراعية ، وقد أثر هذا الحزب على قرارات السياسة الخارجية من خلال الائتلافات الحكومية ، حيث سيطر الحزب على وزارة الهجرة والاستيطان ، وتنأى دوره بعد 1967 حيث أشرف على التخطيط لاستيطان أراضي جديدة .

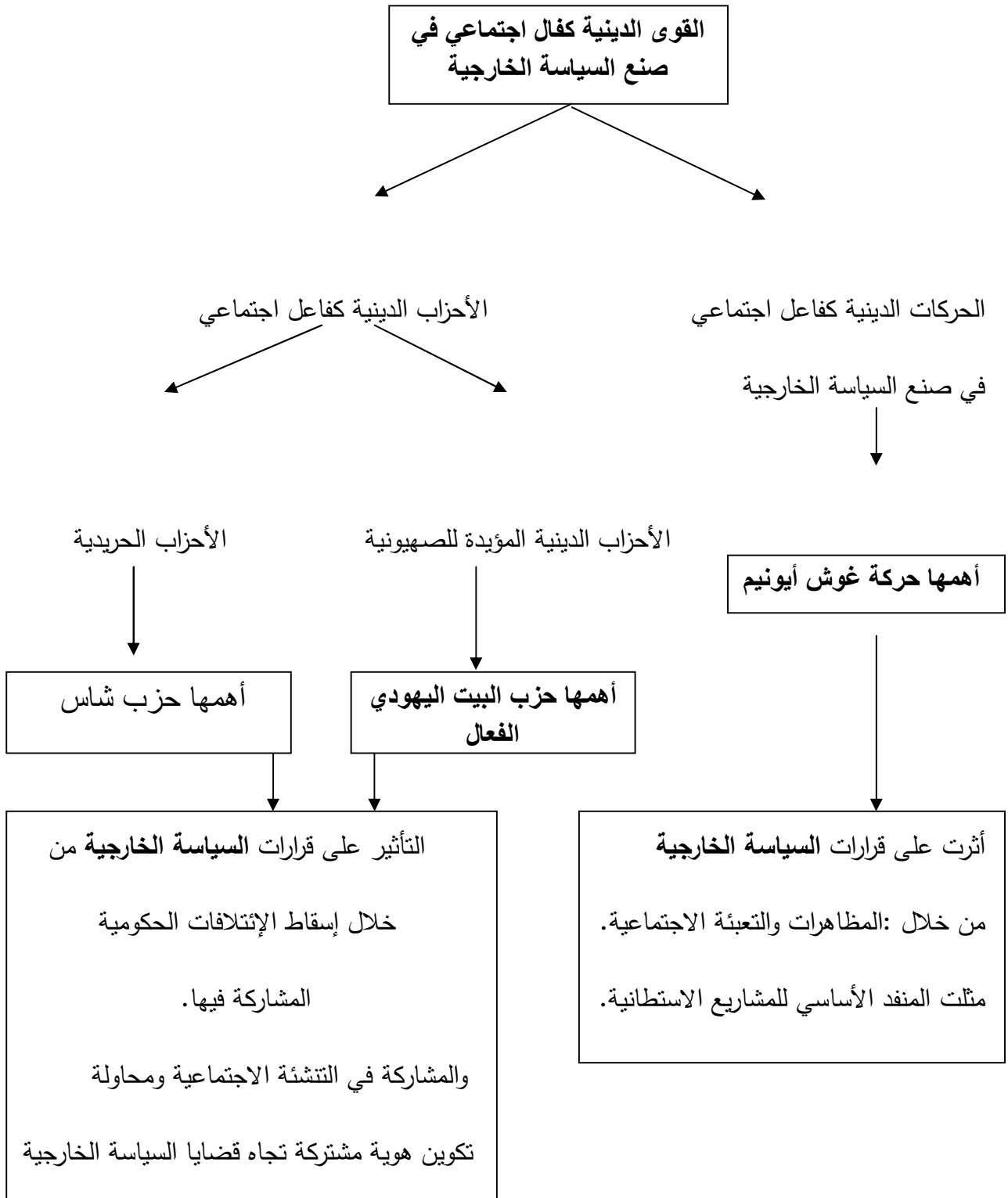
○ **حزب المفدال :** استطاع حزب المفدال الذي تأسس سنة 1956، من التأثير على قرارات السياسة الخارجية من خلال آلية إسقاط الحكومات ، حيث مكنته خبرته السياسية من توجيه القرار الخارجي فمثلا اسقط الحزب حكومة اليهودي باراك عام 2000 احتجاجا على المفاوضات التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بكامب دافيد (جوان 2000) .

○ **حزب البيت اليهودي :** هو حزب تأسس سنة 2008 ، استطاع في فترة وجيزة أن يشكل قاعدة انتخابية واسعة ضمت المتدينين والعلمانيين، وقد استطاع الحزب أن يوجه قرارات السياسة الخارجية من خلال تمريره لمشاريع قوانين في الكنيست تخص الاستيطان الزراعي ،ولتحقيق أهدافه في مجال السياسة الخارجية عمل الحزب على الظفر بوزارة الإحصاء والإسكان.

9- تنامي دور الأحزاب الدينية الصهيونية في قضايا السياسة الخارجية مرتبط بظهور حزب البيت اليهودي الذي اعتبر بمثابة المحاولة الجادة لاستقطاب كل التيارات ، وهذا بهدف توحيد مواقف الأحزاب بمختلف تياراتها تجاه قضايا السياسة الخارجية ، والتي اعتبرت من توسيع المجال الجغرافي لإسرائيل كأحد أولوياتها، وقد تمكن الحزب من تحقيق معظم أهدافه في السياسة الخارجية بفعل سيطرة الأحزاب اليمينية المتطرفة على الحكومة، والتي تميزت بالتقارب مع الأحزاب الدينية الصهيونية فيما يخص قضايا السياسة الخارجية.

10- أما الأحزاب الحريدية المتشددة ، وهي أحزاب معارضة للحركة الصهيونية فهي أحزاب وجهت اهتماماتها للقضايا الداخلية على حساب قضايا السياسة الخارجية ، لكن مع إنشاء حزب (شاس) سنة 1984 وولوجه الحياة السياسية ، برز دور التيار الحريدي في التأثير على قضايا السياسة الخارجية من خلال الائتلافات الحكومية ، التي اعتبرت بمثابة الآلية الناجعة المتبعة من طرف الأحزاب الدينية لتحقيق أهدافها على مستوى قضايا السياسة الخارجية التي اتسمت بسيطرة البعد الديني على أهدافها .

وهذا ما جعل صانع القرار الإسرائيلي يستقطب الأحزاب الدينية بكل تياراتها ، وهذا لتحقيق أهدافه على مستوى السياسة الخارجية، نظرا لتجانس قيمها ومبادئها اليهودية مع السياسات التوسعية العملية لمختلف الحكومات المتعاقبة، وقد أدركت الحكومات المتعاقبة ،أهمية حزب (شاس) في التأثير على المجتمع الإسرائيلي، وتكوين فئة اجتماعية مهمتها تعزيز الديانة اليهودية في حياة الفرد والجماعة ، وجعل التنشئة الاجتماعية، من خلال المدارس التعليمية ، كوسيلة لتشكيل هوية مشتركة تجاه قضايا السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.



11-صاغت الحركة الصهيونية توجهاتها الخارجية انطلاقاً من المرجعية الدينية ،باعتبارها المشكل الأول للقومية اليهودية ، وقد تبنت إسرائيل بعد قيامها نفس أهداف الحركة الصهيونية ،المستوحاة من الفكر الديني

باعتباره العامل الموحد لكل اليهود على اختلاف المجتمعات التي قدموا منها ، ويمكن حصر هذه الأهداف في:

-تأمين الدفاع عن كيان الدولة ووجودها.

-تأمين الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ( هجرة شعب الله المختار إلى ارض الميعاد .)

-تقوية الشعور الديني والثقافي والروابط التاريخية بين إسرائيل واليهود العالم( انطلاقا من أن

المرجعية الدينية هي الرابط المشترك بين كل يهود العالم .)

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد صانع القرار الإسرائيلي على مبدأ القوة العسكرية ،وهذا ما أعطي

للمؤسسة العسكرية أهمية في تجسيد قرارات السياسة الخارجية .

12- نظرا لخصوصية إنشاء دولة إسرائيل ، والتي ساهمت المؤسسة العسكرية في إرساء دعائمها، برز

دور هذه المؤسسة كفاعل اجتماعي له من الفعالية في صياغة وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية ، وقد

استمدت هذه المؤسسة عقيدتها العسكرية من (التناخ) ، وهذا ما يبينه المقطع التالي المقتبس من سفر

التكوين: (لنسلك هذه الأرض من نهر مصر ،إلى النهر الكبير نهر الفرات ) ،وقد حدد إلههم "يهوه" الهدف

الأساسي لليهود ،وهو الحصول على أرض إسرائيل ،عن طريق الوسائل الحربية وهو جوهر العقيدة

العسكرية الإسرائيلية، والتي تمحورت حول:

✓ اعتبار المرجعية الدينية أعلى جهة تستمد منها الشرائع، والأحكام بما في ذلك العقيدة العسكرية

،وهذا لأن الرب هو رجل الحرب .

✓ تحديد الإستراتيجية العسكرية وهذا وفقا للكتاب المقدس الذي يربط وجود وطن اليهود بالوسائل

العسكرية.

13 -ارتكزت العقيدة الأمنية العسكرية على فكرة الدولة المسلحة، وتجنيد شامل للموارد للمجتمع ، لتحقيق

الأمن الإسرائيلي القائم على فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان ، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائما ، وأن

حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية ،وأن البقاء هو الهدف الأساسي للإستراتيجية العسكرية ، ولتحقيق

هذه العقيدة الأمنية العسكرية، اعتمدت المؤسسة العسكرية على التفوق النوعي العسكري كآلية لتحقيق

أهدافها، والمتمحورة حول البقاء والتوسع.

14-ينبع تأثير المؤسسة العسكرية على القرار الخارجي الإسرائيلي، من ولوج العسكريين للمؤسسات

السياسية ، وتبوؤهم مراكز سياسية مهمة وهذا بسبب قيام الدولة بقوة السلاح ، مما جعل التداخل بين

النشاطات العسكرية ، والمجالات المدنية أمرا حتميا، خاصة وأن الأحزاب السياسية في إسرائيل اعتمدت

على العسكريين في مختلف الفترات الزمنية، من خلال إدراج الكوادر العسكرية في قوائمها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الناخبين ، كما أن الاتصال المستمر بين المؤسسة العسكرية والمستوطنين جعل منها قناة مهمة بين المجتمع ، وصانع القرار وهذا ما أكسبها أهمية محورية في التأثير على القرار الداخلي، والخارجي على حد سواء .

15- اعتمدت المؤسسة العسكرية على عدة آليات للتأثير على القرار الخارجي ، والتي يمكن حصرها في:

- اعتماد إسرائيل على القوة المسلحة في إدارة الأزمات، أعطى لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان نقلا كبيرا في عملية صنع القرار الخارجي.

- اعتماد المؤسسة العسكرية على الأجهزة الإستخبارية، وأهمها جهاز أمان ،مكنها من جمع المعلومات التي تعتبر المحدد الأساسي ،الذي يعتمد عليه صانع القرار لاختيار البدائل في مجال صنع السياسة الخارجية.

16- ساهمت الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية من تغلغلها في الحياة الاجتماعية ،حيث يعمل أكثر من المجتمع الإسرائيلي في مجال الصناعات العسكرية ،كما تستوعب المؤسسة العسكرية أكثر 25% من السكان كمجندين ، وقد ساعد الدور المتميز للصناعات العسكرية في حماية الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تقديم كل التسهيلات من طرف صانع القرار لهذه الصناعات ، 15 % ،وهذا ما أضاف للمؤسسة العسكرية أهمية في توجيه قرارات السياسة الخارجية .

17-اجتمعت عدة عوامل جعلت من المؤسسة العسكرية فاعلا اجتماعيا مؤثرا في قرارات السياسة

الخارجية، وهذا من خلال المهام التي أسندت إليها على المستوى الاجتماعي ، والتي يمكن حصرها في:

➤ الاهتمام بالعملية الاستيطانية .

➤ عسكرة المجتمع وهذا عن طريق استغلال وسائل الإعلام والمنظومة التربوية، لعسكرة المجتمع

وإعطاء الشرعية لبرامجها السياسية ، وقد حاولت المؤسسة العسكرية صياغة هوية مشتركة

ميزتها التأهب المستمر لخوض الحروب ،حيث أدت هيمنت العسكرة على الفرد والمجتمع إلى

تغير ثقافي ، جعلت الروح العسكرية من مقومات الهوية الجمعية الإسرائيلية .

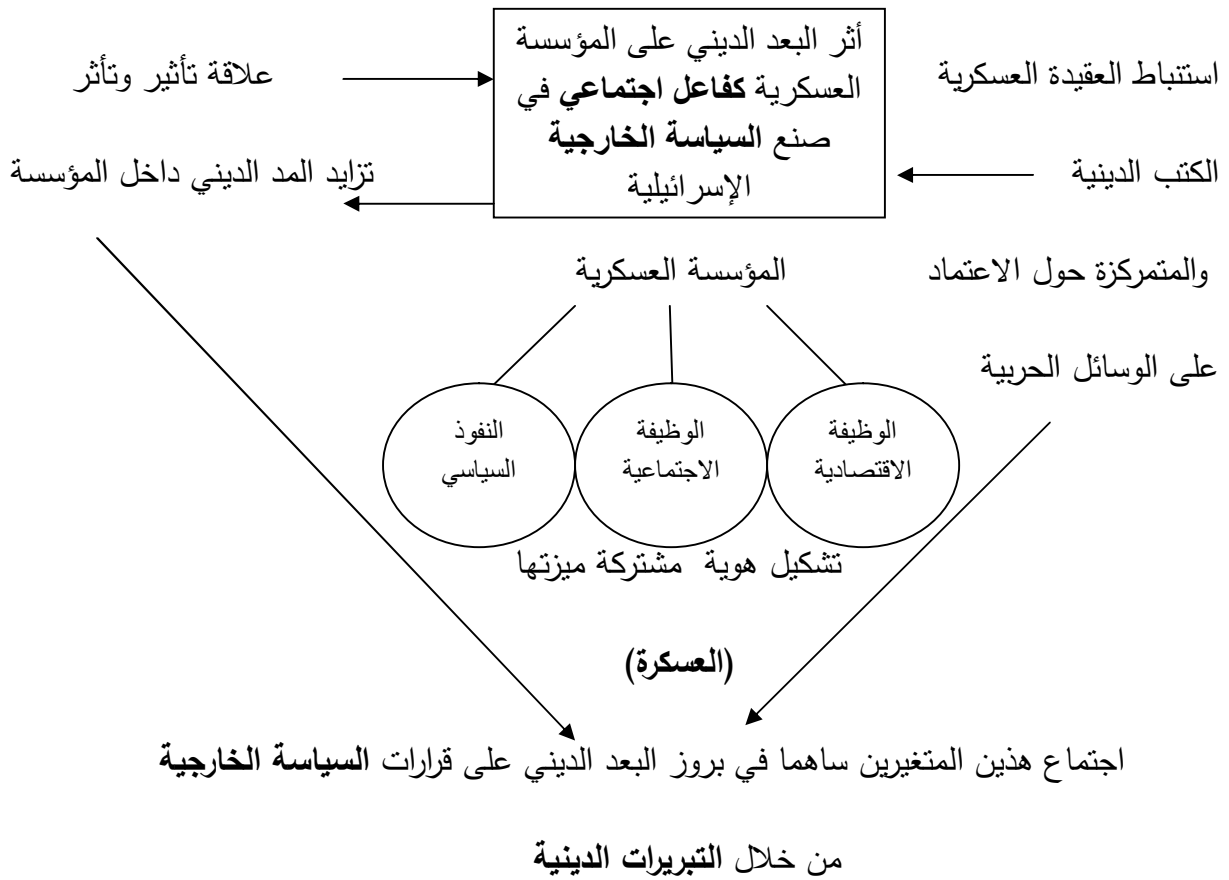
➤ ساهم تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية، وهذا من خلال التسوية التاريخية التي

تمت بين المؤسسة العسكرية ، والتيار الديني إلى بروز دور المتدينين في صناعة القرار

الخارجي ،وهذا من خلال تبوؤهم مراكز مهمة في المؤسسة العسكرية،والتي كانت قبل

الثمانينات حكرا على التيار العلماني، وهذا بفعل إدراك الحاخامات لدور المؤسسة

العسكرية في توجيه قرارات السياسة الخارجية، وخاصة منها القرارات التوسعية منها  
ويخلص المخطط التالي الأفكار السابقة.



# قائمة المراجع:

**قائمة مراجع البحث:**

**أولا باللغة العربية**

**1- الكتب المقدسة:**

\*العهد القديم والعهد الجديد(الكتاب المقدس)، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، مترجم من اللغات الأصلية،1996.

**2-الموسوعات:**

1. المسيري، عبد الوهاب محمد .اليهود واليهودية والصهيونية الموسوعة الموجزة،الطبعة الثانية،

الجزء السابع، القاهرة، دار الشروق،2005

2. موسوعة مقاتل الاليكترونية.

3. الموسوعة الإسلامية، متوفرة على موقع: [www.ibtesamah.com](http://www.ibtesamah.com)

4. رشدي، جمال، الصراع الدولي: موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية، 2002

**3- الكتب:**

1. ( أبو الحسين أحمد فارس بن ركريا، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق و ضبط : عبد السلام محمد

هارون)، الجزء الثاني

2. ( أمانى محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسات في الخطاب حول صدام

الحضارات، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007،

3. أبو جابر إبراهيم، الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، عمان: مركز

دراسات الشرق الأوسط، 2006.

4. أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012

5. أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة: سينا للنشر

2002

6. أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة 13، 1973

7. أحمد شعبان، حاخامات و جنرالات - الدين و الدولة في إسرائيل، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،

2010



8. أحمد شلبي، مقارنة الأديان : اليهودية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة،1992
9. أحمد لطفي عبد السلام، جذور العنف والعنصرية في الفكر الديني اليهودي وامتداده إلى الدولة الإسرائيلية، القاهرة:المكتبة الأكاديمية، 2002
10. أحمد محمد الأصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، بيروت: دار بيروت للنشر، الجزء الثالث، 2000.
11. إدريس محمد جلاء، فلسفة الحرب في الفكر الديني الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، 2001
12. إسرائيل شاحك ونورتون ميز فينسكي، الأصولية اليهودية في إسرائيل، (ترجمة: ناصر عفيفي)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2004
13. أسعد رزوق، في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الأولى ، 1971
14. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971
15. إلان شاحر، الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل، ترجمة: (إسماعيل دبح، الطبعة الأولى)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر و الخدمات الإعلامية،2005
16. ألكسندر ووندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: جبر صالح المقبيبي)، الرياض: النشر العلمي ومطابع للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
17. أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية (دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى، 2007.
18. أنطوان شلحت وبلال ظاهر، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2015.
19. أنطوان شلحت، «المشهد السياسي الحزبي الداخلي»، تقرير مدار الاستراتيجي: المشهد الإسرائيلي 2013، رام الله: مدار، 2014.
20. أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء

- النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
21. إيان لوستك ، الأصولية اليهودية في إسرائيل، (ترجمة:حسني زينة)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991.
22. إيمان ويل هيمن، الأصولية اليهودية، (ترجمة :سعد الطويل)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
23. أيمن يوسف، مهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية اتجاه القوى الصاعدة: (الهند، تركيا، روسيا ،الصين)، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011.
24. باروخ كيمرينغ، نهاية الهيمنة الاشكنازية، (ترجمة:نواف عثمانة)، رام الله:مدار، 2012.
25. باسم علي فريسان، العولمة والتحدي الثقافي، بيروت: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2001.
26. برهوم جرابسي، «لائحة انتخابية تتنافس على مقاعد الكنيست ال19»، مجلة المشهد الإسرائيلي، رام الله: المدار، العدد 299، 2013.
27. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديكتاتوري: دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، القاهرة: مكتبة مديولي، الطبعة الأولى 2004.
28. بناء عبد اللطيف، هكذا يرى اليهود أطفالهم، القاهرة:جامعة عين شمس، 1997.
29. التعليم في إسرائيل"، سلسلة دراسات دولية معاصرة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، أكتوبر 1997 .
30. ثيودور هرتزل، الدولة اليهودية، (ترجمة: محمد يوسف عدس)، القاهرة: دار الزهراء للنشر، 1994.
31. جعفر الخليل، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، بغداد: وزارة الإعلام، 1989.
32. جمال مصطفى السلطان، الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، دراسة الواقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية، عمان: دار وائل للنشر 2000.
33. جهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
34. جون بيليس وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث)

- ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى، 2004.
35. جوني منصور، فادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل: تاريخ، واقع، استراتيجيات تحولات، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2009.
36. حامد ربيع، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.
37. حامد عبد الله ربيع، آثار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978.
38. حجيت حور، عسكرة التعليم في إسرائيل، (ترجمة: يحيى محمد عبد الله إسماعيل)، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، 2007.
39. حسقيل دروز، الإستراتيجية العظمى لإسرائيل، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية، 1989.
40. حسن بدري وآخرون، العسكرية الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، 1974.
41. حسن علي إبراهيم، الدولة الصغرى و النظام الدولي، بيروت: مكتبة الأبحاث العربية، 1982.
42. حسين بوقاره، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليلية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2012.
43. حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، قبرص: مؤسسة عيال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1991.
44. خالد أبو عصب، التربية والتعليم في إسرائيل، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2011.
45. خالد حنفي، الدبلوماسية الرسمية. دور المسار الثاني في تسوية الصراعات الإقليمية الممتدة، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007.
46. خالد وليد محمود، أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2007.
47. خليل سليمان هلال، الصناعات العسكرية في إسرائيل، عمان: جامعة مؤتة، 1987.

48. خليل شاكر مصطفى، أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية، بغداد: الجمعية العربية للعلوم السياسية، 1986.
49. خليل غريغري، السياسات الإسرائيلية في أراضي القبلية في دليل إسرائيل، 2001، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
50. دان ياهف، ما أروع هذه الحرب، (ترجمة : سلمان الناظور)، رام الله: مؤسسة الأيام، 2004 .
51. دانيروينشتاين، غوش أيمونيم: الوجه الحقيقي للصهيونية، (ترجمة: غازي السعدي)، عمان: دار الجليل للنشر، 1983.
52. الدين هاني، " كيف تبني إسرائيل آلة الحرب في عقول التلاميذ في مناهج التعليم الإسرائيلية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2004.
53. رشاد عبد الله الشامى، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، الكويت: عالم المعرفة، 1986.
54. روبرت يغلبن، الحرب والتغير في السياسة العالمية، (ترجمة سعيد الأيوبي)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2009.
55. روحيه جارودي، محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، القاهرة: دار الشروق، 2000.
56. زكي ميلاد، المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2005.
57. ساهر رافع، جذور العنف عند اليهود، القاهرة: دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، 2008.
58. سائد عائش، اليهودية الأرثوذكسية، الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2007.
59. سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، القاهرة: دارية الجليل، 1997.
60. سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1989.
61. سمر إبراهيم محمد، السياسة الإسرائيلية اتجاه منطقة القرن الإفريقي، القاهرة: الجزيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

62. سمير جبور، **مخططات إسرائيل الاقتصادية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980.
63. شاحر إيلان، **الحريديون والمجتمع والسياسة في إسرائيل**، (ترجمة: إسماعيل دبح)، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2005.
64. صدفة محمد محمود، **التطور التاريخي لوجود الدين في العلاقات الدولية**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
65. صلاح الزرو، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي**، الخليل: مركز الأبحاث الخليل 1990.
66. عادل توفيق لعطاري، **التربية اليهودية في فلسطين المحتلة**، عمان: مؤسسة الرسالة، 1977.
67. عبد العزيز محمد علي عامر، **إسرائيل دولة الخرز المتهودة في فلسطين شعبها ليس من بني إسرائيل التوراتيين**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2011.
68. عبد الغفار الدوبك، **الحالة الدينية في إسرائيل**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 2004.
69. عبد الفتاح محمد ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999.
70. عبد القادر فهمي، **واقع ومستقبل الإستراتيجية تحديات القرن القادم**، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
71. عبد الكريم العلوجي، **الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية و الدولة والدين**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010.
72. عبد الله المسيري، **الصهيونية والعنف**، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2001.
73. عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، تونس: دار أفواس للنشر، الطبعة الأولى، 1994.
74. عبد الوهاب الميسري، **الإيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، الكويت: عالم المعرفة، الطبعة الثانية، 1988.

75. عبد الوهاب الميسرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1975.
76. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
77. عزيز العظمة، دنيا الدين في حاضر العرب، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، 2002.
78. عصام عبد الشافي، البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير، الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2014.
79. عمر الخطيب، أثر المؤسسات السياسية في تربية الفرد في الكيان الصهيوني، فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 1989.
80. غازي رابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، عمان : منشورات دار الكرمل، 1986.
81. غليون برهان، العرب ومعركة السلام، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
82. فالح عباس الطائي، أثر الأحزاب اليمينية والدينية في شخصية الفرد الإسرائيلي، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1983.
83. فضل الله محمد إسماعيل، خليفة عبد الرحمان، في الأيديولوجية والحضارة والعولمة، القاهرة: مكتبة المعرفة للطبع ونشر وتوزيع الكتب، الطبعة الأولى، 2001.
84. فواد عجمي، الاستدعاء في الغرب ويقين العالم، بيت صدام الحضارات وحوارها، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، الطبعة لأولى ، 2000.
85. فوزي محمود طایل،النظام السياسي في إسرائيل،المنصورة:دار الوفاء للطباعة والنشر،1992.
86. فوزي، محمود طایل ، إسرائيل، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر ،1992.
87. قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي، ببيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.
88. كارن اي- سميث، مارغوت لايت، الأخلاق والسياسة، (ترجمة فاضل جتكر، تقديم إبراهيم غرابيه)، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص 26.

89. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
90. لورانس مائير، إسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، (ترجمة: مصطفى حزر)، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1997.
91. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة: محمد مفتى والسيد سليم)، المملكة العربية السعودية: عمار شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، 1989.
92. ليغي إمنون، مقال "الطائفة الحريدية والمجتمع العلماني في إسرائيل"، ضمن كتاب "العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل"، (ترجمة: محمد محمود أبو غدير)، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
93. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
94. مالك الخيال، مفهوم السياسة الخارجية، المملكة العربية السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية، الطبعة الأولى، 1992.
95. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة، دمشق: دار الفكر، الطبعة الرابعة، 2000.
96. محسن صالح، «المشهد الإسرائيلي الفلسطيني»، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني (2012-2013)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.
97. محمد السيد سليم، تحليل السياسات الخارجية، عمان: دار الجليل، 2001.
98. محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية (النظريات والمؤشرات)، القاهرة: المركز العربي للمعارف، 2012.
99. محمد عمارة تقي الدين، الحركات الدينية الرافضة للصهيونية داخل إسرائيل، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، 2017.
100. محمد عوض الهزيمة، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في الجانب التنظيمي، عمان: دار الحامد، 2007.
101. محمد متولي، إسرائيل الحقيقة والمستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1979.
102. محمد محمود ربيع، مناهج البحث في العلوم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، 1987.
103. مصطفى كلاس، مدخل الإستراتيجية الصهيونية، دمشق: بدون دار نشر، 1992.

104. موشي بيسكو، عمانوئيل، البناء الحزبي في إسرائيل، (ترجمة مركز البحوث والمعلومات)، بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1983.
105. مينا تسماح وموسى لسيك " الشخصية الإسرائيلية"، مجلة سكيرا جود شيت، (ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية)، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جوان 1982.
106. نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة: جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.
107. نادية مصطفى، إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل العلاقات الدولية، مراجعات نظرية و منهجيه، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.
108. نادية مصطفى، "حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة"، محاضرات في حوار الحضارات: أعمال ندوة كيف ندخل سنة حور الحضارات ؟ دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، 2001.
109. نادية مصطفى، تحديات للعولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية : رؤية إسلامية، مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر، 2004.
110. نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص: الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، بيروت: دار النهار، 1998.
111. نبيل عبد الفتاح، سياسة الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.
112. نجلاء نصري، تسوية التعليم العربي في فلسطين المحتلة، بيروت: مركز الأبحاث، 1971.
113. نظام محمود بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1989.
114. 1هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، (ترجمة: علي مقلد)، بيروت: الدار العالمية، 1981، ص 55.
115. هويدا شوقي أبو لعلا، دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا، القاهرة: المكتب العربي في المعارف، الطبعة الأولى، 2015.



116. هويدا مصطفى، الجماعات اليهودية المتطرفة والاتجاهات السياسية الدينية في إسرائيل، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010.
117. وائل المبوح، الاستيطان في القدس و دوره في تهويدها، غزة: مؤسسة القدس الدولية، 2011.
118. الياس شوفاني ، إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرّد إلى الملموس، دمشق: دار حمزة للدراسات والنشر، 2002.
119. يائير شيلغ، المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل، (ترجمة: سعيد عايش)، الطبعة الأولى، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2002.
120. يهود شعفاط هركابي، قرارات إسرائيل المصيرية، (ترجمة: محمد عبد الظاهر) ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1989.

#### 4- التقارير:

1. أمل جمال، الصحافة والإعلام في إسرائيل، تحرير فراج خالد، دليل إسرائيل العام، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001.
2. حسام جريس، المشهد الإسرائيلي الاقتصادي، تقرير مدار الاستراتيجي عن المشهد الإسرائيلي لعام 2007، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2008.
3. خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل العام، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.
4. عاطف ابوسيف ، أمطناس شحادة، مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية الجمود والتغيير الواقع، تقرير مدار الاستراتيجي 2013، المشهد الإسرائيلي 2012، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013.
5. عزيز حيدر، المشهد الاجتماعي، تقرير مدار الاستراتيجي ، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، 2004.

5- المجالات والدوريات:

1. إحسان مرتضى، "التفوق النوعي الإسرائيلي في خدمة الأداء السياسي العسكري" مجلة الدفاع الوطني: العدد 26، 1998.
2. أحمد خليفة، «الأحزاب الدينية: القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 10، ربيع 1992.
3. أحمد نوري أنعمي، "البنوية الاقتصادية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، دمشق، العدد 46.
4. أمين محمود عطايا، "الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية"، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 19، 1998.
5. أنطوان شلحت، "مناهج التعليم الإسرائيلي مازال السلام خارج حدود مدرسته"، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، عدد 3، 1996.
6. ايناس الخطيب، "تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل"، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2013.
7. بيسان عدوان، مختارات إسرائيلية، القاهرة: مركزا لسياسية الأهرام للدراسات والإستراتيجية، العدد 2006، 70.
8. جون ميرشايمر، "صدام الجبايرة: من الأفضل أن تكون وحشا، لا أن تكون وديعا"، فورينغ بوليسي، عدد 146، جانفي-فيفري 2005، نسخة مترجمة.
9. حامد ربيع، "تطور العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني"، مجلة الأمن القومي، العدد 2، السنة التاسعة، 1987.
10. خليفة أحمد و عايد خالد، «الانتخابات الإسرائيلية: وثائق تأليف الحكومة الجديدة و النتائج و البرامج الانتخابية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39، صيف 1999.
11. صموئيل هنتنغتون، "عصر حروب المسلمين"، مجلة فورينغ بولسي، نسخة مترجمة، العدد السنوي الخاص، ديسمبر 2001، 2002.
12. عامر الحافي، "الأحزاب السياسية في إسرائيل، الأحزاب الدينية الحريدية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 20، ربيع 2002.

13. عبده الآسدي، « انتخابات الكنيست الخامسة عشر: برامج الأحزاب الإسرائيلية والنتائج النهائية»، مجلة صامد الاقتصادية، الأردن: دار الكرمل للنشر والتوزيع، العدد 118، 1999.
14. الكس فيشمان، "المحاولات الإسرائيلية لتطوير الصناعات العسكرية"، شؤون إسرائيل العسكرية، السنة الرابعة، العدد 66، جوان 1988.
15. محمد الشرعة، نظام بركات، «الأحزاب الدينية و دورها في السياسة الخارجية في إسرائيل: دراسة خاصة للموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة أبحاث يرموك، جامعة اليرموك، الأردن: جامعة اليرموك، العدد 1، 2006.
16. مكانة معتميري القبعات الدينية في القيادة التكتيكية للجيش الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، العدد 17.
17. ناجي صادق شراب، " دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحكومية في إسرائيل"، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 10، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ربيع 2003.
18. هانز كينج، "الحوار بين الأديان والأمم"، مجلة التسامح، العدد 17، شتاء 2007.
19. هيفاء رشيد حسن، "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجاً"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الأردن: جامعة كركوك.
20. يديدا يتسحاقي، مبادئ العمالية اليهودي، ترجمة: مختارات إسرائيلية، العدد 97، يناير 2003.
21. بيرخ زوهده، "صناعات الأسلحة في إسرائيل" وأثرها على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، شؤون إسرائيل العسكرية، السنة الأولى، العدد 1، 1984.

#### 6- مقالات الأنترنت:

1. 1 أحمد البهنسي، " الحاخامية العسكرية... الأب الروحي لجرائم إسرائيل، نقلا عن موقع :

<https://www.islamonline.net>

2. 1 وسام متى، " المساعدات الأمريكية لإسرائيل" مقال متوفر على موقع:

<http://rassef22.com/politic>

<http://www.islam-.i>

[online.net/arabic/politis/2002/10/article05](http://www.islamonline.net/arabic/politis/2002/10/article05)

- [http. Democratiac.de/?p=29171](http://Democratiac.de/?p=29171) .a
3. <http://blogsaljazeera.net/blogs>
4. <http://www.geocities.com/adelzeggagh/ir>
5. <http://www.project-syndicate.org/commentary/softpower-andthestruggle-against-terrorism/arabic>
6. <http://www.Zionism-Israel.com/dic/wush-Emunim.htm>
7. [www.alwatnvoice.com/articles](http://www.alwatnvoice.com/articles)
8. [wwwmoqawama.com/arabic/archive/drep2005](http://wwwmoqawama.com/arabic/archive/drep2005).  
نقلا عن موقع:
9. [wwwshd 104: co, cc Nb/ Showthread. php? t= 47614](http://wwwshd104.com/ccNb/Showthread.php?t=47614).
10. الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة،  
<http://www.un.org/ar/documents/charter/index.shtml>
11. بينت نفتالي، نقلا عن موقع:  
[HTTP://WWW.FACEBOOK :COM/NAFTALIBENNET/ARABIC](http://www.facebook.com/NaftaliBennet/Arabic)
12. التقرير الإخباري لموقع المقاومة يوم 25 فيفري 2005 بعنوان: الحاخام اليهودي بحماية حزب الله نقلا عن موقع:
13. تقرير حول الميزانية الأمنية الإسرائيلية (2007)، نقلا عن موقع:  
<http://www.alzaytounet.net>.
14. جلال كندالي، "الشعر العبري والصهيوني المعاصر أدب لزرع قيم الصهيونية"
15. جوزيف ناي: " القوة الناعمة و الكفاح ضد الإرهاب"، ترجمة إبراهيم محمد علي، على موقع:
16. حركة جوش أيمنيم، نقلا عن موقع الصهيونية:
17. حركة حبد الحسيدية، نقلا عن موقع:
18. حنين ياسين، "كم دفعت واشنطن لتعزيز إسرائيل" مقال متوفر على موقع:

[http : alkhaleej online.net](http://alkhaleejonline.net)

19. خالد المعيني، "ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، مقالة متوفرة على الانترنت

على موقع: [www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/212.4](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/212.4).

20. دران مسعود بن الحسن، " القيم بين العالمية الإنسانية و الخصوصية الثقافية"، مقالة

متوفرة على موقع :

21. ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع و زيدان

زياني نقلا عن موقع:

22. شيرين حامد فهمي، ملخص الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي البيت

الأبيض"، نقلا، عن موقع :

23. صالح النعامي، " عسكرة التعليم في إسرائيل" نقلا عن موقع :

[www.maamy.com](http://www.maamy.com)

24. صالح النعامي، " لنشئ أكثر تدينا و عنصرية"، نقلا عن موقع

. <https://www.alaraby.co.uk.politics>

25. صالح النعامي، "تغلغل المندوبين في الجيش، تبعات وتداعيات"، نقلا على موقع :

[maamy.net/indexphp/new/](http://maamy.net/indexphp/new/)

26. طلال مشعل، "ما هي القيم"، مقالة متوفرة على موقع:

<http://mawdove.Com>

27. عبد الجواد ياسين، "الدين والأيدولوجية: علاقة متأزمة"، مقالة متوفرة على موقع:

[www.alitihad.ae](http://www.alitihad.ae)

28. عبد الله العروي، "مفهوم الأيدولوجية" مقالة متوفرة على موقع :

[www.saiaid.net](http://www.saiaid.net)

29. عبد المجيد وحيد، " مصر وقطاع غزة معضلة علاقة خاصة جدا"، مجلة السياسة

الدولية، القاهرة مركز الأهرام للدراسات، العدد 170، أكتوبر 2007،

30. عبد زيد: "تمثل الدين الليبرالي"، نقلا عن موقع :

[www.mahwar.org](http://www.mahwar.org)

31. عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية" في المفاهيم التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، نقلا عن موقع: <http://democratica>.
32. لينا أبو الحلاوة، العقيدة الأمنية الصهيونية في بعدها التوراتي، نقلا عن موقع، [www.babelwad.com](http://www.babelwad.com).
33. محمد عز الدين مصطفى حمدان، "المنظور الحضاري في تحليل العلاقات الدولية"، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن موقع:
34. محمد عمارة تقي الدين، «حزب البيت اليهودي و القرار السياسي الإسرائيلي»، الحوار المتمدن، نقلا عن موقع: [HTTP://M.AHEWAR.ORG](http://M.AHEWAR.ORG).
35. محمود السعيد، أبناء داوود، كيف اخترق الحاخامات حصون العلمانية بالجيش، نقلا عن موقع. <http://www.anasroline.com/index>.
36. محمود جمال: "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، المعهد المصري للدراسات.
37. مصطفى حسين، الحاخامية العسكرية وتنامي دور رجال الدين في الجيش، "نقلا عن موقع": <http://www.noonpost.org>
38. ميرفت عوف، ماذا تعرف عن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الثلاثة، نقلا عن موقع: [http:// www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)
39. نجم السيد، "أدب الطفل العبري" نقلا عن موقع : [www.arabiancreativity.com](http://www.arabiancreativity.com).
40. نقلا عن موقع : <https://eipss-eg.org>
41. نقلا عن موقع : [http:// www.maghness.com/](http://www.maghness.com/)  
[alithad/ 124287](http://alithad/124287)
42. نقلا عن: [www.sasapast.com/](http://www.sasapast.com/)
43. وائل توفيق، "الحرب والسلام في الأدب الإسرائيلي والعبري"

44. ياسمين السيد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية" المركز الديمقراطي العربي مقال متوفر على موقع: <https://democratica.de>

**1-BOOKS :**

1. Robert R. Alford, **The Graft of Inquiry Theories, Methods and Evidence**, New York: Oxford University Press, 1998, p. 35.
2. United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), **the contribution of Religions the Culture of Peace**, Barcelona, 1995, p. 181.
3. Fred Halliday, "**Culture and International Relations: A New Reductionism?**" In confronting the Political in International Relation, edited by Michal Ebata and Beverley Neufeld, New York: Macmillan Press, 2000
4. Douglas Johnston, "**Looking Ahead: Toward a new Paradigm**", in : Douglas Johnston and Cynthia Sampson, new York: oxford university press;1994
5. Jonathan Fox and Samuel Sandler, **Bringing religion into International Relations: Culture and Religion in International Relation** (New York: Pal grove Macmillan, 2000,
6. Fred Halliday, "**Culture and International Relations : A New Reductionism ? in confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverley Neufeld, New York : Mac mill Press, 2000,
7. Mark A. Neufeld; **The Restructuring of International Relations Theory**, Cambridge University press, 1995
8. Robert Satloff, **The Battle of Ideas in the war on terror: Essays on U.S?Public Diplomacy in the Middle East**, Washington : Washington for Near tast Policy, 2004
9. Joseph S. Nye, **Soft power: The Means to success in world Politics**, New York: Public Affairs, 2004.
- 10.N. Roenau, **International politics and foreign policy** ; New York: the Free press, 1969
- 11.Kenneth Waltz, "**Structural Realism after the cold war, in understanding International Relations the value of Alternative lenses**, By Daniel J. Kaufman Jay M. Parker Kim Blerly C. Ferld, fourth edition, the MC Graw hill Companies, Inc, New York, 1999
- 12.Anthony D. Smith, "**Towards a Global Culture** ", in David Held and Anthony Mc Grew (eds), *The\_Global\_transformation\_Reader : An introduction to the Globalization Debate* Cambridge : Polity Press, 2000



13. Andrew Moravcsik, **Liberal International Relations theory, A scientific Assessment**, in Colin Elman & Miriam Genies Elman, Progress in International relations Theory, Appraising the Field, Cambridge : MIT Press, 2003,
14. Miriam Gendius Elman, **Progress in International relations Theory, Appraising the Field**, Cambridge : MIT Press, 2003
15. Andrew Moravcsik, "**Taking Preferences seriously: A liberal Theory of International organization**, 4.51 autumn 1997,
16. Nicholas Onuf, "**Constructivism : "User's Manual"** in Nicholas Onuf, Vandalia Kabalkuva, International Relations in a construted world, London :Sharp, 1999,
17. Halpem Ben and Jehuda Reinharz, **Zionism and the creation of a new Society**, jerusalzm : the Zelman sharar center jewish History,2000
18. Livmi Tzipi, « Herut Movement and Jewish Democratic State », in : **langent Nahum ans Sguki Freidman**, 2002,
19. Arthur Hertzberg, **the Zionist Idea**, New York: theneum, 1969
- 20.<sup>1</sup> Henry Christ man, **the stat papers of level Eshkol**, New York: Funk and Wagnall's, 1969,
21. Arian Asher· **politics in Israel ‘ the veneration)**, new jersey : Charlton house publishers, 1985
22. David G .Mandelbaum, **Man ,culture and society**, Oxford university·1990
23. Moshe bearima, **Ben-Gurion looks back**;new York ,1959.
24. Klieman Aiaron ; **Israel and the world ofer 40 years**, new York : Bergman bras – sey's international defenses Publlicher, 1990
- 25.<sup>1</sup> Nielsen ,N, **Fundamentalism, Myths and world religions state** ‘New York : university of New York Press, 1993
26. Yehosh aft Harkabi, **Israel'sFatefulhours**, translated by tennschramm, New York, 1988
27. Daniel Goldman, **Israel'ssecularus, ultra, Orthodoxjews; one people**, Divid Haaretz, Apr 02, 2014.
28. Shocked Moshe, **children of circumstances**’, London: cornel university presse ;2004
29. Haaretz, **Hundreds of Thousands in DonatronTieKusqnersTieKushners and Trump To chabadmovement** 10,01,2017

30. AviereRanitzki, **Exile in the holy land:" the Dilemma of Hare dijewry in Israel state and society** .ed by Petery. Hedding, New york: oxford, 1989
31. Ben Gurion, **Ben Gurion looks Back, in Talks with Moshe Pearlman**, Schochen Books, New York,
32. Yoran Peri, **Generals in the cabinet room: How the Military shapes Israeli policy**, Washington: us Institute of Peace press, 2006
33. **Military Balance (2004-2005), the International institute for strategic studies**,
34. Mary Sarganat, Marshall, Catherine, **Militarism versus Feminism: writings on women and war**, London;Virago Press.1987
35. Cynthia Enola, **the International Politics of Militarizing women's lives**, Berkeley: University of California Press, 2000
36. Anshe IPfeffer, **was the most radical of Notaries Karta Extremists really ALL that different**, May 07,2010.
37. Arian Asher, Michael Philippov, Anna Knafelman, **Auditing Israeli Democracy Twenty years of Immigration from the Soviet Union** Jerusalem: Israeli Democracy
38. Rabeccal Shiff, **the Military and Domestic politic : A concordance Theory civil- Military Relation**, New York : rout hedge, 2008
39. Arian Asher, **Politics in Israel: The Second Republic** Washington D.C. Press, 2005

## **2 - periodicals & working papers:**

1. Abdi, O., Snuriye, "The failed Assumptions of some Social Scientists on the role of religion in International relation", **International Journal of Humanities and Social Science**, vol. 1 N° 3, march 2011,
2. James F. Rinehart, "Religion in world politics, why the resurgence?", **International studies review**, vol. 6, N° 2 (jun, 2004),
3. Jeffrey Haynes , "Religion and International relations after 9/11", **Democratization** vol., Issue, June 2005, pp. 1398-413.
4. Derk Bienen and others, " **liberal Societal Interests, Policy Networks and foreign policy : An outline of utilitarian Foreign policy Theory**, Tubingen Arbeits paper Zur International Politic und Friendsforschungs, Tubinge;; Germany, Working paper, N° 33
5. Diven, Polly J., and John Constantelos, "Explaining Generosity a comparison of US and European Public opinion on Foreign Aid", **Journal of Transatlantic Studies**, 2009

6. <sup>1</sup> ) Richard Price and Reus-Smith Christian, Dangerous liaisons? Critical International theory and constructivism (**European journal of International relation**, volume 4, number 3 September), 1998, p. 264, Sage publications, London thousand oaks'.
7. Kaori Nakajima Lindeman, « What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in
8. State Identity Formation », Paper prepared for presentation at the 43rd Annual *International Studies Association*
9. Convention, New Orleans, 23-27, March 2000
10. Jone clive, **Ideo theology and the Jewish state : from conflicts to reconciliation** british journal of middle eastern studies

### 3- internet links:

1. Madeline M. Hoffer, A Sanctuary for Discussion libéral religion and foreign policy Attitudes, University of Nebraska – Lincoln.  
<http://digitalscommons.unl.edu/poliscitheses>
2. James D. Fearon, Domestic Politics, **Foreign Policy and Theories of International relations**, in site Internet : <http://www.people.fas.harvard>
3. ) Anderea Ribeiro Hoffmann, A synthetic approach to Foreign policy, in site :
4. <http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html>
5. Robert N. van Wick, **Liberalism , religion and Politics**. Source : **Public Affairs Quarterly**, Vol. 1, N° 3 (jul. 1987), published by: University of Illinois press, p. 59.
6. <http://www.jstor.org/stable/40435651>.
7. Norman Froehlich (and others), "A Cognitive Model of Political and Economic choice Bering on the underpinnings of Prospect Theory", in ;
8. <http://www.puchoicesoc.org/papers2005/frohlichoppenheimersagib.pdf>
9. Thoms Banchoff, "Germany European policy : A constructivist Perspective", in
10. <http://www.ciaonet.org/wps/bato1/>

11. <https://knesset.gov.il>

12. **The role of the military in Israel** [http:// www.Jewisn](http://www.Jewisn) egency. Org

# الفهرس:

رقم الصفحة	العنوان
16-8	المقدمة
81-19	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
32-19	المبحث الأول: السياسة الخارجية والدين مقارنة مفاهيمية.
23-19	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.
32-24	المطلب الثاني: مفهوم الدين والمفاهيم المتقاربة في تحليل السياسة الخارجية.
49-32	المبحث الثاني: أثر البعد الديني في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.
39-32	المطلب الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية ما بين التهميش و التصاعد.
43-39	المطلب الثاني: أثر البعد الديني في مناهج السياسة الخارجية.
49-43	المطلب الثالث: أثر البعد الديني على قضايا و آليات إدارة السياسة الخارجية.
78-49	المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية وموقفها من دور البعد الديني في التحليل.
57-49	المطلب الأول: التصور الواقعي لتحليل السياسة الخارجية ورفض البعد الديني في التحليل.
66-57	المطلب الثاني: النظرية اللبرالية في تحليل السياسة الخارجية وتطور البعد الديني في تحليل السياسة الخارجية.
78-66	المطلب الثالث: النظرية البنائية وإضافة البعد الثقافي في تحليل السياسة الخارجية
136-81	الفصل الثاني: أثر البعد الديني في تشكيل مقومات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
98-86	المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل أيديولوجية الدولة الإسرائيلية.
93-86	المطلب الأول: الأسس الدينية التي ارتكزت عليها الصهيونية كحركة سياسية.
98-93	المطلب الثاني: إشكالية الدين والدولة في إسرائيل وأثرها على توجهات الدولة الخارجية.
123-98	المبحث الثاني: أثر البعد الديني على محددات وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.
103-98	المطلب الأول : أثر البعد الديني على محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
122-103	المطلب الثاني: دور الفكر الديني في تشكيل هوية الوكلاء الاجتماعيين.
134-122	المبحث الثالث: دور الأجهزة الحكومية الدستورية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

126-122	المطلب الأول: الكنيست (الهيئة التشريعية ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية).
134-126	المطلب الثاني: دور الجهاز التنفيذي في عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
208-140	الفصل الثالث: دور الفواعل المجتمعية الدينية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية
159-140	المبحث الأول: دور الحركات الدينية كفاعل إجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
148-140	المطلب الأول: دور الحركات الدينية المؤيدة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
159-148	المطلب الثاني: دور الحركات الدينية المعارضة للصهيونية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
165-159	المبحث الثاني: المؤسسات الدينية كمؤسسات اجتماعية فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية.
162-159	المطلب الأول: وزارة الشؤون الدينية.
165-162	المطلب الثاني: الحاخامية الكبرى والحاخامية العسكرية.
204-165	المبحث الثالث: دور الأحزاب الدينية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
180-166	المطلب الأول: دور الأحزاب الدينية الصهيونية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية
187-180	المطلب الثاني: دور الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المعارضة للصهيونية في السياسة الخارجية الإسرائيلية.
204-187	المطلب الثالث: القوة التمثيلية للأحزاب الدينية الإسرائيلية ودورها في توجيه قرارات السياسة الخارجية الإسرائيلية.
266-208	الفصل الرابع: أثر البعد الديني على المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.
226-209	المبحث الأول: دور الفكر الديني في تشكيل العقيدة الأمنية الإسرائيلية.
216-209	المطلب الأول: أثر الفكر الديني في تشكيل الشخصية العدوانية.
226-216	المطلب الثاني: الفكر الديني كمصدر للعقيدة العسكرية الإسرائيلية.
250-227	المبحث الثاني: الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسات الخارجية الإسرائيلية.
236-227	المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.
250-236	المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية كفاعل اجتماعي في السياسات الخارجية.

259-252	المبحث الثالث: أسباب ومظاهر تصاعد المد الديني داخل المؤسسة العسكرية.
254-252	المطلب الأول: أسباب تنامي دور الرجال الدين في المؤسسة العسكرية.
259-254	المطلب الثاني: مظاهر تصاعد المد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأخرى على توجهاً إسرائيلي العدوانية
277-266	الخاتمة
298-278	قائمة المراجع



# المُلخَص:

## ملخص الدراسة:

تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، وعودة المتغير الديني كمتغير تفسيري لسلوكيات الدول الخارجية، برزت السياسة الخارجية الإسرائيلية، كنموذج متكامل لدراسة دور البعد الديني في توجيه قرارات السياسة الخارجية.


وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية انطلاقا من تصور النظرية البنائية في تحليل السياسة الخارجية ، والتي تولي أهمية للأبعاد القيمة بما فيها الدينية في تحليل السياسة الخارجية.

وقد انعكس اعتماد الدراسة على التصور البنائي في تحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية على مسار البحث ، حيث أسهبت الدراسة في تحليل أثر البعد الديني على محدد التنشئة الاجتماعية ودورها في صياغة هوية الوكلاء الاجتماعيين المساهمين في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

كما ركزت الدراسة على دور أهم الفواعل المجتمعية الدينية المؤثرة في صناعة القرار

الخارجي الإسرائيلي وهي ( الجماعات الدينية ، الأحزاب الدينية ).

وقد خلص البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها أن التوظيف السياسي للدين من طرف الحركة الصهيونية ، أدى إلى اعتماد صانع القرار بعد تأسيس الدولة على البعد الديني لصياغة هوية إسرائيلية مشتركة في ظل تعدد الهويات الناجم عن عامل الهجرة ، وقد اعتمد صانع القرار على المنظومة التربوية التي جعلت من المواد الدينية محور تدريسها ، والتي ركزت على تجسيد فكرة الأنا مقابل الآخر من خلال الاعتماد على الوسائل العسكرية لتحقيق تفوق الأنا اليهودي ، وهذا أما أدى إلى تشكيل هوية جمعية ميزتها العسكرة والذي انعكس على قرارات السياسة الخارجية.



The end of the Cold War has fundamentally redefined the role of religion in the foreign policies of states, this was specifically after the recognition of non-material factors – ideas, identities, values as significant variables for understanding and analyzing international relations. In this context, religion was and still a prominent actor framing Israel's foreign policy.


This study examines the basic assumptions and foreign policy relevance of constructivism.

Using Israel's foreign policy as an illustrative example. It then considers some of the main propositions and conceptual tools of constructivism, with particular emphasis on its arguments regarding identity, norms, and the role of religion in the foreign policy.

Furthermore, the study explains how religion has influenced the socialization process in Israel and constructing the identity of social agents, shaping foreign policy decision-making.

The study also points out the importance of religious actors such as religious groups and religious parties and their remarkable influence on the decision-making process.

Therefore, this research concluded that the Zionist movement has used religion as a political instrument in order to build up a common Jewish identity despite the fact that Jewish



society is formed from different nations and nationalities, as the result of immigration waves in the past.

For this reason, decision-makers have adopted a specific educational system, that helps the government to strengthen the Jewish ego and reinforce the idea of the supremacy of the Jewish race compared to other nations. consequently, this policy played an important role in forging a common identity and influencing Israel's foreign policy as well.